نرجس باديس

"المشيرات المقاميّة" في اللغة العربية



مركز النشر الجامعي

المشيرات المقاميّة

في اللغة العــربيّة



نــرجس بــاديس

مركز النشر الجامعي
2009



مركز النشر الجامعي ©2009

ص.ب 223 – منوبة – ر.ا.ب. 2010.

الهاتف :025 600 71 (216) الفاكس : 266 601 71(216)

إهـــــداء

إلــــى أبي وأمّي

إلــــى نزار

إلــــى ميساء ومنيار

تقديم

هذا بحث في المشيرات المقاميّة.

ما المشيرات المقاميّة؟

إن كان الغرض من السؤال الفهمَ بإرجاع هذه العبارة إلى مقابل لها في المصطلحات الفرنسيّة أو الأنكليزيّة، فقد انفتح سجلٌ في النقاش لا يُدرى له انتهاء. فأيّ الألفاظ العربيّة أصلح لترجمة هذا المصطلح أو ذاك؟ ولِمَ يُختار هذا ويُترك ذاك؟ ولِمَ يُهمل مقترح هذا ويُؤخذ برأي ذاك؟ ثمّ، إذا جُعلت هذه العبارة لهذا المصطلح الأجنبيّ دون ذاك، فقد أذنب من ذكر هذا وأثم من نسي ذاك. وذلك أنّ المصطلحات المختلفة، كلّما التقت في مشترك من المفاهيم، تباينت في ما تمسحه من المجال، لاسيّما إذا استعملت في نظريّات مختلفة. فما بالك إذا تُرجمت، فأضيف إلى اختلاف المفهوم في دلالات الاصطلاح اختلاف الألسن في دلالات الوضع؟

دعنا إذن من مثل هذا الضرب من الفهم اللجوج المهيّإ للسجال. ولنُمسك المعاني بما وُضع لها من الألفاظ، وما دلّت عليه في مقاماتها. فـ"المشيرات المقاميّة" بمقتضى ما أريد لها عند الوضع، تعني أنّ المسمّى هو كلّ لفظ قائم بفعل الإشارة إلى المقام. والمراد بالمقام كلّ ما يقوم به اللفظ معًا هو ليس بلفظ في حال اللفظ. فهذا هو المدلول عليه باسم الفاعل من فعل الإشارة، والمدلول عليه بنعته بالنسبة إلى المقام، والمدلول عليه باسم الزمان والمكان من فعل القيام. أمّا كونه غيرَ لفظ فهو مقتضى كون اللفظ لا يكون ظرف نفسه، وقد يكون بما دلّ عليه ظرفا لغيره، لا باعتبار مادته، بل باعتبار

صورة معناه. وذلك كقولك "خرجت" تقولها الآن في شأن خروجك في صباح ما، فيكون "الآن" عبر الملفوظ مقام قولك في حال قولك الملفوظ، ويكون مدلول "الصباح" ظرف خروجك المعلوم في حال لفظك، بحيث إذا قلت "خرجت صباحا" يغني مدلول الصباح مقاما لمدلول الخروج في التصور الذهني العام الذي هو صورة مدلول القول في النحو، وبحيث إذا قلت " أقول الآن أنـــي خرجت ذلك الصباح" كانت "الآن"مشيرة لفظا إلى مقام القول، وكانت "ـــي" مشيرة لفظا إلى القائل المتضمّن في القول بمقتضى مبدإ مستقرّ في النحو، ومثلها "تُ"، وكانت "ذلك" مشيرة لفظا إلى مقام الخروج المدلول على متصوّريهما في الذهن بمدلول تصوّريهما في النحو. وكذلك غير هذه من المعلومات المحيطة بلفظ الجملة، والمفيدة في حصر دلالتها.

وحاصل هذا أنّ لفظ "المشيرات المقاميّة" دالّ، بما وضع له في النحو جذرا وصيغة وبناء، على كائنات معجميّة موجودة في النظام النحويّ نفسه، وتستعمل في مقام اشتغال هذا النحو بوصف جانب منه؛ وهو توليد الخطاب، حسب مقامات منمّطة في الأبنية النحويّة المحتملة، تنميطا يجعل الألسنة قادرة على الاستغناء عن الإحالات المرجـــعة إلى الأشياء خارج المنظومات الذهنيّة الذاكريّة الفرديّة المتعاملة مع المنظومة النحويّة ذات البرنامج المشترك والموحّد بين الأفراد.

رهان الباحثة أن تحقـــق في مجال بحثها مشروعا ذا صلة مّا بمفهوم الإنشاء النحويّ للكون، [إنْ لم]. فالبحث، وإن كان لأسباب تربويّة أخلاقيّة حرّ الاتـــجاه موكولا إلى اختيارات الباحثة، فهو بمقتضى حال إنشائه يوجّه الرأي بمنظار النحو في ما جرى النظر فيه بعين ما سمّي اليوم من بلاغة الخطاب بالتداوليّة. والتداوليّة، وإن تقدّمت، علم لسانيّ قديم متنكـــر في كسوة منسوجة من قماش حديث اشتراها من سوق أمينـــها المنطق. والمنطق علم قام سعده، بعد ازورار غالبلي عنه، وتعجّب كالط من ولادته كهلا، عند اكتساحه الرياضيات تنظيرا وتطبيقا. فطمع في التسلـــط على مجال "المنطق الخارجيّ "

باكتساح المهمل من حقول النحو، في فترة طمع فيها النحو، بفضل منزلته من علوم العرفان، في التسلـّط على مجال "المنطق الداخليّ" باكتساح الطبيعيّ غير المحنـّط من حقول المنطق.

ولقد تجنـّبت الباحثة مركب التهوّر، بتجنـّب الخوض في مثل هذه المعامع. أفلم يُجرّح بنفنيست، وهو من هو، لمّا قال قولة حقّ في مقولات أرسطو، فأرجعها إلى اللغة، هذه التي سمّيت قديما بالمنطق الخارجيّ. لكنّ الباحثة، والحقّ يقال، وضعت محراثها في ما اعتبره البعض، شوقا للحداثة، من أملاك التداول والتخاطب الخارجة عن النحو، تحت حماية قوّة مّا ذات صلة بدوائر المنطق. ثمّ ندهت بما رزق الله أهل النحو من وسع. وللقارئ أن يحكم في ما وجدته من كنوز نحويّة. بيد أنّ ما وجدته لا يمكن إلا أن يكون من محصول الحاصل، هذا المحصول البديهيّ الذي طالما أهمل أو لم يُر. فكيس البذور وإن اختلف في مظهره عن الحقل قبل حصاده، أفليس الحقل ثمرة كيس سابق كان جزءا من حقل سابق؟ كما أنّ الناس الذين يملؤون الشوارع، وإن اختلفوا في المظهر عن النطف السابقة، أفليسوا ثمرة برنامج جينيّ وراثيّ تكوينيّ أنتجهم كما أنتجه ناس قبلهم؟

إنـّها دورة النحو والخطاب: تـُخرج التنوّع من الوحدة، وتخرج الوحدة من التنوّع. فيكون الجنس واحدا متعدّدا في واحد. وتلك حكمة الطبيعة. كذا تكون، وكذا نريد لعلمها أن يكون علما واحدا متحقـّقا في علوم عدّة تعود إلى علم واحد. أهو المنطق؟ أم هي البلاغة؟ أم هو النحو؟ كلّ يندب بصلاّح بلاده"، كذا يقول المثل التونسيّ. فمن الطبيعيّ أن نفترض أنّ المنطق الصناعيّ ثمرة الخطابات المتعدّدة التي أنتجها البرنامج النحويّ الناتج عن منطق تطوّر المادة الطبيعيّة في التاريخ. ولغيرنا أن يفترض المناقض. فنحن لسانيون، لا مناطقة. كنت أقول لا علماء، لو لم يشجّعنا شمسكي في كتاباته الأخيرة على طرح مخالف لقضيّة توحيد العلوم في علاقتها بقضيّة اختزال بعضها إلى بعض.

من الطبيعيّ أن يقسّم العقل المستعلم ظواهر الأشياء في مجالات مختلفة، حتّى يتيسّر له فهم بعضها فهما صالحا لتكوين معرفة علميّة ناجعة تقنع بوصف القليل وتفسيره، لاقتناعها بعجزها عن وصف الكثير وتفسيره تفسيرا يخضع لنظريّة شاملة بسيطة متماسكة غير متضاربة في مناهجها ومفاهيمها. فلولا مثل هذا التقسيم، لما تمكّن الإنسان من سنّ العلوم الدقيقة في تخصّصات متمايزة، بعضها متقدّم على بعض رغم كونها تقطيعا متعسّفا لنفس المجال.

بيد أنّ هذا العقل العمليّ معرّض للتحجّر، إذا ما تحوّل تصنيفه للعلوم معتقدا ثابتا قائما على انغلاق العلم دون الخارج عنه. فالاعتقاد بأنّ العلم ملزم على ألاّ يوسّع من مجاله إلا بقدر ما تستلزمه النظريّة، اعتقاد، رغم نجاعته الظاهرة، معيق لمعرفة الكون، وتطوّر العلم نفسه. فإن كان توسيع مجال العلم بفضل الاستلزام دليلا على قوّة النظريّة ومناهجها على التوليد، فإنّ انفتاح العلم على جوانبه الممتنعة عن نظريّاته ومناهجها، لاختبار لقدراته داع له إلى شحذ أدواته وتطويرها، لاستيعاب الكون على حقيقة له قد تكون أقرب إلى حقيقته الواقعيّة لتشكّلها حسب نظريّة أقوى.

يطرح هذا النهج قضيّة منهاجيّة: كيف الوصول إلى توحيد العلوم بإرجاع بعضها إلى بعض، دون السقوط في اختزاليّة آليّة تجعل بعض العلوم تابعة أو موقوفة على علوم أخرى بدون مبرّرات معقولة؟ إذ كثيرا ما تعتمد الاختزاليّة على سلّميّة في تصنيف العلوم، تجعل بعض العلوم أجدر من بعض في الاتّصاف بالعلميّة، وأحقّ منها في اكتساح المجالات؛ فيلحق بمقتضاها البحث في مجالات بعض العلوم بعلوم أخرى قائمة على مبادئ تأسيسيّة غير صالحة لهذه المجالات.

إن كانت أفضليّة بعض العلوم وتقدّمها في الإمامة من نتائج نجاحها وصرامتها ودقّة تنبّؤاتها، فإنّه من المعلوم أنّ نضج العلم الدارس للمادة

البسيطة أسرع من نضج العلم الدارس للمادة الحيّة. فمن الطبيعيّ أن يتأخّر العقل الناظر في الأشياء في فهم السبل الموصلة له إلى النظر في نفسه. لكن، مهما كان انتفاع العقل بنظره في الأشياء في فهم ذاته، فهي ذاته شيء لا ينفعه النظر في الأشياء، وهو قوّة الذات على رؤية قوتها، لأنّها شيء المجاور.

هنا تكمن أهمية فهم النحو بالنحو، وأهميّة فهم الإحالة من داخل البرنامج النحويّ المنشئ للإحالة، والموهم بالإشارة إلى أشياء يولّد إثباتها كما يولّد نفيها على حدّ سواء.

وليست هذه الطريق بالمعبّدة، ولا هي بالمأهولة. فما أسهل أن يتكلّم الباحث كما يتكلّم أغلب الباحثين. أفليس من صالح الحاسب للأشياء حسبانها في هذه الأيّام أن يكون تداوليًا ككلّ التداوليّين وعرفانيًا ككلّ العرفانيّين، كلّما وجد في القول سندا قال آمين؟

إلاّ أنّ الباحثة من طراز آخر. فهي لم تبحث عن الحداثة بنكران التراث، وبادّعاء كون التداوليّة علما آخر قد لا يكون لسانيًا. فقد بيّنت بآليات حديثة أنّ للمفاهيم التداوليّة وأنّ للمشيرات المقاميّة بالذات أساسا نحويًا قديما، يمكننا انطلاقا منه أن نرجع بعض المفاهيم غير اللغويّة في ظاهرها إلى أصولها في اللسان. فهذا مفهوم الحضور المقاميّ مثلا، طالما أوّل عند التداوليين وكأنّه في الخطاب حضور حسّيّ ماديّ، والحال أنّ النحاة منذ القديم قد بيّنوا بأسلوبهم الموافق لعلم عصرهم أنّ الحضور مقولة مجرّدة مسجّلة في النحو، لا تنتظر الوقائع حتّى تكون.

وكذلك أشياء أخرى نترك للقارئ متعة اقتطافها بنفسه.

د. محمّد صلاح الدين الشريف

30 جوان 2008

الباب الأول
المشيرات المقامية
وإشكاليات التحديد

المقدّمة

يتناول هذا البحث دراسة "المشيرات المقامية" باعتبارها عند أغلب اللسانيّين صنفا من الوحدات لا تتحدّد دلالتها إلا بمعطيات من خارج اللغة. إذ تستلزم مفسّرا مقاميا حاضرا في المقام التخاطبي. وهو ما شرّع لاعتبارها مبحثا تداوليا لا نحويا. (انظر J.Moeschler & A.Reboul 1994 ص17).

وليست عنايتنا بهذه المسألة سوى إثارة لثنائية قديمة جديدة[1]هي ثنائية النظريّ والمنجز في اللغة وما تثيره العلاقة بينهما من اختلافات في مناهج التحليل والتناول للمعطيات اللغوية. إذ كثيرا ما فصلت الدراسات التداولية بين النظام اللغوي والمنجز من الكلام واعتبرت أنّها قد تفرّدت بتحليل الخطاب تحليلا يقوم أساسا على العناية بأطرافه وأطره والمعاني الدلالية الحافة التي حسب أطروحتها تتجاوز البنية النحوية التركيبية وتتجاوز العلاقات الوظائفية إلى بنى استدلالية وعلاقات اقتضائية واستلزامية وأبعاد دلالية مقامية تخرج عن حدود النحو الضيقة باعتباره علاقات تركيبية بنيوية إلى حدود أوسع وأرحب وأشمل هي حدود التداولية.

ونحن باعتنائنا بالمشيرات المقامية في اللغة العربية وتبين خصائصها في النحو والتداولية إنّما نسعى إلى تبين العلاقة بين الشكل النحـــوي والدلالة. إذ أنّنا نفترض أنّ العلاقة بينهما متينة وأنّ الفصل بين النظام اللغوي والمنجز من الكلام يجب ألا يتجاوز الغاية المنهجية في الدراسة والتناول.

فلا يمكن حسب رأينا أن نحدّد أي نوع من الدلالة دون اعتبار العناصر المكونة للجملة والوظائف التي تقوم بها هذه العناصر مكوّنة لنظام واحد أساسه

---

1) قديمة باعتبارها تعيدنا إلى ثنائية دي سوسير اللسان والكلام، جديدة باعتبارها مبحثا من مباحث الدراسات التداولية.

الأشكال المجرّدة. وهذا الرأي يقتضي أن نتناول مفهوم المقام بالدراسة لنتبيّن إلى أي مدى يمكن أن نسلّم للدراسات التداولية بأنّه عنصر محدّد للدلالة من خارج اللغة وبمعزل عن الخصائص النحوية.

ألا يمكن أن يكون المقام تركيبيًا يستمدّ دلالته من قرائن موضعية أو لفظية أو علائقية من البنية والتركيب ؟ فيكون بذلك متصلا اتصالا قويا بالنظام النحوي؟ ألا يمكن أن نتحدث عن تفاعل بين المقام التخاطبي والبنية المجردة والدلالة المعجمية يؤدي إلى إدراك المعنى الحاف أو المعنى المقامي؟

مجموعة من التساؤلات نرى أنّها تدعونا بإلحاح إلى تدقيق العلاقة بين اللغة نظاما واللغة إنجازا. وستكون دراسة المشيرات المقامية منطلقا للبحث في هذه القضايا خاصة أنّها صنف اعتبره التداوليون سندا نظريا وتطبيقيا في الاحتجاج لما ذهبوا إليه من أن اللغة ظاهرة تخاطبية قبل أن تكون نظاما متعاليا. ولئن كان هذا المذهب يقف أساسا أمام المناهج البنيوية التي غالت في الاعتناء بالبنى والتراكيب فإن في اللسانيات الحديثة والقديمة- وخاصة في تراثنا النحوي العربي - عدّة نظريات تقوم أساسا على الاعتناء بظاهرة التخاطب باعتبارها السبيل لتبين الخصائص النظامية للغة[1]. فقامت على التواصل بين المظهرين وبرهنت بذلك على أن محاولة الفصل بينهما محاولة مفتعلة لا نكاد نجد ما يبررها.

غير أن المناهج التداولية تجاهلت هذه النماذج وسقطت هي بدورها في المبالغة والمغالاة. فلئن بدأت منهجا تحليليا للغة مكمّلا لعلم النحو وعلم الدلالة يهتم أساسا بمنحى رأت أنه أهمل يتمثّل في علاقة الألفاظ بالمتخاطبين في مقام تخاطبي مخصوص، فإنها قد تجاوزت هذا المجال الفرعي المكمل لبقية فروع الدراسة اللغوية التي تبني النظرية اللسانية لتعتبر نفسها الأسّ الذي تقوم عليه

---

1) نشير إلى أعمال Firth الذي بنى نظرية دلالية كاملة على مفهوم المقام (انظر Lyons 1980).

هذه النظرية. إذ أنها حسب مناصريها المنهج الوحيد الذي اهتم باللغة تحققا وإنجازا وهو بالنسبة إليهم الوجه الحقيقي والوحيد للغة التي هي أقوال منجزة قبل أن تكون بنى وتراكيب مجرّدة[1].

وهذه بالضبط المشاغل التي ستوجّه بحثنا في المشيرات المقامية في محاولة للاستدلال على ما افترضناه من علاقة تلازمية بين النظام اللغوي والخطاب المنجز أي بين البنى والأقوال أو بمعنى آخر بين النحو والدلالة، اعتمادا على النظرية النحوية العربية بالأساس. فالنحاة العرب في وصفهم اللغة وتحديد خصائصها النظامية وسماتها الدلالية قد اعتمدوا الأقوال المنجزة واستحضروا المقامات التخاطبية.

وإذا فتحنا كتب التراث النحوي ونقّبنا فيها محاولين تتبّع أثر المشيرات المقامية انطلاقا من المصطلح في حد ذاته، فإننا لن نتوصّل إلى شيء. ذلك أن المصطلح مستحدث ندين بنشأته للدراسات النحوية الأوروبية والتداولية[2]. غير أن هذا لا يعني أننا لن نجد سبيلا نسلكه لبلوغ غايتنا. ذلك أن غياب المصطلح لا يعني غياب المفهوم. فالاهتمام بالمشيرات المقامية ماثل في التراث النحوي، مبثوث في طياته لكن دون أن يخصّص لها باب يستقصيها ويتعمّق في دراسة مميزاتها.

وقد يوهم هذا الأمر بأن النحاة لم يعتبروا المشيرات المقامية ذات مميّزات تستدعي منهم عناية مخصوصة، وأنّ عدم الوعي بذلك إنّما يصوّر دون أدنى شك قلة عناية النحاة بالظواهر اللغوية المتعلّقة بالمقام وبظاهرة التخاطب. فقد زعم العديد من التداوليين أنّ همّ النحاة الوحيد كان البحث عن

---

1) انظر على سبيل الذكر لا الحصر H.Parret 1987

Prolégomenes à la Théorie de l'énonciation de Hussel à la pragmatique p.144 ED. Peter Langsa, Berne..

2) انظر الفصل الأول من الباب الأول من البحث.

القواعد الشكلية المؤسسة للنظام اللغوي ليضعوا حدود علم النحو، هذا دون إدراك حقيقة جوهرية تتمثل في أن كل لغة هي في الأصل أقوال وخطاب بين طرفين في مقام ما. وهو ما جعل كل الدراسات النحوية – من وجهة نظر التداوليين – مقصّرة في بحثها.

غير أنّنا لا نسلّم بذلك فيما يخص التراث النحوي العربي على الأقلّ باعتبار أن الاستقراء كان منهج النحاة في الدرس وسبيلهم في الفهم، وأن السماع أصل من الأصول النحوية التي عليها قامت أسس النظام اللغوي العربي. مما جعلنا ننطلق في بحثنا من فرضية مفادها أن النحاة لم يهملوا أبدا المثيرات المقامية وما يربطها بالمقام التخاطبي من خيوط. وقد وجدنا-فعلا قرائن تبين عدم إهمالهم لهذا الصنف من العبارات وتفسّر طريقة إدراكهم للمقام في علاقته بالتركيب. فهم وإن لم يصرحوا بالمبادئ التي تبنّتها الدراسات التداولية، قد أشاروا إليها ولمّحوا، إشارات وتلميحات تحتاج إلى آلية في التأويل توضّحها وترفع عنها ما كان يحجبها.

وإن كنا قد احتجنا إلى التأويل في تناول كتب التراث المتقدمة، فإننا وجدنا في الكتب المتأخرة ما يثبت تأويلاتنا ويدعمها بصريح العبارة. وهذا التفاوت بين التصريح والتلميح وبين وضوح التأويل وغموضه في كتب التراث له ما يبرره من أسباب. فقد لاحظنا مثلا أن كتاب سيبويه ثري بالإشارات إلى المقام إذا ما تعلّق الأمر بالتعليل والتفسير، مثل تعليل الحالات الإعرابية عند الحذف ولم يكن ذلك مع كل الظواهر اللغوية التي درسها سيبويه. بل اقتصر على ما بدا منها مستعصيا غير واضح، أو ما رأى أنه قد يثير إشكاليات خلافية. فكانت إمكانيات التأويل متوفرة وممكنة دون تعسف أو إسقاط.

وإن توفر الأمر ذاته في كتاب "الخصائص" لابن جني، فإنه قد غاب من كتاب "المرتجل" لابن الخشاب أو "المقتصد" للجرجاني. إذ غلب على الكتابين الحرص على جمع القواعـــد وتصنيفها وتبويبها وإبراز وجوه الاختلاف فيها.

ولعل الأهم من كل ذلك بالنسبة إلى الجرجاني خاصة هو بداية عنايته وحرصه على الفصل بين النحو ومعانيه.

ولعل من أثرى المؤلفات النحوية التي تناولت قضايا المشيرات المقامية وعلاقة الظواهر اللغوية بالمقام التخاطبي عامة كتاب "شرح الكافية" للاستراباذي وكتاب "شرح التصريح على التوضيح" للأزهري (896 هـ). ولم يكن ذلك لأنهما أعمق رؤية من سيبويه في كتابه أو لأنهما اكتشفا ما خفي عن شيخ النحاة. بل لأنهما قد تعمقا في الشرح تعمقا جعلهما يدركان الأصول التي بنى عليها سيبويه كتابه ويقفان على الخلفيات الفكرية التي حكمته دون أن يصرح بها، إذ بدت له في ذلك الحين من البديهيات التي لا تحتاج إلى تفسير وتوضيح وعدّ ذكرها إسهابا وإطنابا يجنحان بالكتاب نحو الإفاضة غير المفيدة والحشو الذي لا فضل له. ولا يخفى أن الأصول النحوية قد ظلّت إلى زمن متأخر من المسكوت عنها لا إهمالا وتقصيرا بل لأنّها كانت بالنسبة إلى النحاة أوضح من أن توضّح وأجلى من أن يبان عنها ولأن التأليف في القديم لم يكن قائما على التصريح المنظم بالمبادئ.

وكتاب "شرح التصريح على التوضيح" شرح لشرح ابن هشام لألفية ابن مالك وقد دعّم بحاشية لابن العلمي شرح فيها شرح الأزهري. فهو إذن كتاب في شرح شرح الشرح حدّد الظواهر وضبط الاختلافات وحرص خاصة على ذكر الأسباب والعلل. والبحث في العلل هو الذي ربط الظواهر اللغوية والنحوية ربطا وثيقا بالمقام التخاطبي وجعل المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها النظرية النحوية مرتبطة به كل الارتباط مثل مفهوم الإفادة والتمام والتعريف والحذف والعامل...إلخ. وهو ما قد يثبت أن المقام التخاطبي ليس سوى أصل من الأصول النحوية ساهم مساهمة فعالة في وضع حدود النظرية اللغوية. فنجد سيبويه مثلا (الكتاب ج 2 ص ص 5-6) يقول في تفسير المضمر:

"إنّما تضمر اسما بعد أن تعلم أنّ من يحدث قد عرف ما تعني وأنّك تريد شيئا يعلمه".

فيفسّر الشروط الاستعمالية للمضمر بالخصائص التخاطبية بين المتكلّم والمخاطب.

أما في هذا البحث فإننا سنتتبع آثار المشيرات المقامية في كتب التراث لنحدد انطلاقا منها المفهوم فنضبط حدوده وأسسه ونحاول أن نضع ثبتا فيها لنرى هل تختلف عمّا ضبطه التداوليون.

وقد انتهينا من استقراء كتب النحاة إلى أن ولوج المشيرات المقامية يكون من أبواب مختلفة متباينة تقتضي البحث والتقصّي والاعتناء بكل الظواهر اللغوية المدروسة دون استثناء. وقد رأينا أن عناية النحاة بالمشيرات المقامية قد تجلّت في إطار تناولهم لمسائل أربع : أولها التعريف وما يتعلّق به من مسائل التخصيص والتعيين، وثانيها الإبهام وما يتصل به من آليات التفسير، وثالثها الحذف وما يطلبه من تقدير وإضمار أوصلنا إلى تحديد المقام، ورابعها البناء وما يستوجبه من علل المشابهة والمخالفة.

ولعلّه من البين أن مسائل التعريف والإبهام والحذف متعلّقة بقضايا الدلالة عامة وقضايا الإحالة خاصة. إذ أنّها ستعرض إلى الإجابة عن سؤال محدّد: كيف يتم تحديد المحال عليه وإدراكه دون لبس أو خطإ ؟ وهو مشغل خاص بالمخاطب والمخاطب إذ السؤال الدقيق هو أساسا: كيف يتمكّن المخاطَب من تحديد دلالة المحال عليه الذي يحيل عليه المتكلم دون لبس؟

وهذه هي الإشكالية التي وجّهت مضمون التعريف لدى النحاة وضبطت حدوده.

وسنسعى من خلال دراسة المشيرات المقامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- تقديم تعريف دقيق للمشيرات المقامية من خلال طرح نقدي لمختلف المقاربات التي اعتنت بتحديدها ومقارنتها بالمقاربة النحوية العربية.

- طرح إشكاليات التصنيف التي أثارتها هذه الوحدات في محاولة لتبين خصائص العلاقة بين ظاهرة الإشارة المقامية وظاهرة العائدية في اللغة.

- التساؤل حول كيفية استحصار هذه الوحدات المقام التخاطبي الخارجي في اللغة اعتمادا على تصوّر النحاة العرب لوضع هذا الصنف من العبارات في النظام اللغوي ومنهجهم في وصفه وتحديد سماته.

- طرح قضية الفصل بين مجالات البحث: هل تستوجب سمة التجريد في النظام النحوي تقسيم مجالات البحث والفصل بينها بتحديد ما هو من ميدان التداولية وما هو من ميدان النحو ؟

- التساؤل حول العلاقة بين المباحث النحوية والمباحث التداولية: أليست سمات التداولية مقتضى من مقتضيات الخصائص النظامية ؟

أما الفرضية التي توجّه طرحنا لهذه الإشكاليات فتتمثّل في أنّ الفصل بين النحو والتداولية ليس سوى فصل منهجي وأنّ قدرة النظام النحوي على تجريد الأقوال وتمثيلها في بنى مجرّدة محدودة توازيها قدرته على تمثيل المقام التخاطبي بجميع فواعله.

ونعتمد في أطروحتنا المفهوم الواسع للنحو لا المفهوم الضيق الذي يقصر النحو على الإعراب syntaxe أي على دراسة مبادئ تركّب الألفاظ وائتلافها في جمل (انظر Dubois 1994 ص 468) فالنحو يتّسع ليشمل المكوّن الإعرابي والمكوّن الصرفي والمكوّن الصوتي (Dubois 1994 ص 226) وهي مكوّنات تأتلف وتنتظم لتؤسّس النظام الدلالي وتستوعب التصورات المقامية العامة.(انظر الشريف 2002).

فالبنية النحوية حسب رأينا لا يمكن أن تكون إلا بنية دلالية قادرة في أقصى درجات تجريدها على تمثيل المقام التخاطبيّ واحتمال الدلالات المقامية

الممكنة. فيضطلع النحو بوصف اللغة في كلّيتها ولا يقتصر على مستوى دون اخر. وليس تحديد المستويات المختلفة في وصف اللغة سوى تصنيف نظري يستلزمه المنهج العلمي في الوصف. فلئن كانت التداولية مستوى من مستويات وصف اللغة فإنّنا نفترض أنّه مستوى ينضوي ضمن علم النحو في مفهومه الواسع الذي حدّدناه.

ذلك أنّنا نرى أنّ التداوليين قد بالغوا في نزعتهم إلى الفصل بين النظام اللغوي والاستعمال لأنّ هذا النظام ليس سوى تجريد للإجراءات المختلفة المتحقّقة في المقامات التخاطبية فلا يمكن أن يكون إلا حاملا للدلالات التي تؤدّيها هذه الإجراءات وقادرا على التكهّن بها (انظر الشريف 2002).

وبدراستنا للمشيرات المقامية نسعى إلى بيان "حدود النحو" الحقيقيّة وذلك بالتساؤل حول كيفية تناول النحاة العرب لهذه الظاهرة وإلى أي مدى نجحوا في إبراز نحويّتها. وكيف سجّل النظام النحويّ هذه الظاهرة التي أكد التداوليون أنّها تتجاوز العناية بوصف النظام النحوي إلى العناية بوصف الأقوال المنجزة والإجراءات الآنيّة. وهل يمكن أن ننجح في وصف الأقوال بإقصاء وصف النظام اللغوي ؟

ويفرض منهج البحث أن نبدأ بتعريف الكلمات المفاتيح التي سنعتمدها. فخصّصنا الباب الأول لتعريف المشيرات المقامية وضمّنّاه تعريفا وجيزا للتداولية ولمفهوم المقام التخاطبي. أما تعريفنا للمشيرات المقامية فقد جعلناه قائما على إبراز القضايا التي يثيرها والإشكاليات التي طرحها سعي الباحثين إلى تحديده والمتعلقة أساسا بدلالة المقام ومفهوم الحضور. أما الباب الثاني فخصّصناه لإبراز دور السمات البنيوية والتركيبية في تحديد دلالة الإشارة المقامية التي تتميز بها هذه الوحدات. وطرحنا فيه قضايا التصنيف التي تجلّت من خلال الاستعمالات المختلفة في محاولة لتمييز المشيرات المقامية وتبيّن

خصائص علاقة ظاهرة الإشارة المقامية بالعائدية. وختمنا البحث بباب ثالث طرحنا فيه علاقة الدلالة الزمانية بالإشارة المقامية. فأثرنا علاقة الزمان بالمضير ودورها في تحديد الأزمنة الإشارية المقامية وتساءلنا حول طبيعة النقطة المرجعيّة المحدّدة للزمان وحقيقة علاقتها بالمقام التخاطبيّ من جهة وبالبنية النحويّة من جهة أخرى.

مقدمة

ما زالت "المشيرات المقامية" مبحثا إشكاليا على مستوى التعريف من جهة وعلى مستوى تحديد الخصائص والمميزات من جهة أخرى. وذلك لسببين أساسيين أولهما اختلاف المقاربات التي كانت منطلقا للتحديد. فاختلف تناول هذا الصنف من العبارات من المقاربة النحوية إلى المقاربة التداولية إلى المقاربة العرفانية. وثانيهما ما تثيره قضايا الإحالة عامة من إشكاليات مازالت مطروحة للبحث والتقصي ومازالت في حاجة إلى ضبط وتدقيق. وهي إشكاليات أنتجت اختلافا على مستوى تصنيف العبارات الإحالية، اختلافا ناجما أساسا عن التباين في تحديد الخصائص والمميزات.

وقد كانت المشيرات المقامية بالذات مثيرة لإعادة النظر في مقاييس التصنيف الإحالي لما تميزت به من صعوبة في وضع حدود فاصلة بينها وبين قسم آخر هو العوائد "Anaphores". وقد تجلّى ذلك بوضوح في ما أبرزه كلايبار (Kleiber 1994) من وهن الحدود الفاصلة بين الإحالة النصية والإحالة المقامية التي على أساسها يتم التمييز بين المشير المقامي والعائد"[1].

نعتني في هذا الباب بدراسة ما تثيره "المشيرات المقامية" من قضايا وإشكاليات من حيث التحديد والتحليل، وذلك لتدقيق سمات هذا الصنف وتبيّن علاقته بمجالات البحث اللساني المختلفة. النحوية منها والدلالية والتداولية. ويوجّهنا في البحث تساؤل حول علاقة النظام النحوي بالإجراء وهل أنّ اعتناء

---

1) سنعود إلى هذه القضية بالتفصيل في الفصل التاسع من هذا الباب (ف. 9).

النحاة بدراسة النظام اللغوي قد حال فعلا دون العناية بالإشكاليات التي يطرحها هذا الصنف اللغوي لتعلقه بالاستعمال وبالمقامات التخاطبية المتحققة ؟

وقد رأينا أن نخصص الباب الأول من هذا البحث لطرح إشكاليات التحديد بين التداولية والنحو .

وقد استلزمت طبيعة المسألة أن يتضمن الباب مجموعة من الفصول موضوعات بعضها يدخل ضمن ما يدرس عادة عند التداوليين كالفصل الأول والثاني، غير أننا نسعى الى بيان أن جزءا كبيرا ممّا يعتبر من التداولية، مستقلاً عن الدراسة النحوية إنما هو منها، قد أثاره النحاة ونبهوا إليه باعتباره ممثلا لبعض الخصائص البنيوية والمظاهر النظامية التي لا يمكن إهمالها.

كما أن بعض الفصول الأخرى التي تدخل موضوعاتها ضمن ما يدرس عادة في النحو مثل المباحث الخاصة بدراسة الإبهام والتعريف إنما هي تتعلق بما عدّه التداوليون من التداولية وترتبط بها ارتباطا يصعب معه الفصل والتمييز، ممّا يقوم دليلا على تعالق النظام والإجراء وعلى تداخل مجالات النحو ومجالات التداولية وتكاملهما.

وبما أن المشير المقامي قد أثار إشكاليات تتعلق بالمقومات المحددة لماهيته، فقد مثّـل وضع حدّ دقيق هدفا أساسيا من أهداف هذا البحث من خلاله سعينا إلى تدقيق المفاهيم الإجرائية ومناقشة الحدود المتعددة التي اختلفت باختلاف المقاربات اللسانية. فطرحنا في هذا الباب مجموعة من القضايا اللغوية بعضها متعلق بالنظام اللغوي وبعضها متعلق بالإجراء والاستعمال.

وقد اتبعنا في تقديم الفصول ترتيبا تاريخيا بدأنا فيه بالنحاة الغربيين المتقدمين مثل يكبسن Jakobson وانتهينا بالعرفانيين منهم مثل لفنسن Levinson ومارمريدو Marmaridou في محاولة لتبين الإضافات الحاصلة في مسائل الإشارة المقامية ودورها في تدقيق حد المشير المقامي.

كما أننا حرصنا في الفصول المتفرعة مباحثها الى ما هو حديث وما هو تراثي على تقديم المبحث الغربي الحديث على المبحث التراثي القديم. ذلك اننا اتخذنا المباحث الحديثة مشاعل تنير لنا السبل في قراءة التراث النحوي لما تتميز به من وضوح في المفاهيم ومن تصريح بالمبادئ المنظمة للبحث اللساني خاصة فيما يتعلق منها بالمشيرات المقامية. إذ أنه صنف من العبارات قد خصه اللسانيون الغربيون بفصول مستقلة وميزه التداوليون عن غيره باعتباره مبحثا متعلقا بالإجراء.

أما كتب التراث النحوي فقد تناولته في أبواب مختلفة ومتفرقة كان علينا تقصي آثارها وجمع شتاتها وربط بعضها ببعض لنبين مظاهر انتظام المشيرات المقامية، وكيفية تفسير النحاة لمظاهر التعالق بين النظام والإجراء.

ويتضمن هذا الباب تحديدا للمشيرات المقامية أثرنا فيه مختلف القضايا التي أبرزها النحاة والتداوليون والعرفانيون. فطرحنا قضية علاقة هذا الصنف من العبارات بالتداولية متسائلين عن مدى جواز التسليم باستقلال التداولية عن علم النحو. وتطرقنا الى سمة انعكاس عمل التلفظ في استعمال هذه الوحدات وقوة علاقتها بالمقام التخاطبي. كما عرضنا حدودا متعددة للمشير المقامي اختلفت باختلاف المقاربات اللسانية : النحوية والتداولية والعرفانية، في محاولة لتبين الإضافات والتجاوزات التي تشرّع لاعتبار المشير المقامي مبحثا تداوليا عرفانيا لا يشمله النحو كما زعم التداوليون.

وقد استحضرنا في طرحنا لهذه المسائل النحو العربي وحددنا من خلاله خصائص المشير المقامي اعتمادا على مفهوم المقام وسمتي الإبهام والتعريف. ونحن نروم من خلال ذلك تبين وجوه ارتباط هذه المقولات النحوية بالاستعمال ومدى استيعابها للخصائص الإجرائية.

1. الفصل الأول : تعريف التداولية

1.1 حدّ التداولية :

ليس من السهل تقديم حدّ واضح وبهيّ للتداولية. فالتعريفات مختلفة ومتنوّعة ومازالت موضع نقد (انظر Levinson 1983 ص ص 5-47). غير أنّنا سنحاول تقديم تعريف وجيز مختصر من خلاله نحدّد صورته المؤشرات المقامية وما شرّع لاعتبارها مبحثاً تداولياً.

❖ التداولية دراسة للعلاقة بين العلامات ومستعمليها : Charles Morris

يعزى أول استعمال لمصطلح التداولية للأمريكي شارل موريس[1]. فقد كان حسب ديوا (J.Dubois 1994 ص 312) أول من ميّز بين الإعراب والدلالة والتداولية باعتبار :

" الإعراب دراسة للعلاقات المتبادلة بين العلامات، والدلالة دراسة للعلاقات بين العلامات وما تحيل إليه، والتداولية دراسة للعلاقات بين العلامات ومؤوليها".

فيعرّف موريس التداولية اعتمادا على تأثير العلامات على المؤولين (Lyons 1978 ص 97) وكأنّه بذلك يؤكّد عناية التداولية بالتأويل دون التكوين، مما يستلزم اعتبار الاستعمال والإجراء. وهو ما صرّح به موريس بعد ذلك في مراجعة لهذا التحديد (Lyons 1978 ص 97).

وقد أكّد كارناب Carnap (عن Lyons 1978 ص 97) هذا التمييز بين المجالات الثلاثة غير أنّه أبرز المتكلّم دون المخاطب في تحديد مجال التداولية "فإذا ذكرنا عند الدراسة صراحة المتكلّم أو ... مستعمل اللغة فنحن في مجال التداولية... وإن لم نذكر مستعمل اللغة فنحن في مجال الدلالة".

---

1) Morris, 1939 Foundations of the theory of signs 1946 Signs, Language and Behavior

فتستحضر التداولية إذن عاملا خارجا عن اللغة هو المستعمل والمؤول، او بعبارة أخرى المتكلّم والمخاطب.

. قد كان هذا التعريف منطلقا للفلاسفة والمناطقة الباحثين في اللغات الطبيعية[1] لوضع فلسفة اللغة عمادها الخصائص الاستعمالية. فأثاروا بذلك الثنائية القديمة اللغة والكلام أو اللـغة والاستعمال. أما أوّل من وضع أساسا واضحا للاتجاه التداولي فهو الفيلسوف أستين (Austin) بوضعه مفهوم العمل اللغوي Acte de langage والقول الإنجازي Performatif[2]. وقد اعتبرت هذه المجالات من أهم المباحث التداولية في دراسة اللغة.

وتتجلى أهمّية استعمال اللغة في مقام مخصوص في تعريف بعض الدارسين (مثل F. Recanati و A. M. Diller) للتداولية بكونها:

تدرس استعمال اللغة في الخطاب والعلامات المخصوصة التي تدعم داخل اللسان وجهته الخطابية " (F.Armengaud 1985 ص 5).

فحصروا مجال التداولية في الظواهر اللغوية التي تستدعي الإنجاز.

❖ المقابلة بين النحو والتداولية:

لا شك أن وضع موريس Morris لحدود فاصلة بين علم الإعراب وعلم الدلالة والتداولية[3] هو الذي انتهى إلى وضع تعريف للتداولية يتجاوز مجرد الفصل والتمييز إلى المقابلة والتضاد. فنجد دبوا (Dubois 1994 ص 375) وربول ومشلار (A.Reboul و J. Moeschler 1994 ص 17) يعرّفون التداولية بكونها :

"دراسة استعمال اللغة في مقابل دراسة النظام اللغوي"

---

1) مثل : Frege و Russell و Carnap و Wittgenstein

2) ترجمة الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف 1986 : "تقديم علم للاتجاه البراغماتي" وقد أشار أنه تجنب عبارة الإنشاء للمحافظة على المعنى العام للمصطلح.

3) بيّن لاينز (Lyons 1978 ص 99) أنّ تمييز موريس بين المجالات الثلاثة غير مقنع لأن تحديده للنحو والدلالة غير دقيق

فآلت المقابلة بين الإعراب والتداولية إلى مقابلة بين النظام والاستعمال.

وهو موقف يفترض أن النماذج النحوية في دراسة اللغة قد اقتصرت على النظام اللغوي كما يفترض أن دراسة النظام اللغوي لا تتضمن دراسة استعمال اللغة ولا تشملها. وقد اعتمد التداوليون في الإقرار بذلك تمييز دي سوسير بين اللسان والكلام (Eluerd 1985 ص ص 8-9). وقد بيّن ذلك مشلار وربول (A.Reboul& Moeschler 1994 ص 18) حين أبرزا أن نظرية أستين في الأعمال اللغوية والأقوال الإنجازية قد كانت منطلقا لمجموعة من الأعمال العلمية كان لها الفضل في "طرح علاقة بنية اللغة بالاستعمال بطريقة صريحة". وهو مشكل قد أهملته تماما الدراسات البنيوية حسب الباحثين.

وهذا يعني أن عناية اللسانيين باللغة نظاما تقتضي إهمال اللغة استعمالا وإنجازا وكأن هذا النظام الذي يبحث فيه الدارسون ليس نظام الكلام المستعمل. فقد رأى التداوليون أن دراسة النظام اللغوي باعتماد البنى المجردة قد غيّب جوهر اللغة ألا وهو تشكّلها ضمن أقوال منجزة في إطار عملية التخاطب. فنزعة النظام إلى التعميم والتجريد قد ألغت خصوصيات التخاطب وعزلت الأقوال عن متلفظيها. ودراسة اللغة باعتبارها نظاما من العلامات ومجموعة من البنى المجرّدة قد جعل الباحثين يهملون مظاهر الذاتية والفردية في الخطاب. كما أن المناهج السائدة في علم الدلالة لم تستوف بالدراسة كل الأبعاد المعنوية للكلام فكانت الدراسة التداولية للغة محاولة لتدارك هذا التقصير بجعل ما أســـقط وما أخرج من النظام العام محور اهتماماتها باعتباره هو الأصل، إذ اللغة أقوال وأعمال قبل أن تكون تراكيب وبنى مجرّدة. يقول قردنار (Gardiner 1989 ص 286) :

"إن اللسان ينتمي إلى ماضي المتكلّم، أما "الخطاب" أو "النص" فإنه ينتمي إلى حاضره. ورغم أن اللسان قد بني انطلاقا من ملايين الأعمال الخطابية المختلفة فإن المتكلمين والمخاطبين الأفراد بصفة عامة لم يعودوا موجودين

بالنسبة إلى المستعمل المعاصر. والأشياء الخاصة التي أحيل عليها سقط أغلبها في طي النسيان. ففي "الخطاب" أو "النص" يمكن أن نكتشف المتكلم والمخاطب وهما بصدد المشاركة في مشهد خاص للعقدة فيه هي ما سميناه الشيء المدلول".

فالتداولية إذا تعتني اعتناء مخصوصا بالمخاطب والمخاطب وهما في خضم عملية التلفظ. ففي الخطاب يخرج النظام من حيز التجريد إلى المنجز المتحقق الراهن. فيبرز التقابل بين الاستعمال والنظام إذ بقدر ما كانت خصائص النظام عامة مشتركة كانت خصائص التخاطب ذاتية فردية. فكان جوهر التداولية البحث في مظاهر الذاتية في الخطاب وما يشير إلى أن التخاطب عملية خاصة بمتكلم ومخاطب معيّنين في مكان وزمان مخصوصين أي في إطار مقام محدد. فإن كان النحوي يبحث عن طرق التواصل والفهم عبر التراكيب والبنى أي داخل الكلام فإن التداوليّ يبحث عنها خارج الكلام عبر العلاقات بين المتخاطبين والأطر التي يتمّ فيها التخاطب.

وقد تجلى هذا التقابل في وضع حدود بين مجالات البحث النحوي ومجالات البحث التداولي. فقابل التداوليون بين اللغة والخطاب، وقابلوا بين التمثيل والانعكاس، وقابلوا بين الجملة والقول[1]. فاعتبروا (Moeschler & A.Reboul 1994 ص 22) الجملة من مشمولات اللسانيات لا تدرس إلا باعتبارها معطى نظاميا "وتتميز أساسا ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تحسب على أساس دلالة الكلمات التي تكوّنها. فالجملة إذن كيان مجرد نتاج لنظرية. أما في التخاطب فإن المتخاطبين لا يتبادلان جملا بل يتبادلان أقوالا. فالقول عبارة عن جملة تكتمل بالمعلومات التي نستمدها من المقام الذي قيلت فيه. فالقول إذن هو نتاج عمل قول جملة ما".

---

1) المقابلة بين الجملة والقول قد أثبتها ديكرو (Ducrot1995 ص ص298-299) وهي مقابلة على أهميتها مازالت ضبابية حسب عبارة لفنسن إذ أنّها لا تساعدنا كثيرا في التمييز بين الدلالة والتداولية (Levinson1984 ص 18).

غير أنّ بعض الباحثين (مثل لاينز ولفنسن)، وإن أقرّوا هذا التمييز فإنّهم قد أبرزوا صعوبة الفصل بينهما خاصة على مستوى الدراسة الدلالية، مما يقلّص التقابل بين المجالين ويقوّي النزعة إلى إبراز ما بينهما من علاقة تضمّن. وهي نزعة انتشرت بعد بار- هلال (Bar-Hillel) باعتبار أن القول يمثل تزاوجا بين "الجملة والمقام الذي قيلت فيه" (Levinson 1984 ص ص 18- 19).

غير أنّ الناظر في تمييز موريس Morris بين الإعراب والدلالة والتداولية الذي عدّه بعض التداوليين (Reboul & Moeschler) سندا في إقرار مقابلة بين التداولية والنحو يتبيّن أنّه تمييز يفتقر إلى الدقّة في تحديد المفاهيم. فقد أشار لاينز (Lyons 1978 ص 99) إلى أنّ تمييز موريس بين المجالات الثلاثة غير مقنع. ولعله يقصد بذلك أنّ مفهوم الإعراب خاصة قد بقي ضبابيا فلا نتبيّن هل يقصد بالإعراب النحو في كلّيته أم المستوى المخصوص لدراسة المبادئ التركيبية والوظائف النحوية.

فلئن كان يقصد بالإعراب المعنى الواسع للنحو فكيف نفسّر اعتبار علم الدلالة مستقلا عن علم النحو؟ ولئن كان يقصد بالإعراب المعنى الضيق الذي يتميّز من علم الدلالة وعلم الصرف في إطار تميّز مكونات علم النحو، فإنّه يجوز لنا أن نعتبر أنّ موريس قد ميّز مستوى آخر من مستويات النحو هو المستوى التداولي. فتتآلف هذه المكوّنات الثلاثة لتكوّن علم النحو وتسقط بذلك المقابلة بين التداولية والنحو، مما يشرّع للقول بأنّ الوصف التداولي للغة مكوّن من مكوّنات علم النحو قابل للانتظام وللتمثيل البنيوي.

❖ دور المقام في الاتجاه التداولي :

تبرز التداولية علما رأت أنّه غيّب وأهمل في الدراسات اللغوية هو"المقام".[1] فهو بالنسبة إليها المفسر الوحيد والحقيقي للمعاني المضمنة في

---

1) سنأتي إلى تعريف دقيق له في الفصل الثاني من هذا الباب.(1 2)

الأقوال والتي تعجز الجملة تركيبا وبنية ومعجما عن إجلائها. وقد بلغت أهمية هذا العامل في تناول الظواهر التخاطبية حدّ اقتراح بعضهم تعويض مصطلح" التداولية" بـ "السياقية" أو "المقامية" Contextique (انظر F.Armengaud 1985 ص 10). فلئن كان علم الدلالة يعتني بالمعنى معزولا عن المقام فإنّ التداولية تدرس المعاني التابعة للمقام (Levinson 1984 ص 20). فتعتني التداولية "بكل ما لا يرتفع اللبس فيه إلا بالمقام الذي استعملت فيه" (Levinson 1984 ص 7-8) فهي إذن تدرس وجوه المعنى التي تفلت من النظرية الدلالية إذ هي لا تتحدّد إلا بالرجوع إلى ما هو خارجي أي إلى المقام. فتعتبر المشيرات المقاميّة مبحثا تداوليّا لأنّها غير مستقلّة،على المستوى المفهومي Intensionnel ..

إذ هي وحدات تربط بين الكون المفهومي والكون الماصدقي Existensiel. فانغلاق النظام اللغوي وتعاليه عن الإنجاز يجعلانه قاصرا عن وصف هذه الوحدات فهي دليل على أنّ اللغة إنجاز وتلفّظ وتخاطب.

2.1 تنزيل المشيرات المقامية من المباحث التداولية :

لا شك أن الاختلاف في مناهج التحليل بين الاتجاهات التداولية والاتجاهات التحليلية القديمة التي سمّاها ركناتي (Recanati 1979 ص 49) بـ "التمثيلاتية" Représentationalisme قد نجم أساسا عن اختلاف تصوّر كل منهج منهما لوظيفة اللغة. فقد اعتبرت "التمثيلاتية" اللغة وسيلة لتمثيل الكون الخارجي وتصويره. فهي بألفاظها وجملها تحيل على مرجع خارجي تكون في تمثيله إما صادقة وإما كاذبة. فيقاس المعنى بقيمة الصدق التي تتحدّد بمدى مطابقته للواقع الموصوف. فينزع هذا الاتجاه الوصفي إلى تغييب المتلفظ والمخاطب وجميع عناصر التخاطب المقامي إذ هو لا يعتني إلا بالعلاقة الإحالية التي تربط العلامة اللغوية بالمرجع الخارجي.

أما الاتجاهات التداولية التي تعتني بالأقوال باعتبارها أحداثا خطابية تجري في مقام تخاطبي ما فإنها قد ذهبت إلى أن للغة وظيفة أخرى تتجاوز الوظيفة الوصفية وهي "الوظيفة العملية" Fonction Actionnelle. فباستعمال اللغة نحن لا نصف العالم بل نحن نحقق أعمالا، أعمالا لغوية (Reboul 1994 ص ص 17-18).

وهي رؤية تدعمت بنظرية الأعمال اللغوية التي وضعها أوستين (Austin1970). وولّد هذا الاختلاف مقابلة هامة تبرر وجوه المفارقة بين الاتجاهين وهي المقابلة بين الشفافية وانعدام الشفافية.Transparence /Opacité

الشفافية وانعدام الشفافية أو التمثيل والانعكاس:

إن الاهتمام بقضايا الخطاب تستلزم العناية بقضايا الإحالة. إذ أنّ "إحالة العبارة اللسانية لا تتعيّن إلا في الخطاب" (Recanati 1979 ص 50). وقضايا الإحالة تستدعي استدعاء ضروريا السيميائية Semiotique وما تجلى فيها من خصائص العلامة اللغوية وسماتها. وقد برز ذلك في اعتماد التداولية، في وضع أسسها، على ثنائيات مميزة للعلامات اللغوية هي: الشفافية وانعدام الشفافية والنمط والنسخة.

تعتبر "التمثيلانية" العلامة اللغوية شفافة إذ هي في تصويرها للواقع "كالمرآة التي تمكّننا من أن نرى شيئا آخر غيرها" (Recanati 1979 ص 33). فدور العلامة حسب Frege (Ducrot 1972 ص 27) يتمثّل في تعيين مرجع ما، شيء من الواقع مغاير له. غير أنّه لا يعيّن هذا الشيء إلا بإعطائه صفة. هذه الصفة ... هي التي تكوّن "معنى" الاسم. فالمعنى ليس سوى وسيلة وواسطة لبلوغ المرجع الخارجي. فتفقد المعنى كلّ أهمّية مادامت الأسماء تحيل على المرجع ذاته. فسمة الشفافية تجعل العلامة مجرّد علم على شيء آخر خارج عنها فتغيب كلّيا ليبرز ويتجلى (Recanati 1979 ص 33).

وقد أُستدلّ على هذه السمة بإمكانية استبدال اسم باسم آخر وإن كان معناهما مختلفا دون أن تتأثّر قيمة الصدق:

(1) سيبويه نحوي فارسي الأصل (صادقة)

(2) مؤلّف "الكتاب" فارسي الأصل (صادقة)

غير أن مبدأ الاستبدال الذي اعتبر حجّة لشفافية اللغة قد بيّن أنّ الاسم في بعض نسخه قد يفارق سمة الشفافية فلا يحيل على الواقع الخارجي (Recanati 1979 ص ص 40-41):

(3) سيبويه = مؤلّف "الكتاب" (صادقة)

(4) "سيبويه" يتكوّن من ستة أحرف (صادقة)

(5) "مؤلّف الكتاب" يتكوّن من ستة أحرف (كاذبة)

فـ"سيبويه" في (4) لم يكن علامة شفافة تعيّن مرجعا خارجيا بل كانت علامة غير شفافة تحيل على ذاتها داخل الخطاب. فيقوم المثال (5) دليلا على ذلك إذ يعتبر كاذبا رغم أنّ "سيبويه" و"مؤلّف الكتاب" يحيلان على مرجع واحد.

ونجحت "التمثيلاتية" في معالجة هذه الظاهرة اللغوية مع المحافظة على مبدإ الشفافية باعتبار اسم "سيبويه" في (3) واسم "سيبويه" في (4) اسمين مختلفين متباينين يمكّن كل واحد منهما من تعيين شيء، غير أنه ليس الشيء ذاته:

فاسم "سيبويه" في (3) يعيّن الشخص المسمى بسيبويه

واسم سيبويه في (4) يعيّن اسم الشخص المسمى بسيبويه

فيصير المثال (5) صادقا باعتبار أنّ "سيبويه" =اسم سيبويه

و"مؤلّف الكتاب" = اسم مؤلّف الكتاب

فيختلف سيبويه في (3) عن سيبويه في (4) تماما كما يختلف سيبويه عن سقراط. فالاسم إذن في جميع نسخه لا يمكن أن يكون إلا شفافا. واللغة لا تكون الا ممثّله للواقع (Recanati 1979 ص ص 59-60). ويبقى مبدا الاستبدال دليلا على شفافية اللغة :

(6) سيبويه = اسم مؤلّف الكتاب (صادقة)

(4) "سيبويه" يتكوّن من ستة أحرف (صادقة)

(7) اسم مؤلّف الكتاب يتكوّن من ستة أحرف (صادقة)

وانطلاقا من نقد هذه الرؤية التقليدية لوظيفة اللغة بدأت تتأسّس مبادئ التداولية بإنكار فلاسفة اللغة المعتنين باللغات الطبيعية (مثل سورل وستراوسن) إسناد دور التعيين للكلمة أو للاسم. فالكلمات لا تعيّن ولا تحيل على شيء بل إن المتكلّم هو الذي يعين وهو الذي يحيل[1]. فلا يكون لهذه العبارات إحالة إلا في الخطاب (Recanati 1979 ص ص 66-67). ولم تعد وظيفة الاسم منحصرة في مجرّد تمثيل الشيء الذي يحيل عليه بل إنّه يستطيع حسب الاستعمال أن يمثّل المرجع الخارجي: أ ← ب أو أن يمثّل نفسه أ فيكون منعكسا في الخطاب منقطعا إحالبا عن الواقع. فليست الأسماء هي التي تتحدد بل الوظائف التي تضطلع بها في كل استعمال. فللاسم الواحد "النمط" Type وظائف متعددة تتحقّق في نسخ مختلفة Occurrences، قد تكون حسب الاستعمال شفّافة أو غير شفّافة (Recanati 1979 ص 75)، أو شفافة وغير شفافة في

1) بيّن الشريف (الشريف 2002) أنّ إحالة المتكلّم تقع بفضل الحيّز الإنشائي من البنية الإعرابية فاستدلّ بذلك على أنّ المتكلّم موضعا في البنية يدلّ على الحدث الإنشائي وعلى عمل المتكلّم فبنية الجملة تتكوّن من حيّزين حيّز للإنشاء وحيّز للإحالة. أما حيّز الإنشاء فإنّه لا يكون عند الإنجاز موسوما باللفظ فلا تدلّ عليه إلا الحروف التي تنوب عن الأعمال الإنجازية. (انظر الفصل الثالث من الباب الأول: 3.1.)

الأن ذاته و هي التي سمّاها Quine (عن Recanati 1979 ص 82) بالنسخ المختلطة Occurrences Mixtes ومثّل على ذلك بقوله :

Giorgione était ainsi appelé à cause de sa taille (أ 8)

(8 ب) سمّي الجاحظ هكذا بسبب عينيه

فيحيل اسم الجاحظ على مرجع خارجي وعلى ذاته. فكان الإقرار بإمكانية جمع النسخة في الاستعمال الواحد بين التمثيل والانعكاس :

أ ———— ب

فالعلامات اللغوية عند الاستعمال قد تكون نسخا إحالية أو نسخا لاإحالية Non-Référentielles (Recanati 1979 ص67). تكون النسخ الإحالية شفافة وتساهم في تحديد قيمة صدق القول الذي ترد فيه (Recanati 1979 ص 84). أما النسخ اللاإحالية فإنّها تكون غير شفّافة فلا تكون صادقة ولا كاذبة. وقد بيّن ريكاناتي (Recanati 1979 ص 86) أن قيمة الصدق التي يقاس بها المعنى قد تحكّمت وسيطرت إلى درجة أنّنا أهملنا في وصف اللغة كل ما هو ليس ممثلا لمرجع خارجي. فلم يكن التمسّك بمبدإ الشفافية المطلقة إلا لأهمّيته في تحديد قيمة الصدق. فهمّش معنى العبارة رغم أهميته. إذ أنّنا لا نستطيع أن نتوصّل إلى ما تمثّله كل عبارة إحالية إن لم نعتبر هذه العبارة في حدّ ذاتها من حيث هي نسخة مادية محدّدة زمانيا ومكانيا، أي من حيث هي "شيء". فالمعنى لا يمّحي أمام ما يمثّله بل إنّه ينعكس على نسخة العبارة فيدعو المخاطب إلى التعويل عليه لإدراك المرجع المقصود (Recanati 1979 ص 87).

ويبدو أنّه قد كان للمشيرات المقامية فضل في التنبيه إلى الخصائص الإحالية التي ستؤسّس لنظرية الأعمال اللغوية. إذ كانت وحدات ينعكس معناها في عمل التلفظ بها. فتنبّه إلى ضرورة اعتبار عمل التلفظ في حدّ ذاته عاملا في تحديد المرجع الخارجي الذي تحيل عليه. فـ"أنا" تحيل على المتلفظ بها و"أنت" تحيل على المخاطب بالقول و"الآن" تحيل على زمان عمل التلفظ و"هنا" تحيل على مكان عمل التلفظ. فقامت بذلك دليلا على أن دور العلامة اللغوية لا

ينحصر في كونها علما على غيرها تغيب تماما وتضمحلّ لبرز المرجع الخارجي الذي تحيل عليه وعلى أنّها لا تكون بالضرورة علامة شفافة.

وقد رأت ربول (Reboul 1998 ص ص 26-27) أن التداولية في ذهن موريس قد انحصرت في دراسة ضمائر التكلّم والخطاب وكل العبارات الظرفية منها وغير الظرفية التي تستمدّ معناها من مقام التخاطب أي من خارج اللغة. وهي المجموعة التي اعتبرت ممثّلة للمشيرات المقامية. غير أن التداولية سرعان ما تطوّرت بتدعّم نظرية الأعمال اللغوية. فلئن اعتبرت المشيرات المقامية في فترة أولى من وضع هذه النظرية شرطا لازما لتمييز الأعمال الإنجازية من غيرها، فإنّه سرعان ما أقرّ الدارسون أن المتكلّم قد يوقع أعمالا ويغيّر من حالة الأشياء الخارجية دون ان يضطرّ إلى أن يقول "أنا" أو أن يستعمل فعلا في زمان الحاضر مثل :

"أنت مطرود" أو "اغلق الباب" (عن Recanati 1979 ص ص 102-103).

وقد عدّ أوستين مثل هذه الأمثلة من الأعمال الإنجازية باعتبارها قسما متفرّعا عنها يقوم على التضمين أطلق عليه اسم "الأعمال الإنجازية الأولية" Les performatifs primaires[1] وترتبط بالأفعال الإنجازية الصريحة بواسطة التأويل فـ"اغلق الباب" عمل إنجازي أولي يؤوّل بفعل إنجازي صريح "آمرك":

اغلق الباب ⟵ آمرك بغلق الباب

---

1) أثار هذا التصنيف إشكاليات على مستوى التمييز بين الأقوال الإنجازية والأقوال الوصفية إذ أدى الأمر إلى اضمحلال الفارق بينهما باستحالة كل قول وصفي قولا إنجازيا أوليا وذلك بتقدير فعل مثل "أثبت" أو غيره مما حدا بأوستين إلى التمييز في القول الواحد بين العمل القولي والعمل اللاقولي وعمل التأثير بالقول (انظر Austin 1970 ص 109-118).

ولئن رأى ركناتي بذلك أن ضمير المتكلّم وزمان الحاضر ليسا شرطين تركيبيين لتحقّق الأفعال الإنجازية فإن الأمر يبدو مخالفا لما أقرّه إذ أن جميع هذه الصيغ لم نعتبر عملا إنجازيا إلا لأنّها قد تأوّلت بفعل مسند إلى المتكلّم في زمان الحاضر. مما يدلّ على أنّها لا تقوم دليلا على أنهما غير ضروريين لإيقاع عمل لغوي. وقد أكّد لايكوف (Lakoff 1976) ذلك بإبراز تضمّن البنية العميقة لكل قول فعلا إنجازيا مسندا إلى المتكلّم في زمان الحاضر.

ولعلّ دراسة المشيرات المقامية أكثر المباحث التداولية ارتباطا باللغة نظاما من العلامات. إذ أنّها تبقى قسما معلّقا بين النظام والاستعمال. في حين أنه مع بقية المجالات تكاد تتجرد المعاني عن البنى والتراكيب. إذ قد تعبّر الجمل التي ننطق بها - حسب التداوليين- عن معان لا تصرح بها البنية تركيبا وألفاظا. ذلك أن المعنى الحرفي للجملة يختلف عن المعنى المقصود الذي نتوصل إليه بفضل افتراضات استدلالية يساهم المقام وحده في تحديد المقصود منها. وينتج عن هذا التدقيق التمييز بين العمل القولي الذي تؤديه الجملة والعمل اللاقولي الذي يؤدّيه القول. وهو المعنى المقصود الذي لا نتوصل إليه بفضل العلاقات التركيبية والوظائف النحوية والمعاني المعجمية، بل بفضل افتراضات استدلالية يساهم المقام وحده في تحـديد المقصود منـها. ويتجلى ذلك حسب التداوليين (A.Reboul 1994 ص 21) في مثل هذه الأمثلة :

- كم الساعة الآن ؟

- لقد مرّ الآن ساعي البريد

أو في قول أحدهم : "زينب حامل لكنّ زيدا سعيد" فهو قول يفترض معاني مختلفة : (حسب F.Armengaud 1985 ص ص 64-76) :

- أ- زينب في حد ذاتها غير سعيدة بالحمل.

- ب- المتكلم لم يتوقع أن يكون زيد سعيدا.

- ج – المتكلم في حد ذاته ليس سعيدا.

وتحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة المقام الذي قيل فيه هذا القول. فمن الواضح إذن أن آليات تحديد المعاني المقصودة في خطاب ما مقتضب استدلالية.

فلئن عابت التداولية على الدراسات النحوية إهمالها للاستعمال فإنّه يبدو أنّها قد سقطت هي بدورها في نفس الخطإ. إذ أنّها بمبالغتها في التأكيد على دور المقام الخارجي قد أهملت التركيب والبنى، ولم تعتن بالبحث عما يربط بين الخصائص التركيبية والمعاني المقامية.

وقد لاحظنا أنّها إشكالية بدأت تطرح وتوضع موضع تساؤل على مستوى تعريف الاتجاه التداولي في حد ذاته. فدكرو وشفار (Ducrot & M. Schaeffer1995 ص 132) بعد أن عرّفا التداولية بكونها: تكرس كل ما كان من دلالة القول ذا تعلّق بالمقام الذي استعمل فيه القول وليس ما يتعلق فقط بالبنية اللغوية للجملة المستعملة، وفقا لطرح ما ينجرّ عن هذا التعريف من إشكالية في علاقة النظام بالاستعمال. فلئن أبرزا ضرورة المعلومات المقامية في تحديد دلالة عنصر ما أو جملة ما فإنّهما يقولان (Ducrot &M. Schaeffer 1995 ص 132) :

"ويبقى أن نعرف هل يجب أن تتولّد الإشارات من مكوّن تداولي مضاف إلى مكوّن دلالي مستقل أم أنها تكوّن الوصف الدلالي في حد ذاته".

وهما بذلك يتساءلان عن مدى قوة الحدود الفاصلة بين النحو والتداولية بعد أن بدت لنا مع التعريفات السابقة التي ذكرناها حدودا صارمة لاشك فيها.

وفي هذا الإطار الإشكالي تتنزل دراستنا للمشيرات المقامية : فهل يمثّل الاتجاه التداولي إضافة حقيقية قد افتقر إليها النحو ؟ أم هو فرع عن علم النحو

والدلالة راجع إليه باعتبار علاقة المقام بالبنى التركيبية المجردة وباعتباره مقتضى من مقتضيات الدراسة النظامية للغة ؟

وهي إشكالية تدعونا إلى التساؤل أيضا حول مدى نجاح النموذج النحوي العربي في الربط بين وصف النظام اللغوي والإحاطة بجميع خصائصه البنيوية وأشكاله العلائقية وإبراز السمات التخاطبية والخصائص المقامية التي تقوّم عمل التخاطب.

خاتــمة :

عرضنا في هذا الفصل بعض الحدود التي وضعت للتداولية وأبرزنا النزعة في بعض الدراسات الغربية الحديثة إلى اعتبارها مستوى من البحث اللساني مستقلا عن النحو يعتني بظواهر لغوية أقصتها الدراسات النحوية تتعلّق بالاستعمال والإنجاز. فقام هذا الاتجاه الوصفي على العناية بالظواهر اللغوية التي تعكس المقام وتدلّ على حضور المتكلّم في القول وهو ما جعل المشيرات المقامية مرتبطة بنظرية الأعمال اللغوية. فلئن كانت الأفعال الإنجازية تعكس عمل المتكلّم اللغوي فإنّ المشيرات المقامية تعكس فواعل المقام التخاطبي وتحيل على ما هو خارجي فلا تتحدّد إحالتها إلا باعتبار إجراء حدث التلفظ. وقد برّزت هذه المعطيات عند بعض التداوليين النزعة إلى الفصل بين النحو والتداولية باعتبار اقتصار النحو على دراسة النظام اللغوي والعلاقات بين البنى وعناية التداولية بدراسة الأقوال والكلام المنجز.

وقد بيّنا وهن حدود هذا الفصل بإبراز ما قام عليه تمييز موريس بين الإعراب والدلالة والتداولية من ضبابية في تحديد المفاهيم. فلم ندرك حدود الإعراب عنده: هل يمثّل بالنسبة إليه النحو أم يمثّل مستوى من مستوياته؟ وأبرزنا أنّ افتقار هذه المفاهيم إلى الدقة في التحديد والضبط من شأنه أن يدعونا إلى عدم التسليم بما ذهب إليه بعض التداوليين من مبالغة في الحرص على الفصل بين مجالات النحو ومجالات التداولية.

وقد حاولنا أن نبرز الخلفيات الفكرية التي أسّست لتطوّر الاتجاه التداولي فبيّنا دور التحوّل من القول بالشفافية وانعدام الشفافية في وصف العلامة اللغوية إلى القول بالتمثيل والانعكاس وهو أمر نبّه إلى أنّ وظيفة اللغة لا تقتصر على الوصف والتمثيل. بل تتجاوز ذلك إلى الفعل والإنجاز فيحضر المتكلّم المقامي حضورا قويا في القول المنجز يدلّ على أنّه الفاعل الأوّل فيه. فهو الذي يحيل ويعيّن وهو الذي بحضوره في مقام التخاطب يساهم في تحديد الدلالات المقامية المختلفة.

كلّ هذه المعطيات برّرت اعتبار المشيرات المقامية مبحثا تداوليا لا تتحدّد دلالته ولا تتعيّن إحالته إلا عند الإنجاز. وهو ما يدعونا إلى تحديد مفهوم المقام وإبراز مختلف وجوهه لتبيّن الوجه الذي تتعلّق به المشيرات المقامية وتتعيّن فيه.

2. الفصل الثاني : مفهوم المقام

تجلى لنا من خلال تحديد التداولية أهمية مفهوم المقام في هذا البحث. فعنيت التداولية بدراسة الأقوال المنجزة وبإبراز مقام إنجازها. وهو ما يدعم النزعة إلى المقابلة بين النظام والاستعمال إذ أنه مقتضى حضور دور المقام في الدلالة فيتجلى حسب التداوليين ضعف سيطرة المظنة النحوي على المعنى وقصور علم النحو عن استيعاب الدلالة المقصودة. وقد شمل الارتباط بالمقام المشيرات المقامية أيضا باعتبارها مبحثا تداوليا لا تتحدد إلا به وفي إطاره. غير أنّه للمقام وجوه مختلفة نحاول في هذا الفصل أن نحددها لنتبيّن ما يخص منها المشير المقامي وما يخصّ غيره من المباحث التداولية.

1.2 مفهوم المقام في الدراسات اللسانية الحديثة :

تذهب الدراسات المعاصرة إلى أن المقام ذو وجوه ثلاثة تتظافر جميعا لتجعل منه وحدة نتحدث عنها في صيغة المفرد دون أن يغيب عن أذهاننا أنها وحدة متعدّدة الوجوه. ذلك أن قردنار[1] (Gardiner 1989 ص 52) أحصى وجوهها في ثلاثة وهي:

- مقام الحضور «Situation de présence»
- مقام المعرفة المشتركة«Situation de savoir partagé»
- مقام الخيال«Situation d'imagination»

وهو بذلك يتدرّج من الخاص إلى العام تدرّجا يتجلى حسب مفهوم الحضور وأبعاده : فمع مقام الحضور يكون الحضور ماديا نحيل معه النقطة إلى محال عليه حاضر في مقام التخاطب يدركه المخاطَب إدراكا حسّيا وهو

---

1) ظهرت الطبعة الأولى من كتابه باللغة الانقليزية سنة 1932.

شأن المشيرات المقامية مثل "أنا أو أنت". فالمتكلم الذي يقول "أنا" يتعين لمن كان حاضرا معه في مقام مشترك بإحالة اللفظ إلى المتلفظ. أما مع مقام المعرفة المشتركة والخيال فإنّ الحضور يكون ذهنيا نستحضر الشيء بالتذكر أو بالتخيل بحكم الاكتساب والقدرة الإبداعية لذهن الإنسان. فلا نحتاج كي ندرك دلالة لفظة " قط " مثلا إلى أن نراه أمامنا لأنّ صورته حاضرة في الذهن. كما أننا نشهد مقدرة على تصور ما لم نره أبدا مطلقا، كأن نتحدث جميعا عن "الغول" لنفهم معنى هذه اللفظة بفضل مقام الخيال.

وقد استعاد سورل (J.R.Searle 1972 ص ص 121 – 122) هذا التمييز بين الوجوه الثلاثة للمقام في "مسلّمة الوجود" "Axiome d'existence" واعتبرها شرطا أساسيا في إدراك الإحالة، ومضمون هذه المسلّمة "أنّ كل ما نحيل عليه يجب أن يكون موجودا"وجودا حقيقيا أو متصورا متخيلا. ومفهوم الوجود ليس إلا تعبيرا عن معنى الحضور إذ يجعل سورل (Searle 1972 ص 122) للوجود ثلاثة وجوه أيضا: فإما أن توجد صورة المحال عليه أمامك، فيكون مقام الحضور أو في ذهنك فيكون مقام المعرفة المشتركة أو في خيالك فيكون مقام الخيال كأن تتحدث عن "بابا نوال" أو" شارلوك هلمس" باعتبارهما شخصيتين خياليتين.

ويبدو أنّه قد كان للمقام دور أساسي في وضع حدود فاصلة بين مجالات الدراسة اللغوية الثلاثة : الإعراب والدلالة والتداولية. فقد حدّد ستلنكار Stalnaker (عن F.Armengaud 1985 ص 45) دور كل مجال منها:

"يدرس الإعراب الجمل وتدرس الدلالة القضايا أما التداولية فهي دراسة الأعمال اللغوية والمقامـــات التي فيها تتحقق" ثم يحدّد وظيفة التداولية فيقول (F.Armengaud 1985 ص 45) :

"للتداولية إذن وظيفتان : هي تحدّد الأعمال اللغوية المهمة (فتحال الأعمال اللاّقولية) وتميز سمات مقام التلفظ التي تساعد في تحديد القضية التي عبرت عنها الجملة ".

وقد بيّنت أرمنقو (F.Armengaud 1985 ص 45) أن تحليل الأعمال اللغوية يتمثل في الوقوف على الشروط الضرورية والكافية لنجاح العمل اللغوي.

"وهذه الشروط تتضمن حضور أو غياب بعض السمات في المقام الذي فيه أنجز العمل القولي مثل مقاصد المتكلم، المعارف والعقائد والمصالح المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وبقية الأعمال اللغوية الأخرى التي أنجزت في نفس المقام، زمن التلفظ بالأقوال وتأثيراتها، وقيمة صدق القضية المعبّر عنها ... الخ"

فنتبين من هذا التحليل أن مفهوم المقام مع ستلنكار R.Stalnaker واسع يتجاوز الأشخاص والزمان والمكان إلى المعارف العامة المشتركة بين المتخاطبين. وهو ما يستلزم التمييز بين المقام العام والمقام التخاطبي الذي يرتبط بالحضور. فهو ليس المقام العام الذي قد يكبر ليشمل الكون كلّه بل هو المقام الخاص، مقام التلفظ أو التخاطب لحظة تنتقل اللغة إلى إنجاز واستعمال تستحيل معه أقوالا متبادلة بين متخاطبين في إطار زماني ومكاني مخصوص ومحدّد بـــ " الحدوث الآني للخطاب".

وقد حرص قاردنار (GARDINER 1989 ص 50) على أن يرفع الالتباس عن مفهوم المقام التخاطبي موضّحا أنّه :

"ليس عاملا من عوامل الخطاب بل هو الإطار الذي لولاه لما تمكّن الخطاب من أن ينجز".

فالمقام التخاطبي إطار يتحدّد زمانا ومكانا بلحظة التخاطب. والعلاقة بينه وبين التخاطب علاقة جدلية إذ يحدّد أحدهما الآخر ويتأثر به. فالتلفظ لا يكون إلا في مقام مّا، والمقام لا يتعين إلا بعملية التلفظ بحدث خطاب يحدّد لحظة زمانية معينة هي الآن.

وقد أبرزت برونو (N. Brunaud 1991 ص 81) أنّ Culioli وDesclés يعرفان مقام التلفظ بأنّه مقام التلفظ الأصلي Situation d'énonciation origine وهذا يعني أنّه يوجد مقام أصليّ ومقام غير أصليّ. فيتنبهان بذلك إلى أن مقام التخاطب مضطلع بدور هام بالنسبة إلى المشيرات المقامية بفعل التلفظ الحالي للحظة زمانية معيّنة.

فأن نقول :

قلت لمحمد : قال لي زيد : أنا مريض"

يفترض إنجاز خطابين في مقامين مختلفين أحدهما أصلي والآخر غير أصليّ. فالمقام الأصلي هو مقام الخطاب المباشر والمقام غير الأصلي هو مقام الخطاب المنقول. فإطار إنجاز القول الأول مختلف زمانا ومكانا عن إطار إنجاز القول الثاني. وهو ما جعل إحالة ضمير المتكلّم مختلفة. فكل مقام في لحظة آنية مخصوصة هو مقام أصليّ. وكل مقام يبدأ أصليًا لينتهي غير أصلي بتعاقب اللحظات الزمانية. فـ "غدا" التي أتلفظ بها يوم الأربعاء لا تحيل على نفس ما تحيل عليه "غدا" التي أتلفظ بها يوم الخميس. فكي يتوصل المخاطِب والمخاطَب إلى نفس المحال عليه في لفظة "غدا"، يجب أن يكونا حاضرين في المقام التخاطبي نفسه لحظة إنجاز عمل التلفظ أو أن يكونا مدركين لهذه اللحظة ليعتبرانها في التفسير.

فيبدو أنّه من الضروري مع المشيرات المقامية أن يكون المقام التخاطبي حقيقيا ماديا يحضر فيه الطرفان حضورا حقيقيا أو كالحقيقي[1]، حضورا يمكّن من استغلال حاسة البصر خاصة[2] بالإضافة إلى حاسة السمع.

---

1) إذا تصورنا حالات التخاطب في غياب الحوار الحقيقي مثل استحضار المتكلم مخاطَبا وهميا يتصور حضوره المادي.

2) نقطة أبرزها Lakoff (1987 ص 490) في تعريف المشيرات المقامية (انظر فصل تعريف موماريدو المشيرات المقامية 1 .2.9.).

فنحن نلاحظ أن عملية التواصل باستعمال المشيرات المقامية قد تتعطل في بعض الأحيان عند استعمال الهاتف لافتقاد حاسة البصر:

- ألو. أهلا! من؟

- أنا

- من أنت؟

يقول كلايبار (Kleiber 1994 ص 129) موضحا معنى الحضور مع الإشارة المقامية:

"يكون (المحال عليه) حاضرا حين يمثّل جزءا من المحيط المدرك حسّيا والمشترك بين المتكلّم والمخاطَب".

وإدراك الأشياء حسّيا يقتضي حضور المدركين إيّاه (المتكلّم والمخاطَب) حضورا حسيا ماديا أيضا.

وقد حدّد هانس (عن F.Armengaud 1985 ص ص 46 – 48)[1] مجالات البحث التداولي اعتمادا على أبعاد المقام فجعلها ثلاث درجات:

- **الدرجة الأولى**: تهم دراسة الرموز الإشارية التي لا تتحدد إحالتها إلا بالرجوع إلى مقام التخاطب. وهي رموز مبهمة نظاميا إذ تتغير إحالتها بتغير المقام مثل: أنا– أنت.

- **الدرجة الثانية**: تهتم بدراسة طريقة التعبير عن معنى ما حين يكون معنى الجملة الملفوظة مخالفا للمعنى المقصود والمفهوم نحو قولنا: هل تستطيع فتح الباب؟ فالمقصود هو الالتماس وليس الاستفهام عن مدى قدرة

كما ركّز عليها النحاة العرب في تعريفهم للمقام: انظر الباب الثاني من القسم الأول من البحث.

1) B. Hansson, A program for pragmatics, in S. Stenland ed, Logical Theory and Semantic Analysis, Dordrecht Reidel 1974.

المخاطب على فتح الباب وهو معنى يتحدد بمقام أوسع من مقام الحضور يتعارف عليه المتخاطبون ويشتركون في إدراكه.

- الدرجة الثالثة : تتمثل في نظرية الأعمال اللغوية التي تهتم بما ينجز من أعمال حين [illegible] فيكون المقام مع هذه الدرجة أكثر ثراء واتساعا وغير قابل للتحديد.

وهي درجات تسير بالبحوث التداولية نحو التعمق في الأساليب الاستدلالية حسب تطور مفهوم المقام من مقام محسوس ضيق إلى مقام مجرّد واسع لا حدود له.

بيّنا إذن أهميّة المقام في المباحث التداولية. ونبّهنا إلى ضرورة التمييز بين مفهوم المقام Contexte ومفهوم المقام التخاطبي Situation du discours لإدراك السمات المميزة للمشيرات المقامية. فهي إذن الوحدات التي ترتبط بالمقام التخاطبي فيكون ما تحيل عليه حاضرا فيه حضورا يعكس حدث التلفظ في اللغة.

2.2 مفهوم المقام في التراث النحوي :

1.2.2 حضور المصطلح والمفهوم :

ننبه في بداية هذا المبحث إلى أننا نعتني بالمقام النحوي لا المقام البلاغي لذلك فإننا لن نبحث عن مفهوم المقام في كتب البلاغة بل إنّ عملنا سيقتصر على كتب النحو.

ونكاد نجزم بأن سيبويه في كتابه كلّه لم يستعمل مطلقا لفظ "المقام" سواء أكان في دلالته اللغوية أم الاصطلاحية. أما من جاء بعده من النحاة المتقدمين فقد استعملوا هذا اللفظ للتعبير عن معنى التعويض بقول ابن جني (الخصائص

ج 2 ص 403) : "يقوم مقام اللفظ" فدل لفظ "المقام" على معنى "الموضع وارتبط بذلك بمفهوم المكان. ولعل هذه الدلالة المعجمية للفظ هي التي أسست للدلالة الاصطلاحية التي شاعت خاصة في الدراسات البلاغية.

أما استعمال مصطلح "المقام" بالمعنى المقصود لدى التداوليين والذي يشمل الحيثيات الحافة بعملية التخاطب من مكان وزمان وأشخاص مرتبطة أساسا بلحظة التخاطب الحالية، فقد وجد مع النحاة المتأخرين. فنجد الأزهري مثلا يقول (شرح التصريح ج 1 ص 380) :

"(وقد يحذف ناصبه) أي ناصب المفعول المعبر عنه (إن علم كقولك لمن سدد سهما : القرطاس ولمن تأهب لسفر: مكّة ولمن قال من أضرب ؟ شرّ الناس) وشرّ الناس منصوب بإضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام "

غير أنّ تأخر استعمال المصطلح لم ينسحب على وجود المفهوم. فقد كان مفهوم المقام حاضرا في الدراسات النحوية منذ سيبويه. وقد استعمل وسائل مختلفة للتعبير عنه منها ما صار دارجا في كتب النحاة وأخذ شكلا اصطلاحيا مثل " قرينة المشاهدة" و"دلالة الحال". ومنها ما كان معبّرا بكل بساطة عن علاقة التلفظ والخطاب بالكون الذي ينجزان في إطاره عبر استعمال فعلي " ترى وتسمع". يقول (سيبويه الكتاب ج 1 ص 257):

" (...) أو رأيت رجلا يسدّد سهما قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله أي يصيب القرطاس وإذا سمعت وقْع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله أي أصاب القرطاس".

فيبرز سيبويه قدرة ما يرى وما يسمع على أن "يقوم مقام اللفظ" وهو ما يعلّل إمكانية الحذف في مثل هذه المواضع. وهذا ما جعلنا نرى أن الحذف في بعض وجوهه شكل من أشكال الإشارة المقامية.

ونلاحظ أن تعويض دلالة الحال للّفظ ليس مجرّد تعويض دلالي بل هو أيضا تعويض تركيبي إذ يعمل ما نراه وما نسمعه عملا إعرابيا واضحا حينما تضمر الفعل. يقول سيبويه (الكتاب ج 1 ص 270) :

" ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول خير مقدم (...) أما النصب فكأنه بناه على قوله : قدمتَ فقال: قدمت خير مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدمتَ "

وبما أن المعوِّض في النظام اللغوي يضطلع بأغلب أعمال العنصر المعوَّض إن لم نقل كلها، فيصير فرعا منه- نحو تعويض الواو لربّ وتعويض نائب الفاعل للفاعل أو قيام المشتقات مقام الفعل-، فلم تستثنى دلالة الحال أو "قرينة المشاهدة" ؟ خاصة أننا لاحظنا أن سيبويه مع هذا النوع من الحذف لم يتحدث عن المصدر الذي يصير بدلا من اللفظ بالفعل كما هو الشأن مع "أهلا وسهلا" وغيرها.

ومن كلام سيبويه المذكور نتبين حضور عناصر المقام ومكوناته. فاستعمال أفعال هي ترى وتسمع' يحيل مباشرة إلى الإطار المكاني والزماني إذ كل حدث مقيد بزمان ومكان. ثم إن دلالة الحال لا تعوض اللفظ إلا إذا توفـّر شرط أساسي وهو اشتراك المتكلم والمخاطب في إدراك عملية الإضمار والتعويض. واستعمال فعلي "تسمع وترى' يضع حدودا زمانية ومكانية فيتحتّم حضور الطرفين في لحظة تخاطبية واحدة.

ونلاحظ أن سيبويه حينما أراد تعليل نصب المفعول قال : "كأنّه بناه على قوله : قدمت فقال : قدمت خير مقدم". فبنى كلامه على تخاطب بين طرفين ليبرز أن دلالة الحال لا تكون معوّضة للفظ إلا إذا ما تعالت على أيّ وجه من وجوه الإبهام الذي قد يحصل بغياب الانسجام بين المتخاطبين. فالعنصر المضمر لا يكون في وعي المتكلم فقط بل هو أيضا في ذهن المخاطب لذلك

حرص سيبويه على أن يقدّر اللفظ ذاته في خطاب الطرفين "قدمت". فما يكوّن الدلالة المقامية ويعطيها شرعية التعبير هو الاتفاق بين المتخاطبين. وهو اتفاق ضمني يوفره الإدراك المشترك والمتماثل لحيثيات الخطاب.

فلئن كانت اللغة تواضعا حول الدلالة العامة، فإن التخاطب تواضع حول الدلالة الخاصة التي قد تكون في بعض المشاهد الخطابية حكرا على المتخاطبين.

فقد يحضر طرف آخر الحوار بينهما دون أن يفهم شيئا من خطابهما. فالمقام والدلالة المقامية يوفّـران للمتخاطبين القدرة على احتكار الخطاب والفهم خاصة أن ما نراه ونسمعه يغنينا عن الكلام. فنبني خطابنا باستعمال الإضمار أو المبهمات ليقيننا بأن "المشاهدة" أو "دلالة الحال" أو "المقام" تعوض تعويضا واضحا ما نريد قوله. ولكن لا بد من البحث في هذه المصطلحات الثلاثة لنرى ما بينها من فروق.

2.2.2 التمايز الدلالي بين "الحضرة"، "المشاهدة"، "دلالة الحال" و"المقام" :

لئن كان مصطلح "دليل الحال" من وضع سيبويه، فإن مصطلح "المشاهدة" لم يتواتر في الكتاب بل لا نكاد نجده بلفظه. إنّما دلّ عليه سيبويه باستعمال فعل "ترى" وباستعمال لفظة أخرى نرى أنّها الأهم هي "الحضرة". وهو مفهوم مضمّن في التعبير عن المقام التخاطبي وإن لم يصرّح به. فلا مشاهدة بدون حضور ولا دلالة للحال بدونه.

أما مصطلح "المشاهدة" فقد استعمله المبرد (المقتضب ج 3 ص 264) يقول :

"هذا باب المصادر التي تَشْرَكُهــا أسماء الفاعلين ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا و معها دليل من مشاهدة "

ثم تواتر استعمال هذا المصطلح بعد ذلك في كتب النحاة.

فهل كان استعمال سيبويه لهذه المصطلحات لغاية التنويع، اجتنابا للتكرار، أم بينها فروق [illegible]؟

❖ الحضرة :

لقد رأينا من سيبويه حرصا على استعمال هذا اللفظ بالذات إذا ما تعلّق الأمر برفع الإبهام عن الأسماء المبهمة أي عن أسماء الإشارة وما شابهها كالضمائر والنداء (الكتاب ج 2 ص 80 – ص 355). إذ اشترط في استعمال هذا الصنف من الألفاظ أن تكون المسميات التي تقع عليها حاضرة حضورا حسيّا. فتتوسل الإشارة لتعينها. ومفهوم الحضرة على بساطته يخفي أبعادا دلالية هامة نراها تتسع لعناصر المقام التخاطبي. فحضور الشيء يقتضي أن يكون موجودا في مكان وزمان محددين. فيتعين بمشير لفظي يتلفظ به متكلّم ويوجهه نحو مخاطب. ولا يكون ذلك مفيدا إلا في لحظة تخاطبية محددة.

وقد كنا نذهب إلى أن النحاة لم يعتنوا بهذا المصطلح اعتناءهم بـ "دلالة الحال" أو "المشاهدة". غير أننا أدركنا بعد البحث أنّه وإن غاب لفظا، فإنه قد استقرّ مفهوما مؤسسا لبقية المصطلحات المستعملة، وأنه بثراء دلالته سيكون المقياس الذي به نحدد وجوه التمايز بين "المشاهدة" و"دلالة الحال" و"المقام". وقد رأينا أنه على قدر من الأهمية يخوّل لنا أن نطلق على "المشيرات المقامية" مصطلح "المشيرات الحضورية" دون أن يحدث أيّ ضرر بالمفهوم. إذ أننا سنبرز في الفصول اللاحقة أهمية دلالة الحضور في مفهوم المشيرات المقامية. وقد أكد النحاة ذلك باعتباره مفسّر ضمائر الحضور وأسماء الإشارة والمنادى.

❖ المشاهدة :

لئن اقتضت المشاهدة حضور الشيء المشاهد لحظة التخاطب لتكون قرينة رافعة للإبهام، فإنّها قد اقتصرت في التعيين على حاسّة واحدة هي حاسة

البصر. فمع المشاهدة أنت لا تحتاج إلا عينا ترى ما حولك فتترك ما تشير إليه. فهو بذلك مصطلح ذو دلالة جزئية لا يمكن أن تعبّر عن المقصود بـ"المقام التخاطبي". وهو ما جعل سيبويه يؤكد أن القرينة المفسّرة[1] "ما ترى وما تسمع". وقرينة المشاهدة تقصر عن الإلمام بما يسمع. فأنت لو قلت: "انظر إلى هذا" وأشرت إلى عجوز جالس، كانت المشاهدة كفيلة برفع الإبهام. أما إذا قلت: "أسمعت هذا ؟" وأنت تشير إلى صوت لا ترى صاحبه فإنّك ستحتاج إلى قرينة أخرى هي "القرينة السماع". ولعل هذا القصور عن الإلمام بعناصر الحضرة هو الذي استدعى مصطلح "دلالة الحال".

❖ دلالــة الحـــال :

هو مصطلح يشمل "المشاهدة" ويتجاوزها إلى ما تسمعه لذلك حرص النحاة على استعماله مخصّصا بالصفة إذا ما كان مرادفا لـ"المشاهدة". يقول ابن جني (الخصائص ج 1 ص 288) : "الحال المشاهدة" ويقول أيضا (الخصائص ج 1 ص 298) في مناسبات أخرى : "الحال الدالة عليها" إذا ما تجاوزت دلالته المشاهدة.

ثم إن سيبويه يبرز في كتابه أنّ "الحال" لا تقتصر على المشاهدة والسماع بل تتسع لتشمل أيضا ما تلمسه وما تشمّه وما تتذوقه أي أنّ كلّ ما يدرك بحاسة من الحواس الخمسة إنّما هو من دلالة الحال. يقول (سيبويه الكتاب ج 2 ص 130) :

" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا

وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصارت آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربّي كأنّك قلت : ذاك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت : زيد وربّي

---

1) نتحدث فقط عما يفسر " المشير المقامي"

لو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت زيد أو المسك أو ذقت طعاما فقلت العسل

فيؤكد هذا أن دلالة الحال لا تكون إلا لما هو حاضر الحضور الحسيّ المطلوب في دلالة المقام التخاطبي. وهو حضور قد ينجلي على صور تختلف باختلاف الحواس التي بها ندرك الأشياء الموجودة معنا.

غير أن دلالة الحال لا تقف عند هذه الحدود. بل قد تتجاوزها إلى ما هو ذهني نحتاج فيه إلى إعمال العقل لتأويل ما ندرك بالحواس. ونظن أن هذا ما أراد أن ينص عليه سيبويه بقوله (الكتاب ج 1 ص 339) :

"إنّما تقول أطربا وأسيرا إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه"

فلئن كانت الرؤية حسّية فإنّ الظنّ ذهني يستوجب بناء الحديث على ما استنتجته من الحال المشاهدة. وقد يكون هذا الظن صائبا معبّرا عن الحالة أو خاطئا أسأنا فيه التقدير فيكون تصحيح الأمر بالنفي أو الإنكار.

وقد رأينا أن ابن جني (الخصائص ج 1 ص 35) قد قصد ما ذهبنا إليه حين قال :

"وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة".

فقصد ابن جني بـ"الحال" العرف الشائع المتعارف عليه والمتحكّم في العلاقات وفي إدراكنا لها. فلو لم نكن نعرف ما يفرّق بين امرأتين باعتبار الأولى أمّا والثانية بنتا لها لاحتجنا ضرورة إلى إشارة حسّية تصاحب اللفظ. وهذا الالتباس قد يحصل إذا ما توفّرت إمكانيات الخطإ بتعدد المشار إليه. غير أن في قولنا: "كلّم هذا هذا" لا نحتاج إلى إشارة حسّية للتمييز بين الفاعل والمفعول وذلك لاستعانتنا بما نراه أمامنا وبما نختزنه من معلومات مفادها أن

الكلام من خصيصة الإنسان لا الحيوان[1]. فرفع الإبهام عن أسماء الإشارة في هذه الأمثلة لا يقتصر على المشاهدة فقط بل يطلب أيضا ما نعرفه من معلومات مخزّنة في الذاكرة.

ولعلّ الأمثلة التي قدّمها الانباري (الإنصاف ج 1 ص 96) تقوم دليلا على ما ذهبنا إليه إذ يقول:

" (...) جاز الإضمار مع عدم تقدّم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى توارت بالحجاب) يعني الشمس وإن لم يجر لها ذكر و كما قال تعالى : (كل من عليها فان) يعني الأرض وكما قال الشاعر :

على مثلها أمضي إذا قال صـــاحبي

ألا ليتني أفديــك منها وأفتدي.

يعني الفلاة و إن لم يجر لها ذكر لدلالة الحال".

فنلاحظ أن دلالة الحال هنا لم تقم على أسّ محسوس من مشاهدة أو سماع أو غيرها بل اعتمدت فقط على ما هو ذهني. أفلا ترقى دلالة الحال حينئذ لتشمل ما هو حسّي وما يستنتج ممّا هو حسي وما يساهم السياق أيضا في تحديد دلالته دون قرينة حسّية؟ فيصبح هذا المصطلح بذلك شاملا لما سماه السكاكي "مقتضى الحال" وقادرا على أن يبلغ في اتساعه ما تبلغه دلالة المقام. فيبدو أن لدلالة الحال مستويات ثلاثة كما هو شأن دلالة المقام يساهم مفهوم الحضور في التمييز بينها :

المستوى الأول : دلالة الحال الحاصلة بما يحضر حضورا ماديا محسوسا.

المستوى الثاني : دلالة الحال الحاصلة بما يستنتج من القرائن الحسية. فيقوم على ما هو حاضر ماديّا ويتجاوزه بفضل إعمال الفكر فيه.

---

1) هذا طبعا بغضّ النظر عن الدلالة المجازية

المستوى الثالث : دلالة الحال الحاصلة بالذهن فقط دون أيّ مساهمة منّا هو حاصر حسّيا. فتستدعي في هذه الحالة الحضور الذهني لقدراتنا الفكرية ودرجة الذكاء والمعرفة الحاصلة لدينا.

ولئن مثّل المستويان الأول والثاني من دلالة الحال مفهوم المقام التخاطبي، فإن المستوى الثالث يمثل مفهوم المقام الواسع الذي لا يستند إلى أركان التخاطب. لذلك فإن ما قدم من أمثلــة في شأنه (أمثلة الأنباري) لم تكن في إطار تخاطبي كما كان الأمر مع الأمثلة الأخرى.

ولعل النظر في نصّ للأزهري تجتمع فيه القرائن الثلاث يساعد على تبيّن ما انتهينا إليه يقول (شرح التصريح ج I ص 380) :

" (وقد يحذف ناصبه) أي ناصب المفعول المعبّر عنه (إن علم كقولك لمن سدّد سهما القرطاس ولمن تأهّب لسفر مكّة ولمن قال من أضرب ؟ شرّ الناس) فالقرطاس منصوب (بإضمار تصيب) ودلّ علــيه المشاهدة ومكّة منصوب بإضمار (تريد) ودلّ عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب بإضمار (اضرب) و دلّ عليه قرينة المقام".

فلئن استعمل الأزهري هذه القرائن الثلاث في حالة واحدة هي حالة الحذف، فإننا نرى فيها اختلافا يدعم ما ذهبنا إليه. إذ يربط كل قرينة بالمثال الذي اختير لها تنتهي إلى أن "قرينة المشاهدة" تخص ما يقتصر فيه على ما تراه بعينك رؤية حسّية لعمل حسّي ماديّ ملموس. ويبرز ذلك في اختيار فعل "تصيب" في المثال الأول وهو فعل مادي يدرك بالعين.

أما "قرينة الحال" فيبدو أنّها لا تكتفي بالرؤية الحسية بل تتجاوز ذلك إلى ما يدل عليه السماع وما يستخلص من علاقة المتكلم بالمخاطب وما يستنتج من تبادل الخطاب بينهما وما يحفّ بعملية التخاطب من مقاصد ودلالات قد تفهم دون تصريح. فحدث "التأهب للسفر" لا يدرك بما تراه فحسب لأن دلالته المعجمية مركّبة من دلالات عديدة فهي دلالة تستنتج من الأعمال والأقوال

والأحوال نحو : جمع الأمتعة، توديع الخلان ...الخ. فكي نفذ هذا الفعل نحتاج إلى ما نراه وما نسمعه وما نستنتجه من كل ذلك، أي إلى إدراك كل ما يحف بهذا الحدث إدراكا حسّيا وادراكا ذهنيا يتعلق أحدهما بالآخر يتعلق بالملاحظة بالاستنتاج. هذا بالإضافة إلى كل ما نعلمه عن زمن "التأهب" ووجهة المخاطب حتى نحدد له مكان السفر "مكّة".

ونظن أن هذا ما حدا بسيبويه إلى تقديم أمثلة متعلّقة بـــ "ما نرى وأخرى متعلّقة بـــ"ما نسمع".

❖ قرينة المقام :

أما "قرينة المقام" حسب نص الأزهري فإنها تخص المثال الذي كان الحذف فيه لدلالة السياق عليه : "من أضرب؟ شرّ الناس". فلولا ما سبق من القول لما تمكّن من الحذف. ونلاحظ أنه لا شأن لهذه القرينة بالمقام الحضوري في مستواه الأول والثاني. فالمثال لا يعتمد في دلالته على المشاهدة أو غيرها مما يدرك بالحواس. بل يطلب انسجاما فكريا بين المتخاطبين ينعكس في خطابهما ويصوّر الحضور الذهني للطرفين فيربط بين القولين باعتبارهما طرفين لوحدة لا تتجزأ تمثل الخطاب. وقد تجلى ذلك من المثال الذي قام على ثنائية السؤال والجواب إذ يتمّ أحدهما بالآخر.

يمكن أن نستخلص إذن أن "قرينة المشاهدة " و"قرينة الحال" قديمتان زمانيا وتعايشتا معا، لكن دون أن تتماهيا من حيث الدلالة. فقرينة المشاهدة أضيق مجالا من قرينة الحال فهي فرع عنها وجزء منها قد تستقلّ بذاتها إن لم يحتج في الدلالة إلا إلى ما نراه، وقد تُضمّن في دلالة الحال إن احتيج إلى أكثر مما نراه، وقد تُغيّب تماما إن كانت الرؤية الحسية لا تساهم في تكوين الدلالة والمعنى. كما يبدو أن مصطلح "مقتضى الحال" يكاد يكون مرادفا لمصطلح المقام. إذ يرقى مفهوم الحال مما هو محسوس مادي إلى ما هو ذهني. فالمقام هو الصورة التي تراها مجسّدة أمامك وهو كذلك الصورة التي

[illegible] ومسموعة مستعينا بالهيئات [illegible]. ومنه يفتح [illegible] تحصصه في الأول لشروطه. [illegible] [illegible] ومن [illegible] من القول [illegible]

ونحن [illegible] عن مفهوم المقام المنتج لماهية المشيرات المقامية [illegible] التي يتكون منها المقام وانتهينا إلى أنها [illegible] على المشاهدة وما يشابهها. والثانية [illegible] بين المشاهدة والعمل الذهني والثالثة المقام المقتصر على [illegible] هو ذهني دون المشاهدة. فقد صار تحديد المقام المتعلق بالمشيرات المقامية [illegible]. [illegible] ما يرفع الإبهام عنها هو اشتراط حضور المسمّى حضورا ماديا لحظة التخاطب. فقرينة المشاهدة عنصر ضروري في تحديد دلالة المشيرات المقامية.

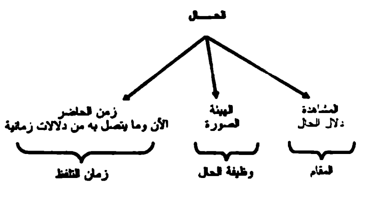
غير أن الحدود بين درجات المقام تبقى عسيرة الإدراك لأن الحضور وإن كان يطلب المشاهدة بالعين، فإنه يساعد المتخاطبين على استحضار ما تختزنه الذاكرة من معارف ومحاوزة ما هو حاضر ماديا. فقد تكون المشاهدة مجرّد قادح ومثير يساعد على فتح الأبواب المغلقة في ذاكرة الإنسان فيدرك الدلالة والمعنى المقصود. فالحضور منطلقه حسّي فتجريدي. هو حضور الشخص مركز الكون جسما في الفضاء يتدرّج في اتجاه الحضور التجريدي الذهني ليقرن بالمعقولات المجرّدة" (الزناد 1998 ج اص532).

فالمقام مع المشير المقامي حسب رأينا لنرى من أن يقتصر على المشاهدة. فهو يبدأ ضيّقا من نقطة بسيطة الإدراك هي ما تراه وما تسمعه لينتهي عريضا لا حدود تحدّه سوى حدود المعرفة والخيال. وهو ما يخوّل للمشير أن يوسّع مجالات استعمالاته. فيكون تارة مشيرا مقاميا وطورا مشيرا مقاليا وطورا آخر مشيرا ذهنيا. وهو ما خلق إشكاليات في التصنيف والتحديد نعجز معها عن ضبط قائمة مغلقة فنضطر دائما إلى الرجوع إلى مقياس

الاستعمال. ذلك أن دلالة المنطوق متعلقة أبدا بدلالة الحال. فالمعنى نسيج لا نحيك خيوطه بالألفاظ فحسب بل تشارك في بنائه عوامل أخرى مادية محسوسة تمثل الكون الذي نحيا فيه. وهي عوامل تعمل حسب سننه وحركة بعده الذاتي إذ تجعل المخاطب من حيث إدراكهم حكرا على من كان حاضرا في مقام التخاطب.

❖ الأبعاد الدلالية لمصطلح "الحال"

لا يخفى ما لمصطلح الحال من أهمية في النظرية النحوية العربية. فهو لفظ ذو دلالات معجمية متنوعة وذو وظائف متباينة. فهو "المقام" كما بيّنا، وهو الهيئة التي تتجلى في وظيفة الحال، وهو زمان الحاضر. ولا نظن أن المحافظة على اللفظ نفسه للدلالة على كل هذه المعاني أمر عشوائي. بل إنّنا نرى لذلك أبعادا مقصودة. فنحن إذا نظرنا إلى ما يدل عليه لفظ الحال :



وظيفة الحال مع أفعال القول من شأنها أن تصف حدث التلفظ فتعبّر عن قوّة القول في مثل قولنا "قال متعجّبا". فحين نجمع بين هذه الدلالات المختلفة نتحصّل على ما نسمّيه بالمقام التخاطبي فيساعدنا ذلك على تحديد المشيرات المقامية. فما يكون في موضع المفعول على الحال مما تعلّق بالقول قريب جدا من الدلالة المقامية إذ أنّه يصف لنا بالألفاظ هيئة المتكلم أو المخاطب في لحظة

معيّنة هي لحظة التلفظ فيساهم في بعض المقامات التخاطبية المنقضية التي تستدعي عدداً من وصفها متكلفة إن كان حاضرين في مقام التخاطب الأصلي.

• قد أشار ابن جني (الخصائص ج 1 ص ص 245 - 246) إلى دور نقل حوال المتخاطبين في تحقيق المعنى وتتبع الدلالة المقصودة. يقول معلقا على بيت شعري :

تقول – وصكّت وجهها بيمينها   أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس من غير أن يذكر صكّ الوجه لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجبة منكرة لكنّه لمّا حكى الحال فقال : (وصكّت وجهها) علم بذلك قوّة إنكارها و تعاظم الصورة لها. هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين وقد قيل (ليس المخبر كالمعاين) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكّت وجهها لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها".

فدلالة الحال قد تُنقل لنا إذا لم نكن حاضرين بفضل الوصف الدقيق للهيئة لحظة القول. وليس ذلك إلا قناعة بأن ما نشاهده يساهم مساهمة فعّالة في إحداث الدلالة وإثرائها. وقد صوّر ابن جني الفرق الدلالي بين حكاية الحال وحضوره. غير أن وظيفة الحال وإن تعلّقت بالقول لوصفت مقام التلفظ وهيئة المتكلّم والمخاطب فإنّها لا تكون مثيرا مقاميا لأنّها :

1) لا ترتبط بأيّة التخاطب التي ينجز فيها التلفظ بها.

2) لا تنقطع عن تمثيل الواقع وتصويره فتصف الأحداث التخاطبية ولكن دون أن تنعكس دلالتها في عمل التلفظ بها. لذا فإن تغيّر المتكلّم أو تغير زمان التلفظ أو مكانه لا يؤثّر مطلقا في دلالة الحال أو في ما يحيل عليه.

ولقد أكد ابن جني (الخصائص ج1 ص246) أن محاولة تعويض "دلالة الحال" بالوصف الدقيق لا تنجح كل النجاح. إذ رغم الإضافة والإفادة الحاصلتين فإنها لا تبلغ مستوى المشاهدة. وهذا برهان أكبر على أن "دلالة الحال" أقوى وأبلغ من "دلالة الألفاظ". يقول ابن جني (الخصائص ج1 ص246) :

"وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة - كانت - به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها".

فقوة دلالة الحال تتجلى في الحذف باستغنائنا عن اللفظ في التعبير عنها. وقد أبرز النحاة ما يحدثه حذف الفعل خاصة من بيان إذا كانت "دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به" (ابن جني الخصائص ج 1 ص 287).

فأن تعوّض "الحال المشاهدة" الفعل ظاهرة عادية ضرورية لا تحتاج إلى تفسير أو توضيح. فهي بالنسبة إلى النحاة وبالنسبة إلى كل متكلّم لا تمثل إشكالا في حد ذاتها. بل كان عليهم أن يفسروا الحالات الإعرابية للألفاظ مع الحذف وما يعلّلها. فكان التعليل بالحذف :

"الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه" (ابن جني الخصائص ج 1 ص 287).

ولم نر أن النحاة قد تعمقوا أكثر في هذه المسألة. إذ اكتفوا بذكر العلّة وتركوا إبراز علّة العلّة إذ هي بالنسبة إليهم واضحة جلية كما بيّنا. وهذا دليل على أن المشيرات المقامية بالنسبة إلى النحاة هي أقل صنف في اللغة يحتاج إلى البحث والتفسير. فهي ظاهرة ضرورية تمثل خصائصها أصولا لغوية لا تستغني اللغة عنها. ويبدو لنا أنّ البحث فيها بالنسبة إلى النحاة هو من قبيل البحث الفلسفي في كل ما لا يثير تساؤلا واستفهاما وما نعتقد فيه دون تفكير.

لذلك ينذر جدا لي لم نقل إنه يستحيل أن يسأل المـــخاطب المتكلّم في لحظة مخاطبته ما عن المقصود بـــ "الآن" إذا ما قال له : أخرج الآن.

خاتمـــة .

تبيّن من خلال دراسة المقام ضرورة التمييز بين المقام في بعده الذهني والمقام في بعده الحسي اعتمادا على نوع الحضور. فما يتحدّث عنه المتكلّم قد يستحضره المخاطب ذهنيا فيساهم المفهوم في استحضار صورة للمدلول مسجّلة في الذهن، وقد يساهم الحضور الحسي للمحال عليه في مكان التخاطب في تعيين المتحدّث عنه. فيستحضر عمل التلفظ باعتباره حدثا خارجيا منجزا في إطار زماني ومكاني محدّد. هذا النوع من الحضور هو الذي أسّس مفهوم المقام التخاطبي situation du discours وهو المفهوم الذي تتعلّق به المشيرات المقامية فهو الوجه الضيّق من المقام الواسع Le contexte. إذ ينغلق على حضور مقوّمات التخاطب وهي الأشخاص والزمان ومستلزماته وهو المكان. وقد بيّنا أنّه يمكن أن نتحدّث عن مقامات تخاطبية أصلية يكون فيها المتخاطبان بصدد إنجاز الحدث الآني للتخاطب ومقامات تخاطبية غير أصلية تتضمّنها المقامات الأصلية في إطار نقل الحكاية مما يؤكّد تأثير الحدوث الآني للتلفظ في تحديد المقام التخاطبي وينبّه إلى ضرورة تعلّق المشيرات المقامية بمقام التلفظ الأصلي.

وقد بيّنا أنّ هذه المفاهيم المختلفة قد حضرت في التراث النحوي العربي واستعمل لها النحاة مصطلحات مختلفة مثل "الحضرة" و"المشاهدة" و"دلالة الحال" و"المقام". فأبرزنا أنّها مفاهيم قريبة جدّا من المفهوم الحديث للمقام. غير أنّها تتفاوت من حيث الضيق والاتساع.

فيستعمل النحاة مصطلح "دلالة الحال" أو "مقتضى الحال" أو "المقام" لتعيين مفهوم Contexte. وقد بدا لنا أنّ ما يمكن أن يعبّر عن المقام التخاطبي ويتعلّق بالمشيرات المقامية هو مصطلح "الحضرة". غير أنّ النحاة قد

يستعيضون عنه بمصطلحات أخرى مثل "المشاهدة" أو "الحال المشاهدة".
فتحصر "الحضرة" في البعد الحسي المادي أو في مصطلح "دلالة الحال" فتتسع دلالة هذا المفهوم في بعض الاستعمالات لتشمل مفهوم المقام الواسع في جميع أبعاده فتكون في معنى "مقتضى الحال" وتصير مرادفة لمفهوم Contexte.
وتكون في بعض الأحيان مرادفة "للحضرة" معبّرة عما نقصده بـ"المقام التخاطبي". وهو ما جعلنا نذهب إلى أنّ "الحضرة" هو المصطلح المثالي من حيث اختصاصه بالتعبير عن المقام التخاطبي. وهو ما جعلنا ننتهي إلى أنّ كل مشير مقامي هو لفظ يتعيّن ما يحيل عليه بالمشاهدة وبحضوره في الحضرة.
ويبقى التساؤل حول وسيلة التعيين. إذ ما يحضر في مقام التخاطب ليس بالضرورة شيئا واحدا. فقد يكون اللفظ واحدا وما يمكن أن يقع عليه متعددا.
فتكون إمكانية اللبس. ويعسر الربط بين الاسم والمسمى. هذه الوضعية التي لا شك أنّها تعطّل عملية التخاطب هي التي استدعت وسيلة ضرورية للربط المباشر بين الاسم والمسمى إذا كان من المشيرات المقامية ألا وهي الإشارة.
وهي وسيلة لاتعدّ حسب رأينا من لوازم هذه الوحدات بل هي من مقوّماتها المؤسّسة لماهيتها.

❖ الضمائر ودلالة الإبهام :

بيّن الشاوش (2001 ص ص 1047-1059) تقاطع ظاهرتي التعريف والإبهام. وانتهى إلى أن الإبهام ظاهرة "لا تتصوّر إجراء في الكلام المتحقّق" خلافا للتعريف. فقد تبيّن لنا أنّ سيبويه وغيره من النحاة لم يدرسوا مقولة التعريف إلا من حيث هي ظاهرة استعمالية إجرائية[1]. وهو ما دعانا إلى التساؤل حول سبب حرص سيبويه على أن يسمّي أسماء الإشارة بـ"الأسماء المبهمة"، رغم أنّه يشترط فيها عند الاستعمال ارتفاع الإبهام شأنها في ذلك شأن الضمائر. ولماذا لم يبرز سيبويه سمة الإبهام في ضميري "أنا وأنت" خلافا لضمير الغائب رغم أنّ الضمائر جميعا تحتاج إلى تفسير؟ فقد جمع سيبويه في نص يتيم بين أسماء الإشارة وضمائر الغيبة بقوله (ج2 ص ص77-78)

"الأسماء المبهمة : هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتلك وتانك وتينك وأولئك وهو وهما وهم وهنّ وما أشبه ذلك".

فهل يجوز أن نلحق بضمائر الغيبة ضمائر التكلّم والخطاب باعتبارها جميعا على مستوى النظام أسماء مبهمة ؟ أم أنّ سيبويه لم يفارق في هذا القول المستوى الإجرائي فأراد أن ينبّه إلى ما بينها وبين ضميري أنا وأنت من تفاوت في درجة احتمال اللبس عند الاستعمال والتخاطب؟

لقد رأى السيرافي (سيبويه ج 2 ص 77) أنّ سيبويه في هذا النص قد وقع في الخلط بين الضمائر وأسماء الإشارة "لقرب الشبه بينهما ولأنّه بنى عليهما مسائل في الباب" وهو بذلك ينفي أن تعدّ الضمائر من المبهمات وأن تقاس على أسماء الإشارة. وقد أكّد الاستراباذي (شرح الكافية ج30) ذلك بقوله :

"... لم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لأنّ ما يعود إليه متقدّم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند "النطق به"، أما اسم الإشارة فإنّه "من غير إشارة حسّية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب".

---

1) انظر مبحث المشيرات المقامية ومقولة التعريف من هذا الفصل.(2.5.1)

ونحن لا نشك في أن سيبويه لم يقصد إطلاقا إلى اعتبار الضمائر من المبهمات وهو الذي أكد أنها أخص المعارف[1] وأنها لا تكون إلا لمعين معلوم للمخاطب. وننطلق في تفسير هذا النص من التسليم بأن سيبويه لم يفارق المستوى الإجرائي التخاطبي. فنستنتج :

1/ أنّ سيبويه قد ميّز ضميري أنا وأنت من ضمير الغيبة. فأكّد أنه لا يلحقهما اللبس ولا يصيبهما الإبهام في أي شكل من أشكال الاستعمال. وفي ذلك تأكيد لقوّة مفسّرهما مقارنة بمفسّر الغائب ومفسّر اسم الإشارة. فنستخلص من ذلك أنّ المفسّر المقامي بالنسبة إليه أقوى المفسّرات.

2/ أنّ سيبويه يقرّ تفاوتا في احتمال درجة الإبهام في هذه الوحدات إذا ما دخلت حيّز الاستعمال. فدرجة احتمال مثل "هو" و"هذا" في التعيين أقوى من درجة احتمال مثل "أنا" و"أنت". إذ يجوز عند الاستعمال أن يبقى اسم الإشارة على إبهامه إن فشلت الإشارة الحسّية كما بيّن الاستراباذي. كما يجوز أيضا أن يبقى الضمير الغائب على إبهامه إن كان الإبهام مقصودا أو إذا تعدّدت المفسّرات الممكنة واختلطت على المخاطب أو إذا أصابت المخاطب غفلة فسها وفشل في الربط بين الضمير ومفسّره. وهو ما جعل ابن مالك[2] يقدّم اسم العلم على ضمير الغيبة في الاختصاص ويؤكّد أنّ ضمير الغيبة المقصود هو "الغائب السالم من الإبهام الذي لا يشتبه مفسّره".

3/ لئن جمع سيبويه بين اسم الإشارة وضمير الغائب فإنّه يميّز بينهما باتخاذه "الاسم المبهم" مصطلحا مخصوصا باسم الإشارة. بينما أحجم عن تسمية الغائب بالمبهم. وهو بذلك يقرّ تفاوتا بينهما في احتمال اللبس عند الاستعمال ويؤكّد ما ذهب إليه الاستراباذي من ضعف الإشارة الحسّية في التفسير مقارنة بالإشارة اللفظية من جهة، ومن قوّة الإبهام في أسماء الإشارة لتزامن التلفظ به

---

1) انظر فصل ترتيب المعارف من الباب الثاني(1.II).

2) انظر فصل ترتيب المعارف من الباب الثاني(II 1).

خصوصية قد أفقدت العناية بها من دراسة النظام اللغوي لاتّسامه بالتعميم والشمول. وليست المشيرات المقامية إلا أول مظهر من مظاهر الذاتية كما بينا وليست الذات المتكلمة أي الأنا سوى "لم" باب المشيرات المقامية.

وتجدر الإشارة إلى أن بنفنيست قد استعمل لتعيين المشيرات المقامية مصطلح Les indicateurs "المعينات" وصنّفها إلى معيّنات للشخص Indicateurs de personne، معينات حسّية Indicateurs D'ostension معيّنات زمانية Indicateurs de temps ومعيّنات مكانية Indicateurs de lieux.[1]

1.2.4 ارتباط تعـيّن إحالة المشير المقامي بالإجراء الآني للخطاب

لقد كان لبنفنيست الفضل في وضع مصطلح ساهم مساهمة فعّالة في تفسير الاشتغال الإحالي للمشيرات المقامية وهو مصطلح " Instance de discours". فقد كان مفهوما أساسيا يبرز تميّز هذا الصنف من العبارات ويدقّق علاقته بعمل التلفظ ومقوّماته. وكان يمكن أن نأخذ بالمعنى العام لهذا المصطلح لنترجمه بـ"حدث الخطاب" غير أنّنا لاحظنا أن بنفنيست يؤكّد خصوصية هذا المصطلح ودقّة دلالته إذا ما تعلّق بـ" المعينات" ليصير مرادفا لـ" La présente instance de discours" فيؤكّد ارتباط حدث الخطاب باعتباره عملا بما سمّاه سيبويه (ج1 ص61) : "حال حديثك" وفسّر به "الآن" أو ما سمّاه الاسترابادي (ج1 ص 212) بـ"حال التكلّم".

فالمشيرات لا ترتبط في تحديد ما تحيل عليه بـ"حدث التخاطب" عامة بل بحدث تخاطب مخصوص هو الحادث في نقطة زمانية معيّنة هي "الآن"، الزمان الحاضر المحايث لعمل التلفظ. ولئن ذهب زكرياء أرسلان (1999) إلى

---

1) استعمل بنفنيست مصطلح مشير مقامي Déictique في غير هذا الموضع (Benveniste 1974 ص69) وقد تبيّن لنا أنه يقصد به ما سمّاه بـ"معينات" Indicateurs

ترجمة هذه العبارة بـ"اللحظة الحالية" فإننا خيرنا أن نبرز دلالة "الآن" على زمان إحداث عمل التلفظ فرأينا أن نترجم "La présente instance de discours" بـ"الإجراء الآني للخطاب". فلئن كان "حدث الخطاب" متعددا وممتدا على خط الزمان فإن "الإجراء الآني للخطاب" واحد لا يتكرر إذ هو متجدد على الدوام. وهو ما جعل بنفنيست يتحدث عن "حدث الخطاب" بصيغة الجمع les instances de discours ويتحدث عن "الإحداث الآني للخطاب" بصيغة المفرد " la présente instance de discours".

ويبرز بنفنيست (Benveniste 1966ص ص 252-253) أن تضمّن حدث الخطاب للعلامة "أنا" لا يعني بالضرورة أنّ "أنا" تحيل على المتلفظ بها. فقد يقول المتكلّم "أنا" وهو ينقل خطابا عن متكلّم آخر تحيل فيه عليه. وهذا ما يستلزم اعتبار "الإجراء الآني للخطاب" فـ"لا يمكن أن تعين أنا إلا بالإجراء الآني للخطاب الذي يتضمنها". فـ"أنا هو الفرد الذي يعلن [يتلفظه] الإجراء الآني للخطاب الذي يتضمّن الحدث اللغوي أنا".

فـ"أنا" لا تنفصل عن "الإجراء الآني للخطاب" الذي تنجز فيه وإن كانت في الخطاب المنقول آنية ماضية مقارنة بآنية نقل الخطاب. وهو ما جعل بنفنيست يؤكّد أنّ "الشكل أنا ليس له وجود لغوي إلا في عمل الكلام الذي يلفظ فيه" فلا سبيل إلى أن نفصل بين "حدث أنا من حيث هو مرجع" و"حدث خطاب يتضمّن أنا من حيث هو محيل". وهو ما يفسّر اعتباره "المعينات" تخص التداولية لا النحو. يقول بنفنيست (Benveniste 1966 ص 252) :

"القول المتضمن أنا ينتمي إلى هذا المستوى أو النوع من اللغة الذي يسمّيه شارل موريس براغماتية والتي تشمل بالإضافة إلى العلامات من يستعملها"

ويفسر ركناتي (Recanati 1979 ص ص 132-135) بمثال : "القول: "أثبت أنّ "فرالغه" Frege قد مات سنة 1925" يقول بأنّ "فرالغه" قد مات سنة 1925". ويشير بوضوح إلى أنّه أثبتّ". وهو تعبير اخذه أوستين عن فدغنشتاين واستغلّه لتفسير السمة الثنائية في الأقوال الإنجازية التي تجمع بين الانعكاس في عمل التلفظ وتمثيل الواقع فتخضع بذلك للقياس حسب قيمة الصدق. فإذا قلت: أثبت أن الأرض مسطّحة" فإنّه قد يقال لي : "هذا قول كاذب لأنّ الأرض غير مسطّحة رغم أنّني صادق في أنّني "أثبت" ذلك.

وقد بيّن ركناتي (Recanati 1979 ص 142) الفرق بين ما نقوله وما نشير إليه بالتمييز بين ما سمّاه "النص" Le texte و"الهامش" La marge. "فالنص هو نص ما يقال وفي الهامش نجد إشارات تخصّه" وقد اقترح أن تسمى هذه الإشارات "معيّنات" Indicateurs ويمثل على ذلك بـ :

هامش	نصّ
أثبت ☚	الأرض دائرية

فكل قول إنجازي يحلّل باعتباره متكوّنا من جملتين تنتمي كل واحدة منهما إلى مستوى لغوي مختلف (Recanati 1979 ص 145) فقول مثل: "أقول إنّ الإنسان حيوان" يحلّل إلى :

هامش		نص
"الإنسان حيوان" هو ما أثبته ركناتي	و	الإنسان حيوان
مشار إليه		مثبت

فما يكون في الهامش لا يضيف شيئا إلى ما هو في النص ولكنّه يحمل على التلفظ وينفتح بذلك على كل المباحث التداولية المعتنية بالمقامات التخاطبية

وبمستعملي اللغة وما بينهم من علاقات. ومن هنا كانت المشيرات المقامية باعتبارها ممثلة لجميع عناصر المقام تضطلع حسب باري بايراز "الوظيفة الإشارية للخطاب".

وباعتماد الدلالة المعجمية لمختلف الألفاظ الفرنسية[1] انتهينا إلى أنّ La pointation و L'ostension تشتركان في تأدية معنى واحد هو الإشارة بواسطة حركة أي "الإشارة الحسية". أما Les Monstratoires فإنّه مصطلح يشمل ما أطلق عليه déictiques. غير أنّه لا يقتصر عليه إذ أنّه يتّسع أيضا ليشمل الأعمال الإنجازية فيتميّز مصطلح déictiques بالاختصاص بما يشير إلى عناصر المقام التخاطبي. وهو ما يميّزه أيضا عن مصطلح indicateurs. إذ أنّ كل العلامات اللغوية قد تكون معيّنات Des indicateurs ولكن لا تكون جميعا مشيرات مقامية Déictiques. لذا طغى استعمال هذا المصطلح الأخير في دراسة هذا الصنف من العبارات.

والناظر في تمثيل ركناتي للعلاقة بين ما سمّاه بالهامش والنص يلاحظ أنّه لا يمثّل وصفا لواقع لغوي نحوي. إذ أنّه لا يحدّد لنا طبيعة العلاقة بينهما. فلئن كان "النص" ذا طبيعة لغوية فإنّ "الهامش" حسب هذا التمثيل ذو طبيعة غير لغوية ولا ندري كيف يمكن أن نحدّد علاقة لغوية بين طرفين ينتميان إلى مستويين مختلفين: أهي علاقة لغوية أي نحوية أم علاقة غير لغوية؟ وإن كانت علاقة غير لغوية فإنّها حتما ستنتج دلالة لا تراعي خصائص اللفظ الواسم لها. ذلك أنّنا نرى أنّه مهما تجاهل التداوليون دور النظام في تحديد الدلالة فإنّه لا يمكن أن ننسى أنّ القول يمثّل بنية موسومة باللفظ منجزة في مقام معيّن.

وقد ذهب الشريف (الشريف 2002) إلى إمكانية تجسيد هذه الدلالة اللاقولية التي سمّاها ركناتي بـ"الهامش" في الأبنية النحوية. فإذا افترضنا أنّ

1) Pointer : Pointer l'index vers quelqu'un
Ostentation : insistance excessive pour montrer

وبذلك استطاع الشريف أن يمثّل بنيويا العلاقة بين ما سمّاه ركناتي "الهامش" و"النص". فليس الهامش إلا حيّز الإنشاء وليس النص إلا حيّز الإحالة. وصار بذلك للمتكلّم موضع في البنية المجرّدة يمكن أن نفسّر به ما يقع في محل الإحالة من عناصر تحيل على المقام.

ننتهي إذن إلى أن مفهوم الإشارة الذي يتضمّنه مصطلح المشيرات المقامية قد يضيق فيشمل الإشارة الحسية حركة وإيمــاء، وقد يتّسع ليشمل الإشارة المعنوية باللفظ دون الحركة، وقد يتخصّص بدلالة الانعكاس. وهو ما جعل قائمة المشيرات المقامية متضمنة للصنفين: صنف يعيّن بالإشارة الحسية نحو أسماء الإشارة وصنف يعين بإشارة معنوية نحو ضمائر المتكلّم والخطاب. غير أنّه لا يفارق في جميع استعمالاته الدلالة على إشارة العناصر اللغويّة إلى المتكلّم وعمله اللغويّ فيكون دليلا على حضور المتكلّم في القول بانعكاسه في عمل التلفظ بالنسبة إلى التداوليين أمّا إذا اعتبرنا التمثيل البنيوي لعمل المتكلّم فإنّ الإشارة في المشيرات المقامية تصير موجّهة إلى محلّ الإنشاء متعلّقة بالمتكلّم الواضع.

1.2.3 المشيرات المقامية بين الإشارة الحسية والإشارة الذهنية :

يتجلّى التمييز بين النوعين من الإشارة عند سيبويه إذ يقول (الكتاب ج 2 ص 103) في أسماء العلم :

"إذا قلت انت بزيد إنّما تريد هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه"

فالإشارة هنا قد حصلت باللفظ دون الحركة الحسية فهي إشارة ذهنية. يقول (سيبويه الكتاب ج 2 ص 12) معرّفا أسماء الإشارة :

"المبهم تقرّب به شيئا أو تباعده وتشير إليه"

وقد ذهب النحاة إلى أنّ المقصود بالإشارة الإشارة الحسيّة الحاصلة باستعمال عضو من الأعضاء أو حركة أو غيرها بها نومئ ونشير. وقد حدّها

سيبويه بمسافة مادية قد تقرب وقد تبعد ولكنّها لا تخرج أبدا من حيّز البصر.
فالإشارة إذن تتجلى خاصة مع أسماء الإشارة بالذات من المبهمات إذ أنك بفضل هذه الأسماء يتسنى لك أن تعين الشيء أو الشخص بإشارة موجّهة تتمّ باللفظ "هذا" أو "ذاك" مصحوبا بإيماء بحركة ما. وبما أن هذه الحركة التي تقوم بها لا يمكن أن تكون طويلة المدى، فإن اللفظ قد حمل أيضا دلالة على البعد والقرب مما يساهم في تحديد مجال الإشارة ويساعد على سرعة إدراك المخاطب للمشار إليه. فأنت إذا استعملت لفظ "هذا" فإنّك تنبه المخاطب إلى أن ما تشير إليه قريب منهما فلا ينظر إلا فيما حوله. فيضيق مجال الإشارة. وإذا استعملت "ذاك" فإنّك تصيب الهدف ذاته ولكن بإقصاء المجال القريب والتنبيه إلى ما هو بعيد عنك، ولكنه لا يخرج من إطار ما أنت قادر على أن تراه وتشاهده. وهو ما جعل الإشارة مرتبطة ارتباطا وثيقا بـ "المشاهدة" و"الحال".

ويبدو أنّ حدّ الإشارة في الأصل هو الإيماء بالحركة دون اللفظ. فهو وسيلة للتعبير تكاد توازي التعبير باللفظ. فهي تحصل دون حاجة إلى التلفظ وهو ما جعلها لغة لغير القادرين على النطق ويبرز ذلك في تعريف الجرجاني للإشارة يقول (التعريفات ص 43) :

"هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن سبق له الكلام"

ولعلّه بذلك يبرز أن الحركات الإشارية محدودة معروفة ثابتة على صيغة واحدة ألا وهي حركة تنجز بجارحة من الجوارح نحو مشار إليه دون الاستعانة بالكلام. فكأنّ الكلام يعوض الإشارة. فأسماء الإشارة في اللغة تعوّض الحركة الإشارية التي تستوجب المشاهدة. فهي الجسر الذي ينقلنا من واقع الصمت إلى واقع اللغة والكلام. وهي التي تمكّننا من أن نتحدث عن الإشارة باعتبارها عملا لغويا. إذ أن الدلالة الأولى لعبارة "اللفظ" تتمثل في التمييز بين

يكبسن أن تصنيف المقولات الفعلية، ويقصد مقولة الشخص ومقولة الزمان، يستوجب التمييز أولا بين :

- التلفظ في حد ذاته

- والمادة الملفوظة

والتمييز ثانيا بين :

- العمل في حد ذاته ويقصد عمل القول

- وممثليه Protagonistes

وينجم عن ذلك التمييز بين :

- حدث القول Procès de l'énoncé أو الحدث الذي ننقله

- حدث التلفظ أو عمل الخطاب

- ممثل حدث القول مثل : زيد في قولنا "ضرب زيد عمرا"

- ممثل حدث التلفظ وهو المتكلّم والمخاطب

فلئن كان كل فعل متعلّقا بحدث القول فإنّ المقولات الفعلية تتفرّع إلى صنفين:

- مقولات تستدعي ممثلي الحدث فتميّز إما الممثلين في حدّ ذاتهم وإمّا علاقتهم بحدث القول

- مقولات تتجرّد من الممثلين فتميّز إما حدث القول نفسه وإما علاقته بحدث قول آخر.

فما يميّز الممثلين فقط من هذه المقولات أو حدث القول فقط يسمّيه يكبسن "المشيرات" Désignateûrs. أما المقولات التي تميّز الممثلين أو حدث القول بتعليقه بعنصر آخر من القول فيسمّيها "روابط" Connecteurs[1].

---

1) هذا يعني أن يكبسن يعتبر ضمير الغائب أو الشخص الثالث من الروابط.

أما المشيرات المقامية فهي ضرب من المشيرات والروابط تميّز حدث القول وممثليه مع الإحالة على حدث التلفظ. وقد حصر بكبسن المقولات التي تستدعي حدث التلفظ وممثليه في مقولة الشخص (الشخص الأول والشخص الثاني فقط) ومقولة الزمان والصيغة Le mode باعتبارها تعكس تصوّر المتكلّم لخصيصة العلاقة بين الفعل وفاعله أو هدفه. فأبرز بكبسن ما بين هذه المقولات الفعلية وفواعل حدث التلفظ من تقارب يجعلها مرتبطة إحاليا بمقام التلفظ.

وهكذا يؤكّد بكبسن أن المشيرات المقامية وحدات لغوية نظامية لا تتحدد إلا في الخطاب لحظة التلفظ. فأبرز أنّ من العلامات ما يحيل إلى عمل التلفظ باعتباره حدثا خارجيا له أطراف وأطر زمانية ومكانية خارجية. هذه العلامات هي "المشيرات المقامية". فهي تشير إلى عمل التلفظ وتنبّه إلى أنّ مقولة الشخص أو الزمان متعلقة بحدث التلفظ باعتبارها ممثلة للمتكلّم أو المخاطب أو زمن التلفظ بها. فما يربط اللغة بما هو لغوي هو حسب بكبسن من "الروابط"، وما يربط اللغة بما هو خارجي أي بإنجاز عمل التلفظ هو من "المشيرات المقامية". فيصوّر بكبسن التقارن الإحالي بين منشئ حدث التلفظ وبين الفاعل المتحدّث عنه أو بين زمان الحدث المتحدّث عنه وزمن حدث التلفظ.

غير أنّ هذه الرؤية ستتحوّل مع بنفنيست إلى انعكاس. فيصير في استعمال "أنا" و"أنت" وزمان الحاضر وغيرها انعكاسا للمتكلّم ولحدث التخاطب ودليلا على ذاتية الخطاب.

2.4 تعريف بنفنيست للمشيرات المقامية :

لم تكن دراسة بنفنيست (Benveniste 1966) للمشيرات المقامية غاية في حد ذاتها. بل كان استحضاره في إطار دراسته لما سماه بالذات المتكلمة Le sujet parlant (Benveniste 1966 ص ص 252 – 253). فقد اعتنى بمظاهر الذاتية في الخطاب في محاولة لإثبات ارتباط الخطاب بالذات المتكلمة وانطباعه

أما المصطلح الرائج في الدراسات الفرنسية والانقليزية فهو مصطلح Deictiques و Deictics فتبرر أهمية دلالة الإشارة في هذه الوحدات مما يدعونا إلى الوقوف عند تبيّن علاقة الإشارة بالمشير المقامي.

2.3 الإشارة في المشير المقامي.

لئن تميزت المشيرات المقامية بحالة مقامية مخصوصة، فإنّها تختصّ أيضا بمعنى ملازم لها هو قوام أبعادها الدلالية ويمكن أن يبرر تسميتها في اللغة العربية بـ"المشيرات المقامية"، وفي الفرنسية بـ"Déictiques" وفي الإنقليزية بـ"Deictics"، وهو معنى الإشارة. فقد دعّم اشتراط المقام الحضوري في تحديد ما تحيل عليه أهمية مفهوم الإشارة في هذه الوحدات، إذ الإشارة في معناها الأول (لسان العرب ج 4 ص 2308) :

"إيماء بالكف والعين والحاجب... باليد والرأس... بالسبابة "

وهذا لا يتحقّق إلا عندما تحايث الإشارة لحظة تخاطبية معيّنة تحكمها القوانين التي ترسم حدود التلفظ الزمانية والمكانية وتقتضي بقية العناصر التي بها تستقيم ظاهرة تلفظية محدّدة.

وقد حرص الدارسون على إبراز مفهوم الإشارة بتنويع الألفاظ الدالة عليها وكأنّهم بذلك يثبتون أنها السمة المميزة الأولى لهذا الصنف من العبارات. فنجد مثلا كلايبار (Kleiber 1981 ص 168) يقول : "قسم المشيرات المقامية أو المعينات" La classe des déictiques ou indicateurs موازيا بذلك بين التسميتين ومبرزا في الآن نفسه أهمية معنى الإشارة الذي تتضمنه العبارتان. ويزيد تأكيدا على هذا المعنى بإبرازه في موضع لاحق (Kleiber 1981 ص 309) ضرورة التمييز بين "الإحالة التعيينية" Référence indicative التي تحقّقها المشيرات المقامية و"الإحالة الوصفية" Référence descriptive، والإحالة التسمويّة Référence dénominative. فالإحالة التعيينية "تستوجب حضورا حقيقيا للشخص أو الشيء المعين بعمل الإحالة ".

أما مع أنواع الإحالة الأخرى فإنّ اللفظ يحيل على ما هو غائب من المقام حاضر في الذهن.

ويتحدث باري (H. Parret 1983 ص ص 88 - 89) عــن Les 'monstratoires du discours' ومفهوم 'La monstration' بالإضافة إلى 'La pointation' و'L'ostension'[1]. وذلك إبرازا لقول فتغنشتاين "Le sujet se montre, ne se dit pas" فيقابل بين فعل القول وفعل الإشارة مبرزا أنّ المشيرات المقامية تحقّق الوظيفة الإشارية للخطاب La fonction monstratoire du discours على أن ينتظم الحيز الإشاري حول "هذا وذاك".

وقد حرص باري (H. Parret 1983 ص 89) على التمييز بين La monstration و L'ostension بحصر المفهوم الثاني في الإشارة الحسية التي تتحقق بحركة ما، رغم أن إمكانية الترادف بينهما جائزة جدّا[2].

ولكن يبدو أنّه يميل إلى أنّ La monstration تنجز بفضل ألفاظ الإشارة خلافا لـــ L'ostension. ذلك أنّ La monstration تكثيف وتضخيم للإشارة وليست مجرّد تفسير لها. إذ كلّما استعملت اسم إشارة فإنّك تشير به إلى أنّك تشير. وهو بذلك يبرز تمييز أوستين في نظرية الأعمال اللغوية بين العمل القولي الذي تكون الدلالة فيه تمثيلا للواقع وبين العمل اللاقولي الذي تنعكس دلالته في عمل التلفظ إما تصريحا أو تضمينا. يقول أوستين (Recanati 1979 ص 143) :

"بإنجازنا تلفظا إنجازيا صريحا نحن لا نعلن عن العمل الذي يكوّنه: بل نحن نشير أو نظهر بطريقة صريحة العمل الذي ينشئه"

---

1) هي عبارة كثيرة التواتر في الدراسات اللسانية حول الإشارة، رغم أنّها لا توجد في القاموس بل نجد في معناها عبارة L'ostentation

2) يشير H.Parret (1983 ص 89) إلى أن Russell لا يميز بين المفهومين وهو ما سيبرز لنا أيضا من خلال تعريف المعاجم لهذين اللفظين

ويبقى علينا أن نبحث في العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة لنتبيّن وجوه تماسكها وتكاملها. ولن نبلغ هذه الغاية من البحث إلا بالنظر أولا فيما أثارته المشيرات المقامية - باعتبارها ممثلة للمقام التخاطبي في اللغة - من إشكاليات على مستوى البنية والدلالة. وكيف نزّلت من النظام اللغوي الذي يتحكّم في الظواهر اللغوية تقنينا وتقعيدا.

خاتمـــة :

بيّنا في هذا الفصل أنّه اعتمادا على المصطلحات التي وضعت المشيرات المقامية في اللغة الإنقليزية والفرنسية والعربية تتجلى المقوّمات المكوّنة لماهية هذا الصنف من الوحدات وهي الربط والتحوّل والإشارة. وبيّنا أنّ هذه المفاهيم تؤدّي ارتباط المشير المقامي بالمقام التخاطبي وبحدث التلفظ فهي وحدات مرتبطة بالإجراءات الآنية فيتحوّل ويتغيّر ما تحيل عليه بتغيّرها وتقوم في إحالتها على الإشارة فتشير إلى ما هو حاضر في المقام التخاطبي.

وأبرزنا أنّ مفهوم الإشارة في الاتجاه التداولي يأخذ بعدا يتجاوز مفهوم الإشارة الحسّية والإشارة الذهنية. ذلك أنّ الإشارة في المشير المقامي تتعلّق بما يدلّ عليه القول الملفوظ من عمل لغوي. فالقول من حيث هو أثر للمتكلّم يدلّ على حضوره ويشير إلى وجوده. فقد بيّن ركناتي ذلك بتعلّق كلّ جملة بفعل إنجازي ظاهر أو مضمر يصرّح بالعمل اللغوي فميّز بذلك بين ما نقوله باللفظ (النص) وما نشير إليه بهذا اللفظ (الهامش).

وقد بيّنا أنّ العلاقة بين النص والهامش علاقة غير لغوية مما يجعل الرسم الذي قدّمه تمثيلاً لها ليس وصفا لواقع لغوي نحوي. إذ يعتمد على استحضار "قوى غيبية" على حدّ عبارة الشريف لتفسير ظواهر لغوية. فلم تراع هذه الدلالة خصائص اللفظ الواسم لها.

وقدمنا في إطار نقدنا لهذا الوصف مقترحا للشريف (الشريف 2002) حاول فيه تجسيد دلالة العمل اللغوي في البنية النحوية فجعل له موضعا قارا هو محل الانشاء [ا] واستدلّ على أنّ لعمل المتكلّم الواضع محلا في البنية الإعرابية المجرّدة قبل أن تتحول جملة موسومة باللفظ وقولا منجزا في مقام معين: [9 ا 3 فقا (مف))]. فيمكّن هذا المحلّ المجرّد من أن ننجز في المستوى الصوتي (اللفظي) ما يعرف بالعمل اللاقولي.

وبيّن بذلك أنّه كلّما ولدت علاقة بنيوية وجد المتكلّم باعتباره منشئا لها. وقد استدلّ على أنّ هذه البنية هي البنية الوحيدة في النحو بحيث ترجع إليها كلّ الأبنية: بنية الجملة وبنية العنصر. فهي تولّد العلاقات النحوية بفضل الدور التكراري الذي يحقّق الربط. وبذلك نفسّر حضور المتكلّم في البنية مع إنشاء البنية ومع إنشاء كلّ عنصر من عناصرها وهو ما جعله يميّز بين الحدث الإنشائي الرئيسي والحدث الإنشائي الثانوي. وبذلك رسّخ حضور المتكلّم في العلاقات النحوية المجرّدة واستدلّ على استيعاب النحو للدلالة المقامية على صورة احتمالية.

وقد اعتبرنا ما أنجزه الشريف مهمّا جدّا في إثبات نحوية ظاهرة الإشارة المقامية إذ تتحوّل المشيرات المقامية من الإشارة إلى المقام التخاطبي الخارجي إلى الإشارة إلى الحدث الإنشائي في البنية.

الأولى تجعلها وحدات نظامية لا تختلف عن غيرها والثانية تميّزها فتجعل منها وحدات خطابية لا تتم إلا بالاستعمال والإنجاز. فتتميز المشيرات المقامية بالجمع بين اللغة نظاما واللغة إجراء.

1.1.4 المشيرات المقامية وحدات نظامية

حاول ياكبسن إخضاع المشيرات المقامية للمقولات النظامية. فرغم ما يميّزها من علاقتها المباشرة بالمقام التخاطبي فإنّها قابلة للتصنيف ضمن العلاقات التي وضعها. فقد صنّف الألفاظ حسب طبيعة العلاقة بين الرسالة والشفرة واستعمل رمز "M" للرسالة ورمز "C" للشفرة وحصر هذه العلاقات في أربع تنضوي تحتها جميع الألفاظ وتتصنّف حسب النوع والخصائص. فكانت المشيرات المقامية صنفا متميزا مستقلا بذاته يمثل العلاقة الرابعة التي رمز إليها بـ(C/M).

ونظن أنه من المفيد أن نقدّم باختصار[1] جميع أنواع العلاقات حتى نتمكّن من إدراك تميز المشيرات المقامية. فقد أبرز ياكبسن (Jakobson 1963 ص 176) أن المتقبّل يدرك المعاني حسب قنوات اتصال مختلفة تتظافر فيها أشكال متعددة للعلاقة بين الرسالة (M) والشفرة (C) :

العلاقة الأولى : من صنف (M/M) : تحيل الرسالة إلى رسالة أخرى داخلها. ويمثل على ذلك بالخطاب المنقول بنقله المتكلم عن نفسه أو عن غيره فهو يمثّل قولا داخل قول.

العلاقة الثانية: من صنف (C/C) حين تحيلنا الشفرة إلى الشفرة. ويذكر مثالا أسماء العلم في رسالة ما، فاسم أحمد في جملة ما، لا يحيل إلى الشخص إلا إذا عرفنا أنّه اسم علم وَلا ندرك دلالة اسم العلم سوى بالعودة إلى الشفرة

تظُم اللغة ومنها حيرته في التعامل مع اسم Shifters لما يتميز به من عدم استقرار ما تحيل إليه عناصره)، أنه يستعمل هذا المصطلح في مفهوم واسع جدا يتجاوز ما قصده الدارسون بعده ومنهم ياكبسن بمصطلح Shifters.

1) لمزيد التوسع انظر (ياكبسن 1963 ص ص 176 –186)

التي تبرز أن اسم العلم لفظة تطلق اسما على شخص يسمى بها، فأحمد اسم لشخص يدعى أحمد. فلئن كانت لفظـــه "قطيط" تدل على معنى "قط صغير" فإن اسم "ميمي" الذي نسمي به هذا القطيط لا يدل سوى على انه اسم لذلك القطيط.

العلاقة الثالثة: من صنف (M/C) تعيدنا الرسالة إلى الشفرة فكي نبلغ معنى لفظ ما نحتاج إلى إدراك الدلالة المعجمية فتقوم الجملة على التعريف مثل : "القطيط هو قط صغير". فكل تفسير يكون لغاية توضيح دلالة الكلمات أو الجمل ينتمي إلى العلاقة (M/C) تحيل فيها الرسالة إلى الشفرة.

العلاقة الرابعة : (C/M) تحيل الشفرة إلى الرسالة وهي علاقة تخصّ المشيرات المقامية. يقول يكبسن (Jakobson 1963 ص 178) محددا هذا الصنف من الوحدات :

"كل شفرة لسانية تتضمن قسما مخصوصا من الوحدات النحوية يمكن أن نسميها Shifters : الدلالة العامة لكل مشير مقامي لا يمكن أن تتحدد خارج إحالة إلى الرسالة".

ويمثّل على هذه الظاهرة بـــضمير المتكلّم "أنا"، إذ "هو يعين الشخص الذي يتلفظ بأنا" (Jakobson 1963 ص 179) والدلالة الزمانية للفعل باعتبار أن "الزمان يميز حدث القول بالإحالة على حدث التلفظ" (Jakobson 1963 ص 183)..

فيبرز يكبسن قوّة علاقة هذه الوحدات بالإجراء في المقام التخاطبي المخصوص.

2.1.4 المشيرات المقامية وحدات خطابية :

لم يكن يكبسن يرى في "الرسالة" مجرّد قول ملفوظ منعزل عن الباث. بل إنّ الرسالة كانت تستدعي ضرورة الباث والمتقبّل. وهو ما بينه (Jakobson 1963 ص ص 180-182) بتمييزه بين القول والتلفظ تمييزا يقتضيه تدقيق حد المشيرات المقامية. فهي وحدات تتجلى في الخطاب عبر المقولات الفعلية. فبيّن

التعبير بالكلام والتعبير بوسائل أخرى يقول الأزهري (شرح التصريح ج 1 ص ص 24 - 25) :

" فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب إذ كل منها مفيد وليس بلفظ"

أما اللفظ فهو مصطلح متعلّق بالكلام. وبما أن المتكلّم الواضع قد أوجد عبارة لفظة عن كل ما هو غير لفظي فقد أوجد أسماء الإشارة تعبيرا عن حركة الإشارة.

ثم تطورت دلالة الإشارة لتتجاوز الدلالة الحسية إلى الدلالة الذهنية التي تبرز في لام العهد "لأنها للإشارة إلى معهود بين المتـكلّم والمخاطب" (الأزهري شرح التصريح ج 1 ص 58).

وبيّن ابن العلمي (الأزهري ج2 ص58) أنّه لا فرق بين الإشارة الذهنية والإشارة الخارجية. ذلك أنّ "الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه كما أنّ الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبّه والمنبّه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقّه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم أو بالفعل لأنّ كلا منهما يستقلّ بالمفهومية". فكأنّنا بابن العلمي يقابل بين ما له خاصية أن يكون ذا مفهوم وبين ما ليس له هذه الخاصية. وكأنّه بذلك يثير قضية افتقار المشيرات إلى مفهوم محدّد لمدلولها وهي قضية قد اختلف الدارسون المحدثون فيها[1]. فبيّن بذلك أن من المعاني ما يقتضي استعماله حضور ما تكتمل به دلالته في الخارج.

فهذه العناصر الخارجية التي تستدعيها هذه الوحدات هي من مقوّمات دلالتها المفهومية. عند الإنجاز تتعرّف ويرفع عنها الإبهام بوقوعها على واحد معيّن. أما خارج الإنجاز فإنّ المفهوم يتضمّنها ويدلّ على ضرورة استحضارها.

---

1) انظر فصل المشيرات المقامية وقضية المعنى (1.8).

فعدم الاستقلال في المشيرات المقامية لا يخص مجال الإحالة الذي هو مجال خارجي بل يخص ما هو مفهومي أي معنى هذه الأسماء ودلالتها. ففي الدلالة اللغوية لهذه الوحدات دليل على ما هو مقامي خارجي.

ويميز الأزهري بذلك بين "الإشارة الذهنية" التي تكون في كل الألفاظ المقترنة بأل العهدية وفي أسماء العلم وفي ضمائر الغيبة فلا تستلزم الحضور الحسي وبين "الإشارة الخارجية" التي تشمل أسماء الإشارة وضمائر الحضور وكل المشيرات المقامية. ونميّز بهذا الخارجي بين ما يتعرّف ذهنيا بفضل الذاكرة وما يتعرّف بدلالة الحال عليه. فالخارج هو المقام التخاطبي الذي يتم فيه التخاطب بأطره وأشخاصه وكل ما يحضر فيه. فالإشارة الذهنية إذن هي إشارة غير مقامية والإشارة الخارجية إشارة مقامية. وهو تمييز يساعدنا على تحديد المشيرات المقامية إذ كل ما يتعرّف بالعهد سواء أكان علميًا أم ذكريًا ليس مشيرا مقاميا. وكل ما تعرّف وتعيّن بما هو خارج الذهن من مقومات المقام التخاطبي التي حددناها هو مشير مقامي. يقول ابن السرّاج (الأصول ج 2 ص 127) معرّفا اسم الإشارة:

"ذا اسم تشير به إلى المخاطَب إلى كلّ ما حضر"

فيعبّر بهذا التعريف عن مقوّمات المقام التخاطبي التي تقوم دليلا على الإشارية المقامية للفظ وهي:

- المخاطِب والمخاطَب
- الإشارة
- الحضور الذي يستدعي المكان والزمان

فدلالة المشيرات المقامية لا تتجلى إلا بهذه المقومات. وهو ما جعلها مفتقرة أبدا إلى الاستقلال بذاتها. فهي دليل على أن الدلالة لا يمكن أن تكون معجمية صرف ولا تركيبية بحتة بل لابدّ أن تكون كذلك مقامية تخاطبية.

البنية النحوية تحمل دلالة على العمل اللغوي، فإنّه لا بد أن تفارق هذه الدلالة سمتها "اللاقولية" لتصير مكوّنا من مكوّنات البنية له موضع يمكن أن يوسم باللفظ فيدلّ على العمل اللغوي ويمكن أن لا يوسم باللفظ فتدلّ عليه قرينة مقامية. عبر أنّه يكون في جميع الحالات ممثلا بنيويا.

وقد أكّد الشريف (الشريف 2002 ص 182) "أنّ النظام النحوي قبل الاستعمال وقبل وجود القول قائم على المتكلّم وعلى تصوّر ما قبلي لزمان القول". فبيّن (الشريف 2002 ص ص 409-534) أنّ العلاقة النحوية في أقصى درجات تجريدها تتمثّل في العلاقة بين الحدث والحادث [حدحا] وأنّ الحادث ينخزل إلى الحدث الذي ينخزل بدوره إلى المحلّ الوجودي [3] وهو ذو قيمة شحنية هي الإيجاب والسلب (+،-). وليس الحدث إلا الحدث الإنشائي وليس الحادث إلا "المتكلّم المطلق الذي هو الواضع المنشئ للغة" (الشريف 2002 ص 510).

فالنظام النحوي عند الشريف (الشريف 2002 ص ص426-428) يقوم على مكوّنات مقولية ثلاثة :

أ) معجم أساسي مقولي فقير العناصر لا يجاوز المجموعة {(+،-)، (حـــمحا)}

ب) بنية إعرابية مقولية أساسية هي [حدحا (حا)]

ج) قواعد دورية تكرارية وظيفتها إثراء البنية الإعرابية المقولية الأساسية بعناصر المعجم الأساسي المقولي.

وتتحوّل مقولات البنية الحدثية إلى محلات وظائفية مرتّبة ترتيبا زمانيا يخوّل لها تلقّـــي العناصر الاشتقاقية الموسومة لفظيا فتتحوّل [حدحا] إلى محلّين إعرابيين: محل فعلي [فـــ] ومحل فاعلي [فا] فتتكوّن من البنية [3 حدحا] البنية [3 ففا]. فبيّن الشريف (الشريف 2002 ص 511) بذلك أنّ الكلام "مسيّر بشحنة موجبة أو سالبة وليس مسيّرا بفعل إنجازي مقدّر ولا بقوّة

غيبية" ويقصد القوّة اللاقولية. وهي شحنة يمثّلها المحلّ الوجودي [∃] ويسمها الحرف : ∃ فـــ فا

لن يخرج زيد

فتنخزل البنية الحدثية في معناها الشحني فيدلّ ذلك على "أنّ كل عنصر لغوي مهما كان إذا وقع في الجملة كان في علاقة بغيره وكان بالضرورة مسودا بالحدث الإنشائي حتى وإن لم يظهر الحدث الإنشائي موسوما باللفظ". وقد مثّل الشريف للمحلّ الإنشائي بـــ [!]. وتتميّز البنية بدور تكراري يجعلها ممثلة لبنية جميع العناصر المعجمية الحرف والفعل والاسم وهو ما استلزم عنصرا رابطا [8] يمثّل جزءا من المربوط (الشريف 2002 ص 603) وبذلك استوفت البنية الإعرابية جميع محلاتها [8 ! ∃ فا (مف)].

وقد أكّد الشريف (الشريف 2002 ص 616) أنّ "الحدث الإنشائي الموجب يتّصف بأنّه لا نهائي التكرار فإرادة التصريح بالإثبات تجعلك كلّما قلت "أثبت" أنجزت إثباتا لم تقله بحيث لو أردت أن تقول دائما دائما أنّك تقول لما انتهى قولك "أقول". وهو ما يفسّر نزعة اللغة إلى عدم التصريح بالعمل اللغوي باعتبار أنّ أثره الذي هو الجملة يشير إليه ويبرزه.

ويبرز هذا التمثيل البنيوي أن كل قول ملفوظ واقع في محل (مف) باعتباره معمولا لحدث الإنشاء.

∃ فـــ فا (مف)

↓ ↓

إنـــشاء ∃ فا (مف) (الشريف 2002 ص 574)

إحـــالـــة

3. الفصل الثالث : المشيرات المقامية بين المفهوم والمصطلح

حددنا في الفصلين السابقين منزلة المشيرات المقامية من المباحث التداولية وأبرزنا قوّة علاقتها بالمقام التخاطبي فحددنا بذلك المجال العام الذي إليه ينتمي هذا الصنف من العبارات من زاوية نظر تداولية. إذ قام عملنا على توضيح أسباب اعتباره مبحثا تداوليا بإبراز ارتباطه بالاستعمال واستحضاره لمقام التلفظ.

ونعتني في بقية الفصول بتقديم مفهوم المشير المقامي بإبراز ما يميزه من سمات. ونخصّص هذا الفصل لتحديد المفاهيم التي تقوّم ماهيته والتي يصرّح بها المصطلح الذي وضع له في اللغات الأجنبية والعربية.

1.3 وضع المصطلح

"المشيرات المقامية"[1-] هو المصطلح الذي أطلق على صنف من الألفاظ تسمى في اللغة الفرنسية "Embrayeurs" أو "Déictiques". والمصطلح الفرنسي في حدّ ذاته ترجمة للمصطلح الانقليزي "Shifters".

وقد ذكرت بعض الدراسات (Guespin 1976) أن أوّل من وضع هذا المصطلح الانقليزي هو اللساني يكبسن (Jakobson 1963 ص 176) وقد كان لـ Nicolas Ruwet، مترجم كتاب يكبسن إلى الفرنسية الفضل في وضع المصطلح الفرنسي "Embrayeurs" ترجمة لمصطلح "Shifters".

---

1) ترجمة وضعها الشريف 1986 مقال تقديم علم للاتجاه البراغماتي ص 97.

- استعمل زكرياء أرسلان (1999 مقال بمجلة دراسات عدد 9) عبارة "القرائن الإشارية" لكننا اخترنا مصطلح الشريف لبلاغته في التعبير عن الخصائص التميزية لهذا الصنف من الألفاظ وسيأتي إبراز ذلك.

هو المجال المدرك من الطرفين. فيتحدد المجال عليه المشار إليه باعتباره جزءا من هذا الخارج قد خرج من مجال الوضع إلى مجال التخاطب ومن المعرفة العامة المشتركة بين جميع المتخاطبين إلى المعرفة المخصوصة بين المتخاطبين المفاهيين التي لا تتحقق إلا بحدث التخاطب. وهو ما يفسّر اعتبار التعريف ظاهرة إجرائية استعمالية.

واعتمادا على التمييز بين النكرة والمعرفة يمكن أن نفترض إمكانية وجود منطقتين في الذاكرة الحافظة منطقة تختزن فيها المعارف العامة المشتركة ومنطقة تنشط أثناء التخاطب فيتحوّل إليها ما كان معلوما على سبيل الإجمال في المنطقة الأولى إلى معلوم على سبيل التخصيص والتعيين. فيتميّز من غيره ويبرز ويكون هو المشار إليه بقرينة التعريف. إذ هي تعيّن ما اختص مما سبق علم المخاطب به. وهو ما يجعل قرائن التعريف مشيرات لفظية لا تعرّف المسمى بل تعرّف قصد المتكلّم. فقد يحتمل اللفظ أكثر من معنى واحد غير أنّه عند الاستعمال تضعف فيه المعاني الاحتمالية ويصير دالا على معنى واحد هو المعنى المقصود. وقد اعتبر الجرجاني هذه الخاصية أصلا من أصول علم الدلالة يقول (الدلائل ص 103) :

"...إذا قلت : أرجل أتاك أم رجلان؟ كان القصد منك إلى كونه واحدا دون كونه رجلا فاعرف ذلك أصلا وهو أنّه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ".

ففي اللفظ دليل على معان عديدة يحتملها جميعا غير أنّ الاستعمال يمحّضه لواحد دون آخر. وليست قرائن التعريف إلا وسيلة من الوسائل النحوية التي نستغلّها لتحديد المعنى المقصود. وهذا ما يفسّر إمكانية عودة الضمير الغائب أو الاسم المعرّف بأل على اسم نكرة. فكونه نكرة غير معيّنة لا يغيّر شيئا من أنّه المعيّن باعتباره المقصود بالإشارة المتحقّقة بواسطة قرائن التعريف.

وقد عبّر الشاوش (2001 ص 1017-10116) عن هذا الافتراض برسم بياني وضّح به الفرق بين تعيين النكرة وتعيين المعرفه استحلصه من دلالة التعريف عند سيبويه على معنى التنكير :



وحدّ التعريف يزجّ بنا مباشرة في قضايا الإحالة. ولئن كان سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح فإنه قد دلّ عليه بلفظ آخر لا يقل أهمية هو لفظ "الوقوع" في قوله:

"صار معرفة لأنه اسم وقـــع عليه يعرف به بعينه"

وهو تعبير ناجح في إبراز علاقة اللفظ بالواقع وعلاقة الأسماء بالمسميات الموجودة خارج اللغة[1]. إذ مفهوم الوقوع يحيل إلى مفهوم الإنجاز والاستعمال. فالدلالة لا تحصل إلا إذا وقع الاسم على مسمى محدّد مما يبرز العلاقة الجدلية بين اللغة والواقع، علاقة تخفي حقيقة الدلالة وأبعادها.

لمشغل النحاة في دراسة التعريف كان تحديد القرائن اللفظية والوسائل اللغوية التي تساهم في نجاح المتكلم في الربط بين اسم ومسمى بعينه ربطا يدركه المخاطب دون عناء ودون أي إمكانية للبس أو الخطإ. فلئن كان التواضع الأول والعام يتم حول دلالة الألفاظ في حالة التنكير[2] الذي معه: "لا نريد رجلا

---

1) لعل هذا ما حدا بالشريف إلى أن يفضل عبارة " تحيل على "على عبارة" تحيل إلى "ويعتبرها أبين وأقرب إلى حقيقة العلاقة بين "الاســم والمسمى رغم أنها لا توجد في القواميس ذلك أن الإحالة إلى الشيء تقتضي الاعتقاد بوجوده وهو المعنى الذي أراد إبطاله بـــ "على" للتعبير عن كون المطابقة اللغوية ليست بالضرورة المطابقة المستقيمة.

2) لن نهتم بظاهرة التنكير اهتمامنا بالتعريف لأننا نسعى وراء الظواهر المساعدة على تعيين حد المشير المقامي. ومن يهمه التنكير فلينظر في أطروحة الشاوش 2001 ص 991.

وإدراك المضمر. فتقدم المضمر على التلفظ بالمضمر من شأنه أن يصمص بحاجه في التفسير وهذا ما حمل سيبويه يعتبر اسم الإشارة أضعف المعارف اختصاصا بعد المعرف بأل كما بينا[1].

2.5 المشيرات المقامية ومقولة التعريف .

1.2.5 أنواع المعارف :

حرص النحاة كل الحرص على جمع المعارف وتحديدها وضبط قرائن تعريفها. وقد لاحظنا أن ما بين النحاة من اختلاف في ضبط قائمة المعارف بسيط جدا لأنه لا يمسّ الظواهر من حيث التصنيف. فما أضافه بعض النحاة على قائمة سيبويه قد أشار إليه صاحبنا في الكتاب وأثبته من المعارف. غير أنه لم يلحقه بالقائمة التي حدّدها ولا شك أن له في ذلك أسبابه.

والمعارف عند سيبويه خمسة وعند غيره ستة أو سبعة. يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 5) :

"المعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة والمضاف إلى المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار"

ويقول ابن هشام (قطر الندى وبلّ الصدى من ص ص 85 – 104):

"أما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام: (...) الضمير (...) العلم (...) الإشارة (...) الاسم الموصول (...) المعرّف بأل (...) وما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة"

وهي الأقسام التي أثبتها جلّ النحاة. فأضافوا إلى قائمة سيبويه الاسم الموصول. وقد أشار سيبويه (الكتاب ج 2 ص 105) إلى ذلك في باب آخر غير الباب الذي تناول فيه المعارف وهو باب "ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة".

---

1) انظر فصل ترتيب المعارف من الباب الثاني من البحث(1.II).

ثم عاد ابن هشام فعدّ المعارف سبعة وذلك في شرح ألفية ابن مالك[1] إذ أضاف إلى القائمة: "المنادى يا رجل لمعيّن" (الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ج 1 ص 112).

وقد أشار سيبويه إلى ذلك أيضا بقوله (الكتاب ج 2 ص 197) :

"زعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد الشيء بعينه".

وقد ذهب الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 131) إلى أن من لم يعدّ النداء من النحويين في المعارف "فلكونه فرعا من المضمرات لأن تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب". مما يشرّع لاعتباره مشيرا مقاميا. وذكر التهانوي (الكشاف ج 3 ص 999) أنّ المتقدّمين لم يذكروا ما عرّف بالنداء لرجوعه إلى ذي اللام إذ أصل يا رجل يا أيها الرجل".

وقد صرّح سيبويه بأنه قد ألحق بأسماء الإشارة فتعرّف بالإشارة إلى أنه المقصود بالخطاب بإيقاع عمل النداء. وهو بذلك يبرز اشتراكهما في سمة تميّزهما من غيرهما من المعارف وهي الإشارة إلى معيّن لا يدرك إلا لحظة التلفظ بلفظهما. فالمشار إليه يتعرّف بفضل الإشارة الحسيّة التي تصاحب التلفظ باسم الإشارة والمنادى يعرّف بإيقاع عمل النداء.

---

1) ابن مالك عدّها ستة (شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مجلد 1 ص 59) :

نكرة : قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة كهم وذي   وهند وابني والغلام والذي

وهذا يدل على أن الإضافة لابن هشام

خاتمـــة :

بيّنا في هذا الفصل إبراز اللسانيين لسمة مميزة للمشير المقامي هي سمة الانعكاس. وقد بدا لنا أنّها سمة قد عبّر عنها الباحثون بوسائل مختلفة. فقد بيّن يكبسن تميز المشير المقامي عن غيره من الوحدات النظامية بقدرته على استحضار عمل التلفظ. فالمقولات الفعلية المتمثلة في مقولة الشخص ومقولة الزمان تربط الأحداث المنقولة بحدث التلفظ وممثليه إذا كان الفعل مسندا إلى المتكلّم أو المخاطب. فيقتصر تميّزها على ما تدلّ عليه من تقارن إجمالي مع فواعل حدث التلفظ مما يجعلها علامات تجمع بين السمات النظامية والسمات الخطابية.

غير أنّ بنفنيست في دراسة المشيرات المقامية قد أبرز سماتها الخطابية دون السمات النظامية. بل ذهب إلى حدّ تقسيم الضمائر إلى صنفين، صنف ينتمي إلى الإعراب هو الضمير الغائب وصنف ينتمي إلى التداولية وهو "أنا" و"أنت". إذ أبرز أهمّية الإجراء الآني للخطاب في تحديد إحالة هذه العناصر وبيّن صعوبة التمييز في الضمير "أنا" بين وجوده اللغوي ووجوده المرجعي إذ أنّ "أنا" هو المحيل وهو المنجز للخطاب.

وقد بيّن بنفنيست أنّ قوّة علاقة ضمير "أنا" بالخطاب يجعله علامة فارغة لا تحيل على الواقع بل ترجعنا فقط إلى اللغة باعتبار أنّها تدلّ على دور تخاطبي. وربط بنفنيست بالضمير "أنا" مجموعة أخرى هي الضمير "أنت" وأسماء الإشارة والظروف المقامية الزمانية منها والمكانية. فرأينا أنّها تمثل حصرا أوليا لصنف المشيرات المقامية.

5 الفصل الخامس : المشيرات المقامية وحدات مبهمة، معرّفة بالأصالة

لقد استخلصنا من كتب النحاة العرب أنّ المشيرات المقامية تتميز بسمتين الأولى تجعل منها وحدات نظامية وهي الإبهام والثانية تحعلها وحدات خطابية وهي التعريف. فالمشيرات المقامية وحدات مبهمة ومعرفة في الآن نفسه. وقد يبدو في جمعها بين هاتين السمتين بعض التناقض إذ يقتضي الإبهام الإجمال وعدم التخصيص ويقتضي التعريف التعيين والتخصيص. غير أنّ هذه المفارقة تتوضّح وتتجلى بتبيّن اختلاف المستويات التي تبرز فيها. فقد بيّن الشاوش (الشاوش 2001 ص ص 1047-1059) أنّ الإبهام سمة لا تتجلى إلا في مستوى النظام وتنعدم في مستوى الإنجاز والاستعمال. إذ يشترط أن يرتفع هذا الإبهام بمجرّد إجرائها تجنبا للبس. فما يفسّر المبهم عند استعماله هو قرينة التعريف التي ترفع عنه الإجمال فيقع على واحد بعينه وهو ما يجعل الإبهام والتعريف خصيصتين متكاملتين لا متنافرتين تؤكّد ما بين النظام والإجراء من تكامل وارتباط.

1.5 المشيرات المقامية وحدات مـــبهـــمـــة :

لئن أطلق سيبويه على أسماء الإشارة اسم "الأسماء المبهمة" وخصّها بها دون غيرها، فإنه قد استعمل هذا المصطلح في مناسبات عديدة لا علاقة لها بأسماء الإشارة. مما يدل على أن الإبهام خصيصة متعلقة بظواهر لغوية عديدة غير أنها تقوى في أسماء الإشارة دون سواها.

فمفهوم الإبهام في كل هذه الأسماء واحد لا يختلف وكذلك ما تعلّق به من شروط إجرائية وقيود.

ويتجلى ذلك من خلال حد الأسماء المبهمة الذي استخلصناه من كلام سيبويه وهو أنّها أسماء تقع على كل شيء" (الكتاب ج 3 ص 280) في ما

بعض أسماء الإشارة أو تقع على كل حين (الكتاب ج 3 ص 285) إذا كان كلامه في الظروف المبهمة أو ألفاظ تقع على أنواع (الكتاب ج 2 ص 172) أو ما تعلّق الأمر به يحتاج إلى تفسير من إسناد أو أسماء[1]. وهي تعريفات تميز هذا الصنف من الأسماء عن غيرها من حيث الإحالة وعلاقة الاسم بما يقع عليه. فضعفها الأول المتواضع عليه هو الدلالة على ما هو علم. يقول الأزهري (شرح التصريح ج 1 ص 168) :

"المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام أي الإجمال"

فهي أسماء تفتقر إلى التخصيص افتقارا يجعلها "غير متمكّنة" (سيبويه الكتاب ج 3 ص 293) تمكّن الأسماء الأخرى. فهي نظريا أسماء غير تامة غير أنها لا تدخل حيّز الاستعمال والإجراء إلا إذا ما حققت التمام. وهذا التحديد يجعل الإبهام بمعنى انعدام التصوّر. فالاسم غير المبهم وإن كان غير مختص يستدعي صورة ذهنية. فإذا قلنا مثلا لفظ "قط" فإنّنا نتمثّل صورة ذهنية تناسب هذا اللفظ وتقع على كلّ ما يمثل جنس القطط. أما الاسم المبهم فإنّه يفتقر إلى تصوّر فإذا قلت "هذا" فإنّنا نعجز عن تحديد تصوّر لما يمكن أن يقع عليه هذا الاسم. وهو ما علّل حاجتها الضرورية إلى تفسير يرفع إبهامها. يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص ص 188 –189) :

"المبهم يلزمه التفسير"

فالعلاقة بين المبهم وما يفسره علاقة ضرورية. فلا يذكر المبهم إلا إذا فسر تفسيرا ينزع عنه إبهامه، إلا إذا كان الإبهام مقصودا في حد ذاته. وهو ما استدعى شرطا إجرائيا ثانيا مفاده أن المفسر يجب أن يتقدم الاسم المبهم[2] في

---

1) انظر الفصل الأول في مظاهر إبهام هذه الأصناف في (الشاوش 2001 ص ص 1047 – 1058).

2) وإن كنا نجد على مستوى الاستعمال تفسير المبهم باسم متأخر عنه : وهو ما يسمى بالإحالة البعدية.

الذكر حتى نمن كل لبس. يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص ص 383 - 384) في الاسم المبهم :

"إنّما يذكر حين يظن أنه قد عرف ما تعني

ومن هنا كانت المبهمات كلّها معارف.

فظاهرة الإبهام إذن توحد نظريا وتتعدم إجرائيا. إذ للتخاطب لا يقوم إلا على الإفهام فتستوي المبهمات وغيرها في ذلك. فهو إبهام على مستوى اللغة فقط وليس على مستوى الخطاب. لكن الاسم المبهم يحقق الإفهام بوسائل مباينة للوسائل المعهودة في الأسماء عامة إذ تجري في اللغة والكلام على غير مجراها يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 194) :

"إنما جرت المبهمة هذا المجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء"

فالتعريف ليس حالة طارئة عليه كما هو شأن الأسماء غير المبهمة التي تتعرف بالألف واللام أو بالإضافة بل هو أصل لا يفارقه. ذلك أن العلاقة الضروريّة بين الاسم المبهم وما يفسره تجعلهما بمثابة اللفظ الواحد الذي "يقع على شيء بعينه". فهو في ذلك لا يختلف عن بقية المعارف مما حدا بالنحاة إلى إلحاقه بالقائمة ذاتها دون تمييز. وهم بذلك إنما يقرّون بأن قرائن التعريف، وإن كانت مختلفة متباينة، فإنّها جميعا تحقّق الغايتين المطلوبتين من التعريف وهما "تمام الاسم" و"تعيين المسمى" إذ بهما فقط تحصل الفائدة ويتحقق التواصل بين المتخاطبين.

غير أن ذلك لم يحل دون تمييز النحاة بينها حسب تفاوت درجة احتمال فشلها في التعيين كما سنبين في دراسة ترتيب المعارف. وهو أمر يتجلى أيضا في عنايتهم بالتمييز بين المضمر والمبهم.

عند العودة إلى كتب ياكبسن وجدنا في الهامش إقرارا من المترجم بأن صاحب الكتاب قد أخذ المصطلح عن يسبرسن. وبعد البحث في مؤلفاته عثرنا على هذا المصطلح في كتابه (Jespersen O 1954 ص 123). فيسبرسن إذن هو أول من استعمل مصطلح "Shifters" وهو كذلك أول من وضع حدا لهذا الصنف من العبارات[1].

وقد دعانا تعدد هذه المصطلحات إلى البحث عن معانيها المعجمية. فتبين لنا أن "Shifters" مشتقة من فعل To Shift ومن أهم دلالات هذا الفعل التحول والتغير.[2] وهو ما حدا بمجيد الماشطة (الماشطة 1986) إلى تعريبها بـ "محولات". أما Embrayeurs فإنه يدل على معنى الربط والوصل فهو مصطلح تقني يفيد "الوصل بين كل آلة ومحركها" (LE ROBERT T 3 1994) وهو معنى Embrayage. وهو مصطلح يحضر فيه أيضا معنى التحول إذ أنه يصل لتحويل السرعة. ولعل الصرامة التقنية التي ميزت هذا المصطلح هي التي حدت بالدارسين إلى استعمال مصطلح آخر ذي دلالة لسانية صرف هو Déictiques. وهو مصطلح ذو أصول يونانية قديمة Deiktikos في علاقة مباشرة بمفهوم Deiksis "La Deixis" أي الإشارة (LE ROBERT T 3 1994).

وقد بين لاينز (Lyons 1980 ص ص 260-261) أنه قد كان لهذا الاسم اللاتيني عند النحويين اليونانيين معنى "أسماء الإشارة" "Les démonstratifs". فقد ترجم النحويون الرومانيون Deiktikos بـ Demonstrativus. غير أن اللسانيين اليوم قد صاروا يستعملون هذا المصطلح في معنى أوسع إذ تجاوز أسماء الإشارة ليشمل الشخص والزمان وبعض سمات مقام التلفظ.

---

1) ما قصده يسبرسن بـ Shifters مختلف نسبيا عما قصده ياكبسن وسنبرز ذلك في المبحث اللاحق (4.1)

2) معجم انقليزي فرنسي HARRAP'S 1982

ويعتمد مفهوم الإشارة La Deixis على الإشارة الحسية. فيشمل كل ما يتحدد بالإيماء إليه بالإصبع أو بغيره (Lyons 1980 ص 261).

ومما لا شك فيه أن في تعدد هذه المصطلحات إبرازا للوظائف المختلفة والمتعددة التي يضطلع بها هذا الصنف من العبارات. فهي أدوات دالة على "التحول والتغير" وعلى "الوصل والربط" وعلى "الإشارة والإيماء". وكل مصطلح يبرز معنى دون معنى آخر. وقد رأينا أن قيمة المصطلح العربي الذي وضعه "الشريف" وهو "المشيرات المقامية" تكمن في قدرته على عكس كل هذه الدلالات مجتمعة. فمفهوم الإشارة تعبّر عنه المشيرات ومفهوما التغير والوصل تتضمنهما عبارة المقام إذ أن هذه الوحدات تصل اللغة بالمقام، ومن أهم صفات المقام التغير والتحول.

ويتجلى ما ذكرناه بوضوح في تعريف المعاجم غير المختصة المشيرات المقامية بكونها :

* وحدات واصلة تمكّن من الربط بين النص اللغوي والواقع [1]*

كما أننا نعتقد أنه بالإضافة إلى تكامل دلالة هذه المصطلحات جميعا في تحديد وظائف هذه الوحدات وأدوارها فهي مصطلحات تتفاضل من حيث الدقة في التعبير عما نقصده في العربية بالمشير المقامي. فلئن كانت عبارتا Embrayeurs و Déictiques (يقابلها في الانقليزية Deictics) مماثلة تماما لما نسميه في العربية بالمشير المقامي، فإن عبارة Shifters قد تتجاوز في استعمالها المشير المقامي إلى كل ما هو متغير متحول دون أن يكون مشيرا مقاميا. وهو المفهوم الذي قصده يسبرسن (Jespersen 1954 ص ص 123-124) باستعماله لمصطلح Shifters[2] فهي عنده "الكلمات التي يتغيّر معناها حسب المقام مثل أبي وأمي".

---

1) Dictionnaire Encyclopédique V2 Cuivré / Kertesz Larousse 1994 Paris

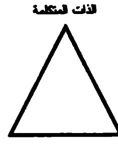
2) لعل هذا ما حدا ببعض الدارسين إلى اعتبار يكبسن الواضع الحقيقي للمصطلح لأنه معه تألق و توضح كما سنبرز ذلك.

الآني للخطاب غير أنها تحتاج إلى الإشارة الحسية، وهو يقصد أسماء الإشارة. يقول :

"توجد سمة جديدة ومميزة لهذه المجموعة وهي التعرف إلى الشيء بمعيّن حسّي مصاحب للإجراء الآني للخطاب الذي يتضمن المشير إلى الشخص".

وهذا يعني أن بنفنيست يعتبر ضميري "أنا" و"أنت" علامات لا تحتاج إلى الإشارة الحسية خلافا لأسماء الإشارة.

وتكمن أهمية هذه السمة في أن بنفنيست قد أبرز بدراسة ضمير المتكلم وما يتعلق به من حيث الاشتراك في الخصائص والسمات الأقطاب التي تدور حولها ماهية المشير المقامي وهي ثلاثة نبرزها في الرسم البياني التالي، وقد حكمت معطيات المسألة أن يكون في شكل مثلث :



كما يربط بنفنيست (Benveniste 1966 ص 253) بضمير المتكلم مجموعة من الأصناف تشترك مع "أنا" في أن إحالتها تتعين ضرورة باعتبار الإجراء الآني للخطاب. وهي عبارات تنتمي إلى أقسام مختلفة يكتفي بنفنيست بتحديد أهمها. وقد استنتجنا من ذلك أنه يعتبرها مشيرات مقامية يقول :

" بعضها ضمائر وبعضها ظروف وبعضها عبارات ظرفية"

وقد صنّفها صنفين :

- أشكالا ضميرية دالة على الشخص: (أنا - أنت)

أسماء الإشارة: (هذا، هذه ..)

- ظروفا : مكانية : (هنا ...)

زمانية : (الآن ، اليوم ، البارحة ، غدا ...)

ثم يتحدث بنفنيست (Benveniste 1966 ص 255) عن زمان الفعل باعتبار تحدد الماضي والمستقبل بـ" الآن " لحظة التلفظ .

ومن الواضح أنّه يعتبر لهذه الأصناف رؤوسا ترتبط بها عناصر تابعة لها وهي: أنا- الآن- هنا، مما يجعل المشيرات المقامية مرتبطة بأركان الخطاب الثلاثة : المتكلم، زمان التخاطب ومكانه.

ولئن غيّب المخاطب من هذا الثلاثي فإنّه حاضر بالقوّة يستدعيه المتكلّم ضرورة باعتباره من مقتضيات حدث التلفظ. وهذا الاعتبار يدعونا إلى تصحيح هذا الرسم بإبراز المخاطب :

(أنا←أنت) - الآن - هنا.

ويبدو من خلال تحديد بنفنيست للمشيرات المقامية أنّه يعتبرها ممثلة لقائمة مفتوحة يصعب أن نضع لها حدودا باعتبارها من أدلّة الذاتية في الخطاب.

ننتهي إذن إلى أنّ المشيرات المقامية وحدات خطابية تعكس عند استعمالها حدث التلفظ الخارجي وتستحضر جميع مقوّماته: طرفي الخطاب وزمانه ومكانه. فباستحضارها تكون اللغة منعكسة على ذاتها مما يفسّر حاجة هذه الوحدات إلى الإجراء لاكتمال دلالتها وتحدد ما تحيل عليه. وهي سمة ستتدعّم بما أبرزه بعض الباحثين (مثل أوروكيوني) من أهميّة المقام التخاطبي في تحديد إحالتها.

4. الفصل الرابع : المشير المقامي وسمة انعكاس عمل القول فيه

عرّف الباحثون الغربيون المشيرات المقامية بإبراز دور المقام التخاطبي في تحديد ما تحيل عليه. فأبرزوا فيها سمتين كانتا من مقومات مختلف الحدود التي وضعت لها وهما :

1) انعكاس عمل القول في استعمالها

2) تفسيرها بما هو حاضر في المقام التخاطبي

ونخصّص هذا الفصل لإبراز السمة الأولى أي سمة الانعكاس معتمدين في ذلك الدراسات الغربية الحديثة النحوية منها والتداولية والتراث النحوي العربي. ذلك أنّنا رأينا أنّ أهمية ما أنجزه يكبسن في تحديده للمشيرات المقامية يتمثل في إبرازه لجمعها بين السمات النظامية من جهة والسمات الإجرائية من جهة أخرى. وقد بدا لنا أنّ ذلك قريب جدًا مما أبرزه النحاة العرب من جمع هذه الوحدات بين سمتي الإبهام والتعريف. فخصّصنا الفصل الموالي لدراسة هاتين السمتين وإبراز دورهما في تحديد المشير المقامي.

1.4 تعريف يكبسن Jakobson

كان يكبسن (Jakobson 1963 ص ص 178 - 179) أوّل من أبرز استحضار المشير المقامي لحدث التلفظ[1]. فقد بيّن أنّ لهذه الوحدات سمتين،

---

1) لم يكن يكبسن أوّل من عرّف المشير المقامي غير أنّه يعتبر أوّل من دقّق هذا التعريف. أما أول حدّ لهذه الوحدات فقد كان من وضع يسبرسن (Jespersen 1954 ص ص 123 - 124) وقد عرّفها بقوله "هي الكلمات التي يتغير معناها حسب المقام مثل: أبي وأمي" ثم يذكر لاحقا ضمائر المتكلم مؤكدا أنها أهمّ ممثّل لما سماه Shifters. وقد بدا لنا اعتمادا على الأمثلة التي قدّمها وكذلك اعتمادا على الإطار الذي نزّل فيه عنايته بهذا الصنف من العبارات (وهو دراسة الصعوبات التي قد تعرض للطفل في مرحلة

فيبرز علاقة ضمير المتكلم بعملية التلفظ وما تستدعيه من أطراف: المتكلم والمخاطب. كما يؤكد أن أنا وما شابهها تتميز بخصائص تداولية لا تتجلى إلا لحظة الإجراء. وقد تجلى ذلك بوضـــوح أكثر في تصنيف بنفنيست (Benveniste 1966 ص 251) الضمائر صنفين :

"صنف ينتمي إلى إعراب اللغة وصنف يتميز بما نسميه الإجراء الآني للخطاب"

فيعتبر "هو" منتميا إلى الصنف الأول و"أنا وأنت" منتميين إلى الصنف الثاني. وقد بيّن بنفنيست هذه المسألة بما انتهى إليه في دراسة الضمائر من انتظامها على مبدإ التقابل، تقابل حرص على أن يبرزه بتصنيفها إلى ضمائر الشخص وضمائر اللاشخص. ولم يكن ليستقيم له ذلك لو لم يعتمد مفهوم "الإجراء الآني للخطاب".

2.2.4 "المشيرات" وحدات خطابية صرفة :

بيّن بنفنيست (Benveniste 1966 ص 252) أنّ "لكل أنا مرجعها الخاص بها وتناسب في كل مرة كائنا وحيدا"

فـ"أنا" تحيل إلى كل ذات متكلّمة في إطار مقام التخاطب وتتغير إحالتها بتغير هذا المقام. وهي رهينة اللحظة الآنية للخطاب. فقد لاحظ بنفنيست (Benveniste 1966 ص 254) أنّ هذه المشيرات لا تكون صادقة[1] إلا لحظة الاستعمال في مقام تخاطبي مخصوص. وهو ما جعله يقرّ بأنّها لا ترجع إلى الواقع ولكن إلى التلفظ. فينبّه بذلك إلى أن المشيرات المقامية تفتقر إلى سمة الشفافية التي أقرّتها الاتجاهات الوصفية التمثيلية. إذ هي تنعكس في عمل التلفظ بها. والتلفظ عملية متجدّدة متكلما ومخاطبا، زمانا ومكانا ومعها تتجدد إحالة

---

1) الصدق هنا هو التطابق بين الدلالة والواقع

المشيرات فتكون في كل مرة وحيدة Unique مؤهلة لأن تحيل على ما لا نهاية له من المحال عليه وهو ما جعل بنفنيست (Benveniste 1966ص254) يعتبرها"علامات مفرغة"[1]. فهذه الأشكال الضميرية لا ترجعنا إلى "الواقع" بل إلى التلفظ. فهي "علامات "فارغة" غير إحالية بالنسبة إلى الواقع" ولولا هذه السمة لما تمكّنت من إنجاز الدور الذي وضعت من أجله وهو تحويل اللغة الى خطاب.

ويبدو لنا أن بنفنيست بهذا التحليل قد اعتبر الانعكاس والتمثيل أو الانعكاس والشفافية سمتين لا تجتمعان في علامة واحدة ولا في قول واحد[2]. فإذا ما فقدت العلامة سمة الشفافية انقطعت علاقتها بالواقع وتحولت إلى وحدة خطابية ليس لها وجود إلا في واقع الخطاب باعتباره أثر التلفظ. فـ"أنا" لا تمثل شخصا موجودا في الواقع بل تحدد دورا لا يمكن أن يوجد إلا في إطار عمل التخاطب باعتباره دورا تخاطبيا. فلئن كانت بقية الأسماء تعيّن أشخاصا لهم وجود خارج الخطاب فإن الضمائر تعيّن أشخاصا ليس لهم وجود إلا في الخطاب. فكأنّ بنفنيست ينفي أن يكون في "أنا" ما يمكن أن يحيل على جثة مادية أو على "عين" إذ أنّها علامة تنغلق على دور من أدوار هذا الشخص وهو "التلفظ" فيدلّ على حضوره في عمل التلفظ لا في الكون الخارجي.

وهي رؤية تنقضها أوروكيوني بإبرازها أن للمشيرات المقامية خارجا ولكنّه متغير متحوّل مع كل عمل تلفظ.

وقد بيّن بنفنيست (Benveniste 1966 ص 253) أنّه ترتبط بضمير المتكلّم والمخاطب مجموعة أخرى تشترك معهما في تعين إحالتهما بالإجراء

---

1) اختلفت الآراء في هذه المسألة فخيرنا أن نخصص لها فصلا مستقلا نجمع فيه مختلف المواقف.

2) انظر فصل تنزيل المشيرات المقامية من المباحث التداولية" (2.1.1)

فننتهي إلى أنه لا خلاف في أن المعارف سبعة.

2.2.5 قرائن التعريف :

إن قرائن التعريف مهمة جدا في بلوغ غايتنا. إذ تمثل المؤشر الرئيسي في ضبط المتغيرات المقامية. فهي ألفاظ معرفة نعم، ولكنّ لها مسلكا في التعريف مختلفا متميزا عن غيرها. وهدفنا من دراسة القرائن تقصّي آثار الأسماء التي يساهم المقام التخاطبي – بالمفهوم التداولي[1] – في تحديد دلالتها.

وقد لاحظنا أن قرينة التعريف وعلّته توشكان أن تتماثلا وإن كنا في حقيقة الأمر نسعى وراء علّة العلّة، ألا وهي سبب اعتبار هذه القرائن مُعرّفة.

فقرائن التعريف عند سيبويه (الكتاب ج 2 ص ص 5 – 6) خمسة هي العلمية، الإضافة إلى أحد المعارف، الألف واللام، الإشارة والإضمار وهي قرائن رغم اختلافها تحقق الهدف ذاته ألا وهو تعيين شيء بعينه دون سائر أمته.

ويمكن أن نصنّف المعارف حسب علل التعريف وأسبابه إلى ثلاثة أصناف:

أ– الصنف الأول : يشمل الأسماء التي "يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته" (سيبويه ج2 ص5) ويخص العلم والاسم المضاف إلى المعرفة والاسم المعرّف بالألـف واللام.

ب–الصنف الثاني : يشمل الأسماء التي : "صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته" (سيبويه ج 2 ص6) ويضم هذا الصنف أسماء الإشارة والمنادى لتماثل الإشارة والقصد.

---

1) انظر الفصل الخاص بتحديد مفهوم المقام من هذا الباب (2.1).

2-الصنف الثالث : يشمل الأسماء التي : تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني" (سيبويه ج2 ص6) وينضوي ضمن هذا الصنف: الضمائر والأسماء الموصولة.

وما يميز بين الأصناف الثلاثة أنك مع الأول منها أنت "تريد" ومع الثاني أنت "تشير" ومع الثالث " تضمر". فالقرينة الأولى إذن هي الإرادة وهي ذات بعد ذهني، والثانية هي الإشارة وهي ذات بعد حسي والثالثة هي الإضمار الذي يطلب ما يعود إليه فيكون حاضرا ذهنيا أو حسيا. ذلك أنّ الإضمار مع أنا وأنت" يقتضي حضورا حسّيا باعتبار أنّ عملية التلفظ عملية مادية بالأساس. في حين أنّ الإضمار مع ضمير الغائب يقتضي حضورا ذهنيا إذ أنّ ما يفسّر الضمير يجب أن يكون ماثلا في ذهن المتكلّم والمخاطب قبل التلفّظ به.

فسيبويه إذن قد ميز بين ما يتعرّف ذهنيا فحسب وبين ما يحتاج إلى دلالة حسّية نتبيّنها بالإشارة وتتعين لحظة التخاطب. وهو ما يؤسس للإشارة المقامية.

3.2.5 ارتباط مقولة التعريف بالاستعمال :

يربط النحاة ربطا مباشرا بين التعريف والإحالة. يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 5) :

"(...) صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته"

فيستعمل سيبويه الناسخ "صار" وفي ذلك دليل على أن التعريف حالة فرعية طارئة على اللفظ وليست أصلا فيه لذلك احتاجت إلى قرائن. وقد صرّح بذلك في موضع آخر من الكتاب (سيبويه ج 1 ص 22) :

"اعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكّنا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرّف به."

ونحن نرى أن المقصود بلفظ "صار" في قول سيبويه يتجاوز مجرد الإشارة إلى أن الأصل هو النكرة ليبرر أن اللفظ ينتقل من التنكير إلى التعريف إذا صحّ الانتقال من النظام إلى الاستعمال في اللغة. فالنكرة أصل في الوضع اللغوي والمعرفة أصل في الوضع التخاطبي الذي يتقوّم علاقتها باعتبار ما يؤلف بين طرفي التخاطب وأطره الزمانية والمكانية.

ولا تضطلع علامات التعريف بدور تعريف المسمى بل إنّها علامات لا يأتي بها المتكلّم إلا إذا ضمن أنّ المخاطب قد عرف المسمى قبل تلفظه بها. وقد بيّن الجرجاني (دلائل الإعجاز ص 363) ذلك بقوله:

"... إذا قلت : خذ ذاك لم تكن هذه الإشارة لتعرّف السامع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنّه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها ... ومن هذا الذي يشك أنّا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميها ؟ لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل زيد أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة".

فقرائن التعريف تدلّ على أن المخاطب قد عرف المسمّى ولكنّه لا يعرف أن هذا المسمى بالذات هو الذي يقصده المخاطب. وفي ذلك تأكيد على أن قرائن التعريف إنّما هي علامات توجّه المخاطب إلى المقصود من بين الأشياء التي قد ميّزها وصارت معيّنة لديه. يقول الاستراباذي (ج2 ص36) في المعرفة : "وضعها على أن يطلقها المتكلّم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف". فاقتران لفظ "رجل" بأل يدل على أن المقصود رجل بعينه قد عرفه المخاطب وميّزه قبل استعمال المتكلّم لأداة التعريف.

فهذه العلامات هي علامات تعريف من حيث أنّها تعرّف المخاطب المنهج الذي عليه أن يسلكه ليدرك المقصود. وليس تعدد قرائن التعريف إلا

دليلا على أنّ بينها تمايزا في طريقة تحديد القصد. فلو كانت متماثلة لما احتاج النظام اللغوي الطبيعي أن يوفر أكثر من قرينة لتحقيق معنى واحد، وهو النظام الذي يتّخذ الاقتصاد مبدأ أساسيا. وقد كان النحاة على وعي بذلك فجعلوها أصنافا وجعلوا الصنف الواحد منها أقساما. فميزوا في الضمائر بين ما يكون للحضور وما يكون للغيبة وميزوا في اسم الإشارة بين الإشارة الحسّية والإشارة الذهنية وميزوا في أل بين أل الحضورية وأل العهدية وأل الجنسية.

فلم يقل النحاة بأن التعريف تعيين بل قالوا بأن التعريف إشارة إلى معيّن. وهو قول يجعل التعريف مغايرا للتعيين من حيث كونه مقتضى له لا يتحقّق إلا بعد تمام حصوله. يقول الاستراباذي (ج2 ص 30) : "المظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معيّن وإن كانت معرفة فإلى واحد معيّن".

فالتعريف إشارة إلى معيّن تتحقّق بقرائن إشارية تنبّه المخاطب إلى كيفية إدراك هذا المعيّن المقصود بدعوته إلى التعويل على وسائل إيضاحية حصرها سيبويه في القلب والعين أي في الذهن والمشاهدة. مما يؤسّس لتصنيفها إلى قرائن ذهنية وقرائن مقامية.

وقد أكّد النحاة أنّ تعريف شيء بعينه يعرفه المتكلّم والمخاطب لا يحصل إلا بالقرائن التي وضعت من أجل هذه الغاية. وذلك تمييزا بين النكرة المعيّنة والمعرفة. وقد رأى الاستراباذي أنّه تمييز يستلزم تدقيق حدّ المعرفة. يقول (ج2 ص 128) : "ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية" وقد بين أن في قوله إشارة إلى "خارج" تمييزا للمعرفة من النكرة. فالخارج يقابل "ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له" (شرح الكافية ج 2 ص128) وهو ما يثيره الاسم النكرة من علم بماهية الأشياء. أما المعرفة فإنّها تشير إلى ما قد تعيّن وتميّز بخروجه من هذا المجال العلم المشترك بين كل المتخاطبين. ويرتبط مفهوم "الخارج" بالمقام التخاطبي إذ الإشارة إشارة للمخاطب و"الخارج"

فالضمائر لا تتمايز من حيث أنّها :

- وحدات معوّضة

- المحصر فيها معلوم قبل التلفظ بها

- احتمال اللبس فيها يكاد يكون منعدما لعلم المخاطب المسبق بمدلولها

- لا تتحقّق دلالتها إلا عند إحداث التلفظ وتحقّق المواجهة "استغنيت أنت"

غير أنّ اشتراكها في هذه السمات لم يحل دون تميّز بعضها عن بعض من حيث نوع المفسّر وصيغة كل صنف منها في إعطاء مرجعه. وقد برز ذلك من خلال تصنيفها إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة.

وقد يبدو في الإقرار من جهة بأنّ المشير المقامي يعيّن مرجعه بعمل التلفظ به، والتأكيد من جهة أخرى أنّ "أنا" و"أنت" يعرف مدلولهما قبل التلفظ بهما ضربا من التناقض. غير أنّنا نتبيّن في قول سيبويه وعيا قويا بدور عمل التلفظ في تمييز هذه الضمائر وتأكيدا على نجاعة ما أقرّه من تعيّن "أنا" و"أنت" بالمشاهدة و"هو" بسابق الذكر. إذ أنّ المتكلّم الذي هو مدلول "أنا" والمخاطب الذي هو مدلول "أنت" يتعيّنان مقاميا بعمل التلفظ في حدّ ذاته دون أن يضطرّ المتكلّم إلى أن يقول "أنا" أو "أنت". فعمل التلفظ يعيّن المتكلّم والمواجهة تعيّن المخاطب. فإذا ما قال بعد ذلك "أنا" و"أنت" كانتا علامتين قد عرف المخاطب ما أضمر فيهما. ومن هنا استغنى "أنا" و"أنت" عن التسمية لدلالة المقام. وقد دعّم سيبويه ذلك بتأكيده (ج 2 ص 208) أنّ " أول الكلام أبدا النداء"[1]. فيتعيّن المتكلّم والمخاطب منذ "أول الكلام" وقبل الشروع في التخاطب المحقّق للفائدة.

---

1) انظر الفصل الخاص بالنداء في الباب الثاني من هذا البحث (3.II)

فاعتبار (أنا ،أنت، هو) قسما واحدا لا يتعارض مطلقا مع الإقرار بما يميز كل صنف منها. كما أنّ ما يميز بعضها عن بعض، وبعد الحضور والغياب، لا يؤسس مطلقا لضرورة اعتبارهما صنفين متنافرين يستلزم الفصل بينهما.

❖ الظروف الزمانية المقامية ومقولة التعريف :

رغم أنّ "أمس" مبهم "يقع لكل يوم من أيام الجمعة" (ابن يعيش ج4 ص106) فإنّه حين يدخل حيّز الاستعمال يختصّ ويتعيّن. فـ"يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره". فلا يشوب هذا الظرف المبهم أي درجة من درجات اللبس بل "أمره واضح" كما أكّد ابن يعيش "فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف". فتعيين ما تحيل إليه هذه الظروف من الزمان حاصل بمجرّد التلفظ به. ويؤكّد ابن يعيش دور المقام والمشاهدة والحضور في تحديد إحالة "أمس" بقوله (شرح المفصل ج4 ص107) "أمس قد حضر وشوهد فحصلت معرفته بالمشاهدة فأغنى ذلك عن علامة". وفي ذلك إقرار بأنّ الوسائل المقامية من أقوى وسائل التعريف وأنّه يؤتى بأدوات لغوية للتعريف إذا ما انعدمت الوسائل المقامية.

خاتمــة :

في هذا الفصل حاولنا تحديد المشيرات المقامية من خلال التراث النحوي اعتمادا على سمتي الإبهام والتعريف. ذلك أنّه قد بدا لنا أنّ إبراز اللسانيين الغربيين لما تتميز به المشيرات المقامية من جمعها بين السمات النظامية والسمات التخاطبية يوازيه في النحو العربي إبراز النحاة جمعها بين الإبهام والتعريف. فأبرزنا أنّ مقولة التعريف في اللغة لا تحقّق أي فائدة دون اعتبار عمل التلفظ واستحضار حدث التخاطب. فقرائن التعريف ليست سوى وسائل لغوية تحدّد المنهج التأويلي في تحديد المحال عليه المقصود. واعتمادا على هذه

بعينه يعرفه المخاطب (سيبويه الكتاب ج 2 ص 5) بل يهم ضبط اسم لمسمى يدركه كل مستعمل للغة، فإن التعريف يخص درجة ثانية من التواضع إذ باستعمالك للفظ معرفة تشير إلى أنك تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب".

فالتعريف في اللغة ظاهرة تخاطبية بحتة[1]. إذ الشرط الأساسي لانتقال اللفظ من حالة التنكير إلى حالة التعريف هو قدرة المخاطب على إدراكه معرفة بتمييز عن "سائر أمته". وقد صرّح الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 128) بذلك حين شرح حد الزمخشري للتعريف:

"(قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرّف بالألف واللام أو بالنداء أو المضاف إلى أحدها معنى) قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده إلا الأعلام إذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدها تصلح لكل معيّن قصده المستعمل. فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها. ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح"

فيقرّ الاستراباذي بأن حد المعرفة لا يتوضّح إلا بإبراز المجال الذي تتحدد فيه ألا وهو مجال الاستعمال. فبذلك فقط يرتفع الحدّ عن كل ما قد يسقط فيه من ملابسات قد تؤدي إلى عدم التمييز بين حقيقة وضع النكرات ووضع المعارف.

والقرائن التعريفية في نهاية الأمر ليست سوى قرائن على أن المخاطَب يدرك ما قد تتحدث عنه باعتباره معرفة. لذلك فإنّنا لا نستعمل هذه القرائن إلا إذا كنا نظن ظن اليقين أن المخاطب يعرف ما نعني. وهو ما خلق في المعرف

1) انظر الشاوش 2001 ص 991.

معرفا بالأصالة نحو الضمائر وأسماء الإشارة. وهو أيضا ما حمل المنادى المقصود معرفه وإن لم يعرس بأي علامة من العلامات الخمسة المذكوره. فالمنادى شكلا هو نكره ومعنى هو معرفة. ذلك أن النداء يستوجب طرفين هما المنادي والمنادى فلا يكون إلا ضربا من فتواضع بين الطرفين. فإذا ما علا صوت المخاطب مناديا فإنه يعبّر ضرورة عن وجود منادى يسمع نداءه ويعرف أنه المقصود بالنداء. فالنداء وسيلة للتنبيه تؤهّل كل سامع لأن يكون مخاطبا مقصودا.

فهو ضرب من الإشارة تقع بعمل النداء يكون فيه المخاطب هو المشار إليه فيعرف أنّه المقصود بالخطاب. غير أنّها تفارق الإشارة الحسّية وهو ما جعل النحاة يؤكّدون من جهة علاقة النداء بالإشارة بقولهم (سيبويه ج 2 ص 197) في المنادى "صار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده"، ويؤكّدون من جهة أخرى عدم جواز الإشارة للمخاطب إلى نفسه. يقول سيبويه(ج1 ص 141) :

"... لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنّما تشير إلى غيره".

فالإشارة مع النداء تتحقّق بعمل التلفظ بجملة النداء وهو ما يشرّع لإلحاقه بقائمة المشيرات المقامية.

❖ دور عمل التلفظ في التمييز بين الضمائر من حيث قرينة التعريف:

أبرز سيبويه سمة مشتركة في الضمائر جميعا تفسّر اعتبارها صنفا واحدا. يقول (سيبويه ج 2 ص 80-81) :

"لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر وإنّما يضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني".

القرائن تمكّننا من تمييز المشيرات المقامية إذ تشترك جميعا في تعرّفها بما هو خارجي سواء أكان عمل التلفظ أم الإشارة الحسية.

وبيّنا مظاهر التكامل بين الإبهام والتعريف إذ يشترط تعلّق المبهم بمفسّر. فإذا استحضر هذا المفسّر المقام التخاطبي فهو من المشيرات المقامية وإذا استحضر عنصرا لغويا فهو من صنف العوائد أو الروابط على حدّ عبارة بكسمن. فتنبّه سمتا التعريف والإبهام، بإبرازهما أهمية عمل التلفظ في تحديد المشيرات المقامية، إلى خصوصية دلالة المقام التخاطبي مع هذا الصنف من العبارات وذلك لتعلّقه بمفهوم محدّد له هو مفهوم الحضور.

غير أنّ ما أنجزناه في هذا الفصل يبقى منقوصا إذ هو لا يجيب عن سؤال هام هو: هل كلّ الألفاظ التي تعيّن ما هو حاضر في المقام التخاطبي هي مشيرات مقامية؟ والإجابة عن هذا السؤال تستلزم البحث في السمة الثانية المحدّدة للمشير المقامي هي سمة الحضور في المقام التخاطبي.

6. الفصل السادس: المقام التخاطبي وسمة الحضور

1.6. سمة الحضور في الدراسات الحديثة :

اعتبرت أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص32) المشيرات المقامية وحدات لغوية تنتمي الى صنف من العبارات يطبع بها المتكلم القول بطابعه. وقد حددت (Orecchioni 1980 ص 32) بعض مكونات هذا الصنف فكانت المشيرات المقامية أولها : مشيرات مقامية Deictiques، موجهات Modalites، عبارات تقييمية Termes évaluatifs ...

وقد ميز باري (H. Parret 1983 ص87) في نفس الإطار بين صنفين من الذاتية :

– الذاتية الأنوية La Subjectivité égo-centrique وتمثل المشيرات المقامية

– الذاتية الجماعية La Subjectivité communautaire وتمثل الموجهات Modalités[1].

وقد اعتبر أن انتظام الإشارة المقامية يتحقق انطلاقا من الأنا أو ذاتية الأنا وأن انتظام الموجهات يتحدد باعتبار ذاتية المجموعة. وهو بذلك يشير إلى أن محور المشيرات المقامية المتكلم ومحور الموجهات المخاطب.

وقد رأت أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 69) ضرورة وضع حدود فاصلة بين المشيرات المقامية وبقية مظاهر الذاتية حتى لا نعرض فكرة

---

1) يعرف ديبوا (J.Dubois 1994) الموجهات بكونها لفظا تكشف عن موقف المتكلم من المخاطب لكلامه، بتضمينه ما يشير إلى حضور الجماعة في الخطاب باعتباره كلاما موجها إلى مخاطب واحد أو أكثر. فهي وحدات تشي بحصة علاقة المخاطب بالمخاطب غايتها الأولى ضمان التواصل والتفاهم بينهما بتوجيه الصيغة إلى الخطاب الملفوظ لذلك تعلقت بما يسمى "ذاتية الجماعة"

ولعلّ هذه السمة هي المميزة فعلا للمشيرات المقامية من غيرها عند أوروكيوني. فمعنية الألفاظ وإن تغير ما تحيل إليه بتغير المقام. فإنه لا يشترط حضور ما تحيل عليه حضورا ماديا في المقام المادي التخاطبي مكانيا وزمانيا ولا يعني بعض عناصر هذا المقام أو داخلها بل ما تحيل عليه يكون مستعملا عن هذا المقام الحضوري فيتعلق بمقام المعرفة المشتركة أو مقام الخيال كما بينا. ومفهوم الحضور المادي هو الذي يستدعي ضرورة مفهوما آخر لا يقلّ أهمية هو "الإشارة". فشرط الحضور ليس إلا تعبيرا عن إمكانية استعمال الإشارة في هذا المقام لتحديد المحال إليه. فتتميز المشيرات المقامية بأنها ذات "إحالة إشارية".

❖ تصنيف أوروكيوني للمشيرات المقامية :

في محاولة لتمييز المشيرات المقامية من بقيّة العناصر الدالّة على الذاتيّة وضعت أوروكيوني قائمة ضبطت فيها هذه الوحدات وصنّفتها.

-1- الضمائر :

تعتبرها (Orecchioni 1980 ص 40) أكثر المشيرات المقامية شياعا وتأكّدا ذلك أن الضمائر تستوجب اعتبار مقام التخاطب ليتعين مضمونها الإحالي. غير أنّها ترى أن ذلك يتم بطريقتين مختلفتين مما يستوجب تصنيف المشيرات المقامية إلى مشيرات مقامية خالصة Purs Déictiques وهو شأن أنا وأنت، ومشيرات مقامية غير خالصة وهو شأن هو،هي،هم، هنّ.

أما الطريقة الأولى في تحديد إحالة الضمائر فتعتمد الانجلاء المرجعي في مقام التخاطب بطريقة ضرورية وكافية. وأما الطريقة الثانية فهي تعتبر مقام التلفظ بطريقة ضرورية ولكنّها غير كافية. فـ"ضمير الغائب يكون تارة مشيرا مقاميا سلبيا"[1] لأنّه يحيل إلى من هو ليس متكلما وليس مخاطبا ويكون

---

1) عبارة لم تستعملها سوى أوروكيوني وتقتضي تصنيف المشيرات المقامية إلى ما هو سلبي (ضمائر الغيبة) وما هو إيجابي (أنا وأنت) وهو تمييز أبرزه بنفنيست بتصنيف

طورا عائدا يحتاج بالضرورة إلى مفسر لغوي. غير أن أوروكيوني لم تفسر هذه الظاهرة بأمثلة موضحة ولم تقف عندها سوى وقفة سريعة تشعر القارئ بعدم التأكد والثقة ولاشك أن ذلك عائد إلى شياع استعمال "هو" بمصدر سياقي مما يجعل الاستعمال المقامي لهذا الضمير مثيرا لبعض الإشكاليات على مستوى التصنيف[1].

-2- أسماء الإشارة : تكون تارة مشيرا مقاميًا و تارة أخرى عائدا.

-3- الإحلال الزماني. La localisation temporelle

ويحصل حسب أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص ص 45- 49) بعبارات ذات استعمال مقامي صرف فتكون مشيرات مقامية خالصة حسب عبارتها مثل :

- الأشكال الزمانية للتصريف الفعلي : الزمان الماضي وزمان المستقبل يتحددان بزمان الحاضر الذي هو لحظة التلفظ.

- الظروف التي تتحدد اعتمادا على لحظة التلفظ مثل الآن، البارحة وغدا.

كما يتمّ التعبير عن الإحلال الزماني بعبارات قد تكون مقامية وقد تكون سياقية مثل :

- عبارات زمانية : منذ البارحة، منذ اليوم

- نعوت زمانية : الحالي، المعاصر، القديم ، المقبل ....

الضمائر إلى ضمائر الشخص (توافق المشيرات الإيجابية) وضمائر اللاشخص (توافق المشيرات السلبية).

1) سنعود إلى الأمر مفصلا في الفصل الخاص بتعريف كلايبار المشيرات المقامية.

اعتبار كل المظاهر اللغوية المتعلقة بإجراء التلفظ مشيرا مقاميا[1]. لذا حرصت على وضع تعريف دقيق للمشيرات المقامية وعلى تحديد مختلف أصنافها.

❖ حد المشيرات المقامية :

وضعت أوروكيوني تعريفها اعتمادا على التصنيف التقليدي للآليات الإحالية التي يستعملها المتكلم وهي ثلاثة (Orecchioni 1980 ص 35):

- إحالة مطلقة

- إحالة سياقية (نسبة إلى السياق اللغوي)

- إحالة مقامية (نسبة إلى مقام التلفظ)

واعتبرت المشيرات المقامية الوحدات التي تتميز بإحالة مقامية أي تتحدد باعتبار مقام التخاطب. تقول (Orecchioni 1980 ص 36) :

"هي الوحدات اللغوية التي يقتضي اشتغالها الدلالي الإحالي اعتبار بعض العناصر المكونة لمقام التخاطب أي

- معرفة : الدور الذي تضطلع به أواعل القول في حدث التلفظ.

- المقام الزماني، المكاني للمتكلّم واحتماليا للمخاطب"

فأبرزت أوروكيوني ارتباط تعين إحالة المشير المقامي بمقام مخصوص هو مقام التخاطب كما حددت العناصر المكونة لهذا المقام وهي المتكلم، المخاطب، المكان والزمان. وهو عامل جعلها تقرّ (Orecchioni 1980 ص44) بأنّها وحدات خالية من الاستقلال المرجعيPrivée d'autonomie référentielle. فهي غير قائمة بذاتها تابعة أبدا للمقام وثيقة الارتباط به. فإذا ما حلّت هذه

---

1) خلافا لبنفنيست الذي جنح إلى اعتبار كل مظاهر الذاتية مشيرات مقامية ولذلك لم يحرص على وضع قائمة محددة (انظر أوروكيوني 1980 ص 69)

المروة الوثقى مخطت فى الإبهام.غير أننا نرى أنّ هذه الخاصيّة لاتميز المشيرات المقاميّة إذ الألفاظ جميعا يتغيّر ما تحيل عليه بتغير المقام التخاطبي فعدم الاستقلال لا يخصّ الإحالة بل المعنى. وقد رأينا أن نخصص لهذه القضيّة فصلا مستقلا لأهميّتها. غير أنّ اهمية ماقدّمته اوركيوني يتمثل في تحديد مدار الإشارة المقاميّة فحصرتها في دور التكلّم ودور المخاطبة والإطار الزماني والمكاني الذي يتحقق فيه هذان الدوران.

يقول دكرو (O.Ducrot 1980 ص ص 70-71) مثبتا هذه الميزة في المشيرات المقامية :

"ما تحيل عليه لا يتميز إلا باعتباره عنصرا من عناصر مقام التخاطب. فهو لا يتحدد بفضلها فقط بل هو يتحدد داخلها. فـ"أنا" هو الذي بصدد قول "أنا" (...) وزمن الحاضر هو زمن الذي يتكلّم باعتباره بصدد الكلام"

فما تحيل عليه المشيرات المقامية لا بد أن يكون حاضرا حضورا فاعلا في المقام التخاطبي، مثل إحالة" أنا" على المتكلم وهو بصدد عمل القول وإحالة "أنت" على المخاطب لحظة توجيه المتكلّم الخطاب له، أو أن يكون متحدا بما هو من عوامل التخاطب كما هو شأن الدلالة الزمانية التي تتعين بلحظة التخاطب. ولئن بدا لنا في تحديد ديكرو وأوركيوني أنّهما يقصدان حضور فواعل الحدث التخاطبي في المقام فإنّنا قد لاحظنا أنّ أوركيوني لا تميّز في تحديدها للمشيرات المقامية بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي وهو ما جعلها تعتبر أسماء الإشارة مشيرا مقاميا إذا كانت للإشارة الحسّية.

فما تحيل عليه أسماء الإشارة، بالإضافة إلى اشتراط حضوره في مقام التخاطب، ينبغي أن يتعين بإشارة ينجزها المتكلّم لحظة التلفظ تنبه المخاطب إليه.

-4- الإحلال الفضائي La localisation spatiale

وتقسم (Orecchioni 1980 ص ص 49 -54) العبارات المعبرة عنه أيضا إلى :

- مشيرات مقامية خالصة : مثل هنا، هناك

- مشيرات مقامية غير خالصة : مثل قريب من ° أ، بعيد عن أ° أو أمام، وراء ...

-5- مصطلحات القرابة Les termes de parenté

لكن اعتبرت أوروكيوني (1980 ص54) "مصطلحات القرابة" "مصطلحات إضافية" لا تمثل إشارة مقامية فإنّها تنبّه إلى إمكانية تحولها مشيرا مقاميا في بعض الاستعمالات في مثل قولنا : "Papa" بمعنى « Mon papa» : "الوالدة تدعوني" بمعنى "والدتي تدعوني"

ننتهي إذن إلى أنّه لا يمكن أن نتحدث عن مشير مقامي خالص سوى مع أنا - أنت - الآن - هنا ومع دلالة الأفعال الزمانية. أما بقية الألفاظ فإنّها مازالت في حاجة إلى دراسة للضبط والتدقيق. وهذا الأمر دليل على شدّة تعلّق المشير المقامي بمقام التلفظ أشخاصا ومكانا وزمانا. كما أنه دليل على أن المشيرات المقامية ليست قسما منغلقا على نفسه بيّن المعالم واضح الحدود. بل يختلف ضيقا واتساعا باختلاف المداخل فهو صنف متفرّع متشابك الأطراف مع أصناف أخرى مثل العوائد والأفعال والظروف؛ .مما ينبئ بأنّ في إمكانية تجاهل الدراسات النحوية لهذا الصنف نظرا. إذ يقتضي ذلك أنّها قد أهملت أيضا كل الوحدات والأصناف اللغوية المرتبطة بها. ومما يتكهّن أيضا بما بين ظاهرة الإشارة المقامية وظاهرة العائدية من استرسال يفسّر هذه الاستعمالات المختلفة. وهو أمر سنحاول إبرازه في الباب الثاني من البحث.

2.6 سمة الحضور في التراث النحوي :

اهتمّ النحاة بالبحث في ما يساهم في رفع الإبهام عن الألفاظ المبهمة كي تتخلص من دلالتها المحتملة وتنزع نحو التعين. فميّزوا بين نوعين من المضمرات هما المضمر الحضوري والمضمر الذكري (الأزهري ج1 ص198). فأفاضوا الحديث في الثاني منهما وأتى كلامهم في الأول شحيحا نزرا لا تفصيل فيه ولا تحليل.

ويرتفع الإبهام بـ"ما يرون من الحال وما جرى من الذكر" (الكتاب ج 1 ص 275) فتتبيّن من العبارة والصيغة التي ساق عليهما سيبويه نصّه علاقة هذه المضمّرات بعمل التلفظ إذ أنّ "ما يرون" تحيل على زمان الحاضر الذي هو آن التكلّم وتستحضر طرفي التخاطب. أما "ما جرى" فإنّها تحيل على زمان الماضي الذي يسبق "آن التكلّم". كما أنّ ما يرى من الحال يقتضي الحضور وما جرى من الذكر يقتضي الغياب. وقد ميّز سيبويه بين ضربين من الحضور: الحضور مع اسم الإشارة والحضور مع ضميري المتكلّم والمخاطب وإن كانا شديدي الاتصال. ذلك أنّ سيبويه يبرز اختلاف اسم الإشارة عن علامات الإضمار فيقول (الكتاب ج 2 ص80) :

"قد يكون هذا وصواحبه بمنزلة هو يعرّف به تقول : هذا عبد الله فاعرفه إلا أنّ هذا ليس علامة للمضمر ولكنّك أردت أن تعرّف شيئا بحضرتك".

وقد فسّر المضمر بقوله (الكتاب ج 2 ص 6) :

"إنّما تضمر اسما بعدما تعلم أنّ من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني وأنّك تريد شيئا يعلمه".

ولم يميّز سيبويه في ذلك بين ضمائر التكلّم والخطاب وضمـــائر الغيبة بل إنّه يؤكّد اشتراكها جميعا في هذه الخصيصة بقوله (الكتاب ج 2 ص81) :

لم يقل هو ولا انا حتى استغنيت أنت عن التسمية لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر وإنّما يضمر إذا علم أنّك قد عرفت من تعني".

وقد نوهم هذه النصوص بأن سيبويه لم ير اختلافا في الضمائر من حيث ادوارها التخاطبية لأنه لم ير فيها سوى علامات لغوية تشترك في خصيصة نظامية تشرّع لاعتبارها صنفا متميّزا من قسم الأسماء هو "الضمائر". غير أنّه تتجلى للناظر في هذا النص شروط تخاطبية تدعم متانة العلاقة بين المميزات النظامية والسمات التداولية :

1/ لا يحدّد سيبويه خصائص الضمائر إلا بعد أن يستحضرها في مقام تخاطبي يواجه فيه المتكلّم مخاطبا: "لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت". وهو بذلك يؤكّد أنّه لا سبيل إلى دراسة هذه الضمائر معزولة عن خاصية الاستعمال وعن العلاقة التخاطبية بين المتكلّم والمخاطب.

2/ يؤكّد سيبويه أن المخاطب هو الفيصل في تجويز استعمال المتكلّم الضمير أو عدم استعماله. فالمتكلّم محكوم في بناء جملته وانتقاء ألفاظه بدرجة علم المخاطب. فلا يتلفظ إلا بعد أن يفكّر في المخاطب ويتيقّن بينه وبين نفسه أنّه يعرف المضمر الذي تتعلّق به علامة الإضمار فتدلّ الضمائر على ما بين المتكلّم والمخاطب من انسجام واتّصال بدونهما تتعطّل عملية التخاطب.

3/ يتحدث سيبويه عن"هو" وعن "أنا" ولا يذكر "أنت" ولا يمكن أن يكون ذلك لاختلاف "أنت" عنهما إذ أنّها أيضا علامة إضمار. فنفهم أنّ الضمير "أنا" بالنسبة إلى سيبويه يستدعي ضرورة "أنت". فإذا قال هو وأنا فهم أنّه يقصد أيضا أنت. مما يدلّ على أنّه وإن جمع بين ضمير الغيبة وضمير التكلّم فإنّه يرى بينهما فرقا : فلو قال أنا وأنت عوض أنا وهو فإنّه قد نذهب إلى أنّه قد قصد إلى استثناء "هو" أما بقوله هو وأنا فإنّنا لا يمكن إلا أن نعتبر أنّ قوله

ينسحب أيضا على أنت فيكون بجمعه بين هو وأنا قد أتى على الضمائر جميعا.

4/ اشتراك الضمائر جميعا دون تمييز بينها في كونها لا تستعمل إلا بعد أن يعلم المخاطب قبل التلفظ بما هو مضمر فيها لا يمثل إشكالا في التمييز بين المشير المقامي والعائد لأنّ التمييز الحقيقي بينهما يكون على مستوى أخر أعمق يتمثل في تحديد طريقة وصول المفسّر إلى ذهن المخاطب وهو أمر بيّنه النحاة بالتمييز بين الحضور والغياب[1]. يقول سيبويه (ج2 ص 236):

"لا يجوز أن تقول إنّهم فعلوا أيّتها العصابة إنّما يجوز هذا للمتكلّم والمكلّم المنادى كما أنّ هذا لا يجوز إلا للحاضر"

فيدلّ على أنّ "أنا وأنت" للحاضر "المتكلّم والمكلّم" و"هو" لغير الحاضر. فمن البديهي حينئذ أن يتعرّف أنا وأنت بالمشاهدة فيتعيّن ما يحيلان عليه بـ"ما يرون من الحال" وأنّ هو الذي لا يكون حاضرا يحيل على "ما جرى من الذكر". ويبدو لنا واضحا أنّ سيبويه لم يقف عند القرينة المقامية موضّحا ومحدّدا لأنّه لم ير فيها ما يمكن أن يثير إشكالا فيستوجب التفسير والشرح. وقد صرّح الأزهري بذلك (شرح التصريح ج 1 ص 179) إذ قال في المفسّر المقامي "لا إشكال في هذا النوع". وليس ذلك إلا لأنّ النحاة يعتمدون في التفسير على المقامات التخاطبية المخصوصة التي تبيّن انعدام اللبس في استعمال "أنا" وندرته في استعمال "أنت" وإمكانيته في استعمال "هو" فوجّهوا عنايتهم إلى الضمير الغائب دون ضمائر الحضور.

واعتمادا على نصوص سيبويه يمكن أن نتبيّن في "دلالة الحال" درجات تصوّر دلالة حال التخاطب :

الدرجة الأولى هي دلالة حال التكلّم وحال المخاطبة التي بهما نفسّر "أنا" و"أنت".

---

1) أنظر الفصل الموالي (6.1).

والدرجة الثانية هي دلالة حال الأشياء الموجودة في "الحضرة" وهو حال الحضور الذي نفسّر به أسماء الإشارة.

والدرجة الثالثة هي دلالة مقتضيات الحال الأولى والثانية التي تستدعيها استدعاء ضروريا حال المتكلم والمخاطبة وحال الحضور ويتدبرها العقل المفكر في المقامات المخصوصة فيجني للمخاطب بفضلها مقاصد المتكلّم.

فـ"ما يرون من الحال" يدلّ على الحضور بعمل التلفظ الذي يستلزم الحضور الحسّي وقد دلّ سيبويه على ذلك بفعل حسي هو "يرون" ودلّ ابن هشام (الأزهري، شرح التصريح ج 1 ص 118) على ما سكت عنه سيبويه إذ يقول في مفسر الضمائر:

"الضمير لا تتمّ دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها"

فـ"ضميمة المشاهدة" ليست إلا تعبيرا عن مفهوم "حضرتك" الذي استعمله سيبويه. فقد صرّح ابن هشام بأنّ من الضمائر ما يشارك أسماء الإشارة في التوضّح بالمشاهدة. و"غيرها" لا يمكن أن يكون إلا الذكر السابق أو"ما جرى من الذكر" حسب عبارة سيبويه (الكتاب ج 1 ص 275).

وما يدل على "مسماه بضميمة المشاهدة" من الضمائر لا يمكن أن يكون إلا ضمائر المتكلم والمخاطب وضمائر الغائب عند بعض النحاة في بعض الاستعمالات المخصوصة التي أثارت خلافا بينهم. يقول ابن العلمي (الأزهري، شرح التصريح ج 1 ص 112) شارحا "ضميمة المشاهدة"، متحدثا عن ضمير المتكلم :

"يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ووليه ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله"

ويتّضح من نصوص سيبويه المذكورة أنّه يجعل "الحضرة" من مستلزمات الحضور في عمل التلفظ إذ أنّها إطار يتحدّد به. وفي ذلك إقرار

ضمني بأن أهم المشيرات المقامية هي ضمائر المتكلّم والمخاطب ورمي الحاضر واسم الإشارة إذ أن ما يحيل عليه لا يتحدد إلا بالحضرة فلا يتعين إلا بعد أن يتعين المتكلّم والمخاطب.

ونظن أن من مقتضيات شرح هذين المفسّرين المذكورين تبين الفروق بينهما في علاقة اللفظ بمفسّره زمانيا. فما يرتفع إبهامه بـ ماجرى من الذكر يتخصص باللفظ ويشترط فيه سبق التلفظ بالمفسّر على المفسَّر. وبما أن التلفظ حدث يقع في الزمان فإنّه مقيد بالخطّية. فأنت لا تتلفظ بكل الألفاظ في نقطة زمانية واحدة بل هناك دائما لفظ سابق وآخر لاحق. وحتّى إن لم يسبق المفسِّر المفسَّر لفظا فإنه يسبقه نية وقصدا.

أما مع المشير المقامي فمفسّره "ما يرون من الحال" وهو مفسّر مخالف للمفسَّر من حيث طبيعته. إذ الأول غير لفظي والثاني لفظي مما يخول للمفسّر المقامي أن يكون مزامنا للتلفظ بما يفسّره[1] فأنْ تتلفظ وأن ترى حدثان يمكن أن يقعا في لحظة واحدة. فيقع الاسم على المسمّى وقوعا مباشرا. فلحظة التلفظ بالمشير المقامي هي لحظة تعيّن دلالته ومعناه. ولاشك أن هذا هو مفهوم "الإجراء الآني للخطاب" الذي يشترط في وضوح دلالة المشيرات المقامية وتعيين إحالتها. فهذه هي النقطة التي تميز بين مفهوم الإبهام في أسماء الإشارة ومفهوم الإبهام في الإضمار. فالإبهام المنجلي مع أن التكلّم بعمل التلفظ أو بإشارة حسّية إلى شيء موجود في مكان يتعيّن بعمل التلفظ هو المشير المقامي وهذا يستلزم اعتبار أن التكلّم أو زمن التلفظ الذي يتحقق فيه عمل التلفظ من حيث هو حدث يرتبط ارتباطا ضروريا بزمان معيّن.

---

[1] وقد عبر كلايبار (1994) عن هذه الفكرة بالدات مبرزا دور المشاهدة معروف/ حديد في التمييز بين المشير المقامي وضمير الغائب "هو". انظر الفصل الأول من البحث. الفصل الخامس بتعريف كلايبار للمشيرات المقامية (1.9).

بوصف النظام النحوي لم تحل دون العناية بالاستعمال وخصائص التخاطب لأن [illegible] النحو [illegible] الأسئلة [illegible] للمخاطب قد وضعت من اجله.

[illegible] في الفصل الموالي [illegible] خلال قراءة التراث النحوي أن الحضور [illegible] إلى هذا الحد من البحث من المشيرات المقامية أنواع مختلفة من حيث المفهوم. وهو أمر ينبهنا إلى ضرورة تصنيف المشيرات المقامية في حد [illegible]

7. الفصل السابع : دور سمة الحضور في تحديد المشير المقامي

1.7 المقابلة في الضمائر بين الحضور والغياب

لئن كان استعمال سيبويه لمصطلح الغائب متواترا في كتابه منذ الأبواب الأولى فإن استعمال عبارة الحاضر للدلالة على ضميري المتكلم والمخاطب جاء نزرا. فلا نكاد نقف سوى على نص واحد يصرّح فيه سيبويه باختصاص أنا وأنت بالدلالة على الحاضر يقول (الكتاب ج 2 ص 236) :

"لا يجوز أن تقول إنّهم فعلوا أيتها العصابة. إنّما يجوز هذا للمتكلّم والمكلَّم المنادى كما أن هذا لا يجوز إلا لحاضر".

فيقابل سيبويه بين ضمير الغائب في "فعلوا" وبين المتكلّم والمخاطب بإبراز التقابل بين سمة الغياب وسمة الحضور. وقد تجلى في هذا النص أنّ الحاضر بالنسبة إلى سيبويه سمة لا تطلق إلا على طرفي التخاطب: المتكلّم والمخاطب فميّزهما من ضمير الغيبة "هو".

فلم نقف على أي شكل من أشكال اعتبار اقتران مرجع الضمير الغائب بالحضور كما كان شأن غيره من النحاة المتأخرين مثل ابن هشام والأزهري. وقد رأينا في ذلك تأكيدا على خصوصية دلالة الحضور التي قصدها واقتصارها على ضميري "أنا" و"أنت" دون سواهما من الضمائر. فالمقابلة بين الحضور والغياب لا تتجاوز قسم الضمائر إلى غيره من أصناف المعارف. وهو ما يشرّع لاعتبارها دالة على الحضور في عمل التخاطب بالمشاركة في إنجازه. وقد صرّح المبرّد بذلك. يقول (المقتضب ج 4 ص 204-205) :

"حدّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحدا عن واحد غائب والمخبر عنه غيرهما فتقول قال زيد فزيد غيرك وغير المخاطب ولا تقول قال زيد وأنت تعنيه أعني المخاطب".

دلالة الحضور مع المنادى :

أ) اختصاص النداء بالمخاطب:

أكد النحاة أنّ النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب فلا يكون الا الحاضر. يقول سيبويه في النداء (ج2 ص 208) : "به تعطف المكلّم عليك" ويقول المبرّد (ج 4 ص 204): "لمّا قلت يا زيد خاطبته بهذا الاسم" وقد أجمع النحاة على أنّه لا يجوز نداء المتكلم ولا الغائب. يقول الأزهري (ج 2 ص 165): "اتفقوا على أنّ ضمير المتكلّم والغائب لا يجوز نداؤهما". ذلك أنّ المنادى اسم يصلح أن يكون للمتكلّم أو للغائب كما يصلح أن يكون للمخاطب. غير أن وظيفة المنادى تجعله خاصا بالمخاطب فالصيغة النداء وظيفة تخاطبية شأنها في ذلك شأن ضمير الحضور "أنت"[1].

فالنداء عمل يتحقّق بمجرّد التلفظ ويتحدد بأن المتكلّم ويعيّن طرفا من أطراف التخاطب هو المخاطب فيساهم في بناء إطار التخاطب. يقول الجرجاني في النداء (المقتصد ج 2 ص 754) : "يفيد (بالوضع) أنّك في حال دعائك وأنّ في نفسك إرادة متوجّهة إليه وقصدا مختصا به".

فحال التلفظ هو حال إنجاز عمل النداء فهو إذن "عمل لغوي لا خارج له أو لا وجود له خارج لفظ ينجزه المتكلّم بواسطة اللغة ويوقعه المنادي وينشئه لدى تلفظه بألفاظه". كما أكّد ميلاد (ص 180) ولا يمكن أن يتحقّق إلا في مقام تخاطبي حقيقي وآني. فحرف "يا" من صنف "الحروف التي إذا ذكرتها كانت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها" (سيبويه ج1 ص330). فبالنداء يعلن المتكلّم للمنادى إرادة اختصاصه من بين أمّته بتوجيه الكلام إليه. فعمل النداء من الوسائل التي تؤسّسُ لعمل التخاطب قبل الشروع فيه إذ به يتعيّن المتكلّم باعتباره متلفظا ويتعيّن المُخاطب باعتباره مقصودا بالخطاب.

---

1) سنأتي لاحقا إلى إبراز التمايز بين تعيين المخاطب بالنداء وتعيينه بالضمير أنت في الباب الثاني فصل النداء (3.II).

ب) دلالة عمل التلفظ على إضمار جملة النداء :

يقول سيبويه (ج 2 ص 232) "كما يقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيداً".

فجملة النداء وإن لم يتلفظ بها هي مضمرة دون علامة والقرينة الدالة على الإضمار هي عمل التلفظ في حد ذاته. فأن يتكلّم المتكلم يقتضي أن يكون قد حقّق غرضه من النداء وهو إقبال المخاطب عليه يسمعه فاستغنى عن جملة النداء لدلالة الحال وهو ما يفسّر اعتبار سيبويه تأخر النداء عن أول الكلام توكيداً لنداء لم يوسم باللفظ في أول الكلام:

[Ø]	[كذا كان الأمر]	[يا أبا فلان]
جملة النداء	منادى له	جملة نداء

كـــــــــــلام

وقد أكّد الأزهري (ج1 ص 172) أنّه "لا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيده لأنّ ما حذف لدليل بمنزلة الثابت". ولم يكن حذف جملة النداء في أول الكلام إلا لدلالة عمل التلفظ عليها.

فموضع النداء في أول الكلام محفوظ أبدا قد يكون موسوما لفظيا وقد يكون مشحونا بدلالة مقامية تعوض اللفظ.

فنلاحظ أن :

- النداء إشارة مقامية تعين المخاطب وتعلن عن المتكلّم دون إشارة حسّية فعمل التلفظ وعمل توجيه الخطاب هما وسيلتا التعيين.

- دلالة المقام على النداء أصل والتلفظ به فرع لذا يكثر حذف النداء لدلالة الحال.

2/ مقابلة داخل مجموعة (أنــا – أنت)

⟸ (أنا / أنت) باعتبارها مقابلة بين أنا ولا أنا أو بين الذاتية واللاّ ذاتية

3/ مقابلة في أشكال الجمع بين نوعين:

- الجمع التضمني[1] inclusif : نحن = أنا + أنت

الجمع الإقصائي exclusif : نحن = أنا + هو .

وسنعتني في هذا الفصل بالمقابلة الأولى في محاولة لتبيّن مدى مطابقتها لتصنيف الضمائر حسب الحضور والغياب.

انطلق بنفنيست في بحثه عن حقيقة العلاقة بين الضمائر من نقد التقسيم الثلاثي الذي تعود أصوله إلى الأنحاء القديمة اليونانية منها والهندية، بإبراز قصور الاصطلاحية التي وضعتها: الشخص الأول، الشخص الثاني والشخص الثالث عن كشف الأدوار التخاطبية التي تضطلع بها الضمائر.

وفي هذا الإطار استحضر بنفنيست النحو العربي مقرّا بأفضلية الاصطلاحية العربية على الاصطلاحية اليونانية والهندية. إذ تبرز وعي النحاة العرب في دراستهم للضمائر بالبعد التخاطبي. فكانت مصنّفة حسب الأدوار التخاطبية إلى: متكلّم، مخاطب وغائب.

يقول (Benveniste 1966 ج1 ص 228) :

"تجد في هذه التسميات توظيفا لمفهوم سليم عن العلاقات بين الأشخاص، وهو سليم خاصة بما يكشف من تمييز بين الشخص الثالث والشخصين الآخرين خلافا لما يوهم به اصطلاحنا فهي ليست منسجمة"...

وقد دعّم النحاة العرب ذلك بإثبات ما بين (أنا وأنت) و(هو) من تقابل عبّروا عنه بالمقابلة بين الحضور والغياب. أما بنفنيست فقد رأى أن ما بين (أنا وأنت) و(هو) من اختلاف يشرّع لاعتبار المجموعة الأولى دالة على

1) أخذنا ترجمة هذه المصطلحات من الشاوش (2001 ص ص 1090-1091)

الشخص والمجموعة الثانية دالة على اللاشخص وهو ما دعانا إلى التساؤل حول مدى التوافق بين أطروحة الشخص واللاشخص وأطروحة الحاضر والغائب.

لقد تعددت الآراء في هذه القضية واختلفت. فذهب محدوب (2001 ص 31) إلى أن المقابلة في الضمائر بين الشخص واللاشخص لا تكاد تختلف عن المقابلة بين الحضور والغياب فلم تكن تسمية الغائب باللاشخص إلا "من باب السجال... إلحاحا منه على غيابه من عملية التخاطب التي تقتصر في الحقيقة على المتكلّم والمخاطب".

بينما رأى الشاوش (2001 ج 2 ص ص 1085-1087) أن مفهوم اللاشخص قد نجم عن خلط بنفنيست بين مستويات التحليل فلم يميّز بين "الحديث عن الظواهر اللغوية باعتبارها مقولات مجرّدة والحديث عنها باعتبارها صيغا منجزة يحقّقها المتخاطبان في مقام معيّن" (الشاوش 1086).

وقد رأينا أن مثل هذا الاختلاف يستلزم منا وقفة تثبّت حتى نتبيّن الأمر خاصة أنّ بنفنيست قد انطلق من مفهوم الغائب لينتهي إلى مفهوم اللاشخص.

يقول بنفنيست (Benveniste 1966 ج1 ص 228) مؤسّسا للمقابلة بين (أنا- أنت) و(هو) :

" نجد في الضميرين الأولين في الآن ذاته شخصا معيّنا وخطابا يتعلّق بهذا الشخص. فـ"أنا" يشير إلى الذي يتكلّم و يقصد في نفس الوقت ملفوظا يتّصل بـ"أنا" . ففي قولي: "أنا" لا يمكن ألاّ أتحدث عن نفسي.... وفي نفس الوقت فإنّ أنا تصرّح بشيء ما باعتباره خبرا لأنت. أما مع الشخص الثالث فإنّنا لا ننفي أن هناك خبرا قد نصّ عليه ولكن خارج "أنا – أنت". فهذا الشكل إذن قد استثني من العلاقة التي تتميز بها أنا وأنت"

فلذا تعلّق "أنا" و"أنت" بعمل التلفظ إذ لا تعيّن "أنا" إلا المتكلّم بها. فكلّما تلفظ أحد بضمير "أنا" عبّر نفسه بذلك متكلّما ونسب إليها خبرا متلفّظا بها. وقواعد التخاطب تفترض أن كل متكلّم يتوجّه إلى مخاطب هو الذي يختاره ويعينه بالقصد وهذا لا يتحقّق طبعا إلا إذا كان المخاطب حاضرا مع المتكلم في مقام تخاطبي مشترك.

أما ضمير الغائب فإن استعماله حسب بنفنيست في خطاب ما يجعل الخبر خارج "أنا – أنت". إذ أن إسناد خبر ما إلى ضمير الغائب يجعل ضرورة هذا الخبر متعلّقا بمتحدث عنه ليس "أنا" وليس "أنت". وهذا المتحدث عنه لا يشارك في الخطاب باعتباره متكلما أو مخاطبا. فـ"أنا" و"أنت" تعيّن المتكلّم والمخاطب و"هو" تعيّن اللامتكلّم واللامخاطب. لذا فإن بنفنيست قد أخرجه من بوتقة (أنا – أنت) وعزله العزل كلّه. وانتهى إلى المقابلة بين المجموعتين باعتبار الأولى تمثل الشخص والثانية تمثل اللاشخص. يقول (Benveniste 1966 ج1 ص 228) :

"الشكل المسمّى بالشخص الثالث يحمل دلالة قول على شخص ما أو شيء ما و لكنّها لا تتعلّق بـ"شخص" مخصوص ... الشخص الثالث ليس "شخصا" إنّما هو الشكل اللفظي الذي يضطلع بوظيفة التعبير عن اللاشخص"

وقد رأى الشاوش أن في إقراره بأن التقابل في الضمائر يتجلى في إحالة (أنا-أنت) على "شخص" مخصوص معيّن وعدم تعلّق (هو) بـ"شخص" مخصوص مقابلة بين التعيين والإبهام. وهو أمر لم يقل به النحاة إذ أجمعوا على أنّه "لا يرد أنّ الضمير قد يراد به غير معيّن"[1] (الأزهري ج 2 ص34).

---

1) أشار ابن العلمي (الأزهري ج 2 ص 111) إلى إمكانية استعمال ضميري المتكلّم أو المخاطب دون أن يعود على معيّن بقول: (ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني) فأعفّ ثم أقول لا يعنيني قيل إنّ المراد بالضمير غير المتكلّم في أمر غير معيّن على خلاف أصل الوضع لأنّه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك إلا في ضمير المخاطب.»

فالضمائر جميعا تشترك في أنّها لا تستعمل إلا إذا تأكّد أنّ المخاطب يعلم من تعني وما تعني. وهو ما يفسّر اعتبارها علامات إضمار.

ولا شك أن استدلال بنفنيست على أطروحته هذه باستعمال الضمير الغائب في العبارات التي تسمى بـ L'impersonnel قد أكد هذه النزعة وأثبت ارتباط مفهوم اللاشخص بمفهوم اللامعيّن. فقد أبرز بنفنيست (1966 ص 230) أن ما يفسّر استعمال الضمير الغائب دون أنا وأنت للتعبير عمّا سمّي بـ L'impersonnel هو تميّزه بالدلالة على اللاشخص ويقدّم أمثلة من نوع : It rains في الإنقليزية والتي تترجم إلى الفرنسية بـ: Il pleut مؤكّدا أنّها استعمالات تدل على اللاشخص إذ أنّ الحدث هنا "rains" ليس له فاعل معيّن يسند إليه. وقد عاب الشاوش (الشاوش 2001 ج 2 ص 1086) على بنفنيست أمرين في تحليله لمثل هذه الأمثلة أولهما:

"أنّه بقي أسير مفهوم الشخص بالمعنى الحرفي الضيق الذي تدلّ عليه الكلمة فلم ير في الغائب شخصا "

وثانيهما:

"أنّه اعتمد على استعمالات خاصة بنى عليها تعميم نفي الشخص من ضمير الغائب. فهو يغيب الشخص من شيء هو موجود فيه عامدا إلى بناء نظريته على هذه الحالات الخاصة الشاذة".

غير أنّنا نعتقد أنّ بنفنيست لم يقصد إطلاقا إلى المقابلة بين التعيين والإبهام. فمفهوم الشخص في أطروحته مفهوم مخصوص لا يتجاوز الدلالة على المتكلّم والمخاطب. ونظنّه قد حرص على إبراز ذلك بوضع لفظ الشخص La personne في نصّه بين ظفرين. فاللاشخص عند بنفنيست هو اللامتكلّم واللامخاطب :

أنا ←———— المتكلّم

أنت ←———— المخاطب

هو ←———— Ø لا متكلّم لا مخاطب

ولأنّ العلامة "هو" ليست مقيّدة بالدلالة على المتكلّم ولا على المخاطب "يمكن أن تأخذ أي موضوع أو أن لا تحمل أي موضوع. وهذا الموضوع سواء أ عبّرنا عنه أم لا، لا يطرح مطلقا باعتباره "شخصا" (Benveniste 1966 ص 231). فلا تكون العلامة "هو" معيّنة للمتكلّم أو للمخاطب. فسمة اللاشخص هي "غياب ما يميّز، بصفة مخصوصة، ما يميّز (نفسه ص 231) وما يميّز أنا وأنت هو الاختصاص بالمتكلّم والمخاطب.

وقد رأى بنفنيست أن هذا ما قصده النحاة العرب بمفهوم الغائب. فيقول (ص 228) : "هذا هو بالضبط الغائب الذي عبّر عنه النحاة العرب" لغياب العلامة في التعبير عن ضمير الغائب تدلّ على افتقاره إلى الدلالة على المتكلّم والمخاطب:

أنا خرجـــــت

أنت خرجـــت

هو خرج Ø

وقد بيّنا من خلال دراسة دلالة الغياب عند النحاة أنّهم قد قصدوا فعلا إلى إبراز هذه السمة بالتأكيد على أنّ الغائب لا يحضر في عمليّة التخاطب إلا باعتباره متحدثا عنه. وهو حضور لا يخوّل له أن يكون "حاضرا" بالمعنى الاصطلاحي فيلحق بمجموعة أنا وأنت. ومن هنا كان يمثّل الغائب بالنسبة إليه.

وقد أشار بنفنيست (Benveniste 1966 ص ص228-229) إلى أن لغات عديدة قد فارقت بين المجموعتين من خلال اشتراك المتكلّم والمخاطب في استعمال علامات لغوية ظاهرة للتعبير عن الشخص الأول والشخص الثاني

وتفرّد الغائب بالتعبير عن إسناد الفعل إليه بغياب العلامة. فنقدم أمثلة من اللغة التركية تبرز ذلك. ففي تصريف فعل "أحبّ" نجد:

1/ Sev -iyour -um — علامة علــــى المتكلم
2/ Sev-iyour-sun — علامة على المخاطب
3/ Sev-iyour Ø — غياب العلامـــة مع الغائب

أو على العكس من ذلك نجــد في الإنجليزية اشتراك المتكلّم والمخاطب في غياب العلامة وتفرّد الغائب بالعلامة:

I love
You love
He loves

وقد رأى في ذلك نزعة إلى التنبيه إلى اختصاص "أنا" و"أنت" بالتعبير عن المتكلّم والمخاطب وتفرّد "هو" بالتعبير عن اللاشخص أي عن اللامتكلّم واللامخاطب.

وقد أكّد بنفنيست (Benveniste 1966 ج1ص 242) أن المقابلة بين الشخص واللاشخص لا تستقيم إلا في الخطاب ولا تتحقّق إلا باعتبار الإجراء الآني للخطاب أي لحظة التلفظ بهذه العلامات. فعمل التلفظ بـــ"أنا" يعيّن المتكلّم وعمل التلفظ بــ "أنت" يعيّن المخاطب لكن عمل التلفظ بــ "هو" يعيّن شخصا ليس المتكلّم وليس المخاطب. ومن هنا كان ما يعيّنه "لاشخصا" في عمل التخاطب.

ولم يكن استدلال بنفنيست بصلاحية "هو" للاستعمالات التي تعبّر عن L'impersonnel إلا إبرازا لغياب دلالة التكلّم والخطاب من هذه العلامة خلافا لبقية العلامات. فلو لم يتميّز الضمير "هو" بهذه الخاصية لجاز أن تكون الضمائر جميعا صالحة للاستعمال مع L'impersonnel.

فـــ(أنا– أنت) / (هو) مجموعتان تختلفان من حيث الطبيعة والدور الوظيفي. فالضميران أنا– أنت يحيلان على لحظة التخاطب الآنية لذلك فإنّهما يعبّران ضرورة، إذا ما وجدا في خطاب ما، عن ذاتية هذا الخطاب. بينما يحيل

2/ مقابلة داخل مجموعه (أنـــا – أنت)

⟸ (أنا / أنت) باعتبارها مقابلة بين أنا ولا أنا أو بين الذاتية واللاّ ذاتية

3/ مقابلة في أشكال الجمع بين نوعين:

- الجمع التضمني[1] inclusif : نحن = أنا + أنت

الجمع الاقصائي exclusif : نحن = أنا + هو.

وسنعتني في هذا الفصل بالمقابلة الأولى في محاولة لتبيّن مدى مطابقتها لتصنيف الضمائر حسب الحضور والغياب.

انطلق بنفنيست في بحثه عن حقيقة العلاقة بين الضمائر من نقد التقسيم الثلاثي الذي تعود أصوله إلى الأنحاء القديمة اليونانية منها والهندية، بإبراز قصور الاصطلاحية التي وضعتها: الشخص الأول، الشخص الثاني والشخص الثالث عن كشف الأدوار التخاطبية التي تضطلع بها الضمائر.

وفي هذا الإطار استحضر بنفنيست النحو العربي مقرّا بأفضلية الاصطلاحية العربية على الاصطلاحية اليونانية والهندية. إذ تبرز وعي النحاة العرب في دراستهم للضمائر بالبعد التخاطبي. فكانت مصنّفة حسب الأدوار التخاطبية إلى: متكلّم، مخاطب وغائب.

يقول (Benveniste 1966 ج1 ص 228) :

"نجد في هذه التسميات توظيفا لمفهوم سليم عن العلاقات بين الأشخاص، وهو سليم خاصة بما يكشف من تمييز بين الشخص الثالث والشخصين الآخرين خلافا لما يوهم به اصطلاحنا فهي ليست منسجمة"...

وقد دعّم النحاة العرب ذلك بإثبات ما بين (أنا وأنت) و(هو) من تقابل عبّروا عنه بالمقابلة بين الحضور والغياب. أما بنفنيست فقد رأى أن ما بين (أنا وأنت) و(هو) من اختلاف يشرّع لاعتبار المجموعة الأولى دالة على

---

1) أخذنا ترجمة هذه المصطلحات من الشاوش (2001 ص ص 1090-1091)

الشخص والمجموعة الثانية دالة على اللاشخص وهو ما دعانا إلى التساؤل حول مدى التوافق بين أطروحة الشخص واللاشخص وأطروحة الحاضر والغائب.

لقد تعددت الآراء في هذه القضية واختلفت. فذهب مجدوب (2001 ص 31) إلى أن المقابلة في الضمائر بين الشخص واللاشخص لا تكاد تختلف عن المقابلة بين الحضور والغياب فلم تكن تسمية الغائب باللاشخص إلا "من باب السجال... إلحاحا منه على غيابه من عملية التخاطب التي تقتصر في الحقيقة على المتكلّم والمخاطب".

بينما رأى الشاوش (2001 ج 2 ص ص 1085-1087) أن مفهوم اللاشخص قد نجم عن خلط بنفنيست بين مستويات التحليل فلم يميّز بين "الحديث عن الظواهر اللغوية باعتبارها مقولات مجرّدة والحديث عنها باعتبارها صيغا منجزة يحقّقها المتخاطبان في مقام معيّن" (الشاوش 1086).

وقد رأينا أن مثل هذا الاختلاف يستلزم منا وقفة تثبّت حتى نتبيّن الأمر خاصة أنّ بنفنيست قد انطلق من مفهوم الغائب لينتهي إلى مفهوم اللاشخص.

يقول بنفنيست (Benveniste 1966 ج1 ص 228) مؤسّسا للمقابلة بين (أنا- أنت) و(هو) :

" نجد في الضميرين الأولين في الآن ذاته شخصا معيّنا وخطابا يتعلّق بهذا الشخص. فـ"أنا" يشير إلى الذي يتكلّم و يقصد في نفس الوقت ملفوظا يتّصل بـ"أنا" . ففي قولي: "أنا" لا يمكن ألاّ أتحدث عن نفسي.... وفي نفس الوقت فإنّ أنا تصرّح بشيء ما باعتباره خبرا لأنت. أما مع الشخص الثالث فإنّنا لا ننفي أن هناك خبرا قد نصّ عليه ولكن خارج "أنا – أنت". فهذا الشكل إذن قد استثني من العلاقة التي تتميز بها أنا وأنت"

فيتأكد أن مصطلح الغائب سواء أكان للظاهر أم للمضمر قد وضع ليقابل الحضور في المتكلّم والمخاطب فيدلّ على غياب دور التكلّم والخطاب في كل لفظ يوسم بالغياب. وهو تمييز تجلى عند سيبويه باعتباره مفسّرا للخصائص التركيبية في استعمال المضمر ومعلّلا لما يجوز فيها وما لا يجوز كما بين النص اعلاه وهذا يؤكد وثوق العلاقة بين السمات التخاطبية والسمات البنيوية النظامية.

وقد كان تصنيف الضمائر حسب الحضور والغيبة التصنيف الأول والأهم. ذلك أن الضمير "هو" لا يتميّز إلا باعتباره غائبا ولا يسمى إلا بضمير الغائب. فكان مصطلح الحضور حاضرا بالقوّة إذ يستدعيه مصطلح الغياب استدعاء ضروريا. فالغائب لم يكن غائبا إلا لأنّه ليس حاضرا أي ليس متكلّما ولا مخاطبا ولاختصاصه بهذه السمة تستلزم تقابلا بينه وبين بقية الضمائر: [[أنا+أنت]+ هو]. فكأنّ سمة الحضور في "أنا" و"أنت" بديهية معطاة لا اختراع فيها تدل عليها سمة الغياب في "هو" دلالة صريحة. هذا بالإضافة إلى أن في استعمال مصطلح الحاضر تعميما يستوجب التدقيق والتمييز بين المتكلم والمخاطب. فكانت النزعة إلى استعمال المصطلحات المميزة لكل صنف وكأن الدرجة الأولى من التمييز هي تمييز الحاضر من الغائب والدرجة الثانية هي التمييز في الحاضر بين المتكلم والمخاطب. لذا نرى أنّ التمييز الأساسي عند سيبويه من الناحية الخطابية يقوم على المقابلة بين الحضور والغياب.

ويكشف لنا ذلك أنّ غياب المضمر في [هو] لا يتحدّد إلا بدلالة الحضور في [أنا] و[أنت]. فقدّ جعل النظام اللغوي دلالة الغياب في الضمير "هو" لا تتعيّن إلا بدلالة الحضور في "أنا" و"أنت".. فالمقابلة بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة لا تقتضي على ما بين الصنفين من تلازم وترابط يفسّر اعتبارها مجموعة واحدة رغم علاقات التقابل التي بينها. فكما يتحدّد "أنا" باعتباره المتكلّم ويتحدّد

"أنت" باعتباره المخاطب يتحدّد "هو" باعتباره ليس هذا وليس ذاك. فيستوجب عمل التخاطب "أنا" و"أنت" كما يستوجب "هو". وحركية هذه العلاقات النظامية تجعل للتقابل صورا مختلفة فكما نقابل بين [[أنا+أنت]+ هو] نقابل بين [أنا+ [أنت+هو]] فيدلّ النظام اللغوي على أنّ عمل التلفظ يحدّد "دفعة واحدة" إن صحّ التعبير المتكلّم المنجز للخطاب والمخاطب الموجّه إليه الخطاب والغائب المقصى من الخطاب. فكما يقابل المتكلّم والمخاطب معا الغائب يقابل "أنا" اللامتكلّم أي المخاطب والغائب وهو أمر سنزيد دعمه وتوكيده بدراسة الضمائر في الباب الثاني من البحث.

❖ الحضرة :

برز مصطلح "الحضرة" في نصين لسيبويه تعلّق الأول بإبراز الفرق بين اسم الإشارة والمضمر: "هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرّف شيئا بحضرتك" (سيبويه ج 2 ص 80) وتعلّق الثاني بتحديد المنادى: "هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه" (سيبويه ج 2 ص 230).

فالحضرة فضاء مكاني يتحدّد بعمل التلفظ إذ أنّه قد ورد في النصّين مضافا إلى المتكلّم. فحضور الشخص متكلّما هو المؤسّس للحضرة. وهذا ما يشرّع لاعتبار مفهوم الحضرة مطابقا لمفهوم المقام التخاطبي كما حدّده المحدثون اعتمادا على مفهوم عمل التلفظ. يقول قاردنار (Gardiner 1989 ص 50) مدقّقا مفهوم المقام التخاطبي :

"هو ليس عاملا من عوامل الخطاب بل هو الإطار الذي لولاه لما تمكّن الخطاب من أن ينجز".

ثم إنّه فضاء يحضر فيه المشار إليه والمنادى حضورا مختلفا. إذ يختص المنادى بالمخاطبة ويختص المشار إليه بكونه غير مخاطب. لذا نجد سيبويه ينعت المنادى المكلّم دون المشار إليه بـ" الحاضر". فليس كل ما هو موجود

فلا نطق "أنا" و"أنت" بمعزل عن التلفظ إذ لا تعيّن "أنا" إلا المتكلّم بها. فكلّما تلفظ أحد بضمير "أنا" عيّن نفسه بذلك متكلّما ونسب إليها خبرا متعلّقا بها. وقواعد التخاطب تفترض أن كل متكلّم يتوجّه إلى مخاطب هو الذي يختاره بعينه بالقصد وهذا لا يتحقق طبعا إلا إذا كان المخاطب حاضرا مع المتكلم في مقام تخاطبي مشترك.

أما ضمير الغائب فإن استعماله حسب بنفنيست في خطاب ما يجعل الخبر خارج "أنا – أنت". إذ أن إسناد خبر ما إلى ضمير الغائب يجعل ضرورة هذا الخبر متعلّقا بمتحدث عنه ليس "أنا" وليس "أنت". وهذا المتحدث عنه لا يشارك في الخطاب باعتباره متكلما أو مخاطبا. فـ"أنا" و"أنت" تعيّن المتكلّم والمخاطب و"هو" تعيّن اللامتكلّم واللامخاطب. لذا فإن بنفنيست قد أخرجه من بوتقة (أنا – أنت) وعزله العزل كلّه. وانتهى إلى المقابلة بين المجموعتين باعتبار الأولى تمثل الشخص والثانية تمثل اللاشخص. يقول (Benveniste 1966 ج1 ص 228) :

"الشكل المسمّى بالشخص الثالث يحمل دلالة قول على شخص ما أو شيء ما و لكنّها لا تتعلّق بـ"شخص" مخصوص ... الشخص الثالث ليس "شخصا" إنّما هو الشكل الفعلي الذي يضطلع بوظيفة التعبير عن اللاشخص"

وقد رأى الشاوش أن في إقراره بأن التقابل في الضمائر يتجلى في إحالة (أنا–أنت) على "شخص" مخصوص معيّن وعدم تعلّق (هو) بـ"شخص" مخصوص مقابلة بين التعيين والإبهام. وهو أمر لم يقل به النحاة إذ أجمعوا على أنه "لا يرد أنّ الضمير قد يراد به غير معيّن"[1] (الأزهري ج 2 ص34).

---

1) أشار ابن العلمي (الأزهري ج 2 ص 111) إلى إمكانية استعمال ضميري المتكلّم أو المخاطب دون أن يحيلا على معيّن بقول: (ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني) فأعفّ ثم أقول لا يعنيني قيل إنّ المراد بالضمير غير المتكلّم في أمر غير معيّن على خلاف أصل الوضع لأنّه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك إلا في ضمير المخاطب. »

فالضمائر جميعا تشترك في أنّها لا تستعمل إلا إذا تأكد أنّ المخاطب يعلم من تعني وما تعني. وهو ما يفسّر اعتبارها علامات إضمار.

ولا شك أن استدلال بنفنيست على أطروحته هذه باستعمال الضمير الغائب في العبارات التي تسمى بـ L'impersonnel قد أكّد هذه النزعة وأثبت ارتباط مفهوم اللاشخص بمفهوم اللامعيّن. فقد أبرز بنفنيست (1966 ص 230) أن ما يفسّر استعمال الضمير الغائب دون أنا وأنت للتعبير عمّا سمّي بـ L'impersonnel هو تميّزه بالدلالة على اللاشخص ويقدّم أمثلة من نوع : Il rains في الإنقليزية والتي تترجم إلى الفرنسية بـ: Il pleut مؤكدا أنّها استعمالات تدل على اللاشخص إذ أنّ الحدث هنا "rains" ليس له فاعل معيّن يسند إليه. وقد عاب الشاوش (الشاوش 2001 ج 2 ص 1086) على بنفنيست أمرين في تحليله لمثل هذه الأمثلة أولهما:

"أنّه بقي أسير مفهوم الشخص بالمعنى الحرفي الضيق الذي تدلّ عليه الكلمة فلم ير في الغائب شخصا"

وثانيهما:

"أنّه اعتمد على استعمالات خاصة بنى عليها تعميم نفي الشخص من ضمير الغائب. فهو يغيب الشخص من شيء هو موجود فيه عامدا إلى بناء نظريته على هذه الحالات الخاصة الشاذة".

غير أنّنا نعتقد أنّ بنفنيست لم يقصد إطلاقا إلى المقابلة بين التعيين والإبهام. فمفهوم الشخص في أطروحته مفهوم مخصوص لا يتجاوز الدلالة على المتكلّم والمخاطب. ونظنّه قد حرص على إبراز ذلك بوضع لفظ الشخص La personne في نصّه بين ظفرين. فاللاشخص عند بنفنيست هو اللامتكلّم واللامخاطب :

أنا ⟵———— المتكلّم

أنت ⟵———— المخاطب

هو ⟵———— Ø لا متكلّم لا مخاطب

، من الجليّ أنّ الضمائر أقلّ احتمالا للبس لحظة الاستعمال مما يجعل نسبة الابهام فيها ضعيفة لأنّنا في هذه المرحلة من البحث لم نقنع بالتعريف الذي قدّمه للمبهم والمتصل في كونه "الذي يقع على كل شيء". بل لابد أن نضيف بأن التعريف الحقيقي المناسب هو أنه ما ظلّ حتى لحظة الاستعمال مجملا ثم تخصص بمفسّر مقالي أو مقامي.

ويمكن أن نضبط العوامل المساعدة على ضبط الإحالة بالربط بين الاسم والمسمى فنحصرها في ثلاثة:

-1- الحضور في الذهن : ويشمل النكرة والمعرفة ويقتصر على ما يختزن في الذاكرة من معلومات ومن علم بالدلالات المتواضع عليها. وهو عامل يضبط دلالة كل الألفاظ في حالة التنكير وما تعرّف بأل الجنسية أو بالإضافة وكذلك أسماء العلم[1].

-2- الذكر السابق أو اللاحق : ويشمل الضمائر التي تتحدد دلالتها بما سبق ذكره في الخطاب أو بما حصل في ذهن المخاطب بفضل تواضع مسبق بينه وبين المتكلّم. ونحن بذلك نستثني ضمائر المتكلّم والمخاطب. كما يمكن أن يشمل هذا العامل كل ما يتوضّح بواسطة مفسر مقالي سابق أو لاحق: أسماء الإشارة في بعض الاستعمالات التي يكون مفسّرها مقاليا[2]، المعرّف باللام العهدية وكذلك الأسماء الموصولة باعتبار حاجتها إلى الصلة فيرتفع إبهامها بمفسّر لاحق كما بينا.

---

1) التوسع في مختلف دلالات الألف و اللام في التعريف انظر الأزهري شرح التصريح ج 1 ص ص 178 - 179 .

2) هي قضية إشكالية ما زالت في حاجة إلى بحث سنعود إليها في الفصل الذي سنخصصه لدراسة أسماء الإشارة في القسم الثاني من البحث.

ويبدو أن هذه الأسماء تتميز بحاجتها إلى مفسرين لا مفسّر واحد الأول منهما مقالي ويتمثل في الصلة والثاني ذهني ويتمثل في معرفة المخاطب بمضمون الصلة. يقول الأزهري (شرح التصريح ج 1 ص 168) مبينا ذلك :

"إنما تأتي الصلة لتعرّف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتّصافه بمضمون الصلة".

فأنت إذا قلت : "رأيت الذي سرق البيت"، فإن اسم الموصول لا يتعرف إلا إذا كان المخاطب على علم بحادث السرقة. فيشترك الضمير والاسم الموصول في كون ما يفسرهما يجب أن يكون معلوما قبل ذكرهما. لذلك فإن اسم الموصول مع الصلة بمنزلة الاسم الواحد. يقول سيبويه (الكتاب ج 1 ص 128) :

"أخواك اللذان رأيت (...) رأيت صلة للّذين وبه يتمّ اسما"

فيبدو أن الموصول مع الصلة بمثابة الضمير من حيث اشتراط استعماله "حين ترى أن المحدّث قد عرف ما تعني" (سيبويه الكتاب ج 2 ص 11)[1].

-3- المشاهدة : وهو عامل تتعرّف به ضمائر المتكلم والمخاطب وضمائر الغائب إذا تعلّقت بمفسّر حضوري (بالنسبة إلى بعض النحاة) أسماء الإشارة والمنادى والأسماء المقترنة بأل الحضورية (عند البعض أيضا).

فننتهي بذلك إلى أن تحديد الدلالة مرتبط بضربين من العوامل لابد من التمييز بينهما : الأول هو حضور المسمى حضورا ذهنيا مجرّدا حسب

---

1) رغم أن النحاة لم يصرحوا بهذه المشابهة ولم تكن مقارنة اسم الموصول بالضمير واضحة عندهم فإن مقارنة أقوالهم في هذا وذاك تؤدي ضرورة إلى استنتاج هذه المماثلة.

في الحضرة يعتبر "حاضرا" بل هو مصطلح خاص بالمتكلّم والمخاطب دون سواهما.

، يبدو أن الدلالة الاولى التي يقوم عليها مصطلح الحضرة هي الدلالة المادية القائمة على الحضور الحسي الذي يوافق ما يستلزمه اسم الإشارة من إشارة حسّية لتعيين المشار اليه أو ما يستلزمه النداء من مشاهدة المنادى والوثوق من سماعه نداءك أو ما يستلزمه حدث التخاطب من حضور المتكلم والمخاطب. فمفهوم الحضرة هنا مقترن بدليل المشاهدة والسماع.

وتتدعم هذه الحسية في دلالة الحضور بنعت سيبويه المخاطب بـــ "السامع الشاهد" (الكتاب ج 1 ص 255). فهو "المقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك" (ج 2 ص 232). فالحضرة فضاء يتعين بعمل التلفظ وترسم حدوده بالحيز البصري والسمعي للمتكلّم والمخاطب حتى يتمكن المخاطب من الالتفات إلى المتكلّم والنظر إلى المشار إليه. وهو ما يؤكد أنه لا يؤتى باسم الإشارة المقترن بهاء التنبيه "إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب" (الاستراباذي ج 2 ص 32). وذلك لاعتبار النحاة أنّ "وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنّه للمشار إليه حسّا" (ج2 ص 32).

غير أنّ مصطلح الحضرة ينفتح على دلالة مجازية تقتضيها إمكانية المواجهة والتخاطب دون توفّر المشاهدة مع بعد المسافة بين المتخاطبين أو لوجود حاجز مادي يحول دون أن يرى أحدهما الآخر. وقد بدا ذلك واضحا في اعتبار المخاطب "سامعا" قبل أن يكون "شاهدا"[1].

---

1) لم يستعمل سيبويه لفظ الشاهد إلا مرة واحدة للتمييز بين أمر المخاطب وأمر الغائب. انظر (الكتاب ج 1 ص 255).

والناظر في مؤلفات المتأخرين من النحاة مثل "المرتجل" و"المقتصد و"دلائل الإعجاز" و"شرح الكافية" يلاحظ كثرة استعمالهم للفظ السامع لتعيين المخاطب مقارنة باستعمالهم لفظ المخاطب مما يؤكد أن السمة المميزة لحضور المخاطب تتمثل أساسا في قدرته على سماع صوت المتكلم. فيحصل الاتصال بينهما عبر الصوت. بالإضافة إلى أن مصطلح "السامع" يدل على سمة لا بد أن تتوفر في الشخص حتى يكون مخاطبا وهي الالتفات إلى المتكلم والانتباه إلى ما يقول والتفكر فيه. فالتلفظ وسيلة للتخاطب قد تتحقق دون أن تتوفر المشاهدة بين المتكلم والمخاطب ولكنها تتعطل تماما إذا ما لم يتمكن المخاطب من سماع المتكلم باعتبار ما بين التلفظ والصمت من تقابل. وقد بين سيبويه إمكانية التخاطب دون توفر المشاهدة بقوله (ج 2 ص 80-81) :

"... إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال : أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا".

1.1.7 التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي :

ميّز سيبويه بين حضور المخاطب وحضور المشار إليه بقوله (ج2 ص 355) :

"العرب تقول هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يعرّفه نفسه كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال. ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال الحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت".

فاستعمل سيبويه لفظ "الحاضر" تفسيرا لاسم الإشارة. غير أنه بين في الآن نفسه أن دلالة الحضور في المشار إليه تختلف عن دلالة الحضور في المخاطب. لذلك أقرّ بأن المخاطب لا يشار إليه. ولو كان حضور المخاطب

في الحضرة يعتبر "حاضراً" بل هو مصطلح خاص بالمتكلّم والمخاطب دون سواهما.

ويبدو أن الدلالة الاولى التي يقوم عليها مصطلح الحضرة هي الدلالة المادية القائمة على الحضور الحسي الذي يوافق ما يستلزمه اسم الإشارة من اشارة حسّية لتعيين المشار إليه أو ما يستلزمه النداء من مشاهدة المنادى والوثوق من سماعه نداءك او ما يستلزمه حدث التخاطب من حضور المتكلم والمخاطب. فمفهوم الحضرة هنا مقترن بدليل المشاهدة والسماع.

وتتدعم هذه الحسية في دلالة الحضور بنعت سيبويه المخاطب بـ "السامع الشاهد" (الكتاب ج 1 ص 255). فهو "المقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك" (ج 2 ص 232). فالحضرة فضاء يتعين بعمل التلفظ وترسم حدوده بالحيز البصري والسمعي للمتكلّم والمخاطب حتى يتمكن المخاطب من الالتفات إلى المتكلّم والنظر إلى المشار إليه. وهو ما يؤكد أنه لا يؤتى باسم الإشارة المقترن بهاء التنبيه "إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب" (الاستراباذي ج 2 ص 32). وذلك لاعتبار النحاة أنّ "وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنّه للمشار إليه حسّاً" (ج2 ص 32).

غير أنّ مصطلح الحضرة ينفتح على دلالة مجازية تقتضيها إمكانية المواجهة والتخاطب دون توفّر المشاهدة مع بعد المسافة بين المتخاطبين أو لوجود حاجز مادي يحول دون أن يرى أحدهما الآخر. وقد بدا ذلك واضحا في اعتبار المخاطب "سامعاً" قبل أن يكون "شاهداً"[1].

1) لم يستعمل سيبويه لفظ الشاهد إلا مرة واحدة للتمييز بين أمر المخاطب وأمر الغائب. انظر (الكتاب ج 1 ص 255).

والناظر في مؤلفات المتأخرين من النحاة مثل "المرتجل" و"المقتصد" و"دلائل الإعجاز" و"شرح الكافية" يلاحظ كثرة استعمالهم للفظ السامع لتعيين المخاطب مقارنة باستعمالهم لفظ المخاطب مما يؤكد أن السمة المميزة لحضور المخاطب تتمثل اساسا في قدرته على سماع صوت المتكلّم. فيحصل أول اتصال بينهما عبر الصوت. بالإضافة إلى أنّ مصطلح "السامع" يدل على سمة لا بد أن تتوفر في الشخص حتى يكون مخاطبا وهي الالتفات إلى المتكلّم والانتباه إلى ما يقول والتفكّر فيه. فالتلفظ وسيلة للتخاطب قد تتحقّق دون أن تتوفر المشاهدة بين المتكلّم والمخاطب ولكنّها تتعطّل تماما إذا ما لم يتمكن المخاطب من سماع المتكلّم باعتبار ما بين التلفظ والصمت من تقابل. وقد بيّن سيبويه إمكانية التخاطب دون توفّر المشاهدة بقوله (ج 2 ص 80-81) :

"... إلا أنّ رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال : أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا".

1.1.7 التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي :

ميّز سيبويه بين حضور المخاطب وحضور المشار إليه بقول (ج2 ص 355) :

"العرب تقول هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يعرّفه نفسه كأنّه يريد أن يعلمه أنّه ليس غيره. هذا محال. ولكنّه أراد أن ينبّهه كأنّه قال الحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت".

فاستعمل سيبويه لفظ "الحاضر" تفسيرا لاسم الإشارة. غير أنّه بيّن في الآن نفسه أن دلالة الحضور في المشار إليه تختلف عن دلالة الحضور في المخاطب. لذلك أقرّ بأن المخاطب لا يشار إليه. ولو كان حضور المخاطب

ضمير الغائب هو إلى "مقام موضوعي" لأنه (Benveniste 1966 ص ص 255-256):

"يمثل في الحقيقة العنصر غير الموسوم في منظومة الضمائر .... فلا نجد حرجا من التصريح بأن اللاشخص هي صيغة التلفظ الوحيدة الممكنة بالنسبة إلى الإجراءات الأنية للخطاب التي ينبغي ألاّ تحيل إلى ذاتها"

فاللاشخص هو اللاموسوم بسمة التكلّم أو سمة الخطاب فلم يكن بذلك متعلّقا من حيث تعين ما يحيل عليه بعمل التلفظ. ولا نشك في أن بنفنيست بذلك قد أثبت ان الضمير الغائب لا يكون مشيرا مقاميا.

وهكذا ننتهي إلى الإقرار بأن ما أنجزه بنفنيست من مقابلة بين الضمائر قريب جدّا مما أنجزه النحاة العرب. غير أنّ المقابلة بينها اعتمادا على الحضور والغيبة أسلم وأوضح من اعتماد الشخص واللاشخص.

2.2.7 إهمال بنفنيست لحركيّة علاقة التقابل النظامية بين الضمائر

نعتقد أنّ ما يمثّل نقطة ضعف في تحليل بنفنيست للضمائر هو عدم إبرازه حركية علاقة التقابل النظامية التي تربط بين الضمائر. فوقف عند صورة واحدة من هذه العلاقة هي [(أنا-أنت)/هو] وأغفل علاقة التقابل بين [أنا/(أنت-هو)] وقد بدا لنا أنّ تبعات هذا الأمر قد تجلّت في وصفه للعلاقة بين [أنا/أنت].

فقد ذهب بنفنيست (Benveniste 1966 ج1 ص 232) إلى إبراز التقابل بين الضميرين باعتباره تقابلا بين [أنا/لا أنا]. وبإقصائه ضمير الغائب من هذه العلاقة قطع علاقة التلازم بين الضمائر الثلاثة فاضطرّ إلى أن ينقض حدّ الضمير "أنت" المتداول في الدراسات النحوية وهو "الشخص الذي إليه يوجّه المتكلّم خطابه" مبرزا قصور هذا الحدّ عن الإلمام بالاستعمالات المتعدّدة التي

تخرج عن "الاستعمال العادي" التي تجري عليها علامة المخاطب يقول (Benveniste 1966 ج1ص 232) :

"إن حدّ المخاطب بأنّه الشخص الذي اليه يتوجه المتكلم بالخطاب ينسب دون أدنى شك الاستعمال الأكثر عادية. ولكن العادي لا يعني الاستعمال الوحيد الثابت".

ويقتصر بنفنيست في إثبات ذلك على الأمثلة التي يستعمل فيها الشخص الثاني خارج القول لتدخل في فضاء الضمير المبهم مثل:

"On ne peut se promener sans que quelqu' un vous aborde

(لا يمكن التجول دون أن يتعرض لك أحدهم)

ومنه ينتهي إلى أن صيغة "أنت" لا تحيل دائما وبالضرورة على المخاطب بل قد تحيل على غير المخاطب يقول (Benveniste 1966 ص 232) :

"يجب ويكفي أن نتصوّر شخصا آخر غير أنا حتى نسند إليه العلامة أنت. هكذا إذن فإنّ كل شخص نتصوّره هو في شكل أنت وبصفة خاصة ولكنّها ليست ضرورية الشخص المخاطب ويمكن تحديد أنت بأنّه الشخص اللا أنا".

وقد رأى الشاوش (الشاوش 2001 ص 1089) أنه : قد استقام لبنفنيست مثل هذا التحديد لأنّه أخرج "هو" من مجموعة الضمائر الدالة على الشخص".

فالشخص الذي نتصوّره ، إما أن يكون أنت وإما أن يكون هو. وبما أن "هو" لا شخص فإن كل شخص نتصوّره غير "أنا" هو "أنت". غير أنّه ينقض حد الغائب المتمثل في أنه لا شخص ننقض تعريف "أنت" بأنّه "اللا أنا" لأنه

- النداء قد قام على الاختزال. فكان جملة غير قائمة على إسناد تتألف من حرف واسم تشارك المشيرات المقامية في النزعة إلى تقلص اللفظ لقوة الدلالة المقامية.

فدل تناول سيبويه على أن القيود تداولية حاضرة بالقوة باعتبارها مقتضى كل عمل تلفظ. فلم تكن الجمل التي يبحث في خصائصها سوى أقوال منقولة عن كلام منجز في مقامات تخاطبية مخصوصة.

2.1.7 دلالة الغائب على اللامتكلم واللامخاطب :

استعمل الاستراباذي لفظ "الغائب" استعمالات مختلفة لم يبلغ مستوى الاصطلاحية منها إلا ما تعلّق بالضمائر.

فاستعمل "الغائب" في معنى "البعيد" الذي لا تدركه عين المتكلّم والمخاطب في مقام تخاطبي محدّد. فيخرج عن حدود الحضرة التي ترسم حدودها ماديا بحيّز نظر المتخاطبين. فيقابل (الاستراباذي ج 2 ص 32) في إطار حديثه عن اسم الإشارة المقترن بهاء التنبيه بين: " ما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسّط" و"البعيد الغائب"[1].

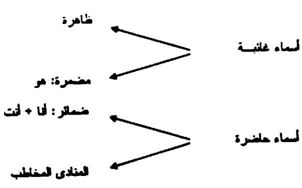
فالغائب إذن هو الذي لا يحضر بجسده في الحضرة ولا يدرك بالمشاهدة وهذا المفهوم هو الذي يقابل مفهوم الحاضر في اسم الإشارة فلا تخرج دلالتهما عن البعد المادي المحسوس.

أما "الغائب" بالمعنى الاصطلاحي فقد كان سمة في الأسماء الظاهرة جميعا وفي ضمير الغائب. يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 3): "الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدّم الذكر".

---

1) استعمل سيبويه مصطلح الغائب في نفس هذا المعنى: يقول (ج 2 ص 104): "الإنسان والدابتان لا يثبتان أبدا بأنّهما يزولان ويتصرّفان ويشار إلى أحدهما والآخر عنه غائب".

فيقابل الاستراباذي بين مفهومين للغيبة "الغيبة المطلقة" وتخص الأسماء الظاهرة و"الغيبة المقيّدة" وتخص ضمير "هو" الذي يرتبط باسم ظاهر قد تقدم ذكره. فالغياب في الضمير فرع عن الغياب في الأسماء الظاهرة لذا فإن الضمير "هو" ينوب ويعوض اسما ظاهرا متسما بالغياب. فالأسماء إذن صنفان لا ثالث لهما:



فالحضور التخاطبي سمة تميّز أنا وأنت دون سواهما ويلحق بهما المنادى لتعيينه المخاطب. وهي سمة لا تشاركها فيها أسماء الإشارة لأنّها أسماء قد وضعت أيضا للغيبة. وفي ذلك دليل على أنّ الحضور المميّز لأنا وأنت يقوم على أساس الأدوار التخاطبية لا غير دون أن يكون للحضور الجسدي أي تأثير. وهذا ما جعل الاستراباذي يؤكّد أنّ الاسم الغائب لا يفارق سمة الغياب وإن كان ما يحيل عليه حاضرا بجسده في المقام التخاطبي ويكون اقترانه بكاف الخطاب دليلا على ذلك. يقول بشرح الكافية ج 2 ص 32):

"... لا تقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وإن لم يمتنع حضور غلام المخاطب".

وهو ما يدلّ على أنّ المضمر في "هو" لا يكون إلا غائبا من حيث هو اسم لا يعيّن المتكلّم به أو المخاطب به. وهذا يعني أنّ الضمير "هو" لا يمكن أن يكون لحاضر مطلقا إذ الأسماء الظاهرة لا تعبّر عن الحضور أبدا.

المعارف المختزنة إما بالعلم أو بالذكر[1]. والثاني هو حضور المسمى حضورا مناسب محسوسا متعلقا بالزمان والمكان والأشخاص والموضوع لحظة التلفظ وهو ما يؤلف مفهوم المقام التخاطبي. فتتخصص المشيرات المقامية مع إنجاز عمل التلفظ.

وليس تخصصها ذلك إلا دليلا على أنّ لها خارج الاستعمال وجودا عاما مجملا يأخذ بعدا تجريديا إذ تصير هذه العبارات صالحة لكلّ مستعمل. فإذا كان التعريف أصلا وضعيا فيها فإنّه يتّضح لنا أنّ هذه العبارات تتعلّق قبل دخولها في الاستعمال بمتكلّم قد دلّ عليه أثره الإعرابي فلا يمكن أن يكون إلا المتكلّم الواضع الذي يمثّل تجريدا للمتكلّم المقامي يدلّ على حضوره في البنية باعتباره منشئا للعلاقات النحوية.وهو ما يجعلنا نتساءل هل يمكن للمتكلّم أن ينجز أي قول دون أن يبرز فيه أثر المتكلّم؟ أليس اختيار البنية في حدّ ذاته واختيار الألفاظ التي تعجّمها إشارة إلى حضور المتكلّم وانعكاسه في القول ؟

فيبدو لنا أنّ الإشارة المقامية ظاهرة لا تقبل أن تنغلق على عناصرها قائمة وكأنّ ما حددناه من وحدات اعتبرناها مشيرات مقامية لا يمثّل سوى المظاهر التي تتكثّف فيها هذه الظاهرة وتقوى. وهو أمر ينبّهنا إلى ما يمكن أن يكون من تفاوت بين العناصر الدالة على الإشارة المقامية من حيث القوّة في التعبير عنها. فإذا ما بلغت درجة كبيرة من الضعف تحوّلت إلى ظاهرة عادية لكن دون أن تضمحلّ وتنعدم وذلك لما ذكرناه من حضور المتكلّم في البنية. وهذه الرؤية تدعم ما نسعى إلى إبرازه من استرسال بين الإشارة المقامية والعادية استرسالا يقوم على اعتبار الإشارة المقامية أصلا للعادية ويفسّر الإمكانيات الاستعمالية المختلفة لعناصر كلّ صنف منهما.

---

1) اعتمادا على مفهومهما عند ابن هشام: (الأزهري .شرح التصريح ج 1 ص 179).

خاتمــة :

بيّنا في هذا الفصل أنّ الدراسات التي اعتنت بالمشيرات المقامية التداولية منها والنحوية، الحديث منها والقديم قد أبرزت سرور المقام التخاطبي في تحديد هذه الوحدات. فقد بيّنا أن أوركيوني قد اعتمدت مفهوم الحضور في المقام التخاطبي في وضعها لحدّ المشير المقامي وتمييزه من غيره.

فالمشير المقامي هو الذي يكون ما يحيل عليه حاضرا في المقام التخاطبي باعتباره من فواعل القول في حدث التلفظ أو باعتباره الإطار الزماني والمكاني الذي يقع فيه وهو ما جعل أوركيوني تؤكّد افتقار المشير المقامي للاستقلال المرجعي. فلا يتحدد إلا داخل المقام التخاطبي وبفضله. وهذا الحضور يدعم سمة الانعكاس التي بيّناها في الفصل الرابع. وهو أمر يؤكّد لدينا أنّ التداوليين لم يميّزوا في دراسة المشير المقامي بين حدث الإنشاء وحدث الإحالة. فاعتبروا "أنا" هو المتكلّم و"أنت" هو المخاطب وزمان الحاضر اللغوي" هو زمن وقوع الحدث الإنشائي في حين أنّ كل هذه الوحدات اللغوية تمثّل عبارة عن هذه العناصر المكوّنة لحدث التخاطب فلا تكون إلا في موضع الإحالة. فتتميّز دون أدنى شكّ بأنّها تعيدنا إلى الحدث الإنشائي لكن دون أن تكون إياه. وهو أمر سنحاول إبرازه في الباب الثاني والثالث من البحث.

ونعتقد أنّ النحاة العرب قد تجاوزوا هذا الخلط باعتمادهم في تمييز المشير المقامي على حاجته إلى المفسّر. فبيّنوا أنّ مفسّره مقامي. ومن شأن هذا الاعتبار أن يضع مسافة بين المفسِّر والمفسَّر باعتبار الأول عاملا والثاني معمولا. وهو اتّجاه في الوصف ينسجم مع ما أبرزه الشريف (الشريف 2002) من كون محلّ الإحالة معمولا لمحل الإنشاء.

وهو أمر نشير إليه في هذا الموضع رغم أنّنا لم نثره في هذا الفصل لأنّنا قد ذهبنا في هذه الفصول نحو إبراز الرؤية التداولية في معالجة هذه الوحدات. وقد سعينا باستحضار النحو العربي إلى أن نبرز أنّ عناية النحاة

فيتأكّد أن مصطلح الغائب سواء أكان للظاهر أم للمضمر قد وضع ليقابل الحضور في المتكلّم والمخاطب فيدلّ على غياب دور التكلّم والخطاب في كل لفظ يوسم بالغياب. وهو تمييز تجلى عند سيبويه باعتباره مضمّرا للخصائص التركيبيه في استعمال المضمر ومعلّلا لما يجوز فيها وما لا يجوز كما بيّن النص أعلاه وهذا يؤكد وثوق العلاقة بين السمات التخاطبية والسمات البنيوية النظامية.

وقد كان تصنيف الضمائر حسب الحضور والغيبة التصنيف الأول والأهم. ذلك أن الضمير "هو" لا يتميّز إلا باعتباره غائبا ولا يسمى إلا بضمير الغائب. فكان مصطلح الحضور حاضرا بالقوّة إذ يستدعيه مصطلح الغياب استدعاء ضروريا. فالغائب لم يكن غائبا إلا لأنّه ليس حاضرا أي ليس متكلّما ولا مخاطبا واختصاصه بهذه السمة تستلزم تقابلا بينه وبين بقية الضمائر: [[أنا/أنت]/هو]. فكأنّ سمة الحضور في "أنا" و"أنت" بديهية معطاة لا اختراع فيها تدل عليها سمة الغياب في "هو" دلالة صريحة. هذا بالإضافة إلى أن في استعمال مصطلح الحاضر تعميما يستوجب التدقيق والتمييز بين المتكلم والمخاطب. فكانت النزعة إلى استعمال المصطلحات المميزة لكل صنف وكأن الدرجة الأولى من التمييز هي تمييز الحاضر من الغائب والدرجة الثانية هي التمييز في الحاضر بين المتكلم والمخاطب. لذا نرى أنّ التمييز الأساسي عند سيبويه من الناحية الخطابية يقوم على المقابلة بين الحضور والغياب.

ويكشف لنا ذلك أنّ غياب المضمر في [هو] لا يتحدّد إلا بدلالة الحضور في [أنا] و[أنت]. فقد جعل النظام اللغوي دلالة الغياب في الضمير "هو" لا تتعيّن إلا بدلالة الحضور في "أنا" و"أنت".. فالمقابلة بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة لا تقتضي على ما بين الصنفين من تلازم وترابط يفسّر اعتبارها مجموعة واحدة رغم علاقات التقابل التي بينها. فكما يتحدّد "أنا" باعتباره المتكلّم ويتحدّد

"أنت" باعتباره المخاطب يتحدد "هو" باعتباره ليس هذا وليس ذاك. فيستوجب عمل التخاطب "أنا" و"أنت" كما يستوجب "هو". وحركية هذه العلاقات النظامية تجعل للتقابل صورا مختلفة فكما نقابل بين [[أنا+أنت]+ هو] نقابل بين [أنا+ [أنت+هو]] فيدلّ النظام اللغوي على أنّ عمل التلفظ يحدّد دفعة واحدة أي صحّ التعبير المتكلّم المنجز للخطاب والمخاطب الموجه إليه الخطاب والغائب المقصى من الخطاب. فكما يقابل المتكلّم والمخاطب معا الغائب يقابل "أنا" اللامتكلّم أي المخاطب والغائب وهو أمر سنزيد دعمه وتوكيده بدراسة الضمائر في الباب الثاني من البحث.

❖ الحضرة :

برز مصطلح "الحضرة" في نصين لسيبويه تعلّق الأول بإبراز الفرق بين اسم الإشارة والمضمر: "هذا ليس علامة للمضمر ولكنّك أردت أن تعرف شيئا بحضرتك" (سيبويه ج 2 ص 80) وتعلّق الثاني بتحديد المنادى: "هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه" (سيبويه ج 2 ص 230).

فالحضرة فضاء مكاني يتحدد بعمل التلفظ إذ أنّه قد ورد في النصّين مضافا إلى المتكلّم. فحضور الشخص متكلّما هو المؤسّس للحضرة. وهذا ما يشرّع لاعتبار مفهوم الحضرة مطابقا لمفهوم المقام التخاطبي كما حدّده المحدثون اعتمادا على مفهوم عمل التلفظ. يقول قاردنار (Gardiner 1989 ص 50) محققا مفهوم المقام التخاطبي :

"هو ليس عاملا من عوامل الخطاب بل هو الإطار الذي لولاه لما تمكّن الخطاب من أن ينجز".

ثم إنّه فضاء يحضر فيه المشار إليه والمنادى حضورا مختلفا. إذ يختص المنادى بالمخاطبة ويختص المشار إليه بكونه غير مخاطب. لذا نجد سيبويه ينعت المنادى المكلّم دون المشار إليه بـ" الحاضر". فليس كل ما هو موجود

فليس تأكيد النحاة على أن ضمير الغائب قد وضع في الأصل لاضمار "غائب تقدّم ذكره" إلا تنبيها إلى أنّ ما يضمره هذا الضمير لا يمكن أن يكون إلا غائبا أي أنّه لا يدل بأي شكل من الأشكال على التكلّم أو المخاطبة. لذا فإن المعود إليه قد يكون أي اسم إلاّ "أنا" أو "أنت". وفي ذلك دليل على أن مفسر "أنا" و"أنت" لا يمكن أن يكون أيضا اسما لأنّ الحاضر لا يفسّر بالغائب أبدا. فقولنا:

قالت فاطمة: "أنا قادمة"

لا يكون مفسّر "أنا" فيه اسم "فاطمة" وإن كانا يحيلان على نفس المرجع لأنّه ليس في اسم العلم دليل على التكلّم. ذلك أنّ الدليل على التكلّم في "أنا" ليس سوى عمل التلفظ في حدّ ذاته. فقدرة الضميرين "أنا" و"أنت" على أن يربطا ويوحدا بين المتخاطبين الإحاليين والمتخاطبين المقاميين أي أن يوحدا بين الوجود في اللغة والوجود في الكون الخارجي، هي التي تشرّع لاعتبارها مشيرات مقامية. فرغم أنّ "الأسماء المضمرة ثوانٍ" للأسماء الظاهرة "وأخلاف منها ومعوّضة عنها" (ابن جنّي ج 2 ص 193) فإنّ قوّة ارتباط ضمائر الحضور بالمقام التخاطبي وبحدث التلفّظ قد جعلت "أنا كالاسم المظهر" على حدّ عبارة سيبويه. فكانت علامات مخصوصة لاتحتاج الى مفسّر لغويّ.

فمفسّر "أنا" هو المتكلّم المنشئ لحدث الإنشاء الذي يتضمّن "أنا". هذا إضافة إلى أنّ قواعد الربط بين الضمير ومفسّره تشترط عدم تفسير الضمير الواقع في محل المفعول بفاعله الفاعل فيه وهو أمر نرجئ تحليله إلى فصل لاحق تجنّبا للتكرار [1].

---

1) انظر الفصل التاسع من الباب الأول من البحث (9.1).

2.7. المقارنة بين تصنيف الضمائر حسب الحضور والغياب وتصنيفها حسب الشخص واللاشخص

1.2.7 تصنيف بنفنيست للضمائر حسب الشخص واللاشخص

كان بنفنيست (1966 Benveniste) أكثر اللسانيين الغربيين اعتناء بدراسة الضمائر. فخصص لها قسما كاملا في كتابه سعى فيه إلى الربط بين الخصائص النظامية والسمات التداولية. ولعل قيمة عمله تتمثل في سعيه إلى وضع نظرية في الشخص اللغوي La personne verbale (1966 Benveniste ص227) تقوم أسسها على تبيّن النظام العلائقي المتحكّم في الضمائر. وتنبني على افتراض أن "الأنا" محور يستقطب جميع الأشكال العلائقية بين الضمائر ويحدّد ماهية كل واحد منها ودوره في عملية التخاطب. وهي نظرية تبدأ لغوية لسانية لتنتهي فلسفية وجودية، مما جعلها مثيرة لاهتمام اللسانيين والفلاسفة على حد سواء[1].

وقامت أطروحة بنفنيست على تقويض التصنيف الثلاثي السائد في الأنحاء الغربية: الشخص الأول (أنا)، الشخص الثاني (أنت) والشخص الثالث (هو) والاستعاضة عنه بتصنيف ثنائي : ضمائر الشخص (أنا – أنت)، ضمائر اللاشخص (هو). إذ رأى بنفنيست (1966 ص ص 227-228) أن تمييز الضمائر بعضها من بعض هدف لا يدرك إلا بتبيّن مظاهر التقابل بينها. يقول عن نظريته (Benveniste 1966 ص ص 227-228) :

"لا يمكن أن تقوم إلاّ على أساس المقابلات التي تميّز الأشخاص بعضها عن بعض وهي تتلخّص في كلّيتها في بنية هذه المقابلات".

وهي مقابلات قد تجلّت على مستويات ثلاثة نلخصها في الآتي :

ا/ مقابلة بين مجموعة (أنا – أنت) ومجموعة (هو) :

⟸ (أنا – أنت) / (هو) باعتبارها مقابلة بين الشخص واللاشخص

---

1) J. Derrida : 1972 Marges de la philosophie.

كحضور أي شيء في الحضرة لجاز أن يشار إليه باسم الإشارة. يقول (سيبويه ج ا ص 141):

"لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنّما تشير له إلى غيره ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت هذا أنت لم تستقم".

فالمخاطب معيّن بتوجيه الخطاب إليه، حاضر باعتباره طرفا في التخاطب. أما ما نشير إليه فإنّه خارج عن التخاطب غائب عنه. غير أنّه يتميّز بكونه لا يتعيّن إلا في مقام تخاطبي مخصوص يواجه فيه المتكلّم المخاطب مواجهة حسّية. يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 32): تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع بما يقترن إليها من إشارة المتكلّم الحسّية".

فالحضور في الضمائر يدلّ على المشاركة في عمل التخاطب والحضور في ما يشار إليه يدلّ على مجرّد الوجود في المقام التخاطبي أو في "الحضرة" وجودا ماديا يدرك بحاسة ماديّة هي العين. فحضور المتكلم والمخاطب حضور إيجابي وفاعل باعتباره محدثا للحضرة ومنشئا لها. أما حضور المشار إليه فهو حضور سلبي باعتباره متحددا بالحضرة منحصرا في حدودها المادية إن خرج عنها تحوّل إلى غياب.

فالمشار إليه الحاضر هو القريب من المتكلّم والمخاطب قربا ماديا والمشار إليه الغائب هو البعيد عنهما الذي لا تدرك صورته بالعين المجرّدة فلم يعد محتاجا إلى إشارة حسّية[1].

فتبيّن أن لاختلاف دلالة الحضور في الضمائر عن دلالته في اسم الإشارة يبرز ما بين الصنفين من بعد يفسّر عدم اعتبارهما قسما واحدا. كما أن استعمال لفظ واحد هو "الحضور" لتفسير اشتغالهما الإحالي ينبّه إلى ما يمكن أن يكون بينهما من تقارب. ولعلّ هذا ما جعل أسماء الإشارة تنزع تارة إلى التشبّه

---

1) سنبيّن ذلك في الفصل الخاص باسم الإشارة(4.II) .

بضمائر الحضور وتنزع طورا إلى التشبه بضمائر الغيبة. فيقول سيبويه (ج2 ص ص 80-81) :

"قد يكون هذا وصواحبه بمنزلة هو يعرف به تقول هذا عبد الله فاعرفه إلا أنّ هذا ليس علامة للمضمر ولكنّك أردت أن تعرّف شيئا بحضرتك."

فيميز اسم الإشارة من الغائب بما ميّز به ضميري المتكلّم والمخاطب منه، وهو تعيّن ما تحيل عليه بفضل الحضرة. ويبرز التقارب بين اسم الإشارة للبعيد وضمير الغائب من حيث دلالتهما على معيّن قد عرف قبل التلفظ بما يعود إليه.

وقد أكّد الاسترابادي ذلك بقوله (شرح الكافية ج 2 ص 33) :

"لفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد إذن أعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج إلى المذكور قبل أو محسوس قبل حتى يشار إليه فيكون كضمير راجع إلى ما قبله".

فـ"الحضور" و"الحاضر" و"الحضرة" مصطلحات ميّز بها سيبويه بين الوحدات اللغوية التي تستند في تعيّنها إلى المقام التخاطبي بعمل التلفظ. فتبيّن لنا بذلك أنّ ما سمّاه التداوليون بالمشيرات المقامية هو في حدّ ذاته قابل للتفصيل والتصنيف. كما يبدو لنا واضحا أنّ هذه المصطلحات المميّزة قد خصّ بها سيبويه ضميري المتكلّم والمخاطب والمشار إليه المعيّن بالإشارة الحسّية وزمن الحاضر أي زمان التلفظ دون سواها. أما ما يتحقّق تعيّنه دون حاجة إلى اعتبار الخصائص المادية للمقام التخاطبي التي تدرك بالعين المجرّدة فإنّها تلحق بالغائب الذي تدرك صورته "بالقلب" أي بالذهن. غير أنّه تمييز لا يحلّ الإشكال الذي يطرحه ضمير الغائب إذا ما استغنى عن مفسّره المقالي لحضور مرجعه في مقام التخاطب. وهو ما يستلزم التمييز في الحضور بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي.

ونلاحظ أن يكبسن يميز في دراسة هذه الوحدات بين العلاقة الدلالية التي تربط الاسم بمعناه والعلاقة الإحالية التي تربط الاسم بمرجعه. فالعلاقه الدلالية قارة مستقرة اما العلاقة الاحالية فإنها متغيرة متحولة. وهو ما ابرزته أوروكيوني (1980 ص36) بتنبيهها إلى ان "ما يتغير بتغير المقام ليس معنى الوحدة بل ما تحيل عليه".

وتغير ما يحيل عليه الاسم من استعمال إلى آخر ليس من مميزات المشيرات المقامية. ذلك أن كل الوحدات يمكن أن يتغير ما تحيل عليه حسب المقام التخاطبي: فما يحيل عليه اسم "الكتاب" في :

أخذت كتابي

غير ما يحيل عليه في قولنا: أرجعت كتاب زيد

فمعنى "كتاب" واحد قار أما المرجع فإنّه متعدّد متغير وهو ماجعل أوروكيوني (1989 ص 37) تنبّه إلى أن المشيرات المقامية لا تتميز من بقية الوحدات اللغوية بافتقارها إلى معنى عام يحدّدها خارج الخطاب بل تتميز بافتقارها إلى "مُتصوّر" un denotatum وهو مجموع السمات والخصائص التي تمكّننا من تحديد دلالة الاسم، الذي يكون قارا نسبيا. فلئن كان المشير المقامي يتعلّق في الخطاب بمرجع معيّن فإنّه في اللغة لا يتعلّق "مُتصوّر" معين. فمتصوّر "كتاب" يمثل مجموعة قارة نسبية ومحدودة في اللغة بتغير ما تحيل عليه في كل استعمال. أما "متصوّر" المشير المقامي مثل "هنا" فيبدو غير قابل للتحديد بما أنّه يضم مجموع الأماكن أو مجموع الأشخاص الذين يفترض أنّه أمكنهم أو يمكنهم أن يوجدوا وأن يقولوا هنا (Eluerd 1985 ص 36). وهو أمر يكاد يكون مستحيلا.

فتنقض أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 44) ما ذهب إليه بنفنيست من أن المشيرات المقامية "علامات مفرغة" وتقول :

"قد تكون مفرّغة إحاليا ولكن ليس دلاليا. فالمشيرات المقامية لها معنى"

ونلاحظ في قولها شيئا من التردد في التسليم بأن هذه الوحدات "مفرغة إحاليا" تجلي للاستعمال " قد يكون" مما يدعونا إلى التساؤل عن مدى شرعية تأويل التعدد الإحالي بالانعدام الإحالي. ونظن أن أوروكيوني تميل إلى رفض سمة الفراغ الإحالي بالتأكيد على علاقة هذه الوحدات بمرجع خارجي. وهي بذلك ترفض ما أكّده بنفنيست من أن أنا وأنت يحيلان على واقع خطابي فحسب. فتعتبر الضمائر تحيل إلى "أشياء خارج اللغة وليس إلى عمل التلفظ بها في حدّ ذاته". وتنبّه إلى ضرورة التمييز بين جملتين لا ترى بينهما توافقا البتّة : الأولى لبنفنيست وتتمثل في "أن المشيرات المقامية تحيل على الإجراء الآني للخطاب الخاص بها" والثانية لأوروكيوني وهي أن "المشيرات المقامية تحيل على أشياء لا تتحدد طبيعتها المخصوصة إلا داخل الأبنية المخصوصة للخطاب الذي يتضمّنها".

وهي بذلك تشير إلى تميز المشيرات المقامية بالجمع بين خاصيتين خاصية الانعكاس في الخطاب وخاصية تمثيل الواقع الخارجي:

أنا ←———— مرجع خارجي

2.8 ليس للمشيرات المقامية معنى :

بيّنت أوروكيوني (1980 ص 37) أن اعتبار بنفنيست المشيرات علامات فارغة قد تجاوز الإحالة ليشمل الدلالة أيضا فقد نقلت عنه قوله: "خارج الخطاب الحقيقي ليس الضمير إلا شكلا فارغا لا يمكن أن يتعلّق لا بشيء ولا بمفهوم". فهي إذن عناصر لا تتعلّق نظاميا بمرجع معيّن ولا بمعنى علم معلوم. وهو أمر أكّده ريكور (Orecchioni 1980 ص 37) إذ اعتبر الضمائر asemiques "فكلمة أنا ليس لها دلالة في حد ذاتها ... بل إنّ أنا هو ذاك الذي في جملة ما تنطبق عليه أنا باعتباره الذي يتكلّم" فضمير المتكلّم لا يأخذ معنى إلا عندما يتلفظ به أحدهم ويعين نفسه بقوله أنا".

على أن الضمير الغائب يحضر بالقوة في هذه العلاقة بسبب العلاقة التقابلية الجدولية التي تثبت تلازم هذه الضمائر جميعا.

وبهذا الفصل نكون قد أبرزنا أنّ تحديد المشيرات المقامية قد كان رهين أمرين اثنين هما الانعكاس والحضور. وهو ما يؤكّد حسب التداوليين شدّة ارتباطها بالمقام التخاطبي مما جعل بعض الدارسين يذهب إلى أنّها وحدات لا يكون لها أي معنى خارج الإجراء والاستعمال. وهذه المسألة تدعونا إلى إثارة قضية المعنى في المشير المقامي.



8. الفصل الثامن : المشيرات المقامية وقضية المعنى

طرح الباحثون في المشيرات المقامية قضية المعنى محاولات عنايتهم بهذه الوحدات النظر في علاقتها الإحالية بالمرجع الخارجي الى التساؤل حول علاقتها الدلالية بالمعنى الذي تؤديه. فكانت لهم في ذلك مواقف مختلفة متباينة.

وقد نبّه يكبسن (1963ص 180) إلى ما تثيره هذه الوحدات من إشكاليات في الاستعمال يبدو أنّها قد انعكست في مستوى التحليل والتفسير. فلئن كانت "صنفا معقدا" استعصى على الأطفال في مرحلة تعلّم اللغة فإنه أيضا قد كان بالنسبة إلى الباحثين صنفا معقّدا أثار اختلافاتهم حول مسائل يبدو أنّها مازالت معلّقة لم ينتهوا فيها بعد إلى قول فصل. ولعلّ أهم المسائل الخلافيــة المطروحة تمثّلت في قــضية المعنى : هل للمــشير المقامي معنى أم لا؟

ونودّ أن نشير إلى أنّ القول بأنّه ليس للمشير المقامي معنى هو حسب رأينا وليد الاشتغال على الأقوال المنجزة وإقصاء علاقتها بالنظام النحوي. إذ أنّه لا مجال للشكّ في أنّ لهذه الوحدات معنى من حيث أنّ لها قيمة بنيوية. فلو اعتبرنا مثلا أنّ ضميري الحضور لا معنى لهما نحويا لسقطت ضمائر الغيبة من النحو لأنّنا نكون قد قضينا بذلك على العلاقة التقابلية الجدولية المكوّنة لقيمة الضمير. وإذا سقطت الضمائر سقط من النظام الصرفي نظام التصريف. وإذا سقط التصريف سقطت المطابقة النحوية في مختلف المركّبات القائمة على المطابقة مثل المركّب الإسنادي والمركّب النعتي والمركّب العطفي وغيرها. فتنهار بذلك الأبنية الإعرابية الدلالية وينهار معها النظام النحوي. وإنّا نتساءل حينئذ كيف يكون الخطاب دون قواعد نحوية تنتظمه؟ !

كلّ ما ذكرناه يدلّ على أنّ الاستدلال على وجود معنى في المشيرات المقامية لا مبرّر له لأنّ معناها ثابت في النحو. غير أنّنا لا نجد بدّا من طرح

ولئن رأت أوركيوني أن تصور ريكور وبنفنيست قد قام على خلط بين المعنى والمرجع فإن إيلورد (1985 ص ص 66-67) قد انتصر لرأيهما إذ ذهب إلى أنه ليس للعبارات المناسبة معنى عام معتمدا في ذلك على تحليل منطقي للعلامة استخلصه من تصنيفات بيرس. فبين أن كلا من بورك ويخسر قد تجاهل الروابط المتينة بين الأبعاد الثلاثية للعلامة في علاقتها بالممثول Représentamen[1] من جهة أولى وبالمرجع من جهة ثانية وبالمؤول Interprétant من جهة ثالثة. وقد بين هذه العلاقات في هذا الجدول (Eluerd 1985 ص 54)

	مقـــولات		
	أولية Priméite	ثانوية Secondeite	ثالثية Tierceite
في علاقتها بالممثول	علامة وصفية Qualisigne	علامة فردية Sinsigne	علامة وضعية Légisigne
في علاقتها بمرجعها	النصنة Icône	قرينة Indice	رمز Symbole
في علاقتها بمؤولها	علامة الإمكان الكيفي Rheme	علامة القول القطعي Dicisigne	علامة دليلية Argument

ولكن (Eluerd 1985 ص ص 54-58) أنه لا يمكن أن ننجح في تحليل العلامة وتحديد خصائصها إن لم نأخذ بعين الاعتبار تفاعل هذه الأبعاد وانقساماتها لأن كل قسم منها يمثل مكونا جزئيا من مكونات العلامة. وفي تصنيف العلامات حسب الرمزية والإشارية والتصويرية فحسب اعتبار لبعد واحد من الأبعاد الثلاثة وهو البعد المتصل بعلاقة العلامة بمرجعها. وفي ذلك ضرب من البتر يحول دون إدراك حقيقة طبيعة العلامة.

---

1) انظر عادل فاخوري (1994 ص 38)

وقد عدّ إيلورد (Eluerd 1985 ص ص 54-58) استخلاص قسم من العلامات بجمع بين الرمز والإشارة "لا منطقيا" لأن التفاعل لا يحصل بين أقسام البعد الواحد بل بين أقسام منتمية إلى أبعاد مختلفة. فالعلامة في علاقتها بالمرجع تكون إما رمزية وإما إشارية وإما تصويرية. ومن غير المنطقي أن تكون شيئين في آن واحد.

ولئن كنا على وعي بأهمية ما انجزه إيلورد Eluerd في تفسيره لتحليل بيرس وأهمية دوره في تحديد المشيرات المقامية فإنّنا لا نرى كيف يمكن أن لا نعتبر المشيرات المقامية رمزا من حيث أنّها علامة لغوية: كلمة. فلا يخفى أن بيرس قد انطلق في تحديده للعلامة اللغوية من البحث في العلامات غير اللغوية (Ducrot 1972 ص 120) وانتهى إلى أن العلامة اللغوية تتميز منها باعتبارها رمزا من حيث أنّ اللغة قائمة على التواضع. فليس إنكار اعتبار المشيرات المقامية رموزا إلا إقرارا بأنّه لم يوضع فيها قانون يساعد في تحديد مرجعها ولم تخضع للتواضع.

فلا شك أن السمة الرمزية في هذه الوحدات تتمثل في التواضع على أنّها وحدات مبهمة معناها محمل في اللغة ولكنّه يتخصص بمجرد استعمالها في عملية التخاطب. وقد بدا لنا أن إيلويد (Eluerd 1985 ص 66) قد بيّن الشيء نفسه دون وعي منه بتأكيده على التكامل بين الرمز والإشارة أثناء إجراء الخطاب فينقل عن بيرس أن "الرمز يحتاج إلى الإشارة كي يتعلّق بمرجعه والإشارة تظهر بالسبابة مرجعها ولكن يضطلع الرمز بالتعبير عنها" فبمجرد استعمال ألفاظ لغوية للتعبير تصير العلامة علامة رمزية. فإذا كانت تستعمل إشارة حسّية فهي علامة رمزية إشارية. ولا أدري ما الذي يحول دون أن نتحدث أيضا عن علامة رمزية تصويرية لتحديد الاستعمالات التي تحيل فيها الكلمة على نفسها مثل : "سيبويه" يتكوّن من ستة أحرف. إذ يصير هناك تطابق كلّي بين المعنى والصورة الأكستيكية للفظ. فنحن نظن أن اعتبار رمز - إشارة " تسمية "لامنطقية" فيه نظر.

هذه القضية لنثبت أنّ في عرض مواقف الباحثين منها دليلا على ما نريد أن نبينه من أنّ ظاهرة الإشارة المقامية مسجّلة في النحو.

اختلفت الآراء في قضية المعنى في المشيرات المقامية وانقسم فيها الباحثون قسمين: قسما يؤكد أن لها معنى ويمثله يكبسن وأوروكيوني وقسما يؤكد أنه لا معنى لها إذ هي عبارات لادلالية asemique ويمثله بنفنيست وريكور Ricoeur وإيلورد Eluerd وقد بدا لنا أنّ مفهوم المعنى يختلف مع كلّ واحد منهم فبنفنيست قد قصد بالمعنى "المفهوم" وريكور قد قصد "التصوّر"

1.8 للمشيرات المقامية معنى :

اعتمد يكبسن (1963 ص178) على تصنيف بيرس Peirce للعلامات[1] إلى :

– علامة– رمز Signe-symbole : ترجع لما تحيل عليه بفضل عملية ذهنية بموجب قانون متواضع عليه يحدّد تفسير الرمز بالإحالة على الشيء الذي يتعلّق به. وهو شأن ألفاظ اللغة.

– علامة– إشارة Signe – index : تكون في علاقة وجودية Relation existentielle مع الشيء الذي تمثّله فيكون في تماسّ Contiguité مع الشيء الذي تشير إليه. وهي توافق دائما حدثا معيّنا في إطاره يوجّه الانتباه إلى شيء ما مثل الساعة التي تشير إلى الوقت أو ظهور أعراض مرضية أو الإشارة بالسبابة. "فالعلامة الإشارية تعيّن الأشياء دون أن تصفها" (Peirce 1978 ص

1) - Peirce 1978 : pp. 139-140
- Jakobson : 1963 pp . 178-179
- Eluerd : 1985 pp. 55-57
- Ducrot & Schaffer : 1995 pp. 261-262.

144) وأحسن ممثل لها في اللغة أسماء الإشارة وكل ما يتعلق بالإشارة مثل أنا وأنت والآن ... إلخ (Dubois & Todorov 1972 ص 115).

- علامة- تصوير Signe- icône: تقوم العلاقة بينها وبين الشيء الذي تعينه على المشابهة والمطابقة إذ هي صورة منه فلا تحتاج إلى شيء غيرها لتدل عنه خلافا للعلامة الرمزية والعلامة الإشارية وذلك نحو الرسوم الهندسية، علامات المرور ...

فأقرّ بكبسن (1963 ص 179) نقلا عن Burks أن المشيرات المقامية تؤلّف بين وظيفة الرمز ووظيفة الإشارة[1] فهي "رموز إشارية Symboles-index". فـ"أنا" علامة رمزية من حيث اقتضاؤها لقاعدة تواضعية تتمثل في أنّها تعيّن الشخص الذي يتلفظ بـ"أنا" وهي علامة إشارية من حيث استلزامها لـ"علاقة وجودية مع الشيء الذي تعيّنه كالكلمة أنا، وهي تعيّن المتلفظ في علاقة وجودية مع التلفظ فتشتغل إذن مثل إشارة". واعتبارها من صنف العلامات الرمزية يقتضي التسليم بأن لها معنى عاما متواضعا عليه ترمز إليه. يقول بكبسن (1963 ص 179) : "لكل مشير مقامي دلالة عامة خاصة". ونظنّه بقوله "دلالة عامة خاصة" يؤكّد افتقارها إلى ما سمّاه لاينز (Lyons 1978 ص168) Denotatum "مُتصوّر" يمكن أن يجمع المترادفات. فدلالة كل مشير مقامي هي دلالة خاصة به وحده غير قابلة لأن تشمل غيره ممّا شابهه. فتعدّد ما تحيل عليه في كل استعمال لا يعني افتقارها لدلالة عامة قارّة. وقد استدلّ بكبسن على ذلك بعدم تغيّر معنى "أنا" من لغة إلى أخرى فـ" je "، " ego " " ich " " i " معنى واحد هو الذي يتلفظ بـ"أنا".

---

1) وهو أمر أكّده ديكرو وتدروف (1972 ص 115) وأكّده المسدي (1976 ص 48) بقوله "المعنى العام للمشير المقامي يجمع بين وظيفتين وظيفة رمزية ووظيفة إشارية"

حينئذ سوف ننفي الحدود بين المخاطب والغائب. وهو ما ذهب إليه الشاوش (الشاوش 2001 ج 2 ص 1090) في نقده ودعمه بأمثلة موضحة.

غير أنّنا نستطيع أن نتبين ضعف مذهب بنفنيست دون أن نحتاج إلى نقض المقابلة بين الشخص واللاشخص. ذلك انه في إقرار علاقات تقابلية بين الضمائر تقوم على إقصاء ضمير الغائب مخالفة لخصائص انتظامها. إذ أنها عناصر لا تتحدد إلا بما يقوم بينها جميعا من تقابل كما بيّنا ويمكن أن نبين ذلك بإبراز ما ينتج عن إقصاء الغائب من حضوره ونفوه في شكل آخر.

فإذا قلنا مع بنفنيست بأنّ "أنت" هو كل شخص ليس أنا، وهو ليس بالضرورة الذي نتوجّه إليه بالخطاب فهذا يعني :

أ) كل شخص ليس أنا هو أنت

ب) من نوجّه إليه الخطاب هو أنت

ج) من لا نوجّه إليه الخطاب هو أنت

فينتج عن ذلك نقض الخاصية الأساسية التي على أساسها ميّز بنفنيست بين مجموعة (أنا– أنت) ومجموعة (هو) وهي أحادية كل من أنا وأنت وتعدد "هو. فـ "أنا" هو دائما المتكلّم و"أنت" هو دائما من نوجّه إليه الخطاب في حين أن "هو" قد تحيل إلى أي شيء (Benveniste 1966 ص 230).

فالعقل قادر على تصوّر أشخاص عديدين في لحظة واحدة قد يكونون حاضرين وقد يكونون غائبين. فيكون كل شخص متصوّر منهم هو "أنت" سواء أكان مخاطبا أم غير مخاطب. وقد ينتج عن هذا الأمر تقويض أسس عملية التخاطب من أساسها لأنك قد تتكلّم في حضرة شخص وأنت تتصور شخصا آخر فإذا ردّ عليك الشخص الحاضر ستقول له : "أنا لا أخاطبك أنت" أو بالعكس سيضطر كل شخص تخاطبه إلى أن يسأل قبل أن يردّ: "هل تخاطبني أنا؟".

وهذا يعني أن "أنت" على مستوى الاستعمال تحافظ على الإبهام الذي تتميز به نظريا. فهي قابلة لأن تقع على كل شيء غير أنا. خاصة وأن المحدد الوحيد لها هو ما يتصوره المتكلّم في الذهن. وهذا المتصوّر قد لا يكون له نظير و قرينة موضحة ظاهرة.

فيبدو أن بنفنيست يخرج بالضمير "أنت" من النسق التخاطبي المعهود الذي يجعل الضمير في حدّ ذاته متضمّنًا لمعنى القصد، قصد المخاطب. إذ أن قوله يقتضي أن يقع الاتفاق حول نسق تخاطبي مخصوص مبني على القصد القائم بين المتكلم والمخاطب الحقيقي فيكتسب الضمير قيمة أخرى ليست هي القيمة الماثلة في النسق اللغوي العادي. وهي حالات من التلاعب بالأقوال قد تستعمل في مقامات مخصوصة ولكنّها ليست المقامات العادية بالنسبة إلى عملية التخاطب. فيكون المخاطب الحقيقي فيها هو المخاطب المتصور في ذهن المتكلّم وليس من توجّه إليه الخطاب. ولتوضيح الأمر نقدّم هذا المثال :

هب أنّ حبيبا يلتقي بحبيبته مصحوبة بأبيها فيقول مخاطبا الأب وهو يقصد الفتاة طبعا: " كيف أنت يا عمي ؟ لقد اشتقت إليك كثيرا. أنت أنيق جدا اليوم".

فتحيل "أنت" في هذا المثال حسب مقياس "المتصوّر الذهني" الذي ذكره بنفنيست إلى من هو غائب عن الخطاب ولكنّه هو المتصوّر المقصود.

فحذ "أنت" الذي وضعه بنفنيست يصلح لمثل هذه المقامات غير العادية ولا يصلح للمقامات العادية. و تكمن قيمته الأساسية في إبرازه دور القصد في عملية التخاطب. غير أنّه قصد قنّنه نظام اللغة بحصره في علامة لغوية معينة تعكسه من جهة، ويجعل العلاقات التي تربط هذه العناصر علاقات متحركة متغيّرة تقوم على الاسترسال من جهة أخرى.

ولا يمكن أن تأخذ العلامة قيمة علامة أخرى إلا إذا كانت بينهما علاقة. فالمقابلة [أنا/لا أنا] توازي بين [أنت] و[هو] في مقابلتهما لـ[أنا] وهو ما يفسر إمكانية مخاطبة اللاأنا بـ"أنت" أو بـ"هو". ونحن نعتقد أن النظام المتحكّم في العلاقة بين الضمائر قد فرض أن تكون العلاقات، مهما تغيرت صورها، رابطة بين العناصر الثلاثة، لا تغيب أي واحد منها ويتجلى ذلك بالنظر في ما أنجزه بنفنيست. فحين بحث في ماهية "أنت" انتهى إلى أنها تحيل على المخاطب أو على غير المخاطب لأن "أنت" هو "اللا أنا" المتصوّر في ذهن المتكلم. فإذا كان الأمر كذلك استطعنا أن نستنتج أن:

أنت ⟵ المخاطب

⟵ غير المخاطب

فـ"أنت" إذن قد تأخذ قيمة "أنت" وقد تأخذ قيمة "هو" إذ أنّ "أنت" إذا كانت لغير المخاطب: فإنّها لا يمكن أن تكون إلا الغائب.

فيؤكّد ذلك أنّه لا سبيل عند دراسة الضمائر إلى إقصاء ضمير الغائب لأنّ العلاقات النظامية التي تخصّها قد قامت على علاقة ثلاثية الأطراف لا يتحدّد الواحد منها إلا بمقابلته بالطرفين الآخرين.

خاتمـة :

بيّنا التلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة (أنا، أنت،هو) إذ أنّه لا يتحدّد الواحد منها إلاّ بمقابلته بالعنصرين الآخرين فـ"أنا" هو اللاأنت واللاهو و"أنت" هو اللاأنا واللاهو و"هو" هو اللاأنا واللاأنت. ومثل هذا التلازم يدعونا إلى اعتبار صور مختلفة لعلاقة التقابل بينها فكما نقابل بين [[أنا ◦ أنت] ◦ هو] نقابل بيـــــن [أنا ◦ [أنت ◦ هو]]. فلئن كان التمييز في الضمائر بين الحضور والغياب يبرّر ما بين الصنفين من تقابل فإنّه تقابل لا يدلّ على انتفاء التلازم بينها جميعا وهو ما يستخلص من اشتراكها جميعا في مقولة الإضمار.

وقد أبرزنا أيضا نزعة النحاة العرب إلى التمييز بين ضربين من الحضور: حضور في عمل التخاطب تدلّ عليه المواجهة ويقابل دلالة الغائب في الضمير، وحضور في المقام التخاطبي ويقابله الغياب المادي الذي يستلزم استحضارا ذهنيا للمحال عليه. فيخص الحضور التخاطبي ضميري أنا وأنت والمنادى ويخص الحضور في المقام التخاطبي أسماء الإشارة.

وبينا أيضا هذا التمييز بإبراز دلالة الحضور في الضمائر ودلالتها في المنادى وفي اسم الإشارة. وهو تمييز يدعونا إلى الانتباه إلى أنّ الأصل في ظاهرة الإشارة المقامية أن لا تقابل الغياب من مقام التخاطب بل الغياب من عمل التخاطب. لذا فإنّه يستوي بالنسبة إليها حضور ما يحيل عليه الضمير الغائب في المقام التخاطبي أو عدم حضوره. إذ يكون في جميع الأحوال غائبا وهو أمر يثير تساؤلا حول سبب اعتبار اسم الإشارة مشيرا مقاميا في حين أنّها لا تشير إلا إلى ما كان غائبا تخاطبياوهو أمر نرجئ البحث فيه إلى الباب الثاني من البحث.

أما في هذا الفصل فقد ركّزنا على دلالة الغائب على اللامتكلّم واللامخاطب. وهي دلالة رأينا أنّها يمكن أن تكون قريبة مما أنجزه بنفنيست في تصنيف الضمائر إلى ضمائر الشخص وضمائر اللاشخص. إذ أنّه قد بدا لنا أنّه يقصد بالشخص الوجود الفاعل في عمل الخطاب وباللاشخص الوجود السلبي الذي لا يكون فيه الضمير دالا على المتكلّم أو على المخاطب.

غير أنّنا رأينا أنّه قد بالغ في إقصاء ضمير الغائب مبالغة جعلته يهمل ما بين الضمائر جميعا من تلازم. فلا ينتبه إلى حركية علاقة التقابل بينها وإلى صورها المختلفة. فلم ير أنّ (أنا) قد يقابل (أنت،هو) باعتبارهما اللاأنا. فبيّن أنّ اللاأنا لا يمثّل إلاّ "أنت" وقد أدى به ذلك إلى اعتبار ضمير المخاطب لا يدلّ فقط على المخاطب المعيّن بل قد يدلّ أيضا على مخاطب غير معيّن. وقد بيّنا أنّ المخاطب غير المعيّن ليس في نهاية الأمر سوى الغائب. مما يقوم دليلا

ولئن أبرز إيليورد Eluerd أهمية ما بينته أوروكيوني من افتقار المشير المقامي إلى متصور Denotatum فإنه قد دعا إلى مقارنة دقيقة لما اعتبر معنى الضمير "أنا" بمعنى اسم آخر مثل "طاولة" (Eluerd 1985 ص ص 66-67):

أنا : الذي يتكلم، الذي يقول أنا

طاولة : أثاث متكون من سطح أفقي تقف على أرجل...

وتساءل : هل يجوز حقا أن نقول إن "الذي يتكلم" هو معنى أنا؟ فإن كنا سنجيب بنعم فإنه يجب أن نتفق على أن كلمة "معنى" ليس لها نفس المعنى الذي تدل عليه في هذا القول : "معنى طاولة هو: أثاث يتكون ..." ثم ينتهي إلى الإقرار بأن "الذي يتكلم ليس "معنى" بل هو ضرب من الإشارة اللغوية: فهو ليس تعريفا بل هو إشارة حسّية Ostention[1]. فمن الشرعي إذن حسب إيليورد أن نقول إن المشيرات المقامية Asemiques فهي إذن علامات إشارية صرف وليست علامات رمزية إشارية.

3.8 للمشيرات المقامية معنى إجرائي :

إن الناظر في معنى أنا يلاحظ أن لـ"أنا" معنى ولكنه مختلف من حيث طبيعته عن معنى "طاولة". لقد نبّه التداوليون العرفانيون (كلايبار 1994 وربول 1998) إلى ضرورة التمييز بين المعنى الوصفي والمعنى الإجرائي فمعنى طاولة هو معنى وصفي. ولكن معنى أنا هو معنى يحدد كيفية إدراك المرجع المقصود فهو معنى إجرائي. وهذا التصور يشرّع أن نقول إن للمشيرات المقامية معنى.

---

1) نظن أن الخلفية النظرية التي يعتمدها إليورد هي تمييز فتغنشتاين بين ما يقال وما يظهر أو يشار إليه Ce qui est dit et ce qui est montré

انظر فصل تعريف التداولية.

لقد أكّد كلايبار (1994 ص 14) أنّ مركبا مثل "هذا الرجل" « cet homme »، وإن كان يحيل على شخص معيّن باشارة حسيّة أو على شخص قد سبق ذكره في الخطاب أو على الشخص الذي يراه المتكلّم والمخاطب، فهو ليس مطابقا لمركّب اسمي يصف الإجراء المستعمل مثل:

الرجل الذي أنا بصدد الإشارة إليه

أو الرجل الذي كنّا بصدد الحديث عنه

أو الرجل الذي نراه أو الذي هو هنا.

وهو تمييز قد أثبته سباربار وولسن (1990 D. Sperber & D.Wilson) حينما نبّها إلى العلاقة بين ضمير المتكلّم "أنا" والمركّب الاسمي الوصفي: منشئ هذا الملفوظ (1994 Kleiber) The producer of this utterance : ص 14)[1] فالمعلومة التي تناظر المركّب الوصفي لا تكوّن المعنى الوصفي لـ"أنا" بل معناه الإجرائي. لذا فإنّه يتعذر تعويض الضمائر أو أسماء الإشارة بالمركّبات الوصفية التي تناسب المقصود. إذ يثير ذلك اختلافات دلالية كبيرة تبرز الخصوصية الإحالية للضمائر وتؤكّد أنّها ليست مجرّد علامات إضمار يؤتى بها للتعويض والنيابة[2].

وهذا ما جعل التداوليين العرفانيين يقرّون للضمائر معنى إجرائيا sens procedural يؤكّد تميّزها واستقلاليتها. فقد بيّن كلايبار (1994 ص ص 17-18) أن ضعف المعنى الوصفي في الضمائر لا يعني بالضرورة أنها عناصر فارغة إحاليا. بل إنّ فيها معنى إجرائيا يوجّه المخاطب إلى كيفية بلوغ المرجع المقصود. فلئن كانت الضمائر جميعا تشترك من حيث المعنى في الجزء

1) بيّن كلايبار أنّه نقل هذه الإحالة عن ربول :A.Reboul How much am I and how much is She? dans Lingua ولم نتمكّن من هذا المقال كما أنّ كلايبار لم يحل إلى المرجع الذي أحالت عليه ربول وهو تمييز لم يشر إليه سبربر وولسن في كتابهما Pertinence 1986.

2) لقد أبرز النحاة العرب أنّ دور الضمائر لا يقتصر على النيابة بالتأكيد على عدم جواز إظهار المضمر في أنا وأنت.

اختلافا في المقصد والمعنى. وهذا العدول في استعمال العلامات وتوظيف بعضها مكان بعض هو الذي يؤسس للمعاني البلاغية، مثل التعظيم أو التحقير وغيرها. ولولا استحضار هذه المقابلات النظامية بين خصائص هذه الوحدات لما كان لهذه المعاني أن تستقيم. فلم يكن تمييز النحاة بين ضميري "أنا" و"أنت" وبين "اسم العلم" الا من مستلزمات الوعي بمبدإ تخاطبي يتمثل في أنّ التأويل الأكثر إفادة من غيره هو التأويل الذي يتطلب مجهودا أدنى[1]. فلولا هذا الاعتبار لما رأى النحاة فرقا بين استعمال ضمير المتكلّم أو استعمال اسم العلم لتعيين المتكلّم نفسه.

لقد بدا لنا واضحا في نص الاسترابادي المذكور أعلاه تأكيده على أن ما يميز ضميري "أنا" و"أنت" من الضمير "هو" ومن بقية الأسماء أو بمعنى آخر ما يميز الحاضر من الغائب هو أثر عمل التلفظ بها في تحديد المرجع المقصود.

لقد بيّن الاسترابادي أن قول الزمخشري بأن "أنا وضع لمتكلّم" يحتاج إلى تقييد يخرج ما وضع للمتكلّم من ألفاظ الغيبة مثل اسم "المتكلّم" وهو أمر ينسحب على ضمير الخطاب وعلى اسم الإشارة. وأما القيد الذي يدقّق حدّ ضمائر الحضور وأسماء الإشارة فإنّه يتمثل في إبراز دور عمل التلفظ و"أن التكلّم" في تعيين ما تحيل عليه. إذ يرى الاسترابادي ضرورة تعويض قول ابن الحاجب "ما وضع لمتكلّم أو لمخاطب أو لمشار إليه" بقولنا "ما وضع لمتكلّم به أو لمخاطب به أو لمشار إليه به". فيخرج بهذا الحدّ من التعميم والإطلاق إلى التخصيص والتقييد. وهو أمر ينبهنا إلى أن لهذه الوحدات معنى ولكنّه مقيّد غير مطلق تابع للاستعمال. وهو ما يجعلها معرفة بالأصالة لا يجوز فيها تنكير. فهي موضوعة من أجل واحد بعينه لا يكون إلا معيّنا. فـ"أنا" يدلّ على كل

---

1) هو مبدأ تخاطبي أبرزته النظريات الحديثة في الإفادة انظر (D. Sperber & D. Wilson 1986 ص 250).

متكلّم به ويحيل عند الاستعمال على واحد معيّن. و"أنت" تدل على كل مخاطب به وتحيل على واحد معيّن هو المخاطب بـ"أنت". و"هذا" تدل على كل مشار إليه به وتحيل على واحد معيّن هو المشار به إليه[1]. وهي في ذلك لا تختلف عن بقية الوحدات. فجميع الألفاظ تتغيّر إحالتها بتغيّر المقام أما معناها العام فهو قار لا يتغيّر. فيستوي استعمال لفظ "قطّ" ولفظ "أنا" من حيث استقرار المعنى وتغيّر الإحالة في مثل:

1- رأيت قطّ الجيران   3- يقول محمّد أنا سعيد

2- تنزّهت مع قطي   4- تقول فاطمة: أنا سعيدة

فكما أنّ "قطّ" تحيل في المثال (1) على غير ما تحيل عليه "قطّ" في المثال (2) من حيث اختلاف المرجع فإنّ "أنا" تحيل في المثال (3) على متكلّم مختلف عمّا تحيل عليه "أنا" في المثال (4) (انظر Recanati 1979 ص 50). فأن تكون المشيرات المقامية وحدات تخاطبية لا تتحقّق إلا إذا دخلت حيّز الاستعمال بواسطة عمل التلفظ لا يحول دون أن يكون لها معنى عام خاص بها.

ففي اللغة ألفاظ تستحضر المقام التخاطبي ويقتضي اشتغالها الإحالي التعلّق بالحضرة. فتؤكّد أنّ اللغة لا يمكن أن تكون إلا تخاطبا. غير أنّ النظام اللغوي قادر على تمثيلها وتحديد دلالتها بإبراز خصائصها الإجرائية. وقد اختار النحاة أن يميزوا هذه الألفاظ بسمة الحضور التي تعبّر عن حضور حدث التلفظ بجميع فواعله في اللغة الواصفة. ويبدو أن هذا الحضور لا يتحقّق إلا بأدلة هي في الضمائر "دليل التكلّم" و"دليل الخطاب" وهي في النداء دليل إيقاع المناداة وهو "يا" وهي في اسم الاشارة الدليل على الإشارة الحسّية . وقد بيّن

---

1) هي سمة الأحادية التي أبرزها بنفنيست (1966) باعتبارها مميّزة لضميري أنا وأنت

وقد نبهنا إلى أن دلالة المعنى عند الباحثين الذين تعرضـنا إليهم مختلفة. فالمعنى عند بعضهم هو المفهوم وعند البعض الآخر هو المتصور والافتقار المشير في لمثل لهذه الدلالات لا يعني أنه لا معنى لها. وقد بدا ذلك واضحا في اقرار بعض التداوليين بأنّ لهذه الوحدات معنى عبر انه معنى إجرائي يمكن المخاطب من اليات التأويل التي توصله إلى المحال عليه المقصود. وقد بيّنا أنّ هذا المعنى مسجّل في النحو قد دلّت عليه قرائن التعريف المختلفة.

وانتهينا إلى الاستدلال على أنّ النحاة العرب قد اعتبروا للمشيرات المقامية معنى ميّز بعضها من بعض وأسّس للمقابلات الجدولية النسقية التي تحدّد علاقة بعضها ببعض نحويا. وقد اعتبرنا أنّ هذه المعاني تتمثّل في "دليل التكلّم" في "أنا" وفي "دليل الخطاب" في "أنت" وفي "دليل الغيبة" في "هو" وفي "دليل الإشارة" في "هذا". وهي معان ساهمت في تحديد علاقة التقابل بين [أنا،أنت] و[هو] من جهة وبين [هو] و[هذا] من جهة أخرى.

وهكذا يتبيّن لنا أنّ المشيرات المقامية وحدات نظامية مرتبطة بالعوائد ارتباطا يؤسّس للقول بما بينها من استرسال.

وبهذا الفصل نكون قد انتهينا من مسألة تحديد المشيرات المقامية بعد أن أثبتنا علاقتها بالنظام النحوي من جهة وبالاستعمال من جهة أخرى وبيّنا أنّه لا سبيل إلى وصف هذه الوحدات دون إدراك خصائصها النحوية وعلاقة بعضها ببعض نظاميا. وقد اعتمدنا في ذلك المقاربة النحوية والمقاربة التداولية ورأينا أنّه علينا أن نختم هذا الباب بتحديد المشيرات المقامية من خلال المقاربات العرفانية حتى نتبيّن أنّ هذه المقاربات شأنها في ذلك شأن المقاربات التداولية تقوّي تصوّرنا للنظام النحوي في هذه الأطروحة باعتباره نظاما يشمل الأنماط المقامية المنظّمة للمعاني التداولية وذلك بإدراكنا أنّ تفسيرها ليس إلا من مستلزمات اعتبار العلاقات النحوية بين الأبنية.

9. الفصل التاسع : المشير المقامي في المقاربات العرفانية

بيّن كلايبار (1994 Kleiber) ومرماريدو (2000 Marmaridou). أن تحديد المشيرات المقامية اعتمادا على التمييز التقليدي بين المضمر السابق والمضمر المقامي ليس ناجعا. إذ أنّه لا ينجح في التمييز بين العائد والمشير المقامي. ويستدلان على ذلك بمجموعة من الأمثلة. وقد رأينا أن نخصص لكل واحد منهما مبحثا مستقلا وذلك لاختلاف المقاربة المعتمدة في تحقيق حد المشير المقامي.

1.9 تعريف المشير المقامي في المقاربة الذاكرية :

يتنزل اهتمام كلايبار (1994 Kleiber) بالمشيرات المقامية ضمن اهتمامه بقضايا الإحالة عامة. فقد اعتبر (1994 Kleiber ص 8) الإحالة : "مجالا في أوج التجدد النظري والمنهجي بمفاهيم ومقاربات واعدة " لم تتوضح بعد ملامحها.

وقد حاول في هذا الكتاب أن يساهم في تحديد المقاربة الناجحة في تدقيق الخصائص الإحالية لكل صنف من الألفاظ وخاصة منها العوائد والضمائر. فكان من الحتميّ أن يتعرّض إلى المشيرات المقامية إذ تمثل الضمائر أهم صنف فيها كما يمثل التداخل بينها وبين العوائد إشكالا مطروحا لم يتوصل فيه بعد إلى حل واضح. فكانت غاية كلايبار أن يتوصل إلى تمييز دقيق بين العوائد والمشيرات المقامية يضمن تحليلا موحدا لجميع استعمالاتها.

وقد اعتبر التداخل بين الصنفين دليلا على عجز مقاييس التصنيف التي اعتمدتها كل مقاربة في تناول هذه العناصر وأهمها على الإطلاق مقياس الإحلال الفضائي Localisation spatiale : أي التمييز بينهما باعتماد تحديد مكان المضمر: المقال أو المقام. وهو مقياس اعتمدته المقاربة النحوية والنصية والتداولية. فنقد كل هذه المقاربات[1] وشمل نقده المقاربة العرفانية أيضا.

---

1) نشير إلى أن نقد كلايبار لهذه المقاربات جميعا قد اقتصر على تقديم أمثلة أبرز بها في كل مرة عجز المقاربة المنتقدة عن تحليلها وقد رأينا في ذلك الكثير من المبالغة وقد

واعتبر كلايبار (Kleiber 1994 ص 13) أن عيب كل مقاربة يتمثل في مغالاتها في انغلاقها على ذاتها وتهميش قيمة المقاربة الأخرى مما جعل كل منهج من هذه المناهج عاجزا أمام صنف من الأمثلة المستعملة. واقترح كلايبار (Kleiber 1994ص ص52-54) مقاربة ذاكرية Approche mémorielle وصفها بكونها "مقاربة دلالية - تداولية غير منقطعة عن عرفانية" (Kleiber 1994 ص 11). ورغم نزعتها إلى التوفيق بين مبادئ الإعراب والدلالة والتداولية والعرفانية فإنّها لا تعدو أن تكون مقاربة عرفانية بالأساس[1].

فما هي إشكاليات التصنيف التي أبرزها كلايبار؟ وما هو التعريف "الجديد" الذي اقترحه للمشيرات المقامية ؟

1.1.9 طرح إشكاليات التصنيف.

طرح كلايبار إشكاليات التصنيف على مستوى الضمائر (أنا وهو) وأسماء الإشارة. واعتنى بضمير الغائب "هو" عناية مخصوصة لما يثيره دون بقية الضمائر من مشاكل في التصنيف حالت دون إمكانية القطع بوجود قائمة منغلقة للمشيرات المقامية. أما أسماء الإشارة فقد اقتصر في دراستها على وقفات سريعة. وننبّه إلى أنّنا سنكتفي في هذا الفصل بالضمائر. ونرجئ البحث في أسماء الإشارة إلى فصل خاص بها لما تثيره من إشكاليات خصوصية.

❖ "أنــا" بين الإشارية المقامية والعائدية :

رغم أنّ كلايبار قد اقتصر في طرحه لهذه القضية على ضمير المتكلّم فإنّنا قد اعتبرنا أنّ ما يقال في "أنا" ينسحب على "أنت" بحكم تبادل الأدوار بين المتكلم والمخاطب. وقد أثارنا اعتبار كلايبار ضمير المتكلّم عنصرا من

أبرزنا ذلك في مقال قدمنا فيه كتاب كلايبار "العوائد والضمائر" 1994 تقديما نقديا: حوليات الجامعة التونسية 2004 عدد 48.

1) U. Jokinen (1992،ص 48).

العناصر الإشكالية في التصنيف. إذ أن ما اطلعنا عليه من البحوث قد أقر إقرارا يقينيا بأن "أنا" مشير مقامي مما يؤكد استحالة أن يكون عائدا في أي استعمال له. فهو من المشيرات المقامية الخالصة كما أكدت أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 40). غير أننا نجد كلايبار (Kleiber 1994 ص 23) في نقده للمقاربة النصية بسبب اعتمادها مقياس الإحلال الفضائي للتمييز بين العائد والمشير المقامي يقول :

"إن هذا المقياس لا يمكنه أن لا يقر بأن ضمير "أنـــا" عائد في مثل : قال زيد متعجّبا : أنا لست عائدا"

فالمقاربة النصّية حسب كلايبار لا يمكن أن تجد مهربا من اعتبار مفسر "أنا" في مثل هذه الأمثلة معطى سياقيا وهو "زيد". وقياسا على ما ساقه كلايبار في ضمير المتكلّم يمكن أن نعتبر " أنت" أيضا عائدا في مثل قولنا :

" قال زيد لعمرو: أنت لست عائدا"

وافتراض كلايبار هذا لا يخلو من تعتيم ذلك أن ثنائية مقال/ مقام لا تسقط ضرورة في مثل هذه الزلات. إذ أنّ قواعد الربط النحوية بين الضمير ومفسّره تحول دون اعتبار "زيد" مفسّرا للضمير "أنا". ذلك أنّ الــضمير قــد ورد في موضع مفعول معمول لفعل "قال". وإذا كــان الضمير مفــعولا به فإنّه لا يرتبــط بالفــاعل إلا إذا لــم يكــن رأسا كقولنا ضرب زيد نفسه. أما إذا قلنا: ضرب زيد إيّاه فإنّ الضمير لا يفسّر "بزيد". وتخضع جميع الضمائر لهذه القاعدة ما كان منها دالا على الحضور وما كان دالا على الغيبة ويبرز ذلك في مثل هذه الأمثلة:

- قال زيد: "هو لا يريد ذلك"
- قال زيد: "أنت لا تريد ذلك"

و (2) زيد ضربَ،

وإن كان أنا هو زيد، أن في المثال (1) دليل تكلّم يفتقر إليه المثال (2) ويمكن أن نبين ذلك بهذا الجدول :

الأدوار التخاطبية / الوحدة اللغوية	التكلّم	الخطاب	الحضور التخاطبي
أنا	+	-	+
أنت	-	+	+
هو	-	-	-
زيد	-	-	-

فـ"دليل التكلّم" و"دليل الخطاب" و"دليل الغيبة" الذي هو غياب دليل التكلّم ودليل الخطاب هي المعاني التي تتميز بها الضمائر خاصة وجميع الأسماء عامة. فهي موضوعة لمن هو بصدد إنجاز القول. فالمثال (1) والمثال (2) متماثلان من حيث البنية النحوية ومن حيث الدلالة المرجعية. إلا أنّهما مختلفان من حيث أنّ الأول غير مستقل مفهوميا وبنيته إلى تعلّقه بحدث القول. أما الثاني فمستقل بمعناه لا يستحضر حدث إيقاع التلفظ فتختلف صيغة إعطاء كل عبارة للمرجع المقصود. ولذلك لا نقول :

* زيد ضربت

بـــل : زيدٌ ضرب Ø .

فكان غياب علامة التكلّم دليلا على هذا الاختلاف. ولا شك أنّه اختلاف يقتضي انعدام تبادل الأدوار بين ما يدل على الحضور وما يدل على الغياب لأنّ الخصائص اللفظية قد جاءت مراعية لخصائص التخاطب منظّمة لحدث

إجراء الخطاب، دون أن يكون للحضور المادي أو لحضور جثث ما يحيل عليه المتكلّم والمخاطب والغائب اعتبار في هذا النظام.

فـ"أنا" و"أنت" علامتان لغويتان تدلان على حضور المتكلّم والمخاطب في اللغة. إذ لهما القدرة على توحيد المتكلّم الإحالي والمتكلّم المقامي والمخاطب الإحالي والمخاطب المقامي. إذ لا يحضر الإنسان متكلّما أو مخاطبا في الجملة إلا من خلال "أنا" و" أنت". أما بقية الأسماء التي يمكن أن تحيل عليه فإنّها تعجز عن تعيين هذين الدورين فتعبّر عنه باعتباره غائبا عن حدث التلفظ. ولو لم تكن حروف الصدارة جميعا عوضا عن أفعال مسندة إلى ضمير المتكلّم لما كانت دليلا على المتكلّم الإنشائي. فلم تدل هذه الحروف على المتكلّم إلا لأنّها تتضمن دليلا على التكلّم هو ضمير المتكلّم.

وهذا الاختلاف بين ضمائر الحضور والأسماء الغائبة الذي أبرزه النحاة يؤدي ضرورة إلى اختلاف في مسلك التأويل الذي يسلكه المخاطب لبلوغ المرجع المقصود. إذ أنّ استعمال ضميري أنا وأنت يعيّن المتكلّم والمخاطب تعيينا مباشرا بالربط بين الصوت والصورة والإشارة فكان مفسّرهما المشاهدة والمواجهة. أما استعمال اسم العلم للدليل على المتكلّم فإنّه يستلزم جهدا أكبر:

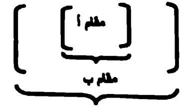
أنـــــا ← المتكلّم به

زيــد ← اسم المتكلّم به ← أنا ← المتكلّم به.

وفي ذلك دليل على أن لاستعمال المتكلّم اسم العلم عوضا عن "أنا" مقاصد دلالية أخرى تتجاوز مجرّد الإخبار عن نفسه لأنّه كلّف المخاطب جهدا إضافيا يقتضي أن يكون من ورائه مقصد معيّن. فتختلف دلالة الجملة التي تتضمن ضمير المتكلّم عن دلالة الجملة التي تتضمن اسم علم يحيل على المتكلّم. ومرد هذا الاختلاف مخالفة أصل الوضع بالتحول من الدلالة على الحضور بعلامات الحضور إلى الدلالة عليه بعلامات الغيبة، تحوّلا يقتضي

ومعتقد أن ما ذهب إليه كلايبار يعدّ من باب الخلط بين مفهوم العائد ومفهوم المتحوّل Coréférence فضمير المتكلّم "أنا" واسم العلم "زيد" يحيلان على مرجع واحد. غير أن ذلك لا يعني أن "زيدا" هو معوّض الضمير (Milner 1982 ص 32).

هذا إضافة إلى أن المثال الذي قدمه كلايبار يمثل خطابا غير مباشر نقل نقلا مباشرا. لقد نقل مقام "أ" إلى مقام "ب" بجميع مقوماته أي بأشخاصه وزمنه ومكانه فيحافظ القول "أ" على خصائصه المقامية ويبقى مستقلا عن المقام "ب":



وتكمن أهمية النقل المباشر في نقل القول باعتبار عوامل التخاطب المتحكّمة في دلالته وإحالته. فلا يكون المرجع الذي تحيل عليه "أنا" في المثال المذكور سوى المتلفظ الأصلي بـ"أنا". وقد أبرزت أوركيوني (Orecchioni 1980 ص57) ذلك بدقة ووضوح فاعتبرت أنه مع نقل الخطاب يكون لنا قول "ق 1" أنجز في مقام تلفظي "م ق 1" مرتبط بقول آخر "ق 0" منجز في مقام تلفظي "م ق 0". مع النقل المباشر يحافظ على "ق 1" دون أي تغيير وهذا يعني أن المشيرات المقامية فيه تفسر باعتبار "م ق 1". أما مع النقل غير المباشر فإن التفسير يحصل باعتبار "م ق 0" فتتحول المشيرات المقامية لتناسب المقام الجديد الذي لا يعتبر آنية الخطاب :

1) قال لي زيد : "سألتني هند (1)"

ق 0 "في م ق 0" ق 1 "في م ق 1"

2) قال لي زيد بأنه سيأتي غدا

ق 0 "في م ق 0"

فيحتوي م ق 0 في المثال 2 م ق 1 إلى درجة الإلغاء والتغييب. فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نتحدث عن "أنا" أو "أنت" في استعمال عادي كما زعم كلايبر. مما قدمه حجة على عجز المقاربة النصية وقصور ثنائية مقال/ مقام عن التمييز بين العائد والمشير المقامي مع الأمثلة التي نذكر في حاجة إلى إعادة نظر.

❖ الضمير "هو" بين الإشارة المقامية والمقالية.

يصنّف الضمير "هو" عادة ضمن العوائد لارتباطه إحاليا بعنصر سياقي يشترط ذكره قبل استعمال هذا الضمير. فالأصل فيه أن لا يتعلق بمقام التلفظ لأنه لا يكون متكلما ولا مخاطبا. غير أن هذا لا ينفي أن نجد بعض الأمثلة يحيل فيها ضمير الغائب على شخص حاضر في مقام التلفظ. فيستعمل بدون مفسر مقالي. وهذا الصنف من الأمثلة هو الذي حدا ببعض الدارسين مثل أوريكيوني (Orecchioni 1980 ص 40) إلى اعتبار ضمير الغائب مشيرا مقاميا تارة وعائدا طورا. وقد حرص كلايبر (Kleiber 1994) على إبراز هذه الظاهرة متخذا إياها حجة تثبت عجز المقاربة النصية عن توفير تحليل موحد لهذا الضمير. فيقدم (Kleiber 1994 ص 24) هذه الأمثلة التي يغيب فيها ذكر المفسر :

1) قد أهملنا الاعتناء بـ "غدا" إهمالا مقصودا لأن الحديث يخص ضمير المتكلم وسنعود إلى دراستها في الباب الخامس بالدلالة الزمانية(III 3)

الوصفي فإن بعضها يتميّز من بعض بفضل هذا الجزء الإجرائي. وهو معنى لم يبرزه النحويون حسب زعم التداوليين لاعتبارهم الضمائر عناصر فارغة إحاليا.

ع) إنّه يجدر التنبيه إلى أن "المعنى الإجرائي" الذي اعتبره التداوليون مميزا للوحدات الخطابيه التي لا تكتمل دلالتها إلا بعامل خارجي، هو معنى حسب رأينا لا يقتصر على المشيرات المقامية بل يشمل كل العبارات التي يراد بها مرجع مقصود بعينه. ذلك أنّ هذا المعنى الإجرائي إنّما هو معنى تؤديه وسائل نحوية محدّدة تتمثل أساسا في قرائن التعريف المختلفة. فهو ليس معنى تداوليا متأتّيا من خارج اللغة.

فكل وسيلة في التعريف : الإشارة، العهد، ... تمثّل الدلالة الإجرائية التي تنبّه المخاطب إلى الإستراتيجية التي عليه اتباعها للتوصّل إلى المرجع المقصود. ولا شك أن تصنيف المعارف وتحديد مختلف القرائن التي تتعرّف بها إنّما هو تحديد لمختلف المعاني الإجرائية التي تميّز كل صنف منها. ولولا إدراك المخاطب للقواعد المنظمّة لمقولة التعريف اللغوية لما تمكّن من معرفة ما تحيل عليه العبارات المستعملة.

4.8 موقف النحاة العرب من قضية المعنى في المشير المقامي :

لقد بدا لنا أنّ النحاة في دراستهم لما سمّيناه بالمشيرات المقامية لم يشكّوا مطلقا في أنّ لهذه الوحدات معنى. فالإقرار بأنّ هذه الوحدات لا تستقلّ من حيث دلالتها عن المقام التخاطبي لا يعني مطلقا أنّها وحدات "فارغة" دلاليا لا تحمل معنى. فهي لها معنى عام شأنها في ذلك شأن بقية الوحدات. غير أنّه لا يتخصّص ولا يتعيّن إلا بما هو حاضر في المقام التخاطبي. فأن تكون هذه الوحدات مبهمة تفتقر إلى متصوّر واضح أي مسمّى في نفسه لم يحل دون الإقرار بأنّ لها معنى نحويا مكّن من تصنيف الضمائر حسب الحضور والغياب ومن التمييز بين صنف الضمائر وصنف أسماء الإشارة.

❖ "أنا" للمتكلّم به و"أنت" للمخاطب به و"هذا" للمشار إليه به :

أبرز النحاة الخصائص الدلالية المميزة للضمير ولاسم الإشارة. يقول الاستراباذي (شـ ح الكافية ج2 صـ3)

" (قوله ما وضع لمتكلّم) يخرج قول من اسمه زيد: زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب: زيد فعل كذا. فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلّم والمخاطب والغائب الاّ أنّه ليس موضوعا للمتكلّم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدّم الذكر. بل الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقة لا باعتبار تقدّم الذكر. فمن ثمّة قلت يا تميم كلّهم نظرا إلى أصل المنادى قبل النداء. ولهذا يقول المسمى بزيد: زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت. وكذا لا تقول للمسمى بزيد زيد ضربت لكنّها ليست لغائب تقدّم ذكره كهو وهي ونحوهما وإنّما جاز يا تميم كلّكم لأنّ يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلّم ويدخل في حدّه لفظ المتكلّم والمخاطب إلا أن يقال ما وضع لمتكلّم به أو المخاطب به أي للمتكلّم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وكذا في حد أسماء الإشارة ينبغي أن يقيّد فيقال ما وضع لمشـــار إليه به حتى لا يدخل لفظ المشار إليه".

فبحث الاستراباذي في الفرق بين استعمال اسم العلم وضميري المتكلّم والمخاطب وإن كانت العلاقة بينهما تقوم على التحاول coréférence. وأبرز أن الفارق الأساسي بينهما يتمثل في اختلاف الخصائص الإحالية أو "الاستراتيجة الإحالية" أو "صيغة إعطاء المرجع" على حد عبارة كلايبار (Kleiber) إذ تعين المرجع نفسه بإبراز سمة مخصوصة فيه يختلف كل صنف في الدلالة عليها. فيتجلى الاختلاف في قدرة هذه الضمائر على أن تقدّم "دليل تكلّم" أو "دليل خطاب" تعجز بقية الأسماء عن التعبير عنه. فالفرق بين:

(1) " أنا ضربت"

الاستراباذي ذلك بتمييز الأسماء الدالة على الغياب من الأسماء الدالة على الحضور فلم يقتصر على "أنا" و"أنت" بل أضاف إليهما النداء وأسماء الإشارة وإن كان قد نبّه إلى تميّز الحضور مع هذه الأسماء. فأبرز أنّ في النداء "دليل خطاب" وهو "يا" وفي اسم الإشارة ما يستحضر المتكلّم المقامي والمخاطب المقامي. وهو ما يقرّبه من أنا وأنت ويفسّر وسمه بالحضور. يقول الاستراباذي (ج2 ص 32) :

"تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع بما يقترن إليها من إشارة المتكلّم الحسيّة فجيء في أوائلها بحروف ينبّه بها المتكلّم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة".

ويقول أيضا (الاستراباذي ج 2 ص 32) :

"إن وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنّه للمشار إليه حسًا ولا يشار بالإشارة الحسيّة في الأغلب إلا إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطبا".

ففي اسم الإشارة دليل على حدث التخاطب، إذ الإشارة تستدعي: مشيرا هو المتكلّم، مشارا له هو المخاطب ومشارا إليه هو حاضر في الحضرة.

فبيّن النحاة (الاستراباذي ج2 ص32-33، الأزهري ج1 ص57-58) أنّ الأصل الوضعي لاسم الإشارة ينصّ على اعتبارها إشارة حسيّة لا إشارة عقلية. وقد دلّت بنيتها على ذلك. فقد أجمع النحاة على أنّ اسم الإشارة مركّب من حرفين: ها التنبيه وذا الإشارة في القريب وذا مع كاف الخطاب في البعيد[1].

فاقترن اسم الإشارة "ذا" بحروف تدلّ على أعمال إيقاعية لتذكّر بأصل هذا الاسم وتنبّه إلى حاجته إلى ما هو خارجي وإلى أنّه "لا يستقل بالمفهومية".

---

1) انظر الباب الثاني فصل اسم الإشارة (4.II)

فأبرزت بنيته حاجته إلى مفسّر مقامي إذ استدعت عناصر ميزتها الحضور واستحضرت الحضرة بجميع عناصرها.

فأكثر الأسماء إبهاما لم تكن عند النحاة بلا معنى. فاسم الإشارة كثر موضوعا للمشار إليه به إشارة حسية" (الاسترابادي ج2 ص 33). ولولا هذا المعنى العام ما كان المخاطب ليلتفت إلى المتكلّم وينتبه إلى ضرورة الاستعانة بالإشارة الحسية. فكأنّ النحاة ينتبهون بذلك إلى أنّ هذه الوحدات لا تتعلّق بالكون الخارجي تعلّقا مباشرا بل إنّ لها معنى عاما مجملا مبهما يساعدها على أن تحقّق مقولة التعريف عند الإنجاز وتقع على واحد معيّن. فهي في ذلك لا تختلف عن غيرها إلا بكون مفسّرها مقاميا.

فالمشيرات المقامية إذن معنى عام غير أنّه يتميّز من بقية الأسماء بكونه معنى لا يكتمل إلا بالإجراء لذا لم يجز استعمالها إلا للدلالة على الحضور. فأنا "للمتكلّم به" وأنت "للمخاطب به" واسم الإشارة "للمشار إليه به" والنداء "للمنادى به". فتميّز معاني هذه الوحدات بكونها تحمل دليلا على الإشارة المقامية وهو ما يؤكّد ما نسعى إلى إثباته في هذا البحث من أنّ الخصائص البنيوية لهذه الوحدات تدلّ على الإشارة المقامية وتساهم في ضبط قائمة للمشيرات المقامية نميّز فيها بين درجات متفاوتة في قوّة الإشارة.

خاتمة :

بيّنا في هذا الفصل الإشكاليات التي أثارها الباحثون في المشيرات المقامية بخصوص قضية المعنى. وقد رأينا أنّها قضية مفتعلة لا تحتاج إلى استدلال لأنّه بانتماء هذه الوحدات إلى اللغة يكون لها ضرورة معنى يميّزها من غيرها ويميّز بعضها من بعض. وقد بيّنا كيف أنّ القول بأنّه ليس لهذه الوحدات معنى يؤدي إلى هدم النظام اللغوي بتقويض الأبنية الإعرابية الدلالية القائمة على علاقة التطابق.

[illegible] (Marmaridou 2000 ص ص 65–115). وهو منهج في الدراسة يقوم على [illegible] لا مجرد تمثيل للموجودات الخارجية ترتبط [illegible] للتجربة الإنسانية. فتكون الدلالة اللغوية نتاجا للقدرات [illegible] والثقافية والاجتماعية. وهو منهج في التحليل [illegible] للظاهرة اللغوية يتجاوز [illegible] الجملة بالمفهوم الذي حدده [illegible] إلى [illegible] المؤثرات النفسية والاجتماعية في الأقوال وما تدلّ عليه.

ولئن اعتبرت التداولية تجاوزا للنحو لاعتبارها عوامل التخاطب في التفسير والتأويل، فإنّ الواقعية التجريبية تجاوزت النحو والتداولية لاعتبارها الأدوار الاجتماعية للمتخاطبين والأبعاد الاستعارية للفضاء المكاني والزماني. وقد أثّر ذلك في ضبط المشيرات المقامية من حيث الحدّ والتصنيف.

وقد مهّدت مارماريدو لهذا التعريف بنقد "المقاربات التقليدية"[1] التي تعتمد مقياس الإحلال الفضائي مقال/ مقام بإبراز عجزها عن تحليل بعض الأمثلة لقصور في رؤيتها وصرامة في تحديدها وخاصة لتجاهلها الأدوار الاجتماعية للمتكلم والمخاطب.

ثم قدّمت تعريفا للمشيرات المقامية يمثّل أنموذجا عرفانيا مؤمثلا An idealized cognitive model (I.C.M) يحددها ويرتّبها درجات.

1.2.9 نقد المقاربات التقليدية

أبرزت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 69) أنّ تعريف المشيرات المقامية باعتماد علاقتها بمقام التلفظ "تعريف غامض" يطرح مجموعة من الإشكاليات تبرز أساسا في صعوبة التمييز بين ما هو "مشير مقامي وما هو غير [illegible]"[2] وفي عجز هذه المقاربات عن إدراك العلاقة النظامية بين العائد والمشير

---

[1] [illegible] السهل بة للحروف [illegible] والبراغماتية.

[2] [illegible] إشكالية [illegible] "هو" (2000 ص 72) وتكتفي بإثارة السؤال حول [illegible] من المشيرات المقامية.

غير المعاني أو بين الإشارة المقامية واللاعائدية. وقد اتخذت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص ص71-73) هذا المثل حجّة :

[1] There we go again

مبرزة أن "There" في هذه الجملة ليست مشيرا مقاميا وليست عائدا. وقد تساءلت (Marmaridou 2000 ص77) عن موقف المقاربة التقليدية من مثل هذه الأمثلة، وهي المقاربة التي تفرض تصنيفا مطلقا بمقاييس صارمة تجعل هذا الصنف من العبارات إما مشيرا مقاميا وإما عائدا. فما لا يكون مشيرا مقاميا يكون بالضرورة عائدا وما لا يكون عائدا يكون ضرورة مشيرا مقاميا. وهو مثال وجدنا صعوبة في ترجمته. إذ يبدو حسب المختصين في اللغة الانقليزية الذين استعنّا بهم أنّ There في هذا المثال ليست اسم إشارة للمكان البعيد المعرّب بـ "هناك" لأنّها لا تعيّن مكانا يتحدد بمكان عمل التلفظ. كما أنّها ليست عائدا لأنّه لا يوجد في السياق اللغوي ما يرفع عنها الإبهام. فهي فعلا ليست مشيرا مقاميا وليست عائدا. ومثل هذا الاستعمال موجود في العربية الحديثة في مثل قولنا :

[1 أ] هناك عدّة تساؤلات نريد أن نطرحها عليك

ونظنّه استعمالا قد نحم عن ترجمة التركيب الفرنسي "Il y a" حيث "y" لا تدل على مكان.

ثم تطرح مترماريدو (Marmaridou 2000ص 72) قضية استعمال اسم العلم لتعيين المخاطب: هل يعتبر مشيرا مقاميا أم لا ؟ في مثل :

[2] Would Lady Jane like some tea ?

هل ترغب السيدة دجاين في بعض الشاي ؟

[3] Johnny must go to bed now

يجب أن يذهب دجوني إلى الفراش الآن.

المطابقة في الجنس والعدد واعتبار الوظيفة ... الخ. كما نحتاج أيضا في بعض الحالات إلى استحضار "مبدأ الإفادة التداولي "إذ "من الطبيعي أن يستجيب دليل واحد لهذا الشرط وهو التأويل الذي نقدر أن المتكلم أراد إبلاغه".

فيبدو أن كلايبر قد أخذ من كل مقاربة بطرف[1]. فإذا عجزت المقاربة الذاكرية هرع إلى المقاربة النحوية أو الدلالية أو التداولية. ولئن أقر بضرورة اعتبار تكامل هذه المقاربات جميعا، فإنه يجعل المقاربة الذاكرية شاملة ومحتوية لجميع المقاربات الأخرى.

ونحن نظن أنه إذا اعتبرنا مفهوم "الذاكرية" على النحو البسيط الذي قدّمه كلايبار وهو التمثل الذهني للذوات وحصول المعلومة في الذاكرة، فإننا نلاحظ أنه يحاول جاهدا أن يقنع بشيء هو من قبيل البديهيات والمسلمات. فالذاكرة هي مسكن اللغة وفيها نخزّن كل ما يساعدنا على فهم الأقوال بما في ذلك إحالة العوائد. ولا نظن المقاربة النصية مثلا سوى مقرّة بهذه الحقيقة الحتمية. فلا نرى أي جديد في تأكيده على هذه المقابلة. إذ أنّ التمييز بين ما في الذهن وما في الواقع تمييز قديم قد تجلى في مفهوم العهد عند النحاة القدامى وفي إبرازهم الفرق بين الضمير واسم الإشارة.

غير أن غايتها أساسا هي إدراك كيفية وصول هذه المعلومات إلى الذاكرة فكان مقياس الإحلال الفضائي وكانت ثنائية المقال والمقام. فهما الوسيلتان اللتان بهما نتبين كيف ننتهي إلى هذه المرحلة الأخيرة وهي إدراك المخاطَب للمقصود ذهنيا وذاكريا.

وقد أبرز لاينز (Lyons 1980 ص 294) أنّه يستحيل تفسير الإحالة العائدية كما وضعها التصوّر التقليدي بدون اعتبار المشترك الذهني والذاكري

---

1) وهو ما جعلنا نتردد في اعتبار مقاربة كلايبار مقاربة عرفانية صرف و إن كنا نميل إلى اعتبار جميع أنواع المقاربات في دراسة اللغة مقاربات عرفانية بشكل أو بآخر

بين المتكلّم والمخاطب. فكل المعلومات المشتركة بين المتخاطبين لا تأتي ضرورة مما قد ذكر مسبقا. ولا نظن أن ثنائية معروف/جديد تختلف عمّا أبرزه لاينز من دور "عالم الخطاب L'univers du discours" في تحديد ما يحيل عليه العائد. فقد بيّن أن العائد يفترض أنّ المحال عليه قد أخذ مكانه من "عالم الخطاب". أما الإشارة المعلمية فإنها لا تفترض ذلك إذ تتمثّل وظيفتها في وضع الذوات[1] في "عالم الخطاب" حتى نتمكّن بعد ذلك من الإحالة عليها.

ثم إن الناظر في تعريف كلايبار للعائد والمشير المقامي القائم على ثنائية معروف/جديد لا يسعه سوى أن يقر بأهميته في تدقيق الفوارق بينهما ونجاعته في حل الإشكال الذي ظل مطروحا وهو اعتبار "هو" عائدا مرة ومشيرا مقاميا مرة أخرى. غير أنّنا لا نسلّم له مطلقا بأن ما قدّمه تعريف جديد يتجاوز التعريفات السابقة ويتجاوز خاصة ثنائية المقال والمقام. فنحن نظن أن قيمة ما قدّم كلايبار تتمثل في فهم عميق للتعريفات السائدة وإدراك دقيق لأبعاد ثنائية مقال / مقام.

ذلك أننا نرى أن ثنائية معطى/جديد مقتضى من مقتضيات مقال/ مقام. فهما صفتان ملازمتان للمفسر المقالي والمفسر المقامي. إذ المقال يعني سابق الذكر سياقيا فيقتضي ذلك أن يكون المحال عليه معروفا قبل التلفظ بالضمير. والمقام التلفظي يقتضي أن يعين المحال عليه لحظة التلفظ بالضمير فلا يمكن أن يكون إلا جديدا لم يسبق للمخاطب أن عرفه ولم يبلغ بعد الذاكرة. فاعتبار الإجراء الآني للخطاب شرط أساسي في تحديد إحالة المشير المقامي. فيكون المخاطَب خالي الذهن تماما مما يحيل عليه المشير المقامي إلى اللحظة التي يتلفظ فيها به.

---

1) يقصد لاينز بالذوات ما يطابقها مفهوميا وليست الذوات الموجودة في الكون الماصدقي (انظر Lyons 1980 ص ص294-295)

فإن لم يحسن بعض الدارسين التمييز بين العائد والمشير المقامي، فليس ذلك بسبب عجز نظرية [illegible] / [illegible] عن التمييز، بل بسبب الفهم السطحي لهذا المفهوم. وفهمه تحليل كلايبار بالنسبة إلينا لا تكمن في تقديم مقاربة جديدة فحسب بل في فهم عميق وتحليل دقيق لمقتضيات المقياس الذي نعتمده في المقاربة النصية والتداولية وهو الإحلال الفضائي باعتبار المقال والمقام.

غير أننا نرى أن هذه المقاربة على وجاهتها لا تمكّننا من التمييز بين ضمائر الغيبة وضمائر الحضور. ذلك أنّه من البديهي أنّ المخاطب لا يعرف المتكلم لحظة يتلفظ بـ"أنا" بل إنّه يعرفه بمجرّد اضطلاعه بعمل التلفظ والشروع فيه. وقد يتحدّث المتكلّم ما شاء له ذلك دون أن يقول "أنا". فإذا تلفظ بعد ذلك بهذا الضمير عرف المخاطب أنّه يحيل على نفسه. فيكون ضمير المتكلم معيّنا لذات قد تعرّف عليها المخاطب من قبل واستقرّت في البؤرة. ولا شكّ أنّ هذا ما جعل النحاة يجمعون بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة في قسم واحد.

فثنائية معروف/جديد قد تنفع في التمييز بين الضمير الغائب واسم الإشارة. إذ أنّ ما يتحدد بالإشارة إليه في المقام التخاطبي يكون جديدا بالنسبة إلى المخاطب خلافا لما يعيّن بالضمير الغائب. لكنهالاتنفع في تمييزضمائر الحضورمن ضمائر الغيبة

فهومقياس تصنيفي غير شامل مما يجعلنا نؤكّد أن المقياس التقليدي أجدى وأنفع في التمييز.

كما أنّ هذه المقاربة الذاكريةّ بمقابلتها بين هذه العناصر اللغوية حسب مقياس جديد/معروف تقوي ما نعتقده من سيطرة النظام النحوي على الإجراء من حيث أنّها تفسّر لنا خصائص العناصر المركّبة للجملة. ولئن كان كلايبار وغيره من أنصار هذه المقاربة العرفانية يعتبرون أنّ هذه الخصائص خصائص مقامية تخصّ القول المنجز فإنّنا نرى أنّهم، سواء اعترفوا بذلك أم لا،

هم بصدد تفسير عنصر لغوي في بنية نحوية ولّه لا يمكن أن يأخذ هذا العنصر أي قيمة دلالية لا يوفرها له النظام اللغوي. فافتراض بنية مقامية يرتبط بها الضمير الغائب يقوّي قناعتنا بما بين البنى النحويه من تشارط يجعل البنيه (أ) تستدعي البنية (ب) مما يؤكّد أنّ علاقات الربط النحوية هي التي تحرّك تفسيرنا للظواهر اللغوية. فثنائية معروف/جديد تبرز حسب رأينا العلاقة في البنية المجرّدة بين الإنشاء الرئيسي والإنشاء الفرعي. فلئن كان ما تحيل عليه الضمائر جميعا يتعيّن بالإنشاء الرئيسي - باعتبار ما أكّدناه من تلازم بين الضمائر يجعل أحدها لا يتحدّد إلا بما يميّزه عن غيره من الضمائر - فإنّ اسم الإشارة يتعيّن بإنشاء فرعي يتمثّل في إنشاء الإشارة إلى واحد مما اعتبر ممثلا لـ"هو" أي للغائب فتعيّنه تعيينا جديدا باعتباره المقصود دون غيره.

غير أنّها ثنائية كما لاحظنا لا تفسّر ما يريد التداوليون إثباته من مقابلة بين (أنا/أنت/هو) فنحن نرى في ذلك كثيرا من المبالغة لأنّها حسب رأينا لا تعتبر حركية العلاقات النظامية. فقد جعل التداوليون هذه المقابلة تعني القطع والفصل التام بين الصنفين فأبرزوا ما يفرّق بينهما دون أن يعتنوا بما يجمع بينهما. فالمقابلة في النظام النحوي هي مقابلة تصل بين الظواهر وتربط بعضها ببعض. فبقدر ما تدلّ على التمايز تدلّ على التعالق.

ونعتقد أنّ هذه الرؤية الأحادية التي لا تستطيع ان تربط الظواهر بعضها ببعض ناجمة عن اعتماد الأقوال المنجزة في وصف الظواهر وإقصاء وصف البنية والعلاقات النحوية التي تؤلّف بين عناصرها.

2.9 تعريف "المشيرات المقامية" حسب المقاربة الواقعية التجريبية:

قدّمنا في المبحث السابق تعريفا للمشيرات المقامية اعتمادا على مقاربة عرفانية ذاكرية قامت على دحض مقياس مقام/مقال وتعويضه بمقياس جديد/معروف. ونقدّم في هذا المبحث مقترحا عرفانيا في تعريف المشيرات المقامية يتنزّل في إطار ما يعرف بالواقعية التجريبية، قدّمته مارماريدو (S. A.

ففي المثالين المرجع معروف ومعطى وحاصل في ذهن المخاطب والمخاطب قبل التلفظ بالضمير مما يثبت أنه عائد في كلا الحالتين.

ويحلل كلايبار (Kleiber 1994 ص83) المثال [3] مبررا أن المحال عليه الذي يعينه الضمير "هو" لا يدرك بمجرد رؤية الرجل المقصود في مقام التلفظ كما توهم به الاستعمالات المقامية لـ"هو". بل كي تكون رؤية الرجل مفيدة لابد أن يتميز هذا الرجل المقصود بشكل أو بآخر، بشيء ما أو بطريقة ما فيصير معروفا للمتكلم والمخاطب قبل أن يتلفظ بالضمير. فهذا هو العامل العرفاني الذي يمكّن المخاطَب من إدراك المحال عليه الذي قصده المتكلّم حتى وإن حضر في المقام أكثر من شخص واحد. فلا نستعمل الضمير "هو" إلا بعد أن نكون على يقين من أن المحال عليه متمثّل في الذهن فلا يكون البحث في النص أو في المقام بل في الذهن (Kleiber1994اص 58). والتمييز بين العائد والمشير المقامي لا يكون بتحديد مكان المحال إليه أهو النص أم المقام بل بالتمييز في الذهن بين المحال إليه المعروف مسبقا أو المكتشف لحظة التلفظ بالمشير المقامي. وهذا يفترض اشتراط انسجام بين المتكلم والمخاطَب يضمن اشتراكهما في المعرفة والإدراك.

والدليل حسب كلايبار (Kleiber 1994اص83) على أن "هو" لا يكون إلا عائدا في جميع استعمالاته هو الدور المتميز الذي يضطلع به. فهو ليس مجرّد أداة للنيابة والإعادة كما أنّه ليس مجرّد علامة تواصل إحالي كما شاع عنه في الدراسات. بل هو يحقق ضربا من الانسجام أكثر تعقيدا:

"لـ"هو" يعين مرجعا في تواصل مع مقام جلي يكون فيه هذا المرجع مضمّنا باعتباره فاعلا رئيسيا".

وهو دور يفتقر إليه المشير المقامي باعتبار أنه يتعلّق دائما بمرجع جديد.

فيكون الضمير "هو" مرتبطا دائما "ببنية مقامية" Structure situationnelle يبرز فيها المحال عليه. ويبدو أن هذه البنية المقامية قد تتحقق لفظا في شكل جمل وأقوال وقد لا تتحقق لفظا فتبقى بنية مفترضة حاضرة في الذهن دون أن تتشكل في أقوال منجزة تدل عليها مقام التلفظ[1]. يقول كلايبار (Kleiber 1994 ص 84) في تحليل المثال [3] :

"فالمقام البارز يتمثل في مرور شخص معروف من الطرفين فيكون المثال مواصلة لهذا المقام مما يمكن من تفسيره على النحو الآتي : هــذا زيد يمر/ هاهو زيد. لم أره منذ أشهر"[2].

فتتمثل قيمة المقاربة الذاكرية حسب كلايبار (Kleiber 1994ص56) في أنها تقدم تعريفا للعائد وللمشير المقامي أكثر صرامة من بقية المقاربات وأكثر قدرة على تفسير كل الاستعمالات. كما أنّها تخول لنا الانتقال من المفهوم العائدي النصي لــ "هو" إلى المفهوم الذاكري وهذا يعني التخلي عن مقياس الإحلال الفضائي للذوات في تحديد المرجع. فلا تصنف العبارات الإحالية حسب المكان الذي فيه نجد الذوات بل حسب صيغة تعرّف المخاطَب عليها أو بعبارة أكثر عرفانية حسب قابلية الاهتداء إلى المحال عليه. والمهم هو أن البحــث عن المحــال عليه سيكون في الذاكرة الآنية وليس في السياق اللغوي (Kleiber 1994 ص 58).

ويؤكد كلايبار (Kleiber 1994 ص ص61 –62) أنه في هذه الحالة نتمكن من المحال عليه بكل سهولة لأنه يكون بارزا وواضحا. ولكنه يعود ليقرّ بأنه في حالة تعدد الذوات التي قد تصلح لأن تكون مرجعا يصبح شرط الوضوح غير كاف. وهنا وجبت الاستعانة "بالشروط اللغوية" ويقصد بذلك

---

1) لم يصرح كلايبار بذلك ولكن هذا ما فهمناه من تحليله للمثال [3]. ونحن نعتبر مفهوم البنية المقامية الذي استعمله مازال في حاجة إلى مزيد تدقيق وتحليل.

2) نلاحظ أن كلايبار بصدد ترجمة المقام و نقل ما يعبر عنه لفظا وهذا ما أبرزه النحاة العرب قديما بحديثهم عن "الحذف لدلالة الحال".

[1] (يقول أب في مقام يرى فيه أن ابنه قد اقترب كثيرا من كلب شرس)[1]:

- انتبه انه خطير

[2] (يرى الناظر ولي تلميذ واقفا امام باب المدير فيقول الناظر للولي):

- سيأتي حالا (Kleiber 1994 ص 26)

[3] (يمر شخص أمام المتكلم والمخاطب فيقول المتكلم دون ذكر سابق):

- لم أره منذ أشهر (Kleiber 1994 ص50).

فضمير الضمير "هو" في كل هذه الأمثلة غائب من المقال ويحيل "هو" على مرجع حاضر في المقام بطريقة مباشرة (مثال 1 و3) أو بطريقة غير مباشرة (مثال 2). وظاهر الأمر يدعونا إلى اعتبار"هو" في هذه الأمثلة جميعا مشيرا مقاميا. غير أن كلايبار يرفض هذا التداخل والثنائية في التحليل و يقترح تحليلا موحدا لكلا الاستعمالين يثبت به أن "هو" لا يكون إلا عائدا. وقد تمكن من ذلك باستبدال ثنائية مقال/ مقام بثنائية أخرى هي معطى معروف/ جديد.

2.1.9 حد المشير المقامي حسب كلايبار.

قدّم كلايبار (Kleiber 1994 ص54) تعريفا يقوم أساسا على مبدإ المقارنة بين العائد والمشير المقامي – وهو في ذلك لا يختلف عن بقية المقاربات في تحديد المشير المقامي. غير أنه حاول أن يجد تعريفا يؤدي إلى تصنيف صارم يقضي أساسا على الصنف الثالث الذي مثل شبه مشير مقامي

---

1) هي أمثلة تقوم حسب رأينا دليلا على تحكّم النظام النحوي في العلاقات التخاطبية بحكم علاقة التقابل السفية بين الضمائر وسنؤجّل التعليق عليها إلى الباب الثاني في الفصل الخاص بدراسة ضمير الغائب.

ليقيم مقابلة واضحة بين العائد والمشير المقامي[1]. وعوض أن يقيم التمييز على ثنائية مقال/مقام أقامها على ثنائية معطى معروف donné–Connu/جديد Nouveau. ذلك أنه يعوض المقاربة النصية والمقاربة التداولية بمقاربة ذاكرية تعتبر أن مفسر العائد لا يوجد في النص أو في المقام بل هو موجود في الذاكرة. وللتمييز بين العائد والمشير المقامي وجب أن نعرف هل أن المفسر مخزون في الذاكرة وموجود فيها قبل التلفظ بالضمير أم هو جديد يدرك مع التلفظ بالضمير. يقول كلايبار (Kleiber 1994 ص55) :

"فالعائد هو كل عبارة تحيل على ذات معروفة أو لها من قبل مكانها في "عالم الخطاب" أو ذات موجودة في بؤرة اهتمام المتكلّم. والمشير المقامي هو كل عبارة تدخل محالا عليه جديدا في البؤرة".

ويدعو إلى اعتبار مقابلة معروف/جديد في درجة أولى، وهي مقابلة تتحدد دلالتها بمبدإ عرفاني هو البروز والوضوح saillance لها، واعتبار المقابلة مقال/مقام في درجة ثانية إذ ينحصر دورها في تحديد الوسيلة التي حصل بها هذا البروز، إن احتجنا إلى معرفة هذه الوسيلة. فهي إذن مقابلة ثانوية مقارنة بالمقابلة معطى/جديد. وبذلك يوحّد كلايبار (Kleiber 1994 ص54) تحليل "هو" في المثالين:

– المثال النموذجي للعائد الذي فيه يتوفر المفسر:

" نزع زيد معطفه. لقد كان يشعر بالحر"

– المثال الذي يغيب منه المفسر لحضور مرجعه في المقام :

[3] " لم أره منذ أشهر[2]

---

1) أثارت مرماريدو (Marmaridou 2000 ص ص 65-115) إشكالية أخرى تتمثل في التشكيك في هذه المقابلة. إذ قدمت أمثلة أبرزت بها أن بعض الوحدات التي تعتبر عادة عوائد أو مشيرات مقامية قد تستعمل في بعض الأمثلة فتكون لا عائدا ولا مشيرا مقاميا (انظر المبحث الخاص بتعريف مرماريدو للمشير المقامي) (2.9.1)

2) ما سيفسر به هذا المثال ينسحب على بقية الأمثلة المذكورة [1] و[2]

أدوار تخاطبية داخل النظام اللغوي يتحدد أحدها بالآخر بفضل ما يربط بينها من مقابلات.

أما ما خص من تعريف المشيرات المقامية حسب المقاربة التجريبية فقد اعتمدت فيه مارماريدو على إبراز أمرين: الأول قيمة الأنموذج العرفاني المتمثل في تحديد المشيرات المقامية واستيعاب جميع استعمالاتها الإشارية منها وغير الإشارية وذلك بتحديدها اعتمادا على (ن. ع. مز) هو "الإشارة إلى". وقد رأينا في ذلك استغلالا للبنية المعجمية يكشف الخلفيات النظامية التي تحرك هذا التصور.

أما الأمر الثاني فيتمثّل في ما أبرزه لفنسن في تحديد المشير المقامي من ربط بين الأدوار التخاطبية والأدوار الاجتماعية. ففتح المجال واسعا لاحتواء المشيرات المقامية كلّ العبارات التي تقارنها إحاليا مثل اسم العلم والألقاب وغيرها. وهو أمر يفقد ظاهرة الإشارة المقامية كلّ خصوصياتها ويهمّش التمييز فيها بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي وهو ما جعلنا نذهب إلى إقصاء المشيرات الاجتماعية.

ولئن بدا لنا أنّ هذه المقاربة لم تضف محدّدات جديدة تساعد على تدقيق حدّ المشير المقامي فإنّنا نعتبر أنّ قيمة ما قدّمناه في شأنها يتمثّل في كونها تقوّي تصوّرنا لسيطرة النظام النحوي على الاستعمال والإجراء. فطرح الاستعمالات المختلفة لهذا الصنف من العبارات والتي تبيّن إمكانية استبدال الوحدات الدالة على الحضور بوحدات دالة على الغياب من شأنه أن يثري الدلالة ويؤكّد ما يقوم عليه هذه الظواهر من استرسال ظاهره تقابل وتمايز وحقيقته تعالق وتشارط. إذ أنّ قيمة كل وحدة لغويّة تكمن فيما يحصل لها من تمايز بفضل العلاقات النسقية والجدولية. وقد بيّنا أهمّية ذلك في توثيق الرباط بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

خاتمة الباب الأول

حاولنا في هذا الباب أن نقدّم تحديدا واضحا للمشير المقامي وأن ننتهي إلى مقياس صارم يمكننا من التمييز بين ظاهرة الإشارة المقامية والعائدية تمييزا يمكّننا من معالجة الإشكاليات التي تطرحها الاستعمالات المختلفة. فاضطررنا إلى أن نعرض بعض الحدود التي اقترحتها مقاربات لسنية مختلفة نحوية، تداولية وعرفانية. وقد بدا لنا أنّ جميع هذه المقاربات لم تمكّنا من مقياس واضح وصريح رغم أهمّية ما قدّمته في التفسير والتوضيح.

فتحديد المشيرات المقامية باعتماد الإحالة السياقية والإحالة المقامية قد انتهى بأوروكيوني إلى اعتبار مفهوم الحضور في بعده المادي. فكلّ ما يحيل على محال عليه لا يتحدّد إلا بحضوره في المقام التخاطبي يعدّ مشيرا مقاميا. فيستوي في ذلك الضمير "أنا" والضمير "أنت" واسم الإشارة إذا أشار إلى حاضر وضمير الغائب إذا عيّن من هو حاضر في المقام التخاطبي واستغنى عن المفسّر اللفظي.

فاعتبرت أوروكيوني مفهوم الحضور مقابلا لمفهوم الغياب المادي الحسّي. وهذه الرؤية حسب رأينا تهمّش سمة الانعكاس التي نعتبرها السمة الأولى المؤسّسة لمفهوم الإشارة المقامية.

أما مقياس جديد/معروف الذي اقترحه كلايبار في إطار مقاربة عرفانية، فقد بيّنا أنّه لا ينجح في تحديد المشيرات المقامية لأنّ جميع الضمائر بدون استثناء تحيل على ما هو معروف قد استقرّ في البؤرة. إذ بإيقاع عمل التلفظ يكون المتكلّم قد عيّن نفسه وعيّن المخاطب ولم يعد المخاطب ينتظر أن يقول المتكلّم "أنا" أو "أنت" حتى يعرف أنّه متكلّم أو يعرف أنّه مقصود بالخطاب.

وقد بيّنا أنّ هذا المقياس قد يصلح في التمييز بين الضمير الغائب واسم الإشارة وتحديد الخصائص الإحالية لكلّ صنف منهما. وهو تمييز قد اضطلع

- ج - [illegible] لفظ المشير المقامي الذي يستعمله المتكلّم في جلب انتباه المخاطب إلى ما هو موجود في هذا الفضاء مع إمكانية دعم هذه الإشارة [illegible] محتملة.

فهو نمط يوجه اهتمام المخاطب إلى ما يريد المتكلّم فيكون النداء أيضا كما [illegible] ماربدو من المشيرات المقامية باعتباره أسلوب تنبيه وخطاب. وهو أمر لم يذكره بنفنيست ولا أوروكيوني ولا كلايبر وذكره النحاة العرب القدامى.

فمن الشروط المميزة للمشير المقامي من العائد هو عدم انتباه المخاطب إلى المرجع الذي سيحيل عليه المشير المقامي. فالمتكلّم يدرك المرجع ويدرك معه عدم إدراك المخاطَب لهذا المرجع فيضطر حينئذ إلى استعمال مشير مقامي للتنبيه ولفت النظر. فتقول لمن هو غير منتبه: "هذا زيد. إنه قادم نحونا". أما إذا ما ظن المتكلّم أن المخاطَب قد انتبه إلى الشخص الذي سيتحدث عنه فإنّه يعتبر التنبيه غير ضروري. فلا يستعمل مشيرا مقاميا بل عائدا فيقول مباشرة:

"إنّه قادم نحونا"[1].

وهي مقابلة سجّلها النظام النحوي بالتمييز بين الضمائر وأسماء الإشارة.

فالانتباه وعدم الانتباه مقتضى من مقتضيات المقال والمقام في تحديد العائد والمشير المقامي كما هو شأن المعطى والجديد[2]. إلا أن انتباه المخاطَب يستلزم إدراكه للمحال عليه، وعدم انتباهه يستلزم اكتشافه للمحال عليه مع الإشارة المقامية. فكأنّنا بكل هذه المقاربات على اختلافها تدور في حلقة واحدة هي حلقة المقال والمقام رغم ما يراه بعضهم من أنها قد تجاوزت هذه الثنائية في تحديد ماهية المشير المقامي. لقد بدا لنا أن كل المقترحات التي قدمناها

---

1) وهو ما اعتبر به كلايبر مثاله "لم أره منذ أشهر" كما بينا في المبحث السابق(1.9.1)

2) انظر المبحث السابق تعريف كلايبر للمشير المقامي(1.9.1).

مترابطة متكاملة وإن اختلفت المقاربات التحليلية في تناولها. فنحن نظن أنّها تختلف فقط من حيث تباين الدرجات التي تعتمد للنظر في خصائص المشيرات المقامية. وقد بدت لنا درجات مترابطة متكاملة تسير نحو التعمّق والتدقيق لذا فإنّها كانت تشترك في الخصائص ذاتها كما بيّنا.

خاتمــة :

قدّمنا في هذا الفصل تعريفا للمشير المقامي من خلال نموذجين وصفيين عرفانيين يعرف الأوّل ببعده الذاكري وقد مثّله في عملنا كلايبار. ويعرف الثاني ببعده الواقعي التجريبي ومثّله لفنسن ومارماريدو. وقد اشترك كلاهما في النزعة إلى انتقاد المقياس التقليدي مقام/مقال واعتباره قاصرا عن تحديد المشيرات المقامية وتمييزها من العوائد. فاستعاض عنه كلايبار بمقياس جديد/معروف واستعاضت عنه مارماريدو بالأنموذج العرفاني المؤمثل "إشارة إلى".

وقد حرصنا في تقديمنا لهذه المقترحات على أن نبرز أنّ مثل هذه المقاربات، على أهمّيتها، غير منقطعة في تفسيرها عن النحو وعن وصف العلاقات النحوية وإن كانت لا تصرّح بذلك. فجميع المعطيات الدلالية المقامية التي قدّمها الباحثون في هذا المجال قد كان استحضار العلاقات النظامية فيها مقتضى من مقتضياتها.

فما أبرزه كلايبار من كون ما يحيل عليه الضمير الغائب موجودا في الذاكرة وما يحيل عليه المشير المقامي موجودا في المقام لم يخزن بعد في الذاكرة هو من مقتضيات تصنيف المفسّرات حسب المقام والمقال. فليس المفسّر المقالي والمفسّر المقامي إلا وليد التمييز بين ما هو في الذهن وما هو في الواقع الخارجي. إذ بإبراز حاجة الضمير الغائب إلى مفسّر لفظي يعود إليه نعبّر عن وجود المحال عليه في الذهن قبل استعمال الضمير الغائب. وهي سمة كما بيّنا لا تقتصر على ضمير الغائب بل تشمل جميع الضمائر باعتبار أنّها تحيل على

[11] Jane is comming to visit and she ' s bringing her pet mouse with her.

ستأتي جاين لزيارتنا. وهي ستحمل معها فأرها المدلّل.

[12] I know what a clavichord is , but can you spell it for me please.

أنا أعرف ما القيثارة، لكن هل بإمكانك تهجئتها لي من فضلك.

ففي المثال [11] تحيل "جاين" و "هي" على مرجع واحد، فتاة في الواقع. فـ "هي" عائد.

أما في المثال [12] فإن لفظة "قيثارة" تحيل على آلة موسيقية فهي تحيل على الواقع. أما الضمير "ها" أو "it" في المثال الإنقليزي فإنه يحيل على لفظ "قيثارة"، في الخطاب. فالختلاف إحالتهما تجعل الضمير هنا مشيرا خطابيا يحيل على لفظة في الخطاب وليس على الواقع. فيتّضح أن المشيرات الخطابية هي التي تنعكس دلالتها في القول الملفوظ فتفقد العلامة سمة الشفافية لتصير علامة غير شفّافة لا تمثل شيئا خارجيا في الواقع بل تمثّل نفسها فلا يكون لها وجود إلا في الخطاب[1].

وكي تشرّع مارماريدو اعتبار هذه الأقسام مشيرات مقامية، دعت إلى ضرورة تجاوز التعريفات السائدة إلى تعريف عرفاني أشمل وأقل صرامة. إذ إنّ الإشارة المقامـية (Marmaridou 2000 ص77) ظاهرة لا تخضع في كل الأوقات إلى ألفاظ مخصوصة رغم أنّه من الأكيد أنّها تتدعّم باستعمال هذه الألفاظ. كما أنّ استعمال بعض العبارات لاستحضار الإشارة المقامية يقوى بعبارات إشارية أخرى تربط معمل القول بإطار زمكاني محدّد للمقام. فتفاعل مثل هذه الألفاظ والعبارات يدعو إلى عدم اعتبار المشيرات المقامية قيمة مطلقة بل هي مقولة متراتبة معاً يبرز أهمّية اعتماد مفهوم "الطراز" والنموذج العرفاني المؤمثل في تحديد ماهيةُ المشير المقامي.

---

1 انظر ركناتي (Recanati 1979 الفصل الأول)

2.2.9 حدّ المشيرات المقامية.

تعتبر مارماريدو (Marmaridou 2000 ص ص96-97) أنّ المقاربة التجريبية التي تنزع إلى تحليل البنية العرفانية للمشيرات المقامية هي القادرة على حلّ الاشكاليات المطروحة. إذ تقدم مفهوما لهذا الصنف من العبارات يتجلّى عبر ما يسمّى بالنموذج العرفاني المؤمثل (ن. ع. مؤ) (I C M.)، ويتمثل أساسا في "Pointing out" "الإشارة إلى"، التي تبني فضاء ذهنيا يميّز البنية الطرازية لهذا الصنف. فهي بنية تساعدنا على فهم العبارات الإشارية والاستعمال الإشاري لبعض العبارات. وهي مقاربة تستند إلى نظرية الطراز كما حلّلتها روش وكما تجلّت في عمل فيلمور. وتشير مارماريدو إلى أن التحليل الذي ستكتمه يستند إلى عمل لايكوف (Lakoff 1987)[1] في الدلالة العرفانية ونظرية النموذج العرفاني المؤمثل وإلى عملي لايكوف وجونسن (Johnson & Lakoff 1980-1999)[2] حول الاستعارة.

وقد قدّمت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص ص 98 - 100) نصوصا مختلفة تعرّف المشيرات المقامية. غير أنّنا، رغبة في الاختصار نقتصر على نقل تعريف لايكوف وتعريف ليفنسن، لأهمية الأول في تحليل (ن. ع. مؤ) للإشارة وأهمية الثاني في إبراز المظهر الاجتماعي للإشارة.

❖ تعريف لايكوف (Marmaridou2000 ص98) :

يصف لايكوف (Lakoff 1987 ص 490) الشكل الاختباري (ن. ع. مؤ) لمحور المشيرات المقامية باستعمال عبارات موضعيّة بقول :

" بعض الذوات توجد وتكون حاضرة في بعض المواضع في الحيّز البصري للمتكلّم فيوجّه المتكلّم انتباهه إليها ويهتم السامع بمكان وجودها ولكن

---

1) Lakoff 1987: women, Fire and Dangerous things: what categories Reveal about the Mind Chicago and London The University of Chicago Press.

2) 1980. Metaphors We Live By. Chicago the University of Chicago Press.
1999: Philosophy in the Flesh: The Embodied Mind and its challenge to western thought, New York Basic Books.

التخاطبي. و هو ما خوّل له توسيع قائمة المشيرات المقامية لتشمل أيضا ما يمكن أن يعارنها إحاليا.

فـ (ن. ع. مو) للإشارة يتضمن عمل الإشارة اللساني إلى كيان ما في الفضاء ينجزه المتكلّم موجّها إياه نحو مخاطب غير منتبه. فالعبارة التي تكون مشيرا مقاميا هي التي تبنى فضاء ذهنيا يشترك فيه المتكلّم والمخاطب في الحضور في لحظة محددة من الزمان. وباختصار فإن الفضاء الذهني الذي يستدعيه المشير المقامي يتضمن مفهوم محور المشير المقامي. وهو فضاء ليس ماديّا مما يوسع قائمة المشيرات المقامية لتشمل الأمثلة التي قدّمتها مارماريدو باعتبار أنّها تمثل درجة من درجات "الإشارة إلى".

ولكن يبدو أن سمة "الإشارة إلى" تتمثل في ضرورة تعلّق هذه الإشارة بالمتكلم والمخاطب لحظة التخاطب في مكان وزمان محددين. وبما أن البعد الاجتماعي قد صار طرفا في هذا الفضاء فإن كل الاستعمالات التي تستعمل عادة للشخص الثالث مثل أسماء العلم، الألقاب وكذلك الأسماء الإضافية { أم، أب ...} يمكن أن تكون مشيرا مقاميا إذا ما كانت لتعيين المتكلّم أو المخاطب. فلئن كان عيب المقاربات التقليدية – حسب مارماريدو – أنّها ضيّقت المقاييس فعجزت عن تحليل بعض النماذج، فإنّنا نرى أن عيب المقاربة التجريبية التي قدّمتها تتمثّل في أنّها قد وسّعت هذه المقاييس إلى درجة أنّها قضت على الحدود المميزة لهذا الصنف. فاتّسع ليشمل أصنافا جديدة هي ليست من المشيرات المقامية حسب رأينا.

❖ مميزات النموذج العرفاني المزمثل في تعريف المشير المقامي :

تبرز مارماريدو (Marmaridou 2000 ص97) قيمة (ن. ع. مو) للإشارة في مجموعة من النقاط: أولها أنها تبرز البنية الطرازية لهذا الصنف. وهي بنية تفسر الفرق بين الاستعمالات الإشارية الحسية،الرمزية والهامشية

للعبارات الإشارية والاستعمالات الإشارية المقامية لما هو هامشي أو غير طرازي.

كما أن (ن. ع. مز) للإشارة تنظم كل أصناف الإشارة: فيشترك الشخص والمكان الإشاري في نفس التحليل، بينما تستند الإشارة الاجتماعية إلى الفهم الاستعاري للفضاء الاجتماعي باعتباره فضاء فيزيائيا. ويستند الزمن الإشاري إلى الفهم الاستعاري للزمن باعتباره فضاء. أما الإشارة الخطابية فإنّها تقوم على الفهم الاستعاري للخطاب باعتباره زمانا و باعتبار الزمان فضاء.

وأخيرا فإن المقاربة الاختبارية المقترحة للإشارة قادرة على تفسير الترابط بين الإشارة إلى الشخص والإشارة الاجتماعية. كما أنها تفسّر تعدد معاني العبارات الإشارية الطرازية في التعبير عن المكان والزمان والإشارة الخطابية وأيضا في التعبير عمّا يسمى بالإشارة المؤكّدة[1] emphatic deixis.

أما بالنسبة إلينا فإنّنا نرى أن قيمة المقاربة العرفانية بفضل (ن. ع. مز) للإشارة تكمن في التأكيد على مجموعة من السمات المميزة للمشيرات المقامية قد حرصت المقاربة التقليدية على إبرازها أيضا وهي:

– أ– أهمية مفهوم الإشارة في علاقته بالمتكلّم والمخاطَب.

– ب – أهمية حضور المتكلم والمخاطَب في فضاء قد حدد بأنّه لا يتجاوز "حيّز البصر" مما يؤكّد أنه فضاء مادي فيزيائي زمانا ومكانا، وإن كانت مارماريدو تعطيه بعدا استعاريا لتتمكن من تفسير الإشارة الاجتماعية والإشارة الخطابية وإلحاقهما بالإشارة المقامية.

1) لم تفسّر مارماريدو المقصود بالإشارة المؤكّدة. غير أنّ كلايبار مثلا (Kleiber 1994) يستعمل الإشارة المؤكّدة لكلّ مشير مقامي يشترط في استعماله أن يكون مصحوبا بإشارة حسّية فتجتمع الإشارة اللفظية والإشارة الحسّية مثل استعمال هذا في الفرنسية.

(أم تخاطب ابنها)

لم يستعمل الشخص الثالث لتعيين المتكلم (Marmaridou 2000 ص 72)

[4] Stop crying and tell your mother all about it

كفاك بكاء واخبر امك بكل شيء.

يعرف أن المتكلم " أم المخاطب" .

ولم تكن غاية مارماريدو من طرح هذا الإشكال سوى السعي إلى إبراز أهمية المكون الاجتماعي في تحديد المشيرات المقامية. إذ أن هذه العبارات لا تحدد المتكلم والمخاطب فقط بل تكشف عن العلاقة بينهما. وهي بالنسبة إليها علاقة اجتماعية تتجاوز مجرد العلاقة التخاطبية : متكلم ↔ مخاطب.

فأكدت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص ص75– 81) التلازم بين المشيرات الشخصية التي تحيل على المتكلّم والمخاطَب باعتبار دور التخاطب والمشيرات الاجتماعية التي تحيل على المتكلم والمخاطب مثل : ابن – أم، نادل- زبون... الخ. ذلك أن المتكلم الذي هو محور الإشارة المقامية اجتماعي - بعادي. وقد استنجدت لذلك بما أثبتته المقاربة الاجتماعية للغة والخطاب من أن الفرد ينشأ اجتماعيا عبر الخطاب. فالمتكلّم حسب مارماريدو لا يكون في علاقته بالمخاطب متكلّما صرفا بل هو يرتبط به أيضا اجتماعيا، ومن شأن بعض الألفاظ مثل الألقاب : مثال [2]، والألفاظ الإضافية: مثال [4]، أن تحدد المتكلّم والمخاطب من خلال إبراز طبيعة العلاقة بينهما. وقد أبرزت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 74) استحالة الفصل بين المشيرات الشخصية والمشيرات الاجتماعية. فالمشيرات المقامية الاجتماعية لا تكوّن نظاما إشاريا مستقلاً لأنها تتعلّق ضرورة بأدوار المتكلّم والمخاطب.

فأهم عيب في المقاربة التقليدية حسب مارماريدو(2000 Marmaridou ص 77) يتمثل في إهمالها الدور الاجتماعي في تمييز الشخوص الاجتماعية. ويبرز ذلك جليا في عدم تمييزها بين المتكلم والمصدر. وبين المخاطب والسامع في مثل :

[5] Mss. Jones Should apply by tomorrow the latest

تستطيع السيدة جونس أن تعترض في أجل أقصاه غدا

(قول يوجهه القاضي إلى المحامي)

فالمخاطَب هو المحامي في حين أن السيدة جونس هي السامعة. أو قول موظفة في محلٍ ما :

[6] It is now closing time

لقد حان موعد الإغلاق الآن

فالموظفة هي المتلفظة بالقول ولكنّها ليست المصدر.

والتمييز بين هذه الأدوار حسب مارماريدو ليس نحويا بل هو مؤطّر بحدود اخرى مقامية أهمها الاساس الاجتماعي لظاهرة التخاطب والأدوار الاجتماعية للمشاركين فيها. وهي رؤية توسّع من قائمة المشيرات المقامية وتتجاوز الحدود المعروفة التي تحدّها لتشمل كل ما يحيل على العلاقة الاجتماعية بين المتكلم والمخاطَب في مقام التلفظ. إذ أنّ "الاستعمال الإحالي للمركّب الوارد مبتدأ يكون كذلك إشاريا إذ يعبّر عن العلاقة الاجتماعية بين المتكلّم والمخاطبين في حدث التلفظ" (Marmaridou 2000 ص 79) وتقدّم مارماريدو هذه الأمثلة دليلا على ذلك:

يقول طالب في الكلية :

[7]Professor Higging is not in her office

الأستاذة هيقينق ليست في مكتبها

دون أن يركّز عليها اهتمامه (...) بعد ذلك يوجّه المتكلّم انتباه السامع إلى موضع هذه الذات (وربما صاحب ذلك إشارة حسّية) ويجلب انتباهه إلى أنّ هذه الذات في موضع مخصوص... وإن كانت هذه الذات متحركة فإنّه يمكن أن ـــ لا هذه الحركة ويمكن للمتكلّم أن يختار وصف هذه الذات أو وصف موضعها".

وتضيف مارماريدو (Marmaridou 2000 ص98) أنّ لايكوف يعتبر عملية "الإشارة إلى" هي (ن. ع. مز) هذه المركّبات. وهو بذلك يحاول أن يثبت أنّ هذا ما تقوم عليه البنية الطرازية لهذا الصنف وهو الذي يتحكّم في استعمالاته المختلفة.

وتبرز مارماريدو معلّقة على قول لايكوف أنّ هذا الوصف للإشارة يقوم على أساسين: الفضاء وجوديّ للكائنات في الفضاء ومحاولة المتكلم أن يوجّه انتباه السامع إليها. وهذا يتحقّق باستعمال تراكيب مخصوصة.

غير أنّ ما لم تبرزه مارماريدو هو أنّ لايكوف قد حدّ هذا الفضاء بـــ"الحيّز البصري للمتكلّم" وهو بذلك يجعل "الإشارة إلى" مع صنف المشيرات المقامية مقتصرا على ما يتحرّك في فضاء المقام التخاطبي. فالمتكلّم في هذا الفضاء الذي يقتضي الحضور قد يشير إلى نفسه بـــ"أنا" ويشير إلى المخاطب بـــ"أنت" ويشير إلى ما هو حاضر باسم الإشارة.

ولعلّ قيمة هذا النموذج العرفاني المؤمثل تكمن في أنّه يحتوي حركة الإشارة في تحركاتها المختلفة ـأي في قربها وبعدها. ونعتقد أنّ هذا ما يفسّر اشتمال هذه البنية الطرازية للاستعمالات الإشارية المقامية والاستعمالات العائدية لهذا الصنف من العبارات.

ولا شكّ أنّ قيمة هذه المقاربة تتمثّل في اعتمادها على المعنى المعجمي المشترك بين وحدات مختلفة فتؤسّس عليها نموذجها المؤمثل باعتباره قادرا

على تمثيل مجموعة كاملة. ومعنى "الإشارة إلى" تتضمّنه بنية هذه الوحدات كما سنبيّن في الباب الثاني. فينزع هذا الاتجاه العرفاني إلى الاعتماد على الخصائص المعجمية في وصفه للدلالة وهو بذلك يستعمل النحو والعلاقات النحوية دون أن يصرّح بذلك لأنّ المعجم مكوّن من مكونات النحو غير مستقلّ عنه. فيتأكّد لنا أنّه لا يمكن أن نصف اللغة والدلالة من خارج النحو مهما بدا لنا أنّنا قد أقصيناه لأنّه لا سبيل إلى تحليل أي دلالة ما لم يمكّننا النظام اللغوي من آليات توجّهنا إليها.

❖ تعريف لفنسن (Marmaridou2000 ص 99)

استحضر لفنسن (Levinson 1983 ص 64) العامل الاجتماعي ووظّفه في تحديد المشيرات المقامية بقول:

"قد يساعد القرّاء في تحديد المحور غير الموسوم للمشيرات المقامية لو تمكّنوا من تصوّر فضاء ذي أبعاد أربعة، متكوّن من الأبعاد الثلاثة للفضاء إضافة إلى الزمان يكون للمتكلّم فيها المركزية (....) وكي نمسك بالمظهر الاجتماعي للإشارة، نحتاج إلى أن نضيف على الأقلّ بعدا آخر يتعلّق بالرتبة يكون فيه المتكلّم اجتماعيا أعلى أو أقلّ منزلة من المخاطب أو مساويا له أو لأشخاص آخرين يمكن أن يحيل عليهم".

وتعتبر مارماريدو (Marmaridou 2000 ص ص99- 100) أن ميزة الرؤية التي قدّمها ليفنسن تتمثّل في اشتمالها على كل العناصر التي يتضمّنها (ن. ع. مؤ) وهي : المتخاطبان، المكان، الزمان والمركز الاجتماعي.

والحقيقة أنّنا لا نكاد نجد فيما قاله لفنسن إضافة. إذ أنّه لا يخفى استحضار المشيرات المقامية لحدث الإنشاء. ومن مقوّمات الحدث الفاعل والزمان ومن مستلزماته المكان. ولعلّ أهمّية ما قدّمه لفنسن تكمن في جعل المركز الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية بين المتخاطبين من مقوّمات الحدث

[8] Higging is not in her office

هغنس ليست في مكتبها

يستعمل اللفظ سنده . عدم استعماله يحدد العلاقة الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب. فمن خلال [7] المتكلم يخاطب شخصا في نفس رتبة تتحدث عنها فهو ابن أعلى منه منزلة. وفي المثال [8] المتكلم يخاطب طالبا منه أو شخصا في نفس رتبته.

فيبدو أن مارماريدو تتجاوز بالمشيرات المقامية حدود "المقام التخاطبي" أو "مقام التلفظ" إلى" المقام الاجتماعي للخطاب". وهي بذلك تهدّ الأسس التي يقوم عليها مفهوم الإشارة المقامية لأنّها تعتمد مقاما يتجاوز المقام المعروف في تحديد المشير المقامي وهو مقام الحضور لتتعامل مع المتخاطبين خارج الأطر الزمانية والمكانية للتلفظ. وهو أمر سيؤدي إلى الخلط بين المشيرات المقامية والعوائد كما سنرى من خلال تصنيفها لأنواع المشيرات. إذ أنّها لم تميّز بين المشيرات المقامية وبين ما يقارنها من العناصر فتحيل على ما تحيل عليه بفضل الربط. فالأسماء التي ذكرتها مارماريدو في الأمثلة التي قدّمناها تحيل مرجعيا على نفس ما يحيل عليه ضمير الخطاب أو ضمير المتكلّم. غير أنّ ذلك لا يحول دون اعتبارها أسماء دالة على الغيبة لا على الحضور وهو المقياس الأساسي في تمييز المشيرات المقامية من غيرها حسب أطروحتنا.

❖ تصنيف المشيرات المقامية

جعلت (Marmaridou2000 ص ص74-76) المشيرات المقامية (Deictics) أربعة أصناف:

أ) المشيرات الشخصية والاجتماعية:

هو صنف يضم كل ما يعبر عن المتكلم والمخاطَب مثل أنا وأنت، وما يعبر أيضا عن العلاقات الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب مثل أسماء العلم

والألقاب في الأمثلة التي قدمناها. كما أبرزت مارماريدو أيضا (Marmaridou 2000ص ص78-79) النداء باعتباره معينا للمخاطب، ولسيما للعلاقة بين المتخاطبين بطابع اجتماعي.

2) المشيرات الزمانية:

وهي العبارات الزمانية التي تتحدد بلحظة التخاطب مثل (الآن،...) وكذلك الدلالة الزمانية التي تحققها الأفعال.

3) المشيرات المكانية :

مثل (هنا، هناك ....)

4) المشيرات الخطابية[1] : Discourse deixis

و تعرّفها مارماريدو (Marmaridou 2000ص93) بأنّها :

"العبارات التي ترد في ملفوظ لتحيل على بعض أجزاء الخطاب الذي يتضمنه هذا الملفوظ... فالمشيرات الخطابية هي إشارة في النص".

مثل :

[9] Listen to this joke

اسمع هذه الطرفـــة.

[10] Do you remember that story?

هل تتذكر هذه القصـة ؟

ولعل الأمر يزداد وضوحا بمحاولتها التمييز بين العائد والمشير المقامي مع هذين المثالين :

---

1) أشار الزناد (1993 ص 119) إلى هذه الظاهرة في إطار تصنيف أنواع الإحالات واعتبرها إحالة نصية تتجلى في "إحالة عنصر معجمي على مقطع من الملفوظ أو النص وتؤديها ألفاظ من قبيل "قصة"، "خبر"، "رأي"،"قول"... "

النحو بترسيخه باعتبار "هو" ضميرا لا يعود إلا إلى ما هو معروف عند المخاطب وباعتبار "هذا" اسم إشارة يتوسّل الإشارة الحسّية ويفسّر بما بعده. فارتباط الضمير بما قبله وارتباط اسم الإشارة بما بعده يستلزمان مقياس جديد/معروف. ولعلّ مزية هذا المقياس تكمن في أنه اقصى ضمير الغائب من قائمة المشيرات المقامية.

أما المقاربة العرفانية الواقعية التجريبية فقد قدّمت مقياسا آخر يتمثّل في تحديد المشيرات المقامية اعتمادا على النموذج العرفاني المؤمثل وحددته بكونه "إشارة إلى". ورغم أهمّية هذا المقياس فإنّنا رأينا أنّه لا يميّز أيضا بين المشيرات المقامية وغيرها لأنّه شأنه شأن مقياس مقام/مقال أو الإحالة المقامية والإحالة السياقية يتّسع ليشمل كلّ ما تشير به إلى الحاضر في المقام التخاطبي. بل إنّه يمكّن من أن يشمل أيضا الإشارة إلى الخطاب والإشارة إلى المنزلة الاجتماعية للمتخاطبين.

وإن كنّا قد رأينا أنّ قيمة هذه الاختلافات تكمن أساسا في تنبيهنا إلى أنّ ظاهرة الإشارة المقامية ظاهرة غير محدودة قابلة لأن تشمل أشكالا عديدة ومختلفة، فإنّنا نلاحظ أنّها تجعل مفهوم المشير المقامي ضبابيا غير محدّد. ونحن نعتقد أنّه علينا أن نقف على تحديد دقيق يمكّن من تحديد المشيرات المقامية تحديدا واضحا دون أن نكون مضطرين إلى ضبط قائمة مغلقة. فيحدّد لنا هذا التعريف ما يمكن أن نعتبره رؤوسا لقائمة مفتوحة.

وقد بدا لنا أنّ ما أنجزه بنفنيست مفيد من هذه الجهة. إذ أنّه بإبرازه سمة الانعكاس المتجلّية في "أنا" قد حدّد رؤوسا للمشيرات المقامية تعكس عمل التلفظ: "أنا"- "الآن"-"هنا". وبيّن أنّه يتعلّق بهذه الوحدات عناصر أخرى مثل أسماء الإشارة والظروف. فدلّ بذلك على أنّها قائمة مفتوحة لا تقبل التحديد. غير أنّه لم يضع حدودا واضحة تمكّننا على الأقل من ترتيب لهذه الوحدات.

وقد رأينا أنّ مقياس الإحالة المقامية وجديد/معروف والنموذج العرفاني المؤمثل "إشارة إلى" لا تنسجم مع أهمّ سمة من سمات هذه الوحدات وهي

انعكاس عمل التلفظ بها. وقد ذهبنا إلى أنّ سمة الانعكاس تنسجم كلّ الانسجام مع دلالة الحضور التخاطبي التي أبرزها النحاة العرب بالمقابلة بين الحضور والغياب. فقد تجاوزت دلالة الغيب عندهم مجموعة ضمائر الغيبة لتشمل جميع الأسماء الظاهرة. فأقاموا مقابلة في جميع العناصر اللغوية بين ما يكون للحضور وما يكون للغياب وميّزوا بين الحضور التخاطبي الذي يكون فيه دليل على التكلّم أو على المخاطبة والحضور في المقام التخاطبي والذي تضطلع الأسماء الغائبة بالدلالة عليه.

ومكّننا هذا التمييز من مقياس نحتذ به المشير المقامي دون الخشية من أن يشمل غيره. فالمشير المقامي هو ما وضع ليدلّ على الحضور التخاطبي فيعكس حدث الإنشاء. ويمكن حصر المشيرات المقامية في ضمائر الحضور والمنادى والدلالات الزمانية المتحدّدة بـ"الآن" زمان الحدث الإنشائي.

ونلاحظ أنّ هذه الدلالة للحضور تقصي اسم الإشارة للمكان "هنا" رغم أنّه يشير إلى مكان التخاطب والمكان من مستلزمات الحدث الإنشائي. وقد بدا لنا أنّ ذلك دليل على أنّ الحضور التخاطبي مجرّد من كل دلالة مادية. ومن شأن ذلك أن ينبّهنا إلى أنّ عناصر الحضور التخاطبي لا تحيل على المقامات التخاطبية الخارجية بل إلى الحدث الإنشائي المجرّد الذي تحمله البنية وتدلّ عليه.

فكلّ مشير مقامي يحيل على موضع الإنشاء بإشارته إلى مقوّمات الحدث الإنشائي. وهو ما جعل المشيرات المقامية تقتصر على ما يحيل على المتكلّم والزمان. أما المخاطب فقد حضر باعتبار ما بينه وبين المتكلّم من تلازم. غير أنّ هذا التحديد لا ينتهي بنا إلى قائمة منغلقة على هذه العناصر وذلك لما بين الحضور والغياب من تلازم واسترسال سنحاول إبرازهما في الباب الثاني من البحث.

الباب الثاني

إشكاليات التحليل بين الأبعاد التداولية والنسق النحوي

مقدّمة

اعتنى النحاة القدامى بما سماه التداوليون مشيرات مقامية في أبواب مختلفة تخص أساسا الإضمار والإبهام والتعريف والحذف والبناء. وذلك انطلاقا من المبادئ والضرورات النحوية. فهذه العناصر متجذرة في النظام النحوي عندهم غير نابية عن لبنات النظرية النحوية التي يسعون إلى تحديدها.

ومن المسلّم به أن النحاة لم يجمعوا المشيرات المقامية في صنف خاص بارز بروزا يستدعي استقلالا وتميزا. ذلك أنّ التفاعل بين المقام التخاطبي والدلالة اللفظية مثّل ظاهرة عادية متواترة تتجلى في جميع الألفاظ والتراكيب وإن كانت بصور متفاوتة. فأسّسوا نظاما يقوم على بنى مكتملة الدلالة تامة المعنى سواء امتلأت المواضع بالألفاظ أم بقيت غير موسومة معجميا. فالمعنى لم يكن بالنسبة إليهم حبيس اللفظ بل إن شغور الموضع قد يكون أبلغ وأدل يقول الجرجاني في الحذف (دلائل الإعجاز ص 103) :

"هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن".

فالنظرية النحوية العربية حسب رأينا نظرية معنى وإن كانت نظرية بنيوية، معنى مجرّد يتحقّق إذا ما استعملت اللغة أقوالا منجزة يوجهها متكلّم إلى مخاطب في مكان وزمان يتحددان بمحل القول. وهو ما يجعلنا نقيم أطروحتنا على افتراض شمول النحو في معناه الواسع على التداولية باعتبارها مستوى من مستوياته وذلك بحكم أنّ المعاني المتحققة في مقام مخصوص ليست سوى تحقيق لإمكانية من إمكانيات معاني البنية المجرّدة. وقد اتخذنا دراسة المشيرات المقامية وسيلة لاختبار هذا الافتراض.

ونحن نروم في هذا الباب تبيّن عناية النحاة بالمشيرات المقامية من حيث هي عناصر تخاطبية معتمدين في ذلك الخصائص البنيوية التركيبية. وسنسعى إلى أن نثبت أنّه لا مناص من دراسة الضمائر أو غيرها دون اعتبار السمات التخاطبية. ذلك أن أطروحتنا في عمومها تسعى إلى مناقشة ما يزعمه التداوليون من تقابل بين النظام والاستعمال ومن أنّ الاعتناء بوجه يستلزم إهمال الوجه الآخر ومن أنّ البحث في النظام اللغوي لا يؤدي إلى تبيّن المعاني المقامية.

ونفترض أن نظرية العمل والإعراب التي تجلّت من خلال التراث النحوي العربي تقع فيها نظرية في التخاطب مضمّنة في مؤلفات النحاة وتمثل أرضية فكرية وخلفية نظرية اعتمدها النحاة في وصفهم للنظام اللغوي. فاعتماد السماع أصلا أول من الأصول النحوية يستلزم الوقوف عند المقامات التخاطبية الحقيقية المخصوصة. ممّا يجعلنا نفترض أن الأسس النظامية التي سيحرصون على تحديدها لا يمكن أن لا تكون في علاقة وثيقة بالمتكلم والمخاطب وبأطر التخاطب.

ولئن أثبتت دراسات عديدة[1] أنّ لعمل المتكلّم محلا قارا في بنية الجملة هو محلّ الصدارة أو محلّ الإنشاء حسب عبارة الشريف (الشريف 2002)، فإنّنا نفترض أن المشيرات المقاميّة تمثّل قرائن لغويّة يستدلّ بها على فعل هذا المتكلّم .فهي الدليل اللّغوي على أنّ في البنية النحويّة موضعا لفعل محذوف حذفا لايجوز معه إظهار يمثّل حدث التلفّظ تمثيلا لغويّا.وهو موضع يقتضي المخاطب خارج البنية. ممّا يثبت ما بينهما من علاقة تلازم تجلت لنا في كتب التراث النحوي. علاقة نفترض أنّها تجعل للمخاطب منزلة أهمّ من المنزلة التي تعوّد الباحثون تنزيله منها.

ونودّ أن نشير إلى أنّ مانستنجزه في دراسة الضمائر سنقتصر فيه على استخلاص السمات التخاطبية من السمات النظامية البنيوية التي قصد إليها

---

1) الشريف 2002 الشرط والإنشاء النحوي للكون. ميلاد 2001 الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة

النحاة. ونحن إذ نسعى إلى الغاية التي حدّدناها لن نقف إلاّ عند الخصائص التي نراها مساعدة على إثبات أطروحتنا. ولئن كنا سنهمل بعض المسائل التي تخص الضمائر خشية أن تحجب الإطالة في هذه المسائل الدقيقة غاية بحثنا فلأنّنا نعوّل على بحوث أخرى[1] قد كانت دراسة الضمائر من حيث هي وحدات لغوية نظامية هدفا أوّل فيها.

وسنبرز في هذا الباب استحضار النحاة للمقامات التخاطبية في تصورهم للظواهر اللغوية المتعلّقة بالوحدات التي خصّصنا لها بحثنا، مؤكّدين أنّ السمات التخاطبية التداولية قد كانت من مقتضيات الدراسة النحوية العربية، بها فسّر النحاة أغلب الظواهر النظامية والبنيوية.

وسنطرح في هذا الباب إشكالية الاستعمالات المختلفة التي استدلّ بها الباحثون على مظاهر التداخل بين المشيرات المقامية والعوائد في محاولة لتفسير ما تصوّره هذه الاستعمالات من تشارط بنيوي. سنحاول الاستدلال عليه من خلال إبراز علاقة الاسترسال بين المعارف جميعا. فالمشير المقامي يحمل في بنيته دليلا على الحضور متمثّلا في دليل على التكلّم أو الخطاب أو في دليل على التنبيه يدلّ على قوّته الإشارية قوّة تتجلى في نزعته إلى التشبّه بالحرف. وسنحاول أن نقارن بين جميع العناصر التي اعتبرت مشيرا مقاميا لنبرز تفاوتها في التعبير عن هذه القوّة وفي انعكاس حدث الإنشاء فيها. وسنبيّن أنّ السمات البنيوية فيها تساعدنا في إدراك مظاهر الاختلاف بينها وفي تمييز بعضها من بعض. ونحن في طرحنا لهذه القضايا ننطلق من افتراض أنّ الإشارة المقامية أصل للعائدية وأن الحضور أصل للغياب. غير أنّ ذلك لا يحول دون إقرار حدود فاصلة بين الظاهرتين. فلا يكون الحاضر تخاطبيا غائبا ولا يكون الغائب حاضرا تخاطبيا.

---

1) نذكر على سبيل الذكر: الهيشري 1998: الضمير بنيته ودوره في الجملة.

وسنحاول في هذا الباب أن نحلّل الأمثلة التي لحتج بها بعض الباحثين في الاستدلال على التداخل بين المشيرات المقامية وغيرها. وقد كانت هذه الأمثلة عند التداوليين دليلا على أن الاستعمال قد يخدل القواعد اللسانية فيستعمل اللفظ لغير ما وضع له فيدلّ ذلك على عدم نجاعة الوصف النحوي من جهة وعلى تدخلّ العوامل الخارجية في تحديد الدلالة من جهة أخرى. غير أنّنا نفترض أن الدلالة المقامية لا تستقيم دون أن يكون في اللفظ أو في البنية ما يدلّ عليها وما يمكّننا من إنجازها وهي فرضية تستلزم التمييز بين الإشارة المقامية وغيرها.

وخصّصنا فصول هذا الباب لدراسة المعارف جميعها حتى نميّز المشير المقامي من غيره.

وقد رأينا أن نفتتح هذا الباب بفصل في ترتيب المعارف نبرز من خلاله ما استخلصناه من التراث النحوي من سمات مميزة لكل صنف من هذه الوحدات من حيث الدلالة ومن حيث الخصائص الإحالية. إذ من شأن ذلك أن يساعدنا في التمييز بين التعريف الإشاري المقامي وغيره ويدعم المنحى الذي سنسلكه في تحليل الأمثلة التي سنقدّمها في هذا الباب.

1. الفصل الأول : ترتيب المعارف

لقد كان سيبويه أول من رتّب المعارف وفاضل بينها فجعل بعضها "أخصّ" من بعض. وهو ما حمل النحاة بعده على اعتبار المعارف متفاوتة في درجة التعريف. فاعتبروا بعضها "أعرف" من بعض. والملاحظ أنّ سيبويه قد استعمل في ترتيب المعارف لفظ "أخصّ" دون لفظ "أعرف". فلم نقف على هذا اللفظ في كتابه ورغم ذلك فإنّه قد شاع في كتب غيره مثل ابن الخشّاب والاستراباذي وابن هشام والأزهري. فنعتوا جميعا الضمائر بأنّها "أعرف المعارف". ولعلّ سيبويه قد قصد إلى تجنّب استعمال لفظ "أعرف" لأنّ الحدّ الذي وضعه للمعرفة يقتضي أن لا يكون فيها درجات ومراتب. فالمعارف جميعا "يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته... يعرفه المخاطب" (الكتاب ج 2 ص5). فتتساوى بذلك المعارف جميعا في كونها مفارقة للتنكير، بعيدة عن اللبس، مختصّة "بشيء بعينه" يعرفه المتكلّم كما يعرفه المخاطب.

ولا نشكّ في أن من استعمل من النحاة عبارة "أعرف المعارف" قد قصد أساسا الأخصّ منها. وقد بدا ذلك واضحا في كتب الشرح. يقول الأزهري (شرح التصريح ج 1 ص 128) :

" (لو كان) الضمير المتقدّم على الضمير الثاني (غير أعرف) أي غير مختصّ (وجب الفصل) لأنّه مع الاتصال يجب تقديم الأخصّ".

فما يقبل أن يتفاوت في القوّة والضعف هي درجات التخصيص لا درجات التعريف.

1.1 الفرق في التخصيص بين النكرة والمعرفة :

إنّ اعتماد مقياس واحد للتمييز بين النكرات وللتمييز بين المعارف لا يعني إطلاقا إمكانية التدرّج من التنكير إلى التعريف[1] حسب التفاوت في القوّة.

1) انظر الشاوش 2001 ج 2 ص ص 995 – 999

إذ يؤكّد النحاة أنّ النكرة مهما بلغت درجة تخصيصها من قوّة فإنّها لا يمكن أن تلحق بأي درجة من درجات المعارف مهما بلغت من ضعف. يقول الأزهري (ج 2 ص 26) :

"المراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخصّ من غلام لكنّه لا يتميّز بعينه كما تميّز غلام زيد به"

وهذا ما دعاه إلى التأكيد على أن التخصيص الحاصل بالنعت يحقّق دورا دلاليا يختلف من النكرة إلى المعرفة. يقول (الأزهري ج 2 ص 108-109) :

"النعت (المراد بالمكمّل الموضّح للمعرفة كجاء زيد التاجر) ... (والمخصّص للنكرة كجاءني رجل تاجر) ... واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص فقيل الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات".

فأبرز ارتباط ظاهرة التعريف بالمقام التخاطبي المنجز وبعملية الفهم والتأويل. فتبرز لنا علاقة مخصوصة بين المتكلّم والمخاطب المفاهيين تقوم على اشتراكهما واتفاقهما في أمرين :

1/ معرفة الاسم وما يقع عليه

2/ إدراك الاشتراك اللفظي الواقع في الاسم المعرفة.

فكلاهما يعرف أكثر من شخص واحد يسمّى بزيد مما يستوجب توضيح المعرفة حتى تقع على المسمّى المقصود دون احتمال اللبس. فيقول زيد التاجر. فكان نعت المعرفة ضرورة تخاطبية تساهم في إنجاح عملية التخاطب.

ورغم أنّ التخصيص مقياس اعتمده النحاة لترتيب المعارف والنكرات على حد سواء، فإنّه يشتغل في المقولتين اشتغالا معكوسا. ذلك أنّ الأخص في النكرات ما زاد لفظه بإضافة أو نعت :

كتاب تاريخ

كتاب مفيد

أمّا الأخص في المعارف فهو ما اكتفي فيه بلفظه فلم يحتج إلى نعت يخصّصه. فكانت الضمائر أخصّ المعارف إذ هي "لا توصف ولا يوصف بها".

وهذه الخاصية فيها تؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ التعريف ظاهرة استعمالية لا تتحقّق إلا على مستوى الخطاب المنجز إذ تصوّر اللغة عملية تلفظ وتخاطب. وقد بدا لنا واضحا أن في ترتيب المعارف تحقيقا لقاعدة أساسية من قواعد التخاطب أقرّها قريس (Grice) (Levinson 1983 ص 101) هي قاعدة الكمّية The maxime of quantity المحققة لمبدإ التعاون بين المتخاطبين (Lc principe de coopération). كما أنّ في ترتيب المعارف تحقيقا لمبدإ من مبادئ الافادة التي وضعها سباربار وولسون (1986 الفصل 2) والمتمثّل في أنّه كلّما تطلّب التأويل مجهودا أقلّ كان أكثر إفادة.ممّا يؤكّد لدينا أنّ مبادئ التخاطب من مقتضيات الوصف النحويّ يشتغل النحويّ باعتبارها دون وعي منه.

فترتيب المعارف يؤكّد اشتغال النحاة في الوصف والتفسير على الأقوال المنجزة واعتبارهم اللغة عملية تخاطب وتبادل بين طرفين.لا يمكن للنحوي أن يتناساهما أو يتجاهلهما فينكبّ على دراسة الجملة معزولة عن مقامها الإنجازي. فكان التخصيص في بعض المقامات ضرورة بدونه لا تحصل الفائدة. يقول الأزهري (ج2 ص 352) : "حصول الفائدة بالاختصاص". ذلك أنّ وسائل التعريف وقرائنه متعلّقة بمعرفة المخاطب دون المتكلّم "إذ قد يذكر المتكلّم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا كقول القائل لمن يخاطبه في

داري رجل وهو يعرف الرجل" (ابن يعيش ج1 ص85). فقد وضعت المعارف مراعية للتأويل الدلالي. فاختيار المتكلّم للبنية النحوية وانتقاؤه للألفاظ المعجمية يحقّقان للمخاطب الفهم ويقلّلان من احتمال اللبس.

فإمكانية وقوع المعرفة على أكثر من واحد جعلت النحاة يستحضرون مصطلح الإبهام في هذا الترتيب. فأقوى المعارف هي أضعفها إبهاما أي إجمالا رغم أنّ حقيقة التعريف وقوع الاسم على واحد بعينه. يقول ابن يعيش (ج5 ص87) :

"فالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات ولذلك قد نعتت بالنكرة كقولك إنّي لأمرّ بالرجل غيرك فيعطني لأنّك لا تقصد رجلا بعينه".

فيدلّ التفاوت في الاختصاص بين المعارف على مدى ضعف إمكانية وقوع الاسم على غير المسمى المقصود وهو ما جعل ضمير المتكلّم "أعرف المعارف" عند أغلب النحاة.

2.1 ترتيب سيبويه للمعارف

يقول سيبويه (ج2 ص 6-7) :

"اعلم أنّ العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة... والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمة وذلك: مررت بصاحبك أخي زيد ومررت بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا. فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام وبما أضيف إلى الألف واللام لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام نحو مررت بزيد أخيك وذلك قولك مررت بالجميل النبيل ومررت بالرجل ذي المال. وإنّما منع أخاك أن يكون

صفة للطويل لأنّ الأخ إذا أضيف كان أخصّ لأنّه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره فإنّما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة. وإنّما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أنّ المخبر أراد أن يقرّب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل فإنّما يريد أن يعرّفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرّفكه بعينك، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا لأنّه صار أخصّ من الطويل حين أراد أن يعرّفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب وإذا قال الطويل فإنّه عرّفه شيئا بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ".

فنستخلص :

1/ أنّ الترتيب لم يكن غاية في حدّ ذاته بل استوجبه البحث في أصل تميّز به بين الخصائص العلائقية للمركّبات لتحديد وظائف النعت والبدل والتوكيد.

2/ أنّ الأخص بالنسبة إلى سيبويه هو الذي لا يحتمل فيه أي لبس.

3/ أنّ المنعوت أخصّ من النعت لذا فإنّه وجب أن تبدأ بالأخص "وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة" فتخصيص المعرفة يكون للمخاطب دون المتكلّم إذ هو توضيح لما يشك المتكلّم في احتمال التباسه على المخاطب فعدم اكتفاء المتكلّم هو من عدم اكتفاء المخاطب وقد صرّح سيبويه في نص آخر بأن التبيين والتوضيح لا يكون إلا "إذا خاف أن يلتبس" (الكتاب ج 2 ص13). فوصف المعرفة لا موجب له إن لم يحقّق فائدة. فتتبيّن أن من شأن نعت المعرفة أن تصوّر لنا خصائص مقامية تعكس علاقة مخصوصة بين المتكلّم والمخاطب. فلننظر في المثالين :

(أ) رأيت أخاك

(ب) رأيت أخاك الطويل

بتبيّن نمطين مختلفين من العلاقة بين المتخاطبين تصوّر درجة اشتراكهما المعرفي. فالجملة (أ) تقتضي مجموعة من الأسس التداولية تتمثل في أنّ المتكلّم واثق من عدم التباس الأمر على المخاطب لأنّه لا يوجد إلا مرجع واحد يصلح أن يكون المقصود وذلك لاحتمالات عديدة ممكنة نذكر بعضا منها:

أ) ليس للمخاطب إلا أخ واحد.

ب) أو علم مشترك بين المتخاطبين بأنّ المتكلّم لا يعرف أو لا يرى عادة إلا هذا من الإخوة... إلخ

أما المثال (ب) : رأيت أخاك الطويل. فإنّه يقتضي :

أ/ أنّ للمخاطب أكثر من أخ واحد.

ب أنّ المتكلّم يعرف أكثر من اخ واحد للمخاطب

ج/ أنّ المخاطب يعرف أنّ المتكلّم يعرف أكثر من أخ واحد.

د/ أنّ واحدا منهم فقط يتّصف بالطول.

كلّ هذه المعطيات تمثّل أنّ العلاقة النعتية تحتمل دلالات كثيرة تتخصّص وتتعيّن بالإنجاز فتتكوّن هذه العلاقة النحوية بالعلاقة بين المتخاطبين. وليس ذلك إلا بسبب اختيار المتكلّم بنية دون أخرى. فلو لم يستعمل المركّب النعتي لما وجد داع لكلّ هذه الاحتمالات يقول ابن يعيش (ج2 ص87) في جواز الوصف بالاسم "ووصفه مؤذن بوهن تعريفه وضعفه".

فليس بحث النحاة في مراتب المعارف سوى بحث في آليات تعيين المحال عليه المقصود بتقليص نسبة احتمالات اللبس الممكنة أثناء التخاطب. فكانت القيود التداولية أصولا خفيّة تعلّل تصور النحاة للظواهر التركيبية.

4/ أن الاختصاص يتفاوت حسب قوّة وسائل التعيين وهي اثنان العين والقلب. فيقدّم سيبويه ما اجتمعت فيه وسيلتان على ما تعرّف بوسيلة واحدة. فنلاحظ أن المعارف جميعا بالنسبة إليه تتعرّف بوسيلتين هما القلب والعين ماعدا المعرّف بالألف واللام فهو أقلّ المعارف اختصاصا. وفي إقراره بأنه لا يتعرّف إلا بالقلب تأكيد على أنّ مفسّر مصحوب الألف واللام لا يمكن أن يكون حضور مدلوله الحسّي. فالعين لا تساهم في تعيينه.

ورغم أنّ بقية المعارف تتساوى في تعرّفها بوسيلتين فإن سيبويه قد فاضل بينها وجعل بعضها أقوى من بعض في الاختصاص: فقدّم اسم العلم على اسم الإشارة وقدّم الضمائر على كليهما. فأجاز أن تقول على سبيل النعت: "هذا الطويل". ولم يجز أن تقول على سبيل النعت: "*الطويل هذا". كما أجاز أن يوصف العلم الخاص بثلاثة أشياء: المضاف إلى مثله والألف واللام والأسماء المبهمة. غير أنّه اعتبر ما يوصف به العلم مما يضاف على الألف واللام نعتا مثل: "الرجلُ ذو المال". أما المضاف إلى غير الألف واللام فلا يكون نعتا لاسم العلم مثل "زيد أخيك"[1]. وقد دلّ بذلك على أنّ الضمائر أخصّ من اسم العلم. فكان ما يضاف إلى الضمير أخصّ من اسم العلم. إذ أنّه يصير بقوّة الضمير وذلك قياسا على ما قاله في الألف واللام "ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام". وهذا ما جعله يؤكّد أنه لا يجوز أن تقول على سبيل النعت: "* الطويل أخوك" بل: "أخوك الطويل".

وقد صرّح سيبويه في نصوص أخرى بأن الضمائر لا ينعت بها أبدا: يقول (ج2 ص 386): "واعلم أنّ هذه الحروف (الضمائر) لا تكون وصفا للمظهر كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر".

---

1) يستعمل سيبويه عبارة صفة ليدلّ تارة على النعت وطورا على البدل أو التوكيد.

ويقول ابن الخشاب مؤكّدا ذلك (المرتجل ص 286) : "تختص المضمرات بأنّها لا توصف ولا يوصف بها وبهذا يستدلّ على أنّها أعرف المعارف". وبذلك ننتهي إلى أنّ سيبويه قد رتّب المعارف على النحو التالي:

المعارف	وسائل التعريف
1/ الضمائر	القلب والعين
2/ أسماء العلم	القلب والعين
3/ أسماء الإشارة	القلب والعين
4/ المعرّف بالألف واللام	القلب

فنلاحظ أنّ سيبويه لا يقرّ بوجود علامات لغويّة تعيّن المرجع بواسطة العين فقط. فحتى أسماء الإشارة التي تعيّن المشار إليه بواسطة الحركة الحسّية فتوجّه عين المخاطب نحو المقصود لا يحصل التعريف بها إلا بالقلب والعين. وفي ذلك تمييز واضح بين التعريف والتعيين. فالوسائل النحوية للتعريف تحقّق التعيين دون التعريف. ذلك أنّها لا تكون إلا وسائل استحضار لما هو مخزون في ذهن المخاطب من معارف. فاسم الإشارة يعيّن ولكنّه لا يعرّف الشيء المعيّن بل التعويل في ذلك على القلب أي على الذهن. وكأنّ سيبويه يؤكّد بذلك أنّ معرفة الأشياء لا تحصل إلا بواسطة الأسماء التي وضعت لها. لذا فإنّ وسائل التعريف ليست سوى إشارات قادحة ومثيرة للمعرفة الذهنية.

ونرى أن في قول سيبويه بأن العين وحدها لا تحقّق التعريف إقرارا بدور الاسم في تعريف المسمّى. فالإنسان لا يدرك الأشياء إلا إذا ما كان لها في ذهنه اسم تسمى به. فاسم الإشارة يعيّن المشار إليه وينبّه المخاطب إلى استعمال حاسة البصر والنظر إلى ما هو حاضر. فإذا ما وقعت العين على

المشار إليه نعرف عليه بالعودة إلى الذهن ومطابقة صورته الخارجية بصورة ذهنية يثيرها الاسم المخزون في الذاكرة فإذا قلت: "ما أجمل هذه" أجابك المخاطب بقوله: "أجل هي دمية رائعة الجمال".

فالذهن أو "القلب" آلية قارة في إدراك المسميات يستحضر الاسم وما يتعلّق به من معلومات تحقّق التعريف. فتحصيل المعنى حسب سيبويه لا يمكن أن يكون إلا بعملية ذهنية استدلالية تكون فيها الألفاظ والتراكيب مجرد مثيرات توجّه المخاطب نحو المعنى المقصود. وهو ما جعله يعتبر القلب وسيلة قارة يستعملها المخاطب لإدراك المقصود. وكأنّه بذلك يجمع بين البصر والبصيرة جمعا تلازميا يذكّرنا بما أبرزناه من تلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

وإذا كان التعريف أمرا راجعا إلى المخاطب دون المتكلّم (ابن يعيش ج1 ص86) فإنّنا نفهم أنّ في هذه القرائن ما يدلّ على الوسائل التي ينبغي أن يستعملها المخاطب ليبلغ المعنى المقصود. فيتنزّل المخاطب منزلة المتكلّم في العلم. ونعتقد أنّ وسيلة "القلب" تخصّ علم المخاطب بالخصائص النحوية لقرائن التعريف إضافة إلى المخزون الذهني الذي يساهم في تحقيق التواصل بينهما. أما وسيلة "العين" فتدلّ على إمكانية الاستعانة بالحواس لتحديد المقصود.

وتأكيد سيبويه أنّ الضمائر وأسماء العلم وأسماء الإشارة تتعرّف بالوسيلتين دليل على إمكان إنجاز استعمالات مختلفة يكون فيها المحال عليه تارة حاضرا في المقام التخاطبي وتارة أخرى غير حاضر. وعلى المخاطب أن يستعمل وسيلة القلب أو وسيلة العين أو الوسيلتين معا حسب المقام.

فالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء العلم قد وضعت لتعيّن مدلولها بالعين أو بالقلب فهي تحتمل الوسيلتين ولا تختص بواحدة دون أخرى. غير أنّه عند

الاستعمال يتوجّه قصد المتكلّم إلى واحدة منهما حسب القرائن المقامية المتوفّرة. لذلك فإنّ المثال:

(أ) هذا الرجل لا يطاق

يحتمل أمرين : إشارة حسّية إلى رجل حاضر في المقام أو إشارة ذهنية إذا كان غائبا من المقام. وهي معان احتمالية لأنّها جملة لم نطقها بمقام معيّن. أما إذا كانت هذه الجملة قولا ملفوظا موجّها إلى مخاطب معيّن فإنّها بالنسبة إليه لا تكون إلا على معنى واحد. وليس ذلك إلا لكون هذا الاسم قد وضع ليدلّ على المعنيين فليس استعماله في الإشارة الذهنية من باب المجاز أو الخروج عن الأصل[1].

3.1 مقياس ترتيب المعارف عند سيبويه

اعتمد سيبويه في الترتيب قيدا إجرائيا تمثّل في قياس نسبة الاشتراك الممكنة عند الاستعمال. فقدّم المضمرات لأنّها في جميع استعمالاتها لا يمكن أن تكون إلا لواحد معيّن باعتبار ما تشترط فيها من قيد التفسير السابق للتلفظ بها. أما الأعلام فإنّها تحتمل الاشتراك إذ قد يعرف المتكلّم والمخاطب أكثر من شخص واحد يسمى بـ "زيد" لذا فإنّه قد يحتاج في مثل هذه المقامات إلى النعت للتوضيح والتعيين فنقول: زيد التاجر.

وأما اسم الإشارة فإنّه أكثر احتمالا للاشتراك من اسم العلم وهو ما جعل سيبويه يخصّصه دون الضمائر بـ"الاسم المبهم" وإن كانت جميعا تحتاج إلى تفسير. إذ لا يرتفع إبهامها ولا تحقّق التعيين إلا بإشارة حسّية. وفي تأخيرها عن الضمائر واسم العلم يؤكّد سيبويه ضعف القرينة الحسّية إذ إدراك الشيء

---

1) انظر الباب الثاني الفصل الخامس باسم الإشارة

بالحواس معرّض للخطإ. فالاقتصار على الإشارة الحسّية في تعيين المقصود لا يسلم من اللبس. وقد صرّح الاستراباذي (ج 1 ص 312) بذلك حين قال:

"وكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسّية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم".

فهب مثلا أنك تقف أمام واجهة محل تنظر إلى مجموعة من اللعب وتختار منها واحدة فتنادي البائعة وتقول مشيرا بالسبّابة إلى ما تريد: "أعطني هذه" فإنّها قد تعطيك شيئا آخر قريبا منها فتقول: "لا لا ليست هذه بل هذه" ومن المحتمل جدّا أن تخطئ مرّة ثانية فتضطر إلى أن تقول: "أقصد هذه الدمية ذات الرداء الأحمر".

فالحواس وسيلة محدودة في تحصيل المعرفة كثيرا ما لا تبلغ بالإنسان الحقيقة التي إليها يسعى وهذا شأنها مع اسم الإشارة. لذا فإن المتكلّم كثيرا ما لا يقتصر عليه في التعيين فيأتي به مصحوبا بالاسم يوضحه وقد أكّد سيبويه (ج2 ص 189) أنّ "المبهم وما بعده بمنزلة الاسم الواحد". فقوّة نسبة اللبس في اسم الإشارة قد جعله يحتاج إلى وسيلتين للتعيين هما الإشارة الحسيّة والوصف. وكأنّنا بسيبويه لم يعتبره متعرّفا بقرينتين هما العين والقلب إلا لما يستلزمه من حضور صفة مقترنة به ذات دلالة ذهنية تساعد المخاطب على تمييز المشار إليه من بين الأشياء الحاضرة. أما من قدّم اسم الإشارة على الضمائر فإنّه لا شك قد اعتبر الإشارة الحسّية أقوى من أن يلتبس فيها لقرب المشار إليه.

1.3.1 اختلاف النحاة في ترتيب المعارف

اختلف النحاة في ترتيب المعارف فكان فيها أربعة مواقف استخلصناها من كتب النحاة وعرضها الاستراباذي في شرح الكافية (ج1 ص 311-312) وقد رأينا أن نقدّمها في جدول اختصارًا لطول النصوص فيها:

سيبويه: وجمهور النحاة من البصريين	الكوفيون	ابن السرّاج	ابن مالك
1/ ضمير المتكلّم ضمير المخاطب ضمير الغائب	1/العلم	1/ اسم الإشارة	1/ ضمير المتكلّم
2/ الأعلام	2/ المضمر	2/ المضمر	2/المخاطب العلم الخاص
3/ اسم الإشارة	3/ المبهم	3/ العلم	3/ ضمير الغائب السالم من الإبهام أي الذي لا يشتبه مفسّره.
4/ المعرّف بأل والموصولات	4/ ذو اللام	4/ ذو اللام	4/ المشار به والمنادى
			5/ الموصول وذو اللام

لقد بدا لنا أنّ النحاة في ترتيبهم قد اعتمدوا مقياسا واحدا وإن كان في ترتيبهم بعض الاختلاف وهو ضعف احتمال اللبس على المخاطب حسب قوّة كل صنف من هذه المعارف في الوقوع على المرجع المناسب بتحقيق المجهود الأدنى في حصول الفائدة. فجميع النحاة دون استثناء قد اعتمدوا مقياسا إجرائيا لا يبرز إلا باعتبار اللغة صنفية تخاطبية.

أمّا الاختلاف فقد كان حسب وجهة كل فريق منهم في تحديد أقل العلامات إثارة للالتباس حسب قوّة قرينة التعريف. فلئن اشتركت المعارف الثلاثة الأولى في تمركزها بالقلب والعين فإنّه يبدو من خلال اختلاف ترتيبها أنّ الفرق كامن في المفاضلة بين القلب والعين. فلا شك أنّ من قدّم اسم الإشارة على الضمائر قد اعتبر قرينة العين أقوى من قرينة القلب وهي في الإشارة ألزم إذ لا يتحقّق التعيين إلا بها. وأمّا من قدّم الضمائر على اسم الإشارة فإنّه قد اعتبر قرينة القلب أقوى من قرينة العين. إذ أنّ هذه الأخيرة من مستلزمات

تعيين المضمرات لا يشترط توفرها لتحققه. وهو ما يمكّن من التخاطب دون توفر المشاهدة كما بينا.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فإنّه يبرز اشتراك النحاة في تقديم القرائن المقامية على القرائن الذهنية. لذا كان المعرّف باللام أضعفها اختصاصا عندهم جميعا. وكانت ضمائر الحضور أقواها اختصاصا عند أغلبهم. وقد صرّح الأزهري (ج1 ص 58) بقوّة القرينة المقامية بقوله: "أعرف ذي اللام ما كانت فيه للحضور".

* تقديم اسم العلم على اسم الإشارة في قوّة الاختصاص

لقد بدا في تقديم سيبويه اسم العلم على اسم الإشارة إبراز لاشتراكهما في سمة الغياب. إذ لو قدّم اسم الإشارة لتسنى لنا أن نرى في ذلك ضربا من الجمع بين "أنا" و"أنت" و"اسم الإشارة" يمكّننا من الإقرار بتصنيف النحاة الوحدات اللغوية إلى وحدات إشارية ووحدات إحالية على غرار الدراسات الحديثة النحوية منها والتداولية.

فرغم أنّ اسم العلم يتعرّف بشيئين هما القلب والعين كما هو شأن اسم الإشارة فإنّه قد تقدّم عليه وكان حسب سيبويه أخصّ منه فجاز أن ينعت اسم العلم باسم الإشارة: "زيد هذا" ولم يجز نعت اسم الإشارة باسم العلم فقولنا: "هذا زيد" لا يمكن أن يكون على سبيل النعت. ذلك أن اسم العلم يقع وقوعا مباشرا على مدلوله دون حاجة إلى أن يتوسّل بإشارة حسّية كما هو شأن اسم الإشارة أو بقرينة لفظية كما هو شأن المعرّف بأل. يقول سيبويه (ج2 ص 194)

"فليس زيد بمنزلة الألف واللام ومما يدلّك على أنّه ليس بمنزلة الألف واللام أنّه معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده".

فاسم العلم حسب سيبويه (ج2 ص 5) هو "العلامة اللازمة المختصة" ويفسّر ذلك بقوله (سيبويه ج 2 ص 103) :

"وجعلوا الاسم الواحد علما لشيء بعينه كأنّهم قالوا إذا قلت انت بزيد إنّما تريد هات هذا الشخص الذي تشير لك إليه".

فقوّة اسم العلم تكمن في الدلالة على قوّة العلاقة بين المتخاطبين وقدم التعارف بينهما، إذ أنّ دلالة اسم العلم تستحضر مقامين تخاطبيين: مقاما أوّل حصل فيه التواضع بين المتخاطبين على أنّ الشخص الذي "تشير لك إليه" اسمه زيد، ومقاما ثانيا يستعمل فيه اسم العلم باعتباره مختصّا بعيّن واحدا من أمّته قد عرفه المتكلّم المقامي والمخاطب المقامي. فيقتضي استعمال اسم العلم اجتماع دورين : دور المستعمل ودور الواضع الذي يتجاوز عادة الفرد إلى المجموعة والمقام التخاطبي المخصوص إلى المقام العلم الوضعي وهو ما جعل الاستراباذي (ج 1 ص 132) يقول فيه بأنّه موضوع "وضعا ثانيا". فاسم العلم لم يوضع إلا ليدل على واحد بعينه يعرفه المتكلّم والمخاطب. يقول الاستراباذي (ج2 ص 132):

"كل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو إذن غير متناول غيرها وضعا".

فكان استغناؤه عن مدلول يربط بين الدال والمرجع الخارجي دليلا على ما يقتضيه من اتّفاق بين المتخاطبين المقاميين، اتّفاقا يضعف احتمال اللبس. وقد بيّن سيبويه ذلك بإبراز دلالة اسم العلم على نكرة إن لم يكن مختصا بواحد. يقول (سيبويه ج2 ص 103) :

"فإن قلت: هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام إلا نكرة من قبل أنّك جعلته من أمّة كلّ رجل منها زيد وعمرو وليس واحد منها أولى به من الآخر. وعلى هذا الحد تقول: هذا زيد منطلق ألا ترى

أنّك تقول هذا زيد من الزيدين أي هذا واحد من الزيدين فصار كقولك هذا رجل من الرجال".

فماثل سيبويه بين "هذا زيد منطلق" و"هذا رجل منطلق" فاسم العلم إن لم يقع عند المخاطب على معيّن وعلى واحد بعينه من أمّته كانت إفادته على قدر إفادة الاسم النكرة وجاز أن يعرّف بالألف واللام فتقول: "جاء الزيدان". وفي قول سيبويه إقرار باستحالة إظهار اسم الإشارة مع اسم العلم لأنّ اسم العلم وإن تضمّن في أصل وضعه الإشارة الحسّيّة فإنّه قد صار بفضل الاتفاق بين المتخاطبين معهودا معروفا قبل التلفظ به. فيصير إظهار الإشارة الحسّيّة ضربا من الجمع بين الضدّين إذ أنّ التعريف بالإشارة الحسّيّة يعيّن لحظة التلفظ شيئا لم يكن معيّنا والتعريف بالضمائر أو بإسم العلم يعيّن شيئا قد تعيّن وتعرّف.

فما يقصد إلى تعيينه باسم الإشارة يبقى نكرة عند المخاطب إلى أن تتحقق الإشارة. لذا يكون الاسم بحده في موضع نكرة وإن كان معرفة. وهذا يؤكّد أن مقولة التعريف النحوية لا يمكنها أن تكون نحوية دون أن تكون صالحة للتخاطب. لذا فإنّ سيبويه لم يقل في اسم "زيد" بأنّه نكرة بل قال "لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرة" تأكيدا على أنّ اللفظ لا يتحقّق مقوليا ودلاليا إلا بالتركيب وأنّ للموضع قدرة على استلاب خصائص اللفظ ووسمه بخصائص أخرى لا يدلّ عليها خارج هذا الموضع[1]. فيتجلى بذلك تقاطع الخصائص النحوية والسمات التداولية.

فبيّن سيبويه (ج2 ص103) اشتمال اسم العلم على دلالة الإشارة. ولذلك لا يجوز أن نقول على سبيل النعت :

"هذا محمّد

---

1) هذا ما أبرزه ملنار في نظرية المواضع. انظر Introduction à une science du langage
Ed Seuil Paris 1989

كما أنّ اسم العلم يشتمل على معنى الاسم المعرّف باللام المحلّى بصفات محدّدة له. يقول سيبويه (ج2 ص93-94) : كأنّك إذا قلت هذا زيد قلت هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه". فيماثل اسم العلم المعرّف بأل المحلى بالصفة.

فيقوّي النعت من درجة اختصاص المعرّف بأل بعد أن كان "أبهم المعارف" فيصير إشارة إلى واحد معيّن. والإشارة إلى معيّن تمثّل حقيقة اسم العلم. فبين هذه الأصناف الثلاثة تعلّق يجعل اسم العلم لقوّته في الاختصاص يتضمنهما فيدلّ على الإشارة ويدلّ على المعرّف بالألف واللام. أما الضمائر فإنّها تمثّل قسما مخصوصا متميّزا لأنّها علامات إضمار فكانت أقوى المعارف عند أغلب النحاة.

ويتجلّى ذلك بوضوح في التمييز بين النعت والبدل بإبراز اختلاف غرض المتكلّم من كليهما من خلال وصف عملية التخاطب وما يتحكّم فيها من قيود تداولية. فيبرز سيبويه الفرق التركيبي بين المثالين:

1/ يا زيد الطويل

2/ يا هذا الرجل

بإبراز أن المثال (1) :

"من قبل أنّك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ثم خفت أن لا يعرف فنعته بالطويل. وإذا قلت يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعدما تظن أنّه لم يعرف. ومن ثمّ وصفت (الأسماء المبهمة) بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنّها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنّك قلت يا رجل" (سيبويه ج 2 ص 53).

فنعت المعرفة دليل على وعي المتكلّم باحتمال اللبس على المخاطب، لبس يساهم فيه المقام بسبب تعدّد المسمين باسم "زيد". فيسهّل النعت على المخاطب إدراك المقصود وتمييزه من غيره. فلولا هذه الأسباب المقامية الطارئة لما احتجنا إلى وصف اسم العلم. ولذا عدّ المنعوت أخصّ من النعت واعتبر نعت المعرفة إضافة لم يقصد إليها المتكلّم قبل التلفظ بل لجأ إليها أثناء التلفّظ بعد أن قوي لديه احتمال اللبس وتنبّه إلى قصور الاسم المعرفة وحده عن تمكين المخاطب من الاهتداء إلى المحال عليه. أمّا الوصف على سبيل البدل مع اسم الإشارة فإنّ المتكلّم يستعدّ له قبل التلفّظ لإدراكه عدم اكتفاء المخاطب بالموصوف المبهم وذلك لافتقاره في أصل وضعه لمبيّن.

ونعتقد أنّ قيمة نص سيبويه تكمن في محاولته تفسير التمايز بين العلاقات النحوية بالحالات التخاطبية الإجرائية. فلم يوفّر النظام اللغوي علاقات نحوية متعدّدة إلا لتعبّر عن مقامات تخاطبية مختلفة، يكون لمجرّد انتقاء المتكلّم واحدة منها للاستعمال دلالة ومعنى. فالبنية النحوية في حدّ ذاتها بنية مقامية صالحة للتخاطب في مقامات مخصوصة. فتلائم الدلالة البنيوية الدلالة المقامية وتساهم في إبرازها وتوجيه المخاطب إليها.

خاتمة :

بيّنا في هذا الفصل أن ترتيب المعارف قد اعتمد مقياسا إجرائيا هو التفاوت في درجة احتمال اللبس على المخاطب عند الاستعمال. فرغم أنّ مقولة التعريف لا يحتمل فيها تمايز أو درجات فإن المعارف قابلة للترتيب حسب قوّة الاختصاص. فيبرز دور السمات التداولية في هذا الترتيب ويتجلى لنا اشتغال النحاة على اللغة المنجزة عند وصف النظام اللغوي.

فيتأكّد أن النحاة لم يفصلوا مطلقا بين الخصائص التركيبية والسمات التداولية. فحرصوا على استحضارها في تحليل الظواهر البنيويّة منتهين بذلك إلى أنّها من مقتضيات علم النحو. إذ لم يغب عنهم مطلقا أن اللغة تخاطب بين

طرفين في مقام معين.هذا إضافة إلى تمييزهم بين التعريف الذهني والتعريف الحضوري الذي يستلزم استحضار عمل القول والمقام التخاطبي.

وقد بيّنا أنّ ترتيب المعارف يكشف عن تعالق قرائن التعريف بعضها ببعض تعالقا رأينا أنّه يصوّر ما بين ظاهرة الإشارة المقامية والعائدية من استرسال. وقد تجلى ذلك في اعتبار وسائل التعريف في جميع المعارف باستثناء "أل" قد جمعت بين القلب والعين. وقد رأينا في ذلك دليلا على أنّ المعارف في أصل وضعها لم توضع مخصوصة للاستعمالات المقامية بل إنّها صالحة لتعيين ما كان حاضرا وما كان غائبا. فعند الإنجاز تتخصّص هذه القرائن بوسيلة من هذه الوسائل فيقتصر في تحديد المحال عليه على القلب أو يقتصر على العين أو يجمع بينهما فيمكّن النظام اللغوي المتكلّم من استعمالات مختلفة تناسب خصائص المقام.

فاجتماع كل هذه القرائن في قسم واحد هو المعارف واعتبار أنّ تفاوتها في الاختصاص لا يخرج بها من حدود التعريف إلى التنكير دليل على أنّها جميعا تشير إلى حدث الإنشاء ولكن بدرجات متفاوتة. وذلك لما أبرزناه من قوّة علاقة ظاهرة التعريف بالإنجاز والاستعمال مما يؤكّد ما نحاول الاستدلال عليه من أنّ الإشارة المقامية أصل للعائدية ومن أنّها تفيض على جميع أنواع المعارف ولكن بنسب متفاوتة.

فتتميّز المشيرات المقامية بأنّها تحتلّ المرتبة الثانية في هذا الترتيب بعد الحروف وهو ما يفسّر نزعة هذا الصنف من العبارات إلى التشبّه بالحروف في بعض خصائصها البنيوية. فكلّما ضعفت نسبة احتمال اللبس في المعارف قويت فيه الإشارة المقامية واستغنى لفظه عن مقولة من المقولات. فكان ضمير المتكلّم الذي عدّ أخصّ المعارف أكثر الألفاظ افتقارا. فاستغنى عن الإظهار واستغنى عن الإعراب واستغنى عن مقولة الجنس والعدد. وهو ما سنبرزه في الفصل الموالي المخصّص لدراسة ضمائر الحضور.

2. الفصل الثاني : ضمائر الحضور

1.2 الجهاز الاصطلاحي :

لم يستعمل النحاة مصطلحات تميّز الضمائر بعضها من بعض سوى مجموعة المصطلحات : متكلّم، مخاطب وغائب. وهو تمييز قائم على المقابلة (حضور/غياب). فبدا أن أهم ما يميز الضمائر حسب النحاة هو أدوارها التخاطبية. ذلك أن هذه الأسماء تحيل إحالة مباشرة على وظائف المستعملين للغة في مقام التخاطب فتجذر دلالة العلامات اللغوية في الاستعمال والإنجاز. وقد بدا لنا أن كل محاولة للفصل بين خصائصها النحوية وخصائصها التخاطبية قد باتت عسيرة. فلم يجد النحاة بدا من الخوض في السمات التخاطبية وهم يحددون سماتها الإعرابية والتركيبية. فقد خصّص سيبويه للضمائر أبوابا مستقلّة تعتني بها علامات المضمرين مجرّدة عن المقامات الإنجازية :

- هذا باب علامات المضمرين المرفوعين (الكتاب ج2 ص 350)
- هذا باب علامة المضمرين المنصوبين (الكتاب ج 2 ص 355)
- هذا باب علامة إضمار المجرور (الكتاب ج 2 ص 362)

فكانت نصوصه وهي تترع نزعة نحوية مجرّدة تغرق في علاقة المضمرات بعضها ببعض باعتبارها أطرافا في عمل التخاطب لكن دون أن يغيب عن أذهننا أنّها علامات لغوية تعبّر عن وجود في اللغة لاعن وجود خارجي. ذلك أنّ مصطلح الإضمار يقتضي المضمر اقتضاءه المضمَر. والمضمر ليس إلاّ المتكلم فهو كما يضمر المخاطب ويضمر الغائب يضمر نفسه.وقد دلّ سيبويه على ذلك بجعل الضمائر جميعا متساوية من حيث كونها علامات يتحدث بها المتكلم لكن عن أشياء مختلفة

يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 350-351-352) :

"هذا باب علامات المضمرين المرفوعين

اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا. ..ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن تقول فعل أنا لأنّهم استغنوا بالتاء عن أنا..وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدا: أنت وإن خاطبت اثنين فعلامتهما : أنتما... واعلم أنّه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتما... وأما المضمر المحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنّثا فعلامته هي وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما هما وإن حدثت عن الجميع فعلامتهم : هم .. "

فـ"أنا" هي العبارة عن المتكلّم المقامي وليست المتكلّم المقامي. و"أنت" هي العبارة عن المخاطب المقامي وليست المخاطب المقامي. كما أن "هو" علامة عن المحدث عنه غير المتكلم وغير المخاطب.فكلّ من يقول "أنا" قد أعلن أنّه سيحدّث عن نفسه. فدلّ بذلك عن تقارن بينه وبين المحدث عنه تقارنا لاينفي كون "أنا" تعين متحدثا عنه.

غير أنّ نصّ سيبويه حسب رأينا لايغفل مابين الضمائر من تفاوت في قوة استحضار المقام التخاطبي تفاوتا فاصلا بين (أنا-أنت) و(هو) من جهة وبين (أنا)و(أنت) من جهة أخرى.

فلئن قصد سيبويه أساسا إلى تحديد علامات الإضمار وإبراز حالاتها الإعرابية وتمييز المتصل عن المنفصل وتحديد جوازات التركيب بها، فاعتني بالضمائر في هذه الأبواب اعتناء النحوي الذي يرى في الألفاظ علامات إحالية تساهم بخصائصها في انتظام اللغة انتظاما يؤسّس لنظرية العمل والإعراب، فإنّنا نجد هذه الأبواب منفتحة على الخصائص التخاطبية تستدعيها استدعاء ضروريا متمّما لماهيتها ومحددا لمميزاتها.

فبدأ النص في بدايته معزولا عن التخاطب المنجز وذلك باستحضار ما يحيل عليه " أنا" في صيغة الغائب "المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإنّ

علامته أنا٦. غير أنّ سيبويه بعد ذلك لا يجد بدا من استحضار مقام تخاطبي حقيقي وذلك بتحديد المضمر مع "أنت" و"هو" انطلاقا من مشهد تخاطبي حقيقي يجسده باستعمال الخطاب المباشر: "إن خاطبت اثنين فعلامتهما أنتما ... إن حدّثت عن اثنين فعلامتهما هما٦ فينقلب المتكلّم الذي كان غائبا في قوله "حدث عن نفسه" إلى متكلّم مقامي لا يمكن أن يتعين المضمر مع "أنت" و"هو" إلا إذا ما تلفظ بهذه العلامات.

ونودّ أن نشير إلى أنّ الناظر في كتاب سيبويه يلاحظ قلّة استعماله لمصطلح "متكلّم". فاستحضار المتكلّم بلفظ "المتكلّم" قد كان في نصوص معدودة يمكن لنا حصرها وضبطها، بينما كان مصطلح "المخاطب" متواترا لا يكاد يخلو منه باب من الأبواب، عليه اعتمد سيبويه في تحليل الظواهر اللغوية وبه فسّر.

غير أنّ الناظر في الكتاب يلاحظ أنّ المتكلّم قد كان حاضرا على نحو يؤكّد دوره في الإنشاء باعتباره محور عمليّة التخاطب. إذ حرص سيبويه على أن يكون حاضرا باعتباره المتلفظ بالأقوال التي هي موضع البحث والدراسة. فلم تكن الجمل التي وردت في الكتاب سوى أقوال منقولة عن كلام تلفظ به المتكلّم من صنف: "وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا٦ فقد كان يحرص، حتى في استعماله أمثلة مصنوعة، على تجذير المثال في المقام التخاطبي عبر إبراز ارتباطه بعمل القول وبالمتكلّم. ويحضر المتكلّم في الكتاب بإسناد جميع أعمال القول إليه: "إن حدّثت عن... إن خاطبت ..." (سيبويه ج2 ص 351)

وإليه يسند سيبويه الأعمال الإعرابية من رفع ونصب وجر وكأنّه بذلك ينبّه إلى ما جاء صريحا بعد ذلك مع ابن جنّي من كون العامل الحقيقي هو المتكلّم. فالمتكلّم هو الذي يرفع (ج1 ص 227) وينصب (ج2 ص160) ويبتدأ (ج1 ص127) وهو كذلك الذي يقدّم ويؤخّر (ج1 ص34) ويؤكّد ويستفهم وينبّه ...

فالمتكلّم حاضر بالقوّة من خلال دور الإنشاء. وكأنّنا بسيبويه قد خيّر أن يستحضره باعتباره فاعلا على أن يستعمل لفظ "المتكلّم" الذي من شأنه أن يجعل المتلفظ غائبا متحدثا عنه فينقطع الوصل بين الكلام المنجز والمقامات التخاطبية التي يتحقّق فيها.

فدلّ كتاب سيبويه بشكله قبل مضمونه على أن بحث النحاة في الجملة لا يحول دون اعتبارها قولا منجزا في مقام مخصوص .

و يبرز عند سيبويه (ج 2 ص 350-351- 352) ترتيبا للعلامات: أنا- أنت- هو يمكن أن يكون ترتيبا تفاضليا حسب أهمية الدور التخاطبي. فيبرز دور المحدث باعتباره فاعلا مقارنة ببقية الأدوار. فيسند إليه الأفعال : "خاطبت ... حدّثت " ويؤكد بذلك أنّه المبادر وأنّه المعيّن لبقية المضمرين. فالابتداء بعلامة "أنا" قد دلّ على أنّه أول الضمائر وأهمّها. فجعل سيبويه للمتكلّم دور الفاعل ولـ"أنت" و"هو" دور المفعول وإن كانت جميعها مضمرات مرفوعة على الفاعلية. فيقابل بين الأدوار الدلالية التخاطبية والأدوار الدلالية النحوية. ويسند للمتكلّم الدور الإيجابي وللمخاطب والمحدث عنه الدور السلبي في حدث التخاطب.

غير أنّنا نلاحظ أن بين المخاطب والمتحدث عنه تمايزا. ذلك أن المخاطب يتخلّص من هذه السلبية بتوجيه الخطاب إليه فيصير سامعا ومتلقيا ويتحول إلى مشارك في حدث التخاطب. أما المضمر المحدث عنه فإنّه يحافظ على سمة السلبية فلا يشارك في عمل القول لا بالإنشاء ولا بالسماع. فالمضمر المحدث عنه "هو" لا يحضر إلا في اللفظ ولا يخرج عن حدود الأقوال الملفوظة أما المضمران مع أنا وأنت فإنّهما يحضران في القول والحديث بواسطة العلامة اللغوية كما يحضران خارج القول عبر دور المحدث والمخاطب. فالعلامة "هو" لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالكون الخارجي كما هو شأن إحالة العلامتين أنا وأنت مما يمهد لتصنيفها حسب الحضور والغيبة بإبراز علاقة ما تُحيل عليه بالمقام أو بالمقال.

فيؤسس هذا النص لأهم السمات التخاطبية في الضمائر التي سيصرح بها سيبويه في كتابه في أبواب متفرقة ومختلفة تتعلّق بظاهرة الإضمار من بعيد أو من قريب وتتجلى عبر دراسة الخصائص التركيبية والبنيوية.

غير أنّ اقتضاء دراسة الضمائر للخصائص التخاطبية وتبين قدرتها على الإحالة على عمل القول المنجز في المقامات المخصوصة لا يعني أنّها تدلّ على حضور المتكلّم والمخاطب المقاميين في اللغة. وتأكيد النحاة على أنّ "أنا" و"أنت" علامتا إضمار دليل على ذلك. فهي مجرّد وسائل لغوية و"صيغ وضعت ليتحدث بها ويخبر بها عنهما" (الشاوش ج2 ص1122). وهو ما يفسّر وجود علامات مرفوعة وعلامات منصوبة وأخرى مجرورة. فلو كانت ضمائر الحضور علامات على حضور المتكلّم باعتباره منجزا لعمل التلفظ والمخاطب باعتباره المتلقي في المقام الإنجازي الحقيقي لاقتصر على علامات المضمر المرفوع دون سواها. فحضور المتكلّم والمخاطب بواسطة "أنا وأنت" هو حضور لغوي باعتبارهما متحدثا عنهما. لذا، فإنّهما يتداولان على المحلّات المختلفة شأنهما في ذلك شأن بقية الأسماء فيكونان فاعلا ومفعولا ويحضران إن كان الحديث عنهما ويغيبان إن كان لا يخصّهما.

ولئن كنّا قد بينا ندرة استعمال سيبويه لمصطلح "المتكلّم" ورأينا في ذلك دليلا على حضور المتكلم بالقوة من خلال أثره الذي هو القول فإننا نشير إلى تواتر استعمال مصطلح "المخاطب" وتعدد الأسماء التي يعين بها وكأنّ النحاة بذلك يحرصون على إظهار ماهو خفي لايدل عليه القول بطريقة مباشرة وصريحة بل يستدل عليه بالقضاته له لمكان استحضاره ضروريا في التفسير.

فقد سمّي المخاطب في نصوص النحاة بأسماء مختلفة. فهو عند سيبويه "المخاطب" في أكثر استعمالاته وهو "السامع الشاهد" في بعضها تأكيدا على الحضور في الحضرة والانتباه إلى مايقول المتكلم. وهو أيضا "المكلّم" "بإرزا

لاختصاصه دون بقية الحاضرين بالمخاطبة. وهو عند ابن الخشاب (المرتجل ص 281) "المواجه" فيبرز الهيئة التخاطبية التي تجعل المخاطب مقابلا للمتكلم من جهة ملتفتا إليه من جهة أخرى. وهو عند الجرجاني (دلائل الإعجاز) "السامع" تأكيدا للتلقي. وهو عند الاستراباذي "المخاطب" تارة و"السامع" طورا. وهاتان التسميتان دون سواهما بلغتا حد الاصطلاحية. ولا شك أن سيبويه وغيره من النحاة قد قصدوا باستعمال لفظ المخاطب إلى تنزيله منزلة الشريك في عمل التخاطب. إذ المخاطب يستلزم مخاطبا. وقد تواترت هذه التسمية في كتاب سيبويه تواترا ملحوظا. فلا يكاد يخلو باب من استعمال لفظ المخاطب واستحضاره للتفسير والتعليل. وكأن سيبويه بذلك يؤكد ما بين طرفي الخطاب من تلازم. وقد كان في استعمال ابن الخشاب للفظ "المواجه" إبرازا لمشاركة المخاطب المتكلم في الحضور من جهة ولما بينهما من اتصال وتواصل من جهة أخرى. إذ المواجهة تقتضي تقاربا والتحاما وتبادلا للأدوار.

أما لفظ "السامع" فقد كان المصطلح المفضل للجرجاني. فتواتر في "دلائل الإعجاز" على نفس درجة تواتر لفظ "المخاطب" في كتاب سيبويه. ولا شك أن في ذلك إبرازا لسمة أساسية جوهرية وجب أن يتسم بها المخاطب هي الانتباه والالتفات إلى المتكلم وهي من مستلزمات السماع. ثم إن الجرجاني يربط بين السمع والعقل وحصول الفائدة من الكلام بقوله (دلائل الإعجاز ص 233) : "... ذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن سمع وعقل ما يقال له وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب". فكل متكلم عاقل لا يتكلم إلا إذا عرف أن هناك من يسمعه. وكل مخاطب وجب أن يكون سامعا لأن السمع يقتضي التركيز والتأمل والتفكير وهي من علامات العقل. ولا شك أن مصطلح المخاطب تجتمع فيه كل هذه السمات. فالمخاطب هو المواجه الشاهد السامع العاقل.

والاصطلاح على تسمية المخاطب بالسامع يدل على أن هذا اللفظ قد صار محمّلا بمعنى إضافي مختص بالمخاطب وهو أنّه عارف بأنّه المقصود بالخطاب. فليس كل سامع مخاطبا. غير أنّ كل مخاطب سامع. فقد يكون السامعون كثرا والمقصود بالخطاب واحد. ويتحدد ذلك بدلالة الحضور التي أقرّها النحاة للمتكلّم والمخاطب إذ ليس كل حاضر في مقام التخاطب متكلّما أو مخاطبا كما بيّنا. في حين أن المتكلّم والمخاطب لا يكونان إلا حاضرين. فدلالة الحضور ودلالة السماع تتجاوزان المعنى العام المطلق إلى معنى مخصوص يتحدد أساسا بالمشاركة في عمل التخاطب.

فنخلص إذن إلى أنّ النحاة العرب قد نظروا نحويا إلى الضمائر نظرة خطابية تداولية تدلّ على مابين المجالين من اتصال وعلى أنّ الباحث في النظام اللغوي لا يعدو أن يكون تداوليا فهو لا ينطلق من الاستعمال نحو التجريد إلاّ ليعود إليه.

❖ *علامة المخاطَـب بين الاسمية والحرفية* :

يحضر المخاطب في الجملة باعتباره متحدثا عنه بواسطة الضمير المخصّص للتعبير عنه. وقد تفرّعت هذه العلامات شأنها شأن بقية الضمائر إلى ما هو منفصل وما هو متّصل وما هو مرفوع وما هو منصوب أو مجرور. ولئن كانت الضمائر أسما ملحقا بالأسماء باعتباره علامة إضمار لها، فإنّ النحاة قد نبّهوا إلى أنّ المخاطب قد يستحضر بواسطة ضمير أو بواسطة حرف.

فقد أبرز المبرّد (المقتضب ج3 ص275-278) أنّ كاف الخطاب لا تكون دائما اسما كما في قولنا "كتابك" أو "ضربك" بل إنّها قد ترد حرفا في قولنا "أرأيتَـكَ زيدا فإنّما هي أرأيت زيدا" "لأنّ الكاف لو كانت اسما استحال أن تعدّي (رأيت) إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول" (المبرّد ج3 ص277). وكذلك في "أبصرك زيدا يا فلان إنّما" هو أبصر زيدا ودخلت الكاف للإغراء

توكيدا للمخاطبة" وكذلك الكاف في "رويدك فالمعنى أرود زيدا والكاف للمخاطبة".

وقد تعرّض سيبويه (ج2 ص ص244-245) إلى هذه الظاهرة فبيّن أنّ الكاف في "رويدك" قد جاءت "لتبيّن المخاطب المخصوص" وبيّن شدّة الشبه بين هذه الكاف والنداء فكما يكون النداء تخصيصا وتوكيدا تكون الكاف كذلك تخصيصا وتوكيدا. يقول (ج1 ص245) :

"أرأيتك فلاثا ما حاله فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك: يا زيد ولحاق الكاف كقولك: يا زيد لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت فإنّما جاءت الكاف في أرأيت والنداء في هذا الموضع توكيدا"

وقد بدا لنا أن هذا الاستعمال لم يكن في عهد سيبويه غريبا[1] لذلك نجده يستشهد بمثله في تفسير ظواهر نحوية أخرى. فلو كان في عهده غير متواتر لما أتى به شاهدا ومفسرا يقول (ج1 ص239) "وتقول أرأيتك زيدا أبو من هو وأرأيتك عمرا أعندك هو أم عند فلان لا يحسن فيه إلا النصب في زيد".

فلئن كان الضمير "علامة على المضمر المخاطب" فإن الكاف إذا ورد حرفا عدّ "كافا للمخاطبة" "ينبّه بها المخاطب" (المبرّد ج3 ص 275). فتشبه في ذلك بالنداء. وهذه الكاف الحرفية هي التي تلحق باسم الإشارة للبعيد في قولنا "ذاك أو ذلك" "لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بعد ما تومئ إليه" (المبرّد ج3 ص275 سيبويه ج1 ص 244).

فهذا التركيب حسب سيبويه ضرب من التوكيد على المخاطبة يمكن استبداله بالنداء. فقولنا "أرأيتك زيدا" بمثابة قولنا "أرأيت يا فلان زيدا" توكيدا لما

---

1) لقد بدا لنا هذا الاستعمال غريبا في العربية الفصحى اليوم. غير أنّه متواتر في الدارجة في مثل قولنا "اليوم خذيتك دار تشق".

يدلّ عليه حرف الكاف من إيقاع للخطاب يتحقق بالنداء دون خوف من اللبس. ولا شكّ أنّ هذا ما يفسّر كثرة الاستغناء عن هذا الاستعمال إذ أنّ "ما يجيء في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير" (سيبويه ج اص245).

وتبدو لنا أهمّية التمييز بين التعبير عن المخاطبة بالاسم والتعبير عنه بالحرف من حيث أنّ الاسم أو الضمير يستحضر المخاطب باعتباره متحدّثا عنه. أما الحرف فإنّه يدلّ عليه باعتباره مخاطبا مقاميا وهو ما جعل النحاة يشبّهون هذه الكاف بالنداء. فهي بمثابة إيقاع للمخاطبة. يقول ابن يعيش (ج 3ص 92) مميّزا بين الكاف الاسمية والكاف الحرفيّة "الكاف اسم وتفيد الخطاب ...وقد تكون هذه الكاف لمجرّد الخطاب عرية من معنى الاسميّة" وهذا ينسجم مع ما أثبت من اضطلاع الحروف بالدلالة على الأعمال الإنجازية.

فلئن كانت الضمائر تشبه الحروف وتدلّ على تلبّسها "بالمتكلّم والمخاطب المقاميين فإنّها لم تبلغ قوّتها في أن تدلّ على حدث الإنشاء وأفراطه. إذ أنّها عبارة عن المتكلّم والمخاطب الإحاليين لضمائر الحضور تمكّن المتكلّم المقامي من أن يتحدث عن نفسه باعتباره منجزا لحدث التلفّظ .فهي أدوات تمكّنه من أن يعبّر عن وجوده داخل اللغة فيتحوّل من كائن خارجيّ إلى كائن لغويّ، ومن حاضر في المقام التخاطبي إلى حاضر في البنية النحوية.

2.2 مظاهر الاختزال في ضمير المتكلّم

1.2.2 الإشراك في المتكلّم بين المذكّر والمؤنث :

يقول الاسترابادي (ج 2 ص7) : "وإنّما شركوا في المتكلّم بين المذكّر والمؤنّث مفردا كان أو غيره لأنّ المشاهدة تكفي في الفرق". فلم يحتج المتكلّم إلى علامة لغوية تبيّن الجنس لأن الدلالة المقامية كفيلة بالتوضيح. فالإبهام في العلامة اللغوية "أنا" من حيث الدلالة على جنس المتكلّم دليل على ارتباطها

بعمل التلفظ وبالمقام التخاطبي في تعيين ما تحيل عليه. يقول الأزهري (ج 1 ص 112) : "أعرفها (الضمائر) ضمير المتكلّم لأنّه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميّز صورته".

فالمخاطب لا يتبيّن الجنس من علامة "أنا" بل يعوّل في ذلك على ما تقتضيه هذه العلامة من مشاهدة وسماع. وهي ظاهرة ترسّخ منهج الاستدلال على أساس الاقتضاء والاستلزام منهجا ضروريا في فهم نظام اللغة وأبعادها الدلالية. وهو منهج لا يخصّ بنية الجملة فقط بل يهم كذلك السمات الإحالية للألفاظ. فالإحالة استراتيجية في الدلالة تستحضر وجوبا عملية ذهنية وآليات استدلالية في التصور ينصّ عليها نظام اللغة وخصائص الوضع تقتضي تمييزا بين أنواع الإحالات.

2.2.2 الاشتراك في صيغة الجمع "نحن" بين المثنى والجمع :

يقول الاستراباذي (ج2 ص 7) : "ضربنا ... مشترك بين الأربعة المثنى المذكّر والمثنى المؤنّث والمجموع المذكّر والمجموع المؤنّث". وفسّر الاستراباذي هذا الاشتراك باختلاف دلالة الجمع في "نحن" عن دلالة الجمع في علامات المخاطب أو الغائب اختلافا ناجما عن تأثير المتكلّم يقول (الاستراباذي ج 2 ص 7) :

"وإنّما ارتجل لمثنى المتكلّم وجمعه صيغة وهي نا وكذا أولك نحن ولم يزيدوا للمثنى ألفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه بأن مثناهما اسم انضمّ إليه لفظ آخر مثله بدليل أنّك إذا قيل لك فصّل أنتما قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع إذا قيل فصّل أنتم قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت ياخالد وأما إذا قلت نحن وأردت المثنى فقيل لك فصّل قلت أنا وزيد أو أنا وأنت أو أنا وهو وتقول في الجمع أنا وزيد وعمرو وليس كل أفراده أنا".

فدلّ قوله على قوّة تأثير المتكلّم في علامة نحن وإن كان مجرّد واحد من مجموعة فيها إذ أنّ نحن هي: أنا + أنت

أنا + هو

أنا + أنت + هو (...)

أنا + أنت + أنت (...)

أنا + هو + هو (...)

فسيطر المتكلّم بقوّة إعرابه المقامي فكانت نحن لا تدلّ لفظا على جنس أو عدد وهو ما يؤكّد أن المتكلّم أول وأصل. ذلك أن الإحالة الوحيدة الآمنة من اللبس في مجموع ما تحيل عليه "نحن" هي إحالة "أنا" لذا فإن المخاطب إن التبس عليه الأمر في إحالة "نحن" قد يسأل قائلا : أنت ومن ؟ فالمتكلّم فوق مستوى اللبس لا يشتبه بغيره مطلقا وهو ما جعل النحاة يعتبرونه أعرف المعارف.

وقد أبرز الباحثون المحدثون هذه الظاهرة بالتمييز في الجمع بين الجمع التضمني inclusif وهو المتضمن لـ "أنت" والجمع الإقصائي exclusif وهو الذي لايتضمن "أنت" وسنفسر ذلك اعتمادا على ماأنجزه بنفنيست.

3.2.2 دلالة الجمع وأشكاله عند بنفنيست :

- دلالة الجمع :

أبرز بنفنيست (Benveniste 1966 ص 233) أن الجمع مع الضمائر لا يدل على التعدد. فهو ليس جمع مفرد ومفرد ومفرد باعتبارها ذوات متجانسة كما هو شأن الجمع مع الأسماء. فـ "نحن" لا يمكن أن تكون جمعا لـ : أنا +

أنا+ أنا. ذلك أن المتكلّم بتلفظه عبارة "أنا" إنّما يثبت ذاتية الخطاب من جهة وأحادية المتكلّم من جهة أخرى. فالأنا المنجزة من طرف المتكلم لا يمكن أن تكون متعددة: "ذلك أنّ نحن ليست تعددا لأشياء متماثلة وإنّما هي جمع بين الأنا واللاأنا، مهما كان مضمون اللا أنا هذا".

واحتجّ بنفنيست لرأيه "بسمة الأحادية والذاتية التي هي من صميم الأنا". وهي سمة تناقض إمكانية جمعه".

وقد أبرز الشاوش (الشاوش 2001 ج 2 ص 1091) عدم طرافة هذا الرأي بتقدّم ذكر النحاة العرب له. يقول :

"إنّ النحاة العرب حدّثوا عن تقاطع مقولتي العدد والجمع في الضمائر بحديث يفند ما قاله بنفنيست ما فيه من طرافة ويجعله تابعا لهم في ما ذهبوا إليه، ويكفي لبيان ذلك أن نذكر اعتبارهم "نحن" مساوية للمتكلّم مع آخرين أو مع غيره".

فقد بيّن سيبويه (الكتاب ج 2 ص 350) أن نحن ليست جمعا لـــ: أنا+ أنا في حالة المثنى أو لـــ : أنا + أنا + أنا في حالة الجمع بل هي جمع بين أنا + آخر أو أنا + آخرين. والآخر هو بالضرورة ليس أنا. وهذا يتساوى وقول بنفنيست بأنّ نحن جمع: أنا + اللاّ أنا.

ولئن سكت بنفنيست عن جمع "أنت" وجمع "هو" فلم يبرز اشتراكهما في اختلافهما عن ضمير المتكلّم من حيث طبيعة الجمع فيهما، فإنّ سيبويه قد أشار إلى ذلك وميّز بين النوعين من الجمع بقوله (الكتاب ج 2 ص ص 350-351) :

"اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته أنا وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال نحن و إن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال نحن(....)

ولمّا المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدا أنت وإن خاطبت اثنين فعلامتهما أنتما وإن خاطبت جميعا فعلامتهم أنتم (...) ولمّا المضمر المحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنّثا فعلامته هي وإن حدّثت عن اثنين فعلامتهما هما وإن حدّثت عن جميع فعلامتهم هم وإن كان الجميع جمع المؤنّث فعلامته هنّ"

فيميّز سيبويه بين النوعين من الجمع بذكر الأعداد : "واحد، اثنين، جميعا" في حديثه عن أشكال جمع "أنت" و"هو" واستثناءه عن ذلك في حديثه عن أشكال جمع "أنا"، للدلالة على أن الجمع " أنت" و"هو" هو جمع لذوات متجانسة كما هو شأن الجمع في الأسماء في نحو :

رجال = رجل + رجل + رجل

لذلك فإنّ: أنتما = أنت + أنت (أنتِ)

أنتم = أنت + أنت + أنت

أنتنّ = أنتِ + أنتِ + أنتِ

هما = هو + هو (هي + هي)، (هو + هي)

هم = هو + هو + هو

هنّ = هي + هي + هي.

فكأن سمة الأحادية لا تكون إلاّ للمتكلّم أما المخاطب فإنّه قد يكون متعددا.

- الجمع التضمّني والجمع الإقصائيّ :

بيّن بنفنيست (Benveniste 1966 ج1 ص ص 233-234) أنّ الجمع في نحن صنفان يتولّدان من كون نحن = أنا + اللاأنا مهما كان مضمون اللاأنا :

MOI + VOUS	أنتَ أنتِ أنتما أنتم	جمع تضمّني: أنا +
MOI + EUX	هو – هي هما – هما هم – هنّ	جمع إلصاقي : أنا +

وهو تصنيف يقوم على تضمّن الجمع لـ"أنت" أو إلصاقه منـــه. ويستغلّ بنفنيست هذا التصنيف ليبرز دوره في التمييز بين ضمائر الشخص وضمائر اللاشخص. يقول (1966Benveniste ص 234) في الجمع الإلصاقي:

"يجتمع شكلان متقابلان باعتبارهما شخصا ولا شخصا (...) على عكس الجمع التضمني الذي يحقّق جمعا بين الأشخاص التي يقوم بينها التعالق المتّصل بالذات".

وقد وجدنا في نصوص النحاة العرب ما يؤسس لهذا التصنيف الثنائي. فقول سيبويه المتمثّل في أنّ "نحن" هي "أنا + آخر" أو "أنا + آخرين"، بالإضافة إلى كونه يميّز بين الصيغة " نحن" الدالة على المثنى والصيغة الدالة على الجمع، يستلزم تصنيف هذا الجمع إلى ما سمّي في الدراسات اللسانية الحديثة بالجمع التضمني والجمع الإلصاقي. بل يتجاوز هذا التصنيف الثنائي إلى تصنيف ثلاثي.

فـ"الآخر" و"الآخرون" ليسا في نهاية الأمر سوى "أنت" و"هو". فمن البديهي حينئذ أن تكون "نحن" جمعا لأشخاص مختلفين لا يدركون سوى بالمقام :

1) نحن = أنا + أنت (أنتِ، أنتما .....)

2) نحن = أنا + هو (هما، هما هم ....)

3) نحن = أنا + أنتَ (...) + هو (...)"[1]

فقد نقول: سنزورك غدا ⟵ نحن = أنا + هو

أو : سنذهب معا ⟵ نحن = أنا + أنت

وقد نقول مخاطبا محدثا : " لقد عرضت الأمر على زيد ووافق على اصطحابنا. إذن غدا ننطلق على الساعة السادسة"

⟵ نحن = أنا + أنت (محمد) + هو (زيد)

- سيطرة "أنا" على أشكال الجمع :

إنّ دراسة بنفنيست للضمائر لم تكن إلا بناء لمشروع صرّح به منذ بداية عمله يتمثّل أساسا في البحث عن مظاهر الذاتية في الخطاب. وقد رأى في ضمير "أنا" العماد الذي يقيم عليه بناء نظريته والأسّ الذي إليه يستند. وهو ما جعله يحتفي بضميري "أنا" و"نحن" دون سائر الضمائر محاولا إبراز دورهما في ذاتية الخطاب. فأبــرز أفضلية "أنا" على "أنت" باعتبار أنّ "أنت" لا تكون إلا إذا استدعتها "أنا". فكأنّ "أنا" أصـــل مستقلّ و"أنت" فـــرع تابـــع له. ثم نجــده في دراسة أشكال الجمـــع يبرز دور "أنا" فـــي تكوين "نحـــن". فيــؤكّد (Benveniste 1966 ص 233) أن "نحن" وإن كانت تتكون مـــن أنا + اللا أنا، فإنّهما مكوّنان يتمايزان من حيث قيمة الدور وأهميته. يقول :

"هذا الانضمام يكوّن كلاً جديدا ومن صنف مخصوص حيث المكونات لا تتساوى ففي "نحن" يهيمن "أنا" دائما باعتبار أنّه لا وجود لنحن إلا انطلاقا من "أنا" وأنّ هذا الأنا يطوّع عنصرا غير الأنا باعتبار طبيعته المتعالية. فحضور الأنا مكون لنحن".

---

1) لعل بنفنيست قد أهمل هذا النوع من الجمع لأنّه يتناقض ومنهجه في أن التصنيف الثلاثي للجمع يبرز المقابلة بين الشخص واللاشخص إذ من شأن هذا الصنف الثالث أن يلغي مفهوم التّضمن والإقصاء الذي هو أساس التصنيف الثلاثي.

وهذا يعني أن "أنا" محور يستقطب جميع أطراف الخطاب ويساهم في تحديدها[1].

غير أنّ بنفنيست وهو يسعى إلى إبراز سيطرة "أنا" على دلالة الضمائر يأتي برأي جديد لم نر أنّه قد سبقه إليه أحد -حسب علمنا- يبرز به مدى تجذّر دلالة الأنا في الشكل الجمعي : نحن. ويتمثل في أنّ نحن "هي ضمير الأنا وقد تمطّط متجاوزا حدود الشخص فأصبح في الآن نفسه واسعا وذا حدود غامضة".(Benveniste 1966 ص 235).

وقد فسّر بنفنيست بهذه الخاصية الاستعمالات المجازية للضمير "نحن" الدالة منها على التعظيم Nous de Majesté أو تلك التي تخصّ المؤلّف أو الخطيب Nous d'auteur ou d'orateur.[2]

3.2 ترتيب الضمائر بين البعد التداولي والبعد النحوي

1.3.2 قرب المخاطب من المتكلّم :

رتّب سيبويه الضمائر فكان المتكلّم أولا والمخاطب ثانيا والغائب ثالثا. وقد أبرز من خلال هذا الترتيب معنيين أساسين الأول هو تقدّم المتكلّم على المخاطب والغائب والثاني قرب المخاطب من المتكلّم. وهو ترتيب تبيناه من ابتداء سيبويه دائما بالمتكلّم ثم بالمخاطب ثم بالغائب. ونجده في بعض النصوص يختم "أنت" على "نحن" فيقول محددا الضمائر (ج 2 ص 352): "... أنا وأنت ونحن وأنتما وأنتن وهو وهي وهما وهم وهنّ" وكأنّه بذلك يبرز ما بين المتكلّم والمخاطب من تلازم. وقد جاء هذا الترتيب صريحا في باب سمّاه "باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل" يقول فيه (ج 2 ص ص 363-364) :

---

1) ذكر الأزهري (ج1 ص 140) أنّ "المتكلّم يبدأ على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا".

2) أشار الاستراباذي إلى استعمال "نحن" لمدلول مفرد واعتبر ذلك ضربا من المجاز يشبّه فيه الفرد بالجماعة تعظيما يقول (ج2 ص 7) : "وقد يقول المعظّم فعلنا ونحن وإيّانا جعلا لنفسه كالجماعة".

... فقولك : أعطانيه وأعطانيك فهذا هكذا إذا بدأ المتكلّم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني فهو قبيح لا تكلّم به العرب ولكن النحويين قاسوه. وإنّما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب... "

فقام توزيع الضمائر حسب المحلات في بناء الجملة نحويا على أساس تداولي وحسب أهمية الأدوار التخاطبية. فكان القرب من المتكلّم مقياسا لترتيب تفاضلي يبدأ بالأقرب وينتهي بالأبعد. فالعلامة "أنا" أقرب العلامات إلى المتكلّم فكان الأولى أن "يبدأ بنفسه" ثم المخاطب ثم الغائب. يقول سيبويه (ج2 ص364) :

"وإنّما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلّم من الغائب. فكما كان المتكلّم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب".

فكأنّ السمات التخاطبية قد كانت العلّة الأولى في تفسير القيود التركيبية لترتيب الضمائر. وقد بدا لنا سيبويه رافضا لـ"أعطاكني وأعطاهوني" رغم أن "النحويين قاسوه" لأنّه غير مستعمل لم تتكلّم العرب به. وهو بذلك يقرّ بأن النظام الواصف للغة هو النظام الواصف للكلام وأن القياس أصل يفقد كل قيمة إن خالف السماع. فالنظام الذي لا يصف الكلام المنجز ولا يفسّره نظام مرفوض لا يؤخذ به.

فتتبين درجات في "القرب" يمكن أن نمثّلها بهذا الرسم

هـــو	أنت	أنـــا

وقد رأينا أن ما بيّنه سيبويه من اشتراك بين "أنا" و"أنت" في جوازات تركيبية لا تجوز للغائب لافتقاره دونهما لسمة الحضور في التخاطب يشرّع

العامل موضع الصدارة وأنّ العامل الحقيقي هو المتكلّم الواضع فإنّنا ننتهي إلى أنّ المتكلّم الذي يتحدثون عنه هو المتكلّم الواضع الذي يدلّ عليه العامل من جهة وبنية الجملة من جهة أخرى.

وقد بيّن الشريف (الشريف 2002) أنّ لهذا المتكلّم محلا في صدارة الجملة هو محل الإنشاء. فإذا كان ضمير المتكلّم يعبّر عن تقارن إحالي مع المتكلّم الواضع فإنّه يعدّ أقرب العلامات إليه. فاستقــرّ في أقرب موضع من محل الإنشاء: 3ʈ8   فـــــــفــــ (مف1) (مف2)

ø + أعطــــــــا نــيــكــ

فكان ضمير المتكلّم في موضع (مف1) وضمير المخاطب في موضع (مف2) فكان بذلك ضمير المتكلّم أقرب إلى محل الإنشاء من ضمير المخاطب.

2.3.2 أثر سمة الحضور التخاطبي في بنية الضمائر

❖ بنية الضمائر المتّصلة :

لم يخل تفسير النحاة للضمائر ووصف خصائص لفظها البنيوية من تأثير مشهد التخاطب الواقعي. فكان تفسيرا يعكس رؤيتهم للعلاقة التخاطبية بين المتكلّم والمخاطب. يقول ابن الخشاب (المرتجل ص 335) :

"المتصل في المرفوع تاء المتكلم ذكرا كان أو أنثى كقول الواحد والواحدة قمتُ فالتاء اسم لمضمر على حرف واحد متصل بالفعل مسكّن آخره له مبني على الضم لأولية المتكلّم ولأنّه لا يكون إلا لفاعل أو ما قام مقامه وهذا الضمير مفتوح مع المخاطب المذكّر فرقا بينه وبين المتكلّم ولأنّه كالمفعول لكونه مخاطبا وإن كان لفاعل ومكسور مع المخاطبة فرقا بينها وبين المخاطب".

فيفسر الصرائم بتأويلها تأويلا وظيفيّا بنيويّا يفترضه انطلاقا من تصوّرات مقامية وهي اعتبار المتكلّم فاعلا والمخاطب مفعولا به فيحدّد منزلة المتكلّم والمخاطب في عمل التخاطب. فكان الضم لما هو أول وكان الفتح لما هو ثان فيه. فدلّ الضم على فاعلية المتكلّم باعتباره المنشئ للكلام والمبتدئ بالتلفظ. ودلّ

الفتح على مفعولية المخاطب باعتباره السامع المتلقي. لحركات البناء التي تقابل حركات الإعراب في عدم الإبانة عن المعاني النحوية قد صارت دالّة على معان تداولية خرج فيها الفاعل والمفعول عن الوظائف النحوية ليصيرا علامتين على الأدوار التخاطبية. وهذا المنهج في التفسير يكشف خلفية فكرية لا تتجاهل العلاقة بين الخصائص البنيوية والسمات التخاطبية التداولية باعتبارها علاقة قائمة الذات قد دلّ عليها أصل الوضع في اللغة.

ومن شأن هذا التفسير أن يبرز ما بين المتكلّم والمخاطب. من تفاضل إذ أنّه في اعتبار الضم في "تُ" علامة على الفاعلية والفتح في "تَ" علامة على المفعولية إقرار بأن المتكلّم عمدة في عمل التخاطب والمخاطب فضلة.والجملة قد تستغني عن الفضلة لكنّها لاتقوم بدون العمدة. فنستخلص من هذا التشبيه أنّ المتكلّم من مقومات الجملة. وقد بيّن الاسترابادي (ج7ص2) أنّ المقومات من الحدّ وأنّ الحدّ بالذاتية وأنّ الذاتي "لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ولو قدّرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء".

فتبيّن بذلك أنّ استحضار التصورات المقامية في تفسير الخصائص البنيوية ضرورة لا مناص منها إذ يصير من الواضح والأكيد أن كلّ بنية تستحضر المتكلّم بالقوّة باعتباره منشئا لها .فإذا كانت البنية بنية دلالية فإنّ هذه الدلالة النحوية لايمكن أن تستقيم مع تغييب المتكلّم .فإذا انعدم المتكلّم انعدمت البنية وانعدمت الجملة وكعدم القول .ومن شأن هذه الرؤية أن تؤكّد أنّ المتكلّم لايوجد فقط بإنجاز القول في المقام بل هو موجود في المستوى المجرّد للقول على صورة مجرّدة.

وهو مايفسّر نزعة النحاة إلى تعليل الخصائص البنيوية بالسمات التداولية.فنجد ابن الخشّاب لا يكتفي في تعليل الضمّ والفتح بإبراز الدور التمييزي لهذه الحركات. فلا يدلّ الاختلاف على الفرق بين العلامات فحسب بل هو يصوّر أيضا المقام التخاطبي.أمّا المخاطب فإنّه على أهميته لايعدّ من مقوّمات الجملة ممّا يؤكّد كونه من مقتضياتها.

أمّا في تفسير اختلاف الحركة في ضميري المخاطب "تَ" و"تِ" فقد ردّ ابن الخشّاب الاختلاف إلى مجرد التمييز بين المذكّر والمؤنث فكانت الفتحة علامة على التذكير والكسرة علامة على التأنيث. ويبدو أنّ الكسرة تنزع إلى الاختصاص بالمؤنث. إذ نلاحظ أنّ جمع المؤنّث السالم ينصب بالكسرة النائبة عن الفتحة.

◆ بنية الضمائر المنفصلة :

أبرز النحاة أن "القياس وضع المتكلم أولا ثم المخاطب ثم الغائب" (الاستراباذي ج 2 ص 8) فعلامة المتكلّم أصل ليست عليها بقية العلامات. وهذا القول يؤكّد أن اشتراك المخاطب في نفس علامة المتكلّم لم يكن ناجما عن صدفة بل إنّه قد كان اشتراكا مقصودا غايته التعبير عمّا بينهما من تلازم يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 10) :

"أما أنت إلى أنتنّ فالضمير عند البصريين أنْ وأصله أنا وكأنّ أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلّم فابتدؤوا بالمتكلّم وكان القياس أن يبتكوه بالتاء المضمومة نحو "أنتُ" إلا أن المتكلّم لمّا كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أنْ كالاسمية في اللفظ والتصرّف".

فبيّن الاستراباذي أن اختلاف العلامة من المتكلّم إلى المخاطب في الضمائر المنفصلة قد كان لبيان الفرق بينهما. غير أنّهم لم يميّزوا بتغيير الحركات كما كان الأمر مع الضمائر المتّصلة بل بإثبات العلامة مع المخاطب وتركها مع المتكلّم. ويبدو أنّهم لم يتفطّنوا إلى العلامة الحركية المضافة لاحقة على "أنْ" والتي تبرزها الكتابة الصوتية :

> ana

>anta

> anti

وكأنّ شدّة نزعتهم إلى إثبات أنّ المتكلّم أوّل وأصل لضمائر الخطاب قد جعلهم يغفلون عن علامة المتكلم. وقد بدا لنا أنّ إثبات لاحقة لضمير المتكلم

تتمثّل في حركة لاتغير شيئا ممّا أقرّه النحاة من أولية المتكلّم ذلك أنّ الحركة أخفّ من الحرف فالفرق بينهما ثابت من هذه الجهة أيضا.ونحن نذهب إلى أنّ اختيار تمييز ضمير المتكلم بحركة لم يكن عبثا فقد يكون علامة على أنّ مجرد خروج الصوت دليل على وجود المتكلم فتكون الحركة في الضمير"أنا" علامة صوتية على أن المتكلم يتعين بعمل التلفظ.

أما ضمير المخاطب فيدلّ ببنيته على أمرين الأول أنّه مشارك في حدث الخطاب مثل المتكلم فاشتركا في "أنْ" والثاني أنّ مشاركته مختلفة فكانت اللاحقة "ت" علامة على ذلك فدلّت على المخاطبة. فكأنّ "أنْ" في الضميرين علم على ارتباط المتكلم والمخاطب[1].

ويبرز تمييز النحاة بين الدلالة المقامية والدلالة غير المقامية في اختلاف تصورهم لترك العلامة مع المتكلّم ومع الغائب. فهم رغم ماأثبتوه من اشتراك المتكلّم والغائب في غياب العلامة فقد فسّروا غياب العلامة مع المتكلّم بأنّه دلالة على أصالته في حين اعتبروا غياب العلامة مع الغائب تكريسا لمبدإ الاختصار إذ ارتبطت علامة الغائب بلفظ صريح ظاهر قدْ سبق ذكره. ولم يكن ذلك حسب رأينا إلاّ من مستلزمات التمييز بين مايدلّ من الضمائر على الحضور في التخاطب وما يدلّ منها على الغيبة فما كان من العبارات متحدّدا بحدث الإنشاء كان ترك العلامة فيه أصلا لدلالة أثره عليه أمّا ضمير الغيبة فهو خلف للاسم الظاهر ومعوض عنه فكان ترك العلامة فيه اختصارا.

3.3.2 تقديم الضمائر المستترة على الضمائر الظاهرة :

لقد استغلّ النحاة البحث في بنية الضمائر لترسيخ سماتها التداولية. فأثبتوا من خلال ذلك ترتيبا للضمائر قام على تقديم ضمير المتكلّم على ضمير

---

1) أنظر الزناد (1998 ج1 ص 205) "نظرية حصر أنا في الضمائر" وقد قدّم جدولا عرض فيه الضمائر في أبرز اللغات السامية بيّن به اشتراك هذه اللغات في تحليلها على العنصر الإشاري المتّصل بـ ... ن" وقد كان ذلك في إطار استدلاله على دلالة الأصل الإشاري ا أن على الحضور العيني (انظر الزناد 1998 ص ص 205-208)

المخاطب وتقديم كليهما على الغائب. فبيّنوا أولية المتكلّم من جهة وما بين المتكلّم والمخاطب من تقارب من جهة أخرى. فدراسة بنية الضمائر لم تكن غاية في حدّ ذاتها معزولة عن الخصائص التخاطبية والدلالة المقامية بل رأينا فيها عناية مخصوصة من النحاة بالربط بين البنية والدور الإعرابي والدلالة. وكأنّهم بذلك يكشفون خلفية فكرية في تفسير اللغة تتمثل أساسا في سعي النظام اللغوي إلى أن يصور أقصى درجات التجريد الدلالي. فدقّت السمات البنيوية في الضمائر على أحوال المتكلّم والمخاطب المقاميين وخصائص العلاقة بينهما.

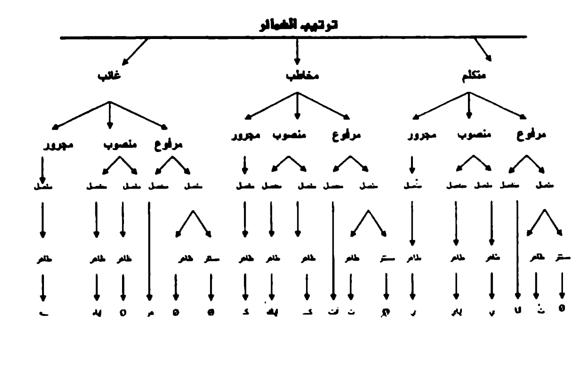
قدّم النحاة الضمائر المرفوعة على الضمائر المنصوبة والمجرورة. وقدّموا المنفصل منها على المتصل والمستتر منها على الظاهر. وقدّموا المتكلّم على المخاطب والغائب. وقدّموا المخاطب على الغائب. يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 7) :

"اعلم أنّ أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتّصل لأن المرفوع مقدّم على غيره والمتّصل مقدّم على المنفصل لكونه أخصر فنقول إنّما ضم التاء في المتكلّم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصّ المتكلّم بها لأن القياس وضع المتكلّم أولا ثم المخاطب ثم الغائب".

أما مقياس التصنيف فقد جمع فيه بين قيدين قيد إعرابي يتقدّم فيه الرفع على بقية الحركات الإعرابية باعتباره علامة على العمدة وقيد تداولي يتمثل في النزعة إلى الاختصار والإيجاز. يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 13) :

"اعلم أن أصل الضمائر المتّصل المستتر لأنه أخصر ثم المتّصل البارز عند خوف اللبس باستتاره لكونه أخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذّر الاتصال فلا يقال ضرب أنا لأن ضربت مثله معنى وأخصر منه لفظا".

ويمكن أن نوضّح هذا النص في هذا الشكل البياني :


ترتيب الضمائر
متكلم
مخاطب
غائب
مرفوع
منصوب
مجرور
مرفوع
منصوب
مجرور
مرفوع
منصوب
مجرور

درج النحاة في وصفهم على اعتبار الإظهار أصلا للإضمار فـ"الأسماء المظهرة...هي الأول...والأسماء المضمرة ثوان لها ولخلاف منها ومعوّضة عنها" (ابن جنّي ج2 ص193). غير أنّهم ذهبوا في وصف الضمائر غير هذا المذهب. فاعتبروا المستتر منها أصلا للظاهر فقد بيّن النحاة أنّ أصل الضمائر المرفوع المتّصل المستتر. فكان غياب العلامة أصلا في الإعراب عن المضمرين جميعا.

وقد ميّز النحاة بين سبب استتار المتكلّم والمخاطب وسبب استتار الغائب. فأعادوا الأول إلى دلالة المقام. وأعادوا الثاني إلى دلالة اللفظ. يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 8) : "واستتر ضمير الغائب والغائبة لأنّه لما كان مفسّر الغائب لفظا متقدّما في الأصل بخلاف المتكلّم والمخاطب أرادوا أن تكون ضمائر الغيبة أخصر من ضميريهما". كما بيّنوا أن الغائب مستتر مع "جميع الصفات وأسماء الفاعل والظروف" (الاستراباذي ج2 ص 13). فلا يستتر الغائب إلا لدلالة لفظ عليه.

والإقرار بأن الاستتار أصل للإظهار يستلزم اعتبار المستتر دون لفظ يدل عليه، أي "أنا" و"أنت" أصلا للمستتر الذي يدلّ عليه سابق الذكر وهو الضمير الغائب. وهذا يستلزم اعتبارهم الإشارة المقامية أصلا للعائديّة . لذا فإنّها تحضر دون حاجة إلى لفظ يدلّ عليها لأنّها حاضرة بالقوّة شأنها شأن الضمائر المستترة. يقول الأزهري (ج1 ص 27) : "الضمائر المستترة ألفاظ بالقوّة".

ولئن كانوا قد اعتبروا المتكلّم أصلا وأول لحضوره الضروري في الكلام باعتباره المنشئ فأعطي الموضع الأهم وهو موضع الرفع ودلّ عليه عمل التلفظ فإن المخاطب يليه في الأهمية باعتبار أنّ كل كلام لا يكون إلا موجّها إلى مخاطب. فعمل التلفظ حينئذ كما يدل على حضور المتكلّم يدلّ على

حضور المخاطب. فالمتكلم حاضر في البنية باللزوم والمخاطب حاضر بالاقتضاء، والبنية دون اقتضائها لا وجود لها. وقد تبيّن لنا ذلك من استحضار سيبويه للمخاطب باعتباره علّة تكاد تكون قارة يعلّل بها أغلب الظواهر اللغوية وخاصة منها ما خرج عن القواعـد العامة.

ومن الواضح أن النحاة قد ربطوا بين الدلالة المقامية والدلالة اللفظية على سبيل التعويض، لذا فإنّه كلّما قويت الدلالة المقامية تقلّص اللفظ بنقص في الحروف كما هو شأن الضمائر أو بالحذف فتنزع نحو الاستتار.

والملاحظ أنّ الضمائر المتصلة المستترة تتعلّق بصيغة المضارع بينما يتعلق المتّصل البارز بصيغة الماضي. أما استعمال الضمائر المنفصلة خاصة منها المرفوعة فإنّها تكون لضرب من التنبيه أو التوكيد فالابتداء بـ"أنا" أو بـ"أنت" تنبيه يتضمن توكيدا. كما أن إظهار الضمير بعد الفعل توكيد صريح : أخرج أنا. يقول الاستراباذي (ج 2 ص 13) : .

"... لا يظهر أصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وفي غائبته وفي المضارع في أفعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وأفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي أفعل وتفعل ونفعل مخاطبا وافعل أمرا واسم فعل الأمر مطلقا أي في الواحد والمثنّى المجموع وما يظهر نحو (اسكن أنت وزوجك الجنّة) تأكيد للمستتر لا فاعل".

فنلاحظ أن مع صيغة المضارع وصيغة الأمر المسندتين إلى المتكلّم والمخاطب قد استتر الفاعل استتارا واجبا لا إظهار معه لقوّة الدلالة المقامية مع المتكلّم والمخاطب والأمر. ولا شكّ أنّ ذلك راجع لما تحمله هذه الصيغة من دلالة زمانية تؤهلها للدلالة على زمان الحاضر والإحالة على زمن التلفظ الذي

يعدّ نقطة مرجعية في تحديد الأزمنة المختلفة[1]. مما يؤكّد اعتبار النحاة الدلالة المقامية أصلا بنوا عليها تفسيراتهم ولسّنوا شروحهم دون أن يصرّحوا بذلك شأنهم معها شأنهم مع جميع الأصول التي اعتمدوها.

وإذا قارنا بين صيغة الماضي وصيغة المضارع :

فعلتُ	أفعل Ø
فعلنا	نفعل Ø
فعلتَ	تفعل Ø
فعلØ	يفعل Ø

لاحظنا أن حروف المضارعة تدلّ على الأشخاص. فالهمزة في "أفعل" تعيدنا إلى ضمير المتكلّم المنفصل "أنا" والنون في "نفعل" تعيدنا إلى "نحن" والتاء في "تفعل" تعيدنا إلى "أنت". والياء في "يفعل" تذكّرنا بالواو في "هو" باعتبارهما حرفي علّة. وقد أشار الزناد (1998 ج1 ص 216) إلى هذه العلاقة فمثّلها بهذا التصوّر البنيوي:

- أنا فَعَل ← أَفْـعَـلْ ← أَفْـعَـلْ
- نحن فَعَل ← نافْـعَـلْ ← نَـفْـعَـلْ

وهو ما يؤكّد بالنسبة إلينا أنه كلّما تعلّقت الضمائر بحدث الإنشاء نزعت أكثر فأكثر إلى التقلص لفظها. فكان المضارع الذي يدلّ على تزامن أن التكلّم

---

1) بيّن الزناد(1998 ج1 ص 212) أنّ بنية صيغة المضارع "بنية إشارية تعيينية أي تتكوّن من عنصر إشاري يعيّن موضوعا له ... ولكن عوض أن يتلوها تسمية المشار إليه فإنّه يتلوها ما يشبه الإخبار عنه فيمثّل موضوع الإشارة :
إشارة + موضوع
نـا /تـا/يـا+ فـعل ← ن /ت/ي+ فعل ← المضارع"
وقد ذهب إلى أنّ هذه العناصر الإشارية التي تسبق الموضوع في صيغة المضارع تدلّ على أنّ "الإشارة مزامنة الحدوث ولذلك كانت صيغة المضارع دالة على الحال والحدوث في زمن القول"

وزمان وقوع الفعل أكثر الصيغ ارتباطا بمقام التخاطب لغايت الضمائر ولم يبق سوى ما يدلّ عليها لأن المشاهدة تضطلع بالإيضاح والتبيين.

فيؤكّد لنا ذلك أنّ البنية تتّسم بخصائص تؤهلها للاستعمال والإجراء وهو مايفسر إمكانية تعليلها بحقل تداولية تذكّر بأنّ نظام اللغة هو نظام اللغة المستعملة وأنّه نظام قادر على تجريد المعاني المقامية.

خاتمـــــة :

وقفنا في هذا الفصل على مظاهر عناية النحاة بالضمائر. وحرصنا على أن نبرز استحضارهم للخصائص التخاطبية في وصف الضمائر. وقد رأينا في ذلك دليلا على أنّ النحو لا يكون نحوا إلا إذا كان صالحا للتخاطب والإنجاز. وهو ما جعل التخاطب علّة قارة يعلّل بها النحاة الظواهر اللغوية عامة. وقد تجلى ذلك في دراسة الضمائر تجلّيا واضحا.

بيّنا أنّ دراسة النحاة للضمائر تأسّست على اعتبار ما بينها من علاقات تقابلية نسقية تميّز بعضها من بعض دون أن تهمل ما يجمعها. واعتبروا الضمائر أسماء للمتكلّم والمخاطب والغائب تمكّن المتكلّم من أن يتحدث عن نفسه أو أن يتحدث عن المخاطب أو أن يتحدث عن غائب. مما يدلّ على أنّهم لم يروا أنّها تختلف عن بقيّة الأسماء إلا بكونها مضمرات وبكون ضميري "أنا" و"أنت" يعبّران عن تقارن إحالي مع المتكلّم والمخاطب. فتميّزا بدليل على التكلّم ودليل على الخطاب يصوّر حضورهما في اللغة باعتبارهما متحدّثا عنهما.

بيّنا من خلال دراسة بنية الضمائر ما تتميّز به من مظاهر اختزال تكشف قوّة علاقتها بالحدث الإنشائي من جهة وتؤكّد من جهة أخرى أنّ "أنا" إنّما هو لتعريف دور تخاطبي يضطلع به الشخص في اللغة ويقوم دليلا على أنه يعبّر عن وجوده في اللغة لا خارجها. فتصرّح العلاقات بين الضمائر بعلاقات تخاطبية تقوم على الحضور والغياب لا معنى فيها للدلالة المادية.

في إطار عنايتنا بترتيب النحاة للضمائر بيّنا إبرازهم لأولية المتكلّم وتقديمهم ضمائر الحضور على ضمائر الغيبة. وقد انتهينا إلى إبراز نزعة الضمائر إلى الاقتراب من موضع الإنشاء بما اشترط في استعمالها من تقديم ضمائر المتكلّم على المخاطب ومن تقديم المخاطب على الغائب.

3 الفصل الثالث : النداء والإشارة المقامية

أكّد النحاة أنّ النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب فلا يكون إلا للحاضر. يقول سيبويه في النداء (ج2 ص 208) : "به تعطف المكلّم عليك" ويقول المبرّد (ج 4 ص 204) : "لما قلت يا زيد خاطبته بهذا الاسم" " فكلّ منادى مختص تخصّه فتناديه من بين من بحضرتك" (ابن يعيش ج 2 ص17). وقد أجمع النحاة على أنّه لا يجوز نداء المتكلّم ولا الغائب. يقول الأزهري (ج 2 ص 165) : "اتفقوا على أنّ ضمير المتكلّم والغائب لا يجوز ندائهما". ذلك أنّ المنادى اسم يصلح أن يكون للمتكلّم أو الغائب كما يصلح أن يكون للمخاطب. غير أن وظيفة المنادى تجعله خاصا بالمخاطب فصيغة النداء وظيفة تخاطبية شأنها في ذلك شأن ضمير الحضور "أنت".

فالنداء عمل يتحقّق بعمل التلفظ ويتحدد بأن التكلّم ويعيّن طرفا من أطراف التخاطب هو المخاطب فيساهم في بناء إطار التخاطب. يقول الجرجاني في النداء (المقتصد ج 2 ص 754) : "يفيد (بالوضع) أنك في حال دعائك وأنّ في نفسك إرادة متوجّهة إليه وقصدا مختصا به".

فحال التلفظ هو حال إنجاز عمل النداء فهو إذن "عمل لغوي لا خارج له أو لا وجود له خارج لفظ ينجزه المتكلّم بواسطة اللغة ويوقعه المنادي وينشئه لدى تلفظه بألفاظه" كما أكّد ميلاد (2001 ص 180). ولا يمكن أن يتحقّق إلا في مقام تخاطبي حقيقي وآني. فالنداء إشارة تقترن ضرورة بالمخاطب في عمليّة التخاطب الأولية وهي كذلك تعيّن من حيث تقترن بموضوع لها كائن في مجال الإدراك المحيط بعمليّة التخاطب الأولية" (الزناد 1998 ج1 ص 456). فبالنداء يعلن المتكلّم للمنادى إرادة اختصاصه من بين أمّته بتوجيه الكلام إليه. "ومعنى اختصاصك إياه ان تقصده وتخصّه بذلك دون غيره" (ابن يعيش ج2

ص17) لعمل النداء من الوسائل التي تؤسّس لعمل التخاطب قبل الشروع فيه إذ به يتعيّن المتكلّم باعتباره متلفظا ويتعيّن المخاطب باعتباره مقصودا بالخطاب.

وتأكيد النحاة (ابن يعيش ج1 ص129) على أنّ "النداء حال خطاب والمنادى مخاطب" ينبّهنا إلى الفرق بين تعيين المخاطب بالنداء وتعيينه بالضمير "أنت". فانعكاس عمل التلفظ يتجلى بصورة صريحة بإيقاع عمل النداء أما تعيين المخاطب بالضمير "أنت" فيدلّ على أنّ المتحدث عنه هو المخاطب فلا يختلف استعمال الضمير أنت عن استعمال ضمير الغائب من حيث أنّ انعكاس عمل التلفظ لا يقع بهما بل بإنشاء الجملة في حدّ ذاتها فيستوي في ذلك قولنا "أنت صديقي" بقولنا "هو صديقي".

ويمكن أن نستدلّ على ذلك بمقارنة تعيين المخاطب بالنداء وتعيينه بالضمير "أنت". يقول ابن يعيش (ج1 ص129):

"القياس في قولك يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أنّ من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس ندائه بالمكنّي فيناديه بالمكنّى على الأصل فيقول يا أنت"

فإذا كان نداء الأسماء الغائبة مثل اسم العلم والاسم المعرّف باللام يدلّ على عدم الالتفات وعدم الانتباه وعدم الإقبال فإنّ النداء بالضمير "أنت" يقتضي أن يكون المنادى مقبلا عليك ملتفتا إليك. فنستخلص من هذا التمييز أنّ تعيين المخاطب بالنداء تعيين أولّي به نوقع المخاطبة وبه نعلم المدعوّ أنّه قد عيّن مخاطبا وأنّه تحوّل من الغياب إلى الحضور. أما إذا استعملت الضمير "أنت" فإنّك تعيّن به مخاطبا قد علم أنّه مخاطب وأنّ المتكلّم قد خصّه بالمخاطبة قبل التلفظ بـ"أنت".

فالنداء مشير مقامي به يتحقّق أمران تعيين المخاطب وتعيين المتكلّم. إذ بعمل التلفظ بالنداء يعين الشخص نفسه متكلّما ويطن ذلك للمخاطب الذي يوجّه له الكلام كما يعيّن المنادى مخاطبا بتصريحه توجيه القصد إليه. فيتمكن المتكلم

بعد ذلك من استعمال ضميري "أنا" و "أنت" وهو متيقن من أن المخاطب قد علم من يعني. وهو ما جعل سيبويه يقول (ج 2 ص80) : "لا يقول هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية". فلا يميز في ذلك بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

1.3 تأسيس النداء لعمل التخاطب

إن قول سيبويه "النداء أول الكلام أبداً" يستلزم منّا أن نقف لنبحث في حدّ "الكلام" لنتزل منه النداء المنزلة التي قصدها سيبويه.

1.1.3 مفهوم الكلام عند سيبويه :

لاحظنا أنّ الكلام عند سيبويه : هو الكلمة : يقول (سيبويه ج 1 ص 20) "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء"

والكلام هو اللفظ القائم على الإسناد. أي هو الجملة وإن كان سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح : يقول (ج 1 ص 25) :

"وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا وسآتيك أمس".

فالشرط الأساسي في حد الكلام أن يتألف من مسند ومسند إليه فيكوّن جملة. يقول سيبويه في مواضع أخرى (الكتاب ج 2 ص 78) :

"هذا عبد الله معروفا. فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"

فلا يكون الكلام إلا مسندا ومسندا إليه. كما يقول أيضا (سيبويه ج 2 ص 389) :

"إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك".

وقد رأينا في هذه النصوص تأكيدا على أن الكلام هو الإسناد المفيد المتحقّق في مقامات تخاطبية ممكنة ويمكن أن نستدلّ على ذلك بقرن سيبويه بين الكلام واستحضار المقامات الحقيقية عبر فعل القول : "تقول ... يقول... كقولك...".

ونحن نظن أن استعمال سيبويه لمصطلح "الكلام" للدلالة على الكلمة تحتمل فيه أمور ثلاثة : أولها أن يكون استعمالا عارضا لم يقصد إليه أو أن يكون أراد الكلام المركّب من الأفعال والأسماء لأنّ المتكلّم لا يتلفظ بالفعل إلاّ مسندا إلى الفاعل ولا يتلفظ بالاسم إلا مسندا إلى غيره كما أكّد في نصّه. أو قد يكون لما أبرزه ابن عقيل من أن القائل بذلك إنّما هو المتحدث باصطلاح اللغويين لا النحويين إذ يقول ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك (ج1 ص 15-16) :

"كلامنا لفظ مفيد : كاستقم ... والكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم ويشمل المهمل كـ "ديز" والمستعمل كـ"عمرو" ومفيد أخرج المهمل و"فائدة يحسن السكوت عليها" أخرج الكلمة وبعض الكلم – وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه ـ نحو "إن قام زيد" ... وإنّما قال المصنّف كلامنا ليعرف أن التعريف إنّما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلّم به مفيدا كان أو غير مفيد".

فحدّ الكلام مع ابن مالك يمثل حد الجملة الحديث المشتمل على معنى الإسناد والإفادة والاستقلال. وقد ميز الاسترابادي بين الجملة والكلام. فالكلام هو التركيب الإسنادي المستقل والجملة هي التركيب الإسنادي الفرعي غير المستقل. يقول : (الاسترابادي ج 1 ص 8)

"والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة بذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا بذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس".

وهو بذلك يؤكّد أهمية الإفادة في تحديد مفهوم الإسناد.

فالكلام هو ما يتلفظ به في المقامات التخاطبية والتخاطب يقتضي الإفادة والإفادة تقتضي الدلالة الإسنادية. "فأول الكلام" إذن قد يكون أول الجملة فيكون جزءا منها يحتل فيها موضعا، وقد يكون جملة مستقلّة تكون أول ما يتلفظ به المتكلّم وهو المعنى الذي قصد إليه سيبويه بقوله " النداء أول الكلام أبدا". ذلك أن النداء تركيب مستقل صناعيا وإن تعلّق دلاليا بما ينادى له. يقول الاستراباذي في التأليف بين الحرف والاسم المكوّن لكلام مفيد (ش. ك: ج 1 ص 9) : "وأمّا نحو يا زيد فقسد الياء مسد دعوت الإنشائي".

فالنداء موضع قار هو موضع الصدارة لا يكون تلفظ بدونه. لذا كان متعلّقا بمنادى له هو المقصود وهو موضع الفائدة. يقول سيبويه (ج 2 ص 219) : "المدعو إنّما دعي من أجل ما بعده" ويقول أيضا (ج2 ص 231 – 232) : "المنادى مختص من بين أمتك لأمرك ونهيك أو خبرك".

2.1.3 اقتضاء الكلام للنداء :

لئن أبرز سيبويه تعلّق النداء بمنادى له هو موضع الفائدة، فإنّه قد أكّد أيضا افتقار المنادى له إلى النداء. فكما لا يكون نداء دون منادى له لا يكون منادى له دون نداء.

يقول سيبويه (ج 2 ص 208) :

"أول الكلام أبدا النداء إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلّم عليك فلمّا كثر وكان الأول في كل موضع

حذفوا منه تخفيفا لأنّهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكّنة".

وكلام سيبويه يقتضي أن يكون النداء موضع قار يدلّ عليه عمل التلفظ هو موضع صدارة الكلام. قد يكون موسوما باللفظ وقد يبقى شاغرا. غير أن التلفظ بالقول يدلّ عليه فتبدو بين النداء والمنادى له علاقة تلازم يستحضر أحدهما الآخر على سبيل الإظهار أو التقدير. أما المعنى المحصّل من النداء فهو مقتضى من مقتضيات المنادى له هو دليل عليه وإن لم يصرّح به وهو معنى يحقّق غرضا وفائدة وإن كانت جزئية غير تامة. إذ به "تعطف المتكلّم عليك" فعمل النداء يحقّق أغراضا مؤسّسة لعمل التخاطب هي: التنبيه والدعوة فالعطف، إن لم تتحقّق بعمل النداء تعطّلت عملية التخاطب وصار الإتيان بالمنادى له لغوا. فإنشاء القول دليل على وجود سامع ملتفت مقبل بقول سيبويه (ج 2 ص 232) كما يقول الذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيدا".

فجملة النداء وإن لم يتلفظ بها هي مضمرة دون علامة وهو ما يفسّر اعتبار سيبويه تأخّر النداء عن أول الكلام توكيدا للنداء لم يوسم باللفظ في أول الكلام:

[Ø]   [كذا كان الأمر]   [يا أبا فلان]

جملة النداء   منادى له   تكملة نداء

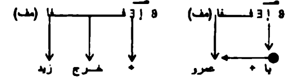
ولم يكن حذف جملة النداء في أول الكلام إلا لدلالة عمل التلفظ عليها. فموضع النداء في أول الكلام محفوظ أبدا قد يكون موسوما باللفظ وقد يكون مشحونا بدلالة مقامية تعوض اللفظ .

ويستلزم قول سيبويه أن نقرّ بأنه مع كل إنشاء جملة تنشأ جملة للنداء في أوّلها. وبما أنّ النداء جملة مستقلّة فإنّ علاقته بجوابه تقوم على ربط بين إنشاءين مستقلّين (أ1 Ø أ2) وهي رؤية تنسجم مع النموذج الوصفي البنيوي

الذي وضعه الشريف (الشريف2002) وجعل المحلّ الـولوي [Ø] فيه أي محل الربط محلا قارا في صدر كل بنية فيكون التمثيل البنيوي للمثال : (أ) [Ø] خرج زيد

جملة نداء

هو نفس التمثيل البنيوي للمثال (2) ياعمرو خرج زيد:إذ نكون في المثال(2) قد ، سمنا بالللفظ المحلّات التر. لد ترسم في المثال(أ)



فإنشاء كلّ جملة غير ندائية يقتضي إنشاء بنية للنداء توجد بوجودها فيصور ذلك علاقة التشارط التي تربط بين البنى النحوي.

ولتبيّن من قول سيبويه "النداء أوّل الكلام أبدا" المقتضيات التداولية التي أسّس عليها الواضع النظام اللغوي. فلئن كان إنشاء البنية وإنشاء العلاقة النحوية يعكس عمل المتكلّم الواضع فإنّه بجعل النداء بنية (أ) ملازمة للبنية (2) إبراز للتلازم بين المتكلّم والمخاطب. فكل حدث إنشاء يدلّ على المتكلّم كما يدلّ على المخاطب. غير أنّ دلالته على المتكلّم تكون من الداخل بينما تكون دلالته على المخاطب من الخارج إذ هي من مقتضيات الجملة. وهو ما يفسّر استقلال جملة النداء عن جوابها.

3.1.3 استلزام النداء لمنادى له :

إن إقرارنا بعلاقة تلازمية بين جملة النداء والمنادى له قد يرد بما أبرزه الشاوش (2001 ج 2 ص 688) من أنّ النداء قد يخرج عن طلب الإقبال فيصير مضمون الكلام المنادى له المقصود في ذاته فيخرج النداء عن غرضه الأصلي وهو التنبيه إلى غرض آخر هو الوصف".

وقد احتج لذلك بمجموعة قصائد لأبي نواس رأى الشاوش (الشاوش 2001 ص689) أنّ النداء فيها لم يعطف بمنادى له.

غير أنّنا إذا نظرنا فيما قدّمه من قصائد لاحظنا أنّ منها ما ذكر فيه جواب للنداء ولم يلتفت إليه الشاوش رغم أنّه قد ذكره:

ألا يا قمر الدّار و يا مسكة عطّار

ويا نفحة نسرين ويا وردة أشجار

ويا ظلّة أغصان على شاطئ أنهار

.....

لقد أصبحت من حــبك بين الخلد والنار

فالبيت الأخير هو المنادى له.

ولئن اقتصرت بعض القصائد على النداء فلأن جوابه معروف معلوم وهو طلب الإقبال. فبنية الجمل في القصيد الأول أو الثالث الذي ذكره الشاوش والذي اقتصر فيه الشاعر على النداء يوازي الكلام الذي أبرزه سيبويه في دراسته للنداء: فقول أبي نواس

أيا من أخلف الوعد وقد حال عن العهد

ومن أفرط في الهجرا ن إعراض والصدّ

...

فجوابه أقبل

كما قال سيبويه : يا أيّها الرّجل أقبـــــــل

فجملة النداء إن لم تلحق بجواب موسوم لفظا فإنّه يقدّر لها جواب هو "أقبل" وهو الكلام المقصود من النداء وقد حذف لعلم المنادى به ودلالة النداء عليه يقول ابن يعيش (شرح المفصل ج1ص 125) :

"وقرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق".

ولم يستعمل أبو نواس النداء دون جواب في قصيد غرضه الغزل إلا لأنّ الغاية والقصد من النداء هو طلب الإقبال الذي يحقّق الوصال. فالنداء بما تضمنه من وصف وغزل قد كان مهيئا للمنادى للإقبال والتأثر بمضمون ما ينادى له.

فالنداء وإن خرج لغرض آخر فإنّه لا يفارق التنبيه والدعوة أبدا. فهو معنى أساسي في النداء قد يطغى عليه غرض آخر هو الوصف ولكن دون أن يعوّضه. وليست الصفات التي وصف بها المنادى سوى تضخيم وتعظيم لمعنى التنبيه حتى يسمع المنادى المنادى له ويستجيب لحبّه ويحقّق الوصال.

ونحن نعتقد أن قول سيبويه بأنّ "النداء أول الكلام أبدا" لا يرد مطلقا. فهو قد أقرّ علاقة تلازمية بينهما. فكما يقتضي الكلام النداء يستلزم النداء كلاما فلا يتم الأول إلا بالثاني كما لا يكون معنى الثاني إلا بالأول.

وقد صوّر النداء في علاقته التلازمية بالمنادى له العلاقة الثلاثية بين المتكلّم والمخاطب والغائب. فبتأكيد النحاة أنّ المنادى "تناديه من بين من بحضرتك لأمرك ونهيك أو خبرك" (ابن يعيش ج2 ص17) إبراز للتلازم بين النداء وجوابه وفي ذلك إبراز لتلازم بين عناصر ثلاثة مكوّنة للخطاب هي (أنا، أنت، هو) إذ المخاطبة تبقى منقوصة إن لم نشفعها بما نريد أن نخبر عنه. فالغائب "هو" لا يمثّل فقط الشخص الحاضر في المقام الذي لا نوجّه إليه الخطاب بل هو المتحدّث عنه الذي لا يستقيم عمل تخاطب بدونه مما يؤكّد أنّ العلاقة التخاطبية ليست ثنائية بل هي ثلاثية. يأخذ فيها ضمير الغائب نفس الأهمية التي تسند إلى المتكلّم والمخاطب.

2.3 دلالة البنية العاملية في النداء على الإشارة المقامية :

طرح النحاة قضية إعراب المنادى واتفقوا على أنّ المنادى في موضع نصب على المفعولية وأن حركة الضم في المنادى المفرد المعرفة حركة بناء لا حركة إعراب. وأرجعوا النصب إلى فعل مضمر لا يجوز إظهاره قدّر بـ"أدعو". يقول المبرّد (المقتضب ج4 ص 202) :

"اعلم أنّك إذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : يا عبد الله لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد لا أنّك تخبر أنّك تفعل ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا".

ويقول الاستراباذي (ج1 ص9) : "ولمّا نحو يا زيد فسدّ الياء مسدّ دعوت الإنشائي" فنلاحظ تأكيد النحاة على تفسير العلامة الإعرابية بتقدير فعل إنجازي مما يؤكّد البعد التداولي للنظرية النحوية العربية وحدسهم بقدرة الحروف على وسمها عمل المتكلّم.

واختلف النحاة في تأويل البنية المتصوّرة للنداء فقد قال سيبويه بإضمار فعل "أدعو" وقال المبرّد باستبداله من "يا". فقد ذهب سيبويه (ج2 ص 182) إلى أن المنادى قد "نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب". وهو قول يقتضي حسب النحاة (الاستراباذي ج 1 ص131) إرجاع :

البنية (أ) : يا عبد الله

إلى البنية (ب) : يا أدعو عبد الله

أما من جاء بعده من النحاة فقد ذهبوا إلى أن "يا" في النداء نائبة عن الفعل المضمر مستبدلة منه. وقد كانَ المبرد أول من قال بذلك (المقتضب ج 4 ص 202) :

فأرجع البنية (أ) : يـــــا عبد الله

إلى البنيـــة (ب) : أدعو عبد الله

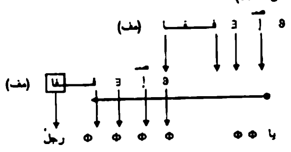
وقد ذهب ميلاد (2001 ص 219) إلى أنّ رأي سيبويه يستلزم اعتبار عمل النداء عملين لا عملا واحدا "لكأنّه جعل النداء تنبيها بالياء ودعاء بما يلي التنبيه" في حين أنّ النداء عمل واحد هو التنبيه وهو ما جعله ينتصر لرأي المبرّد. غير أنّه قد بدا لنا أنّ سيبويه يقصر العمل الإيقاعي على الحرف "يا" دون سواه إذ فيه "دليل خطاب" (الاستراباذي ج2 ص4) ودليل على الإيقاع يحول دون احتمال اعتبار الكلام به خبرا وهو ما جعل الجرجاني (المقتصد ج 2 ص ص 753-754) يقول مثلا ضرورة إضمار فعل أدعو : "إذ لو قيل ادعو لو أريد لجاز أن يظن بالمتكلّم أنّه قصد الإخبار بدعائه زيد فيما يستقبل". أما باستعمال الياء عوض الفعل فإن النداء "يفيد أنّك في حال دعائك".

فقول سيبويه بأن الأصل في جملة النداء "يا أدعو عبد الله" يغنينا عن التأكيد على "أنك لا تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا". ويؤكّد ما أقرّه النحاة من أنّ "حقيقة فعلك في النداء إنّما هو نفس قولك "يا" هذه التي تلفظ بها" (شرح المفصل VIII ص 7) فما يحول دون التباس النداء بالخبر هو حرف "يا". فما الداعي إلى الاستغناء عنه في التفسير وهو الذي يستدلّ به على تميّز النداء من الخبر.

فيؤكّد سيبويه بذلك أولية الحرف في الدلالة على الحدث الإنشائي وفي وسم العمل اللغوي.

وتنسجم نظرية سيبويه بنيويا مع الجهاز الوصفي الذي وضعه الشريف (الشريف 2002 ص ص 1167-1168). فقد بيّن أن النداء يقوم على الإنشاء الاسمي وذلك لقوّة الحدث الإنشائي وأنّ "يا" تقع في محل الإنشاء الرئيسي فتحجز جميع المحلات الإحالية وهو ما يفسّر اشتراط عدم ظهور فعل "أدعو"

في جملـــة النداء. ونقدّم هذا التمثيل البنيوي توضيحا لذلك: (الشريف 2002 ص 1168)



وقد بيّن الشريف (الشريف 2002 ص 1168) أنّه في حالة النصب يخرج المنادى من [مف] لا من [قا] فيصبح [قا] أيضا محجّرا.

وقد بدا لنا أنّ اشتراط وقوع حرف النداء في محل إنشاء رئيسي لا فرعي هو الذي يفسّر إمكان وقوع جملة النداء بين محلات الجملة المختلفة دون أن تفقد استقلالها فتحافظ على ارتباطها بالإنشاء الرئيسي فنقول :

(1) يا زيد أنت لا تعلم شيئا

(2) أنت يا زيد لا تعلم شيئا

(3) أنت لا تعلم يا زيد شيئا

(4) أنت لا تعلم شيئا يا زيد

ولا يجوز أن نقول

(5) *أنت لا يا زيد تعلم شيئا

ذلك أنّها لو وقعت بين الحرف والفعل لاقتحمت حيّز إنشاء الفعل ولما تسنّى لها الارتباط بالإنشاء الرئيسي الذي هو إنشاء الجملة. وهو ما يمكن أن يفسّر تقديرها دائما في أوّل الجملة واعتبار التلفظ بالنداء في وسط الجملة أوفي آخرها توكيدا إذا لم يتلفظ به استغني عنه.

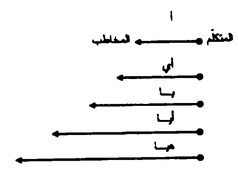
3.3 القرائن اللغوية الدالة على المعاني المقامية للنداء :

1.3.3 حروف النداء بين القرب والبعد:

تتعدد حروف النداء وتتشابه صـــــــوتيا (يا، أيا، هيا، أي وأ) (سيبويه ج2 ص299، ابن يعيش ج2 ص15). فالناظر في بنية هذه الحروف يلاحظ أنها تقوم على ثلاثة حروف هي حرف الياء وحرف الهاء وحرف الهمزة قد ركبت معا في تقليبات مختلفة أنتجت أدوات متعددة نواتها حرف الياء فلا يخلو منه حرف سوى الهمزة لذا فإننا نرى أن التقابل الحقيقي بين هذه الحروف يتجلى في التقابل بين الياء والهمزة.

فتنقسم هذه الحروف جميعها قسمين حروفا لنداء البعيد (يا، أيا، هيا وأي) وحرفا لنداء القريب (أ). ولقد وضعت هذه الحروف لتناسب مقامات النداء التي على اختلافها يمكن حصرها في اثنين : منادى بعيد نستعمل له حروف نداء البعيد ومنادى قريب يستعمل له حرف نداء القريب التي "لم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو" (ابن يعيش ج1 ص15). وبما أن أكثر النداء يكون للبعيد فقد تعددت أدوات نداء البعيد وقلت أدوات نداء القريب ذلك أن "الغرض من حروف النداء امتداد الصوت" و"الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليقبل" (ابن يعيش ج2 ص15)

ويمكن أن نصنف أدوات النداء للبعيد حسب اختلاف درجة بعد المنادى عن المتكلم



فيبرز هذا الرسم مركزية المتكلّم إذ هو النقطة التي يحدّد باعتمادها درجة القرب والبعد. كما نلاحظ أن حرف النداء "يا" يتوسط هذه الأدوات مما يؤكّد أنّه نواة مؤسّسة لكلّ هذه الحروف. فكأنّ وجوده في منزلة وسطى هو الذي خوّل له أن يستعمل للبعيد وأن يستعمل للقريب لأن الحالة المقامية العادية للنداء أن يكون المنادى غير قريب وغير بعيد. فمن استغرق في القرب لم نحتج إلى ندائه بالتصويت ومن استغرق في البعد لم نحتج إلى ندائه ليأسنا من سماعه صوتنا.

فالأصل في النداء أن يكون للقريب غير المنتبه أو للبعيد غير الميؤوس منه، لذا فإن الإيغال في البعد يستلزم اليأس من سماع الصوت وهو ما يفسّر الاسترسال بين بنيتي النداء والندبة إذ المندوب منادى غير أنّه ميؤوس منه قد علم المتكلّم قبل ندائه أنّه لن يسمع ولن يستجيب. أما في النداء فأنت تدعو أحدا ليستجيب في الحال" (ابن يعيش ج1 ص 131). واعتمادا على هذه الدلالة المقامية كان النداء أوكد مع التفجّع فكانت له علامة في الصدر وعلامة في آخره : وامحمّداه وكأنّ المدّ في آخره دليل على عدم انقطاع النداء وامتداده. لأن المندوب لم يستجب. فكانت القرائن اللغوية للنداء معبّرة عن الدلالات المقامية المختلفة.

2.3.3 التمييز بين المدعو المنادى والمدعو المتفجّع عليه :

وضع النظام اللغوي قرائن لفظية تميّز بين المدعو المنادى والمدعو المتفجّع عليه. فميّز بذلك بين المنادى وبين المندوب إذ تتماثل بنيتيهما. يقول سيبويه (ج2 ص220) : "المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه يا أو وا" و" إن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء" فنقول في النداء (1) يا محمد ونقول في الندبة (2) يا محمّداه أو (3) وامحمداه أو (4) وامحمّد أو (5) يا محمّد.

فالبنية المجردة للنداء والتفجع واحدة فلايميز بين المعنيين سوى الحروف المخصصة لكل منهما. وقد أجاز النحاة استعمال الياء في التفجع مع الاستغناء عن الألف في آخر الاسم المندوب كما يتجلى في المثال (5) إن توفرت قرينة مقامية. يقول ابن يعيش (ج 2 ص14) "ويجوز أن لا تأتي بألف الندبة وتجري لفظه مجرى لفظ المنادى ولا يلبس بالمنادى إذ قرينة الحال تدلّ عليه". ويبدو أن حالة التفجع تقوّي القرينة المقامية إذ لا تجعل للبس أيّ مجال.

وقد بدا لنا أن الاختلاف الجوهري بين المنادى والمندوب يكمن في المقابلة بين الحضور والغيبة. إذ أنّ ما يميّز بينهما يتمثّل في كون الأوّل حاضرا تخاطبيا باعتباره المخاطب وفي كون الثاني غائبا لا يحضر إلا باعتباره "هو". فهو قد يكون حاضرا مقاميا إن كانت جثّته لم توار التراب بعد غير أنّه غائب تخاطبيا. "فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب". فلئن كان إيقاع النداء يعيّن المخاطب الحاضر في التخاطب فإنّ إيقاع الندبة يعيّن مدعوّا غائبا لايمكن أن يكون مخاطبا لقناعة المتكلم أنه لايسمع ولايستجيب. فتدلّ "يا" في النداء على حضور المدعوّ وتدلّ في الندبة على غيابه. لذا يجوز أن ينصهر النداء جملة التفجّع فنقول : (6) يا زيد واحمّداه.

فلئن كان التفجّع عملا لغويا يوقعه التلفظ بـ"يا" أو "وا" فإنّه ليس مشيرا مقاميا من حيث أنّه لا يعيّن المتكلّم ولا يعيّن المخاطب. يقول سيبويه (ج 2 ص 220) : "اعلم أن المندوب مدعو ولكنّه متفجّع عليه" فيستعمل الاستكراه تأكيدا على أن مقام التفجّع مقام تجتمع فيه الأضداد. فالمتكلّم يدعو وهو عارف أن المدعو لن يسمع ولن يستجيب. فكأنّه مقام يفقد فيه المتكلّم قيد العقلانية لتملك الحزن عليه "فيدعوه وإن كان يعلم أنّه لا يجيب لإزالة الشدّة التي لحقته لفقده" (السيرافي هامش الكتاب ج 2 ص 220).

فبنية النداء والتفجّع واحدة ولكنّ المميز بينهما هو حال المنادى. ورغم قوة القرينة المقامية المميزة بينهما فإنّ اللغة قد جعلت للتفجّع حروفا غير

الحروف الموضوعة للنداء وكانت فيه شروط تركيبية تميّزه. ونظنّ أن النظام اللغوي قد حرص بهذا التشابه بين بنية النداء وبنية التفجّع على أن يخلق الإيهام بأنّ المندوب مدعو منادى لأنّ في التفجّع تعبير عن رفض غياب المندوب وعن رغبة قويّة في استحضاره ومخاطبته. فكانت هذه القرائن اللغوية مصورة لشدّة الفزع ولهول المصاب بما تحدثه من توهّم الخلط بين المخاطب والمتفجّع عليه. غير أنّ الشروط التركيبية تميّز بين المعنيين إذ أنّ ما لا يجوز في أحدهما يجوز في الآخر. فلا يجوز في التفجّع أن يكون المندوب نكرة يقول سيبويه (ج2 ص227) :

"هذا باب ما لا يجوز أن يندب وذلك قولك وا رجلاه ويا رجلاه وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنّه قبيح وأنّه لا يقال"

كما لا يجوز في التفجّع الإيهام فلا يكون المندوب اسم إشارة يقول سيبويه (ج2 ص227) :

"لو قلت وا هذاه كان قبيحا لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تتفجّع بأعرف الأسماء وأن تخصّ ولا تبهم لأنّ الندبة على البيان"

ولم يجز في المندوب أن يكون نكرة فلا تقول : "يا رجلا ظريفا... وإنّما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجّعوا على غير معروف" (سيبويه ج2 ص227). وهو قيد يذكّرنا بقيد الإخبار عن معرفة وكأنّ التفجّع بذلك يلحق بالخبر لا بالإنشاء وليس ذلك إلا لاعتبار اقتضاء بنية التفجّع مخاطبا مقصودا إليه توجّه الكلام.

فبنية الندبة بنية مستقلة تمثّل في حد ذاتها مضمون الكلام. إذ الفائدة فيها كامنة في الإعلان عن التفجّع. يقول الأزهري (ج2 ص 182) : "القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب". بينما المقصود من النداء "طلب الإصغاء لإلقاء الكلام إليه" (الأزهري ج 2 ص 165. فأنت " إذا ندبت تخبر أنّك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر" (سيبويه ج 2 ص 227). فالمخاطب الحقيقي

هو السامع وغرض التفجّع هو إخباره بهول المصاب وهو غرض يتحقّق بالاقتصار على جملة التفجّع. فدعوة المندوب تحقّق الفائدة لغيره وهو السامع. فالتفجّع وسيلة يخفّف بها المتكلّم عن نفسه بإعلاء الصوت وبإعلام المخاطب بمصابه فيكون سماعه هو السند الذي ينتظره المتكلّم لأن الكلام في مثل هذه المقامات لا طائل منها. فالمخاطب مع التفجّع، وإن لم يظهر في جملة التفجّع وإن أوهمت الدعوة فيها بأنّ المخاطب هو المتفجّع عليه، هو حاضر بالقوّة عبر دور السامع. فكانت القيود التركيبية في التفجّع تعلّل بالمخاطب كما بيّنا.

3.3.3 التمييز بين النداء والاستغاثة والتعجّب :

تضطلع القرائن اللفظية والخصائص البنيوية بالتمييز بين المعاني الثلاثة: النداء، الاستغاثة والتعجّب . يقول سيبويه (ج2 ص 215 – 217):

"هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة اللام المفتوحة وذلك قول الشاعر وهو المهلهل :

يا لَبكرٍ أنشروا لي كليبا يا لبكر أين أين الفرار

فاستغاث بهم لينشروا له كليبا... وأما في التعجّب فقوله ... يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجبا أو رأوا ماء كثيرا كأنّه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنّه من أيّامك وزمانك".

فدلّ كلام سيبويه على أنّ لهذه المعاني جميعا بنية مجرّدة واحدة ويضطلع تعجيم المحلّات فيها بتمييز بعضها من بعض. فاشترط في بنية الاستغاثة والتعجّب وجود اللام تمييزا لمعنى النداء منهما. فتدلّ إضافة اللام المفتوحة على إضافة دور للمخاطب هو المغيث والمتعجّب منه. أما إذا كان الكلام في مدعو له غير مدعو أي مستغاث له غير المخاطب فإنّه يستدلّ على ذلك بإضافة لام مكسورة. يقول سيبويه (ج 2 ص 218– 219) :

"هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنّه مدعو له هاهنا وهو غير مدعو وذلك قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء وكأنّه نبّه بقوله يا غير الماء للماء وعلى ذلك قال ابو عمر يا ويل لك"

فتميز بذلك معنى النداء عن معنى الاستغاثة. فالمستغاث له ليس مخاطبا يقول سيبويه (ج 2 ص 218) : "لو قلت يا لزيد وأنت تحدثه لم يجز". وأكّد الاسترابادي ذلك بقوله (ج2 ص 134) : "لا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يالزيد قد كان كذا وأنت تحدثه لم يجز". فكانت القيود التركيبية مميزة للأدوار التي دعي إليها المنادى مع كل معنى من هذه المعاني. غير أنّها تشترك جميعا في كون المدعو مخاطبا. فالقرينة المقامية غير كافية لتميز دور المخاطب المنادى من دور المخاطب المستغاث به فكان القيد التركيبي علامة تبرر القصد للمخاطب.

فالمستغاث به المدعو اللام المفتوحة والمستغاث له غير المدعو اللام المكسورة فدلّت اللام المفتوحة على أنّ المدعو المستغاث به هو المخاطب ودلّت اللام المكسورة على أنّ المنادى له غير المخاطب يقول سيبويه (ج2 ص218-219) :

"وكسروها لأن الاسم الذي بعدها غير المنادى فصار بمنزلتها إذا قلت هذا لزيد. فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنّه سبب المدعو".

وقد بيّن ابن يعيش (ج1 ص ص 130-131) أنّ فتح اللام وكسرها قد كان علامة تميّز بين المستغاث به والمستغاث من أجله "فلم يكن بدّ من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق". ونعتقد أنّ تخصيص اللام المفتوحة للمستغاث به قد حملت رائحة

التوكيد إذ تذكّرنا بلام التوكيد في مثل قولنا "لأنت خير صديق" فكأنّ هذه اللام المفتوحة قد جاءت تؤكّد أنّ المنادى هو عين المستغاث به فتبرز هذه اللام إضافة دور للمنادى هو دور المستغاث به. أما اللام المجرورة فإنّها تذكّرنا بما في لام الإضافة من معنى الملكية والاستفادة. فالمعنى أنّ نداء المخاطب قد كان لفائدة المستغاث له فلم يعد من أجل الالتفات والمخاطبة.

فبين كل هذه الدلالات المقامية معنى مشترك عام هو الدعوة ومعنى خاص هو سبب الدعوة. فكانت البنية النحوية حاملة للمعنى العام محتملة لكل هذه المعاني الفرعية. وهو ما يفسر اشتراك النداء والتعجب والاستغاثة والندبة في بنية واحدة. وكانت القرائن اللفظية محددة لهذه المعاني المقامية المختلفة دالة عليها ومخصّصة للدلالة البنيوية المحتملة لها.

فبنية النداء المجرّدة تحمل مواضع قابلة للتعميم. موضع منهاً للمنادى وموضع آخر للمتعجّب منه أو للمستغاث له أو للمستغاث به يقول ابن يعيش (ج١ص١٣١) "فإذا قال ياللزيد فكأنّه قال أدعوكم لزيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانيا" فقولنا :

(1) يا لِزيد ← يا أدعوكم لزيد

(2) يا لَــزيد ← يا أدعو زيدا لنا

فكان للنداء موضع المفعول الأوّل وكان لغيره موضع المفعول الثاني فيكون بذلك للمنادى المخاطب موضع قارّ في هذه البنية. فإن كانت الياء نداء المخاطب استغني عن المفعول الثاني وإن كانت لغيره حجّر محلّ المنادى ووسم محلّ المفعول الثاني باللفظ وكانت اللام مميّزة لمختلف المعاني المقامية.

4.3 المنادى بين التعريف والتنكير

ذهب النحاة إلى أنّ كل منادى هو معرفة سواء أكان قبله نكرة أم معرفة. فالاسم النكرة صار معرفة في النداء وذلك أنك لمّا قصدت قصده

وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره" (ابن يعيش ج1ص128). لمّا المعارف فإنّها " إذا نوديت تنكّرت ثم تكون معارف بالنداء" (ابن يعيش ج1ص129) ذلك أنّه لايجوز أن يجتمع على الاسم الواحد ضربان من التعريف. فكأنّنا بالنحاة يقتصون التعريف الإشاري المقامي على التعريف اللفظي. فيتعرف المنادى بكونه المقصود بالخطاب لا بشيء آخر وهو ما يفسر تحول الأسماء الواقعة في محل المنادى من الدلالة على الغياب إلى الدلالة على الحضور.

وقد ذهب العديد من النحاة إلى تشبيه المنادى باسم الإشارة. يقول ابن يعيش (ج2 ص9) "شبّه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو هذا وشبهه لأنّه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر" على أنّنا ننبّه إلى أنّ المقصود بالحاضر هو الحضور في المقام التخاطبيّ لا الحضور في التخاطب.إذ المشار إليه يكون حاضرا في المقام ولكنّه غائب من التخاطب.

فيتعرّف المنادى إذن بما يحدثه إيقاع النداء من إشارة إلى أنّه المقصود بالنداء. فيكمن وجه الشبه بينهما في أنّ كليهما يعرّف بالقصد ففي المنادى "تعريف قصدي" (ابن يعيش ج1 ص129). واسم الإشارة يعيّن المقصود فـ"إذا قلت خذ ذلك لم تكن الإشارة لتعرّف السامع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنّه المقصود من بين سائر الأشياء" (الجرجاني ص 363). وهذا عين ما يدل عليه النداء إذ به نخص واحدا ونعلمه أنّه المقصود بالخطاب. فـ"النداء حال إشارة" (ابن يعيش ج 2 ص7) إلى المخاطب والإشارة باسم إشارة حال إشارة إلى الغائب إذ.لايعيّن المتكلّم ولا المخاطب. وهنا يكمن الفرق بين اسم الإشارة وبين النداء. وقد تجلى ذلك في الشروط التركيبية لكليهما فقد أقرّ النحاة أنّ المتكلم لا يشير إلى نفسه ولا يشير إلى المخاطب فهو لا يعيّن إلا غائبا وأكّدوا من جهة أخرى أنّه يجوز أن ينادى بجميع الأسماء بما في ذلك الضمير شريطة أن "لا يلتبس نداؤه بالمكنيّ" (ابن يعيش ج1 ص 129).

فنقول : (1) يا محمّد

(2) يا هذا

(3) يا أيّها الرجل

(4) يا رجل

كما نقول:

(5) يا أنا

(6) يا أنت

(7) يا هو[1]

غير أنّ المتكلّم بإنجازه (5) لا يكون بصدد نداء "المكنّى" الذي يحضر باعتباره متكلّما منجزا لعمل النداء بل هو ينادي غيره. فإذا شاء أن يخاطب نفسه ويناديها فإنّه يستعمل اسما يدلّ على الغيبة : يقول محمّد لنفسه :

(8) يا نفس طيبي واهنئي

(9) يا محمّد كفاك ظلما

فيستعمل أي اسم يحيل به على نفسه شريطة أن لا يكون فيه دليل تكلّم. فقد يكون الشخص الواحد متكلّما ومخاطبا في الآن نفسه إذا كان يخاطب نفسه غير أنّ اللغة تعبّر عن ذلك بالفصل بين الدورين في الشخص الواحد فتحقّق بذلك المواجهة. ويقوم هذا دليلا على أن حضور المتكلّم الخارجي غير حضور المتكلّم في اللغة.

---

1) قد نقول في مقام هجاء : "يا هو" إذا ما علم المخاطب أنّ "هو" يعود على حمار مثلا وأنّه هو المخاطب بذلك. فتصير "يا هو" في قيمة "يا حمار"

فحضور الشخص في اللغة يتجلى بالدور الذي يضطلع به في عمل التخاطب فيكون إما متكلما وإما مخاطبا وإما غائبا. وهي أدوار متمايزة لا تلتحم وإن كانت تحيل على شخص واحد مما يقوم دليلا على أن ضمير "أنا" عبر المتكلّم المقامي و"أنت" عبر المخاطب المقامي.

والاستعمالات (5)، (6)، (7) لا تجوز إلاّ إذا انعدم الالتباس وعلم المخاطب مفسّر هذه الضمائر. فلا يكون النداء بذلك لتعيين المتكلّم ولا لتعيين الغائب. بل إنّه في جميع الاستعمالات لا يخرج عن تعيين المخاطب. فبنية النداء تحتمل جميع الاستعمالات الممكنة دون أن تفقد هذه الاستعمالات معنى إيقاع المخاطبة. فكما كان لحرف النداء القدرة على إيقاع معنى المخاطبة بالأسماء الغائبة التي ترد منادى فإنّ لها القدرة على إيقاع معنى المخاطبة بالأسماء الدالة على الحضور. وهو ما يجعل قول "أ" لـ "ب" : يا أنا يقوم على تشبيه "أ" بـ "ب"، ويجعل قول "أ" لنفسه : يا أنا يقوم على تشبيه النفس بالمخاطب. فيصير لـ "أنا" قيمة الاسم الغائب. فموضع المنادى موضع مخصوص بالمخاطبة وكل ما يرد فيه من أسماء تتأثّر بهذا الموضع دون أن تؤثّر فيه مما يدلّ على قدرة الدلالة البنيوية التركيبية على التحكّم في الدلالات المقامية.

ويكشف القول بـ"التعريف القصدي" قوّة الدلالة الإنشائية في النداء إذ يعكس قوّة حضور المتكلّم في القول الملفوظ قوّة تجلّت في اعتبار "يا" إيقاعا لعمل التلفظ.

وإبرازا لما يتميّز به تعريف المنادى من تعلّق بالإشارة المقامية وبحدث الإنشاء كان البناء سمة مميّزة له. فـ" اطّرد البناء في كلّ اسم منادى" (ابن يعيش ج2ص2) فهو كما بيّنا اسم في محل نصب مبني على الضم أو على الفتح. فالمنادى لا يكون إلا مقصودا وهو ما جعل الاسم النكرة في النداء معرفة.

وقد يكون النداء "منكورا" فلا يخص واحدا بعينه فيفارق الفتح ويصير إلى التنوين. فتكون هذه العلامة دليلا على انعدام القصد إلى اختصاص واحد بعينه يقول ابن يعيش (ج2 ص128) :

"قولك يا رجلا ويا غلاما فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائع لأنّه لم يوجّه الخطاب نحوهما مختصّا بالنداء ومثال ذلك الأعمى يقول يا رجلا خذ بيدي ويا غلاما أجزني فلا يقصد بذلك غلاما بعينه ولا رجلا بعينه"

فكان اختلاف الحركات، رغم أنّ المحل واحد وهو النصب ورغم أنّ المنادى في جميع أحواله مبني، دليلا على المعاني المقامية للنداء، محددا لطبيعة العلاقة بين المتكلّم والمنادى المخاطب بإبراز درجات في القصد متفاوتة.

5.3 دلالة الصيغة اللغوية للنداء على العلاقة التداولية بين المتكلم والمخاطب.

بيّن سيبويه ما يطرأ على النداء من حذف علّله بحال المخاطب. فلجملة النداء ثلاثة أشكال :

- جملة ظاهرة لا حذف فيها : حرف تنبيه + منادى
- جملة ظاهرة حذف منها حرف التنبيه: Ø + منادى
- جملة مضمرة حذف منها حرف النداء والمنادى.

ولقد رأينا أن كل شكل من هذه الأشكال يصوّر حالة مخصوصة من أحوال المتكلّم والمخاطب لحظة إحداث الخطاب أو حال التكلّم على حدّ عبارة النحاة القدامى.

1.5.3 النداء الظاهر التام : المنادى ليس مخاطبا بعد

يدلّ حرف التنبيه على دلالتين مقامتين مختلفتين في علاقة المتكلّم بالمنادى :

1/ فإن نبّهته "بالأربعة غير الألف" وهي ياء وأياء وهيا وأي كان ذلك "للشيء المتراخي عنهم والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقل" (الكتاب ج 2 ص ص 299- 230). فالنداء بهذه الحروف يصوّر حالة من الانفصال بين المتكلّم والمنادى تستلزم اجتهادا من المتكلم حتى يحقّق النداء غايته ويتحول المنادى مخاطبا. أما العوائق التي تحول دون اتصال المتكلّم بالمنادى ونجاح عملية التخاطب فهي حسب سيبويه نوعان الأول قطيعة مقصودة من المنادى "المتراخي والمعرض" فيعبّر عن إعراضه برفضه تلبية النداء ومشاركة المتكلّم الخطاب مما يستدعي الإلحاح ومدّ الصوت. والثاني قطيعة غير مقصودة بسببها البعد بين المتكلّم والمنادى تجلّى عبر اعتبار سيبويه المنادى "نائما ومستثقلا" ويمكن ان نلحق بالنوم جميع الحالات التي لا يبلغ فيها صوت المتكلّم سمع المنادى مثل بعد المسافة بينهما. فالنداء إذن بالحروف الأربعة المذكورة تصوّر قطيعة بين المتكلّم والمنادى تحول دون أن يتحقّق التخاطب. فيسعى المتكلّم بالنداء إلى القضاء على هذه القطيعة وإمالة المنادى المكلّم. فإذا ما كان منه التفات وإقبال تهيأت ظروف تحقّق التخاطب. أما إذا ما فشل المتكلّم في مسعاه ولم يعطف المكلّم عليه فإنّ التخاطب يتعذر.

2/ وإن استعمل المتكلّم حرف التنبيه الألف "نحو قولك أ حار بن عمرو" فإنّه يصوّر علاقة تقارب بينه وبين المنادى تهيئ المنادى إلى التحول مخاطبا دون عناء أو اجتهاد وتدلّ على أن النداء سيوثق ما بين المتكلّم والمنادى من قرب بتحولهما إلى مخاطب ومخاطب. فلا ينبئ استعمال الألف بإمكانية استعصاء التخاطب أو تعذره. بل هو يصوّر حالة من التواصل ومن اطمئنان

المتكلّم إلى أن المخاطب لا يعارض في سماعه. فيكون النداء بالألف للغافل غير المنتبه إلى نية المتكلّم في توجيه الكلام إليه.

2.5.3 حذف أداة النداء : المنادى منزّل منزلة المخاطب

يقول سيبويه (ج 2 ص 230) : "وإن شئت حذفتهنّ كلّهنّ استغناء كقولك : حار بن كعب وذلك أنّه جعلهم *بمنزلة* من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه" فيدل حذف النداء على ظن المتكلم أن المنادى "مقبل عليه يخطبه".

فيصوّر بذلك درجة أقوى في قرب المتكلّم من المنادى تجعل التحول من منادى إلى مخاطب تحولا سريعا لا شك فيه. ولذلك قرن سيبويه بين الإقبال والمخاطبة. فسمح حذف حروف التنبيه استغنى المتكلّم عن التنبيه.

غير أنّنا نلاحظ أن المتكلّم إذا نادى دون حرف نداء قد دلّ على ما في نفسه هو فقط دون أن يدلّ على ما في نفس المخاطب. إذ هو يصوّر بذلك ظنّه بأن المخاطب مقبل عليه. والظنّ قد يصيب وقد يخطئ. وقد دلّ سيبويه على هذا المعنى الاحتمالي بقوله "جعلهم *بمنزلة* من هو مقبل" فقد نزّل المنادى منزلة غير منزلته الأصلية تّباعا لظنّه دون اتفاق بينه وبين المنادى. إذ قد يكون المنادى في هذه الحالة مازال غافلا غير منتبه. ولولا ذلك لاستغنى المتكلّم عن النداء كلّه وليس عن الحرف فقط. لذا فإنّ المتكلّم قد يقول : حار بن كعب فلا يلتفت إليه المنادى فيضطرّ إلى أن يقول : يا حار بن كعب. فإمكانية فشل عمل النداء واردة لأن المنادى لم يشارك المتكلّم في إدراك المنزلة التي نزّله منها.

3.5.3 حذف جملة النداء : المنادى مخاطب

جوّز النحاة حذف النداء فـ"تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك" (سيبويه ج 2 ص 208) فتتجلى بهذا الحذف علاقة الاتصال الكلي بين المتكلّم والمنادى الذي هو المخاطب. فالإقبال حاصل فعلا قد أدركه المتكلّم وحقّقه المخاطب. فعبّر حذف النداء عن حالة انسجام بين المتكلّم والمخاطب تضمن نجاح عملية

التواصل. وتعبّر اللغة عن ذلك بتحول الشخص المنادى إلى "أنت" أي إلى مخاطب. ويعبّر النحاة عن ذلك باعتبار النداء مع الإقبال توكيدا يقول سيبويه (ج 2 ص232) :

"قد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير وا إذا كان صاحبك قريبا منك مقبلا عليك توكيدا".

فنلاحظ أن سيبويه قد كشف بدراسة النداء علاقة المتكلّم بالمخاطب – فصوّر القطيعة بين المتكلّم والمنادى المعرض أو النائم بقوله فيه "للشيء المتراخي والإنسان المعرض". أمّا في حالة السماع والإقبال والالتفات فإنّه يسمي المنادى "صاحبك". وليس معنى الصحبة إلا إبرازا لمعنى التشارك والتوافق والانسجام الضروري لتحقّق التخاطب.

فنستنتج أن أقوى درجات الاتصال بين المتكلّم والمخاطب تتجلى في حالة حذف النداء والاستغناء عنه. فالعلاقة : أنا – أنت تصوّر أقصى درجات الانسجام بين المتكلّم والمخاطب. فلا يقول المتكلّم "أنا" أو "أنت" إلا بعد أن يكون قد أسّس لهذه العلاقة وضمن ما يدعمها ووثق من توفّر مقوّمات نجاح عمل التخاطب الذي هو بصدد إنجازه. فهذه العلامات اللغوية تحمل أكثر من دلالتها الإحالية على الشخص إذ أنّها تحيل على مراحل من التعارف والتقارب بين طرفي الخطاب تتكهّن بها هذه العلامات وتدّل عليها. فالعلاقة (أنا وأنت) تدل على أنّ ما بين المتكلّم والمخاطب علاقة قديمة تتوّج بالتخاطب والإقرار بأن "النداء أوّل الكلام أبدا" يفسّر قول سيبويه باشتراك الضمائر جميعا في علم المخاطب بمدلولها قبل التلفظ بها.

فعمل التلفظ بالنداء يعرّف المخاطب المتكلّم والمخاطب فلا يلتبس عليه استعمال "أنا" أو "أنت". وعدم التلفظ بالنداء يحقّق نفس الغرض باعتبار أنّنا لا نستغني عنه إلا إذا كان المخاطب منتبها إلى المتكلّم، عارفا بمدلول "أنا" و"أنت". لذا فإنّ مخاطبة شخص بــــ"أنت" دون أن تكون قد أسّست لهذا

التخاطب بالتنبيه إلى كونه المقصود بالخطاب قد يعطّل عملية التخاطب. فقد تقول لشخص غافل : كم الساعة من فضلك؟ فلا يلتفت إليك ولا يرد عليك أو قد يلتفت إليك متسائلا غير واثق: هل تخاطبني ؟

فالضمير "أنت" لا يعيّن المخاطب تعيينا أوّليا بل هو استعادة لدور قد وثق المتكلّم أن المواجه قد قبل به واستعدّ له. وهذا ما جعل النحاة لا يميّزون بين الضمائر في كونها علامات إضمار. بينما أكّدوا اختلاف خصائصها الإحالية بإبراز تباين المضمر في كل صنف منها وتصنيفها حسب الحضور والغيبة.

خاتمــة

بيّنا دلالة بنية جملة النداء على الإشارة المقامية اعتمادا على ما يدلّ عليه حرف النداء من إيقاع لفعل النداء وما يدلّ عليه المنادى من اختصاص بالمخاطب. وأبرزنا أنّ أدوات النداء قد اكتنزت الدلالات المقامية المختلفة. فبنية النداء تحتمل دلالات عديدة وقد وفّر النظام اللغوي قرائن لغوية تميّز بينها. وقد بيّنا ما تكشفه حروف النداء من جهة ومظاهر الحذف التي تصيب جملة النداء من جهة أخرى من أحوال المتكلّم والمخاطب في المقام التخاطبيّ.

واستدللنا اعتمادا على دراسة جملة النداء على اقتضاء البنية للمخاطب بما أكّده النحاة من أنّ "النداء أوّل الكلام أبدا". وقد كان ذلك دليلا على أهمّية المخاطب في حدث التلفظ. فالجملة بدون اقتضائها لا يكون لها وجود مما يدلّ على أنّ المخاطب شأنه شأن المتكلّم لا يمكن أن يغيب عن حدث التلفظ ولا يمكن لأي كلام أن يستقيم بدونه.

وقد تبيّن لنا اعتمادا على التساؤل حول الفرق بين تحديد المخاطب بالنداء وتحديده بالضمير "أنت" سبب اعتبار "أنت" علامة إضمار. فكأنّنا بالمضمر في علامة "أنت" هو المنادى الذي يستجيب للنداء ويقبل بدور المخاطب ويلتفت إلى المتكلّم. فيكون استعمال الضمير بعد ذلك تعيينا لذات قد

عرفها المخاطب واستقرّت في "البؤرة" على حدّ عبارة العرفانيين. وضمائر الحضور لا تختلف في هذه النقطة عن ضمائر الغيبة إذ الاختلاف الجوهري يتجلى في أنّ ضمائر الحضور تعرف بالحضور في حدث التلفظ وضمائر الغيبة تعرف بالغياب منه وهو ما جعلها أكثر إبهاما. فاستحقّت مفسّرا لغويا يعيّن المقصود به.

وقد تبيّن لنا أنّ المخاطب شأنه شأن المتكلّم يتعيّن بإيقاع عمل التلفّظ فكان النداء والكاف الحرفية واسمين لعمل المخاطبة. ممّا يدلّ على أنّ الأسماء المعيّنة للمخاطب والمتمثّلة في الضمائر لا تدلّ على إيقاع المخاطبة كما أكّد التداوليون. بل هي أسماء يحدث بها المتكلم المخاطب عن نفسه تحمل دليل خطاب.

4. الفصل الرابع : أسماء الإشارة بين الإشارة المقامية والعائدية

1.4 الإشارة المقامية في اسم الإشارة :

لقد تنوّعت مجالات استغلال أسماء الإشارة. فهي عند التداوليين وحدات خطابية تربط اللغة بالواقع الخارجي وتثبت أنّ اللغة ليست نظاما منغلقا على ذاته يحكمه منطق داخلي. وهي في تحليل الخطاب والنظريات اللسانية النصّية أدوات ربط تساهم في اتّساق النص وتماسك الخطاب بفضل دورها العائدي (انظر الخطّابي لسانيات النص). وهذه الأسماء عند النحويين أسماء معرفة مبهمة تقع على كلّ شيء "لا تلزم المسمّى" تحتاج عند الاستعمال إلى مفسّر مقامي أو مقالي يرفع إبهامها. وهو ما جعلها قسما مرتبطا بالضمائر. فهي صنف متعدد الوظائف غير أنّها وظائف لا تتحدد إلا عند الاستعمال. فبإنجازها في مقام تخاطبي معيّن يتحدّد دورها الإشاري المقامي فتنفتح على الخارج أو دورها العائدي فتكتفي بالسياق اللغوي.

وتحدد هذه الأدوار طرح الإشكالية التي طرحتها جميع المشيرات المقامية وهي : هل أسماء الإشارة مشيرات مقامية أم عوائد ؟

فقد أثارت أسماء الإشارة في استعمالها إشكاليات على مستوى التأويل تعلّقت أساسا بخروجها من الإشارة المقامية إلى الإشارة النصّية في مثل قولنا: (289 ص 1980 Lyons)

(1) لم أره قـــــط -I've never sean him

- هذا كـــــذب[1] - That's a lie

---

1) نشير إلى أنّ ترجمة المثال تثير إشكاليات لأنّ الترجمة الحرفية تستوجب استعمال اسم إشارة البعيد غير أنّه بدا لنا أنّ ذلك لا يستقيم كما أنّ الترجمة التي اقترحناها لا تمثّل حسب رأينا الترجمة الفصيحة لأنّ الأسلم أن نقول "فيه كذب" فنأتي بضمير الغيبة.

ومثله في العربية قولنا :

(١ أ) ما أقدر على الحج

- وكيف ذلك؟

فاسم الإشارة في المثال لا يحيل على جملة النص ولا على ما تحيل عليه عبارة مكوّنة له. وقد ذهب الفلاسفة إلى أنّ اسم الإشارة هنا يحيل على القضية La proposition التي عبّرت عنها الجملة. وقال آخرون بل تحيل على عمل التلفظ الذي أنجزه المتكلّم. وحسب لاينز، سواء أخذنا بهذا التفسير أو بذاك فإن الإشكال يكمن في أنّ وظيفة اسم الإشارة يبدو في منتصف الطريق بين العائدية والإشارية (Lyons 1980 ص 290).

أما أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 44) فقد بيّنت التداخل بين الإشارة المقامية و العائدية في استعمال اسم الإشارة وقدّمت هذا المثال دليلا على ذلك: (قول من مسرحية) :

« Dites ... (il montre Diego) , ce matelot arrive de Santos. Si on l'interrogeait ? »

" قل ... (و يشير إلى ديقو) هذا البحار قادم من سانتوس، [ما رأيك] لو نسأله ؟ "

فاعتبرت اسم الإشارة نصّيا سياقيا إن كانت المسرحية مقروءة باعتبار أن لفظ "ديقو" يفسره، ويكون مقاميا إن كانت المسرحية مشاهدة.

غير أنّ أوروكيوني في طرحها لهذه القضية قد غاب عنها أنّها تقف موقف المقترِح السامع وليس موقف المخاطب. والسّامع غير المخاطب. فلئن كان المخاطب عنصرا حاضرا في حدث القول مشاركا فيه فإنّ السامع غائب عنه مبعد منه. ونظنّ أنّ البحث عن آليات التأويل الدلالي تستوجب أن يأخذ الباحث أو الواصف موضع المخاطَب حتى يتبيّن الآليات التفسيرية التي يوفـّرها المتكلّم له لتنجح عملية التواصل.

فالمثال الذي قدمته أورروكيوني يمثل خطابا مباشرا استعمل فيه اسم الإشارة بمعنى واحد وهو الإشارة إلى حاضر في المقام. فـ"Ce matelot" بالنسبة إلى المخاطب لا يفسّر إلا بالإشارة الحسّية الموجّهة إليه.

أمّا إذا أردنا الاستدلال على أنّ اسم الإشارة يكون عائدا في بعض الاستعمالات فيمكن أن نقدّم مثل هذا المثال:

(2) Un avion s'est écrasé hier à New York. Cet avion transportait 100 personnes.

(2) تحطّمت البارحة طائرة في نيويورك. كانت هذه الطائرة تقلّ مائة شخص (Kleiber 1994 ص 61).

ولم تثر أسماء الإشارة ما أثارته الضمائر من إشكاليات في التصنيف إذ أنّه قد بدا للباحثين (مثل أورروكيوني) أنّه لا مفرّ من التسليم بأنّها وحدات تكون في بعض الاستعمالات خالصة للإشارة المقامية وفي بعض الاستعمالات الأخرى خالصة للعائدية.

فقد شبّه الاستراباذي (ج2 ص33) أسماء الإشارة للبعيد بالضمير الغائب "فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد إذن أعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج إلى المذكور قبل أو محسوس قبل حتى يشار إليه به فيكون كضمير راجع إلى ما قبله". وقد ذكر الاستراباذي (ج2 ص32) أنّ الإشارة إلى البعيد تتحوّل إلى إشارة ذهنية إذا لم تلحق الإشارة الحسّية المشار إليه فتشير إلى الغائب "عينا كان أو معنى" شريطة أن "يحكى عنه أولا ثم يؤتى باسم الإشارة" فتقول في العين:

(3) جاءني رجل فقلت لذلك الرجل

وتقول في المعنى :

(4) تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب.

وخلاصة الأمر أنّ أسماء الإشارة عند التداوليين تكون مشيرات مقامية إذا عيّنت مشارا إليه حاضرا في المقام التخاطبي فلا يدركه المخاطب إلا بإشارة حسّية مثل:

(5) إن أنا هذا قد هلك

وتكون عائدا إذا أشارت إلى ما هو غائب من المقام لا يدرك إدراكا حسيا مثل المثال (2) والمثال (4).

فتقوم هذه الاستعمالات المختلفة دليلا على أنّ هذه الوحدات تتحدّد بالاستعمال فقط ولا تخضع إلى قواعد نحوية صارمة تحدّد نوعها وتضبط مجالات استعمالاتها. هذا إضافة إلى أنّ توسّل اسم الإشارة بالإشارة الحسّية لتعيين ما يحيل عليه يجعله صنفا لا يتحدّد إلا بالإجراء الأمي للخطاب.

أما إذا احتكمنا إلى المقياس الذي اعتمدناه في تحديد المشير المقامي وهو الحضور التخاطبي فإنّ اسم الإشارة لا يعدّ مشيرا مقاميا من حيث أنّه لا يشير إلاّ إلى غائب. وسنبرز أنّ فيه من الخصائص البنيوية والشروط التركيبية ما يؤكّد ذلك.

2.4 القوّة الإنشائية في اسم الإشارة :

1.2.4 أصل الإشارة

بيّن النحاة أنّ اسم الإشارة هو "ذا" ويجوز أن يلحق به هاء التنبيه أو كاف الخطاب فيخصّصان معنى الإشارة. يقول ابن يعيش (ج3 ص126) :

"ذا للمذكّر ولمثنّاه ذان في الرفع وذين في النصب والجرّ ... وذي للمؤنّث ولمثنّاه تان وتين ... ولجمعهما جميعا أولاء بالقصر والمدّ".

وقد شبّه النحاة (ابن يعيش ج3 ص126) اسم الإشارة بالحرف من حيث أنّ فيه معنى الفعل "أشير". فدلّ ذلك على أنّ اسم الإشارة إيقاع لعمل الإشارة فكان البناء سمة نحوية دالة على هذا الشبه ومؤكّدة لقوّة الإنشاء في هذا الاسم.

لقد أكّد أغلب النحاة أنّ أسماء الإشارة مبنية كلّها إلا ذهبوا إلى أنّ "هذين" و"هاتين" قد جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنّيين حقيقة" (الأزهري ج1 ص58). فالألف مع المثنى المرفوع والياء مع المنصوب والمجرور لا يمثّلان تغيّرا في الحركة الإعرابية لتغيّر المعنى بل هما قد "وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب" (الأزهري ج1 ص58).. ذلك أنّه من "شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف".

وقد علّل النحاة بناء أسماء الإشارة بكونها وضعت لتدلّ على معنى الأصل فيه أن يؤدّى بحرف لا باسم وهو الإشارة (الأزهري ج1 ص57). ذلك أنّه معنى من صنف المعاني التي تقع بإنشاء لفظها مثل "الخطاب الموضوع له الكاف المسمّاة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له هاء المسمّاة بها التنبيه".

ويبرر مع الأزهري بربطه معنى الإشارة بهذه المعاني ما ذهب إليه الشـاوش (2001 ج2 ص1064) من أنّ ما تدل عليه أسماء الإشارة "إنّما هو من قبيل تلك الأعمال غير الأولية التي يبني عليها المتكلّم كلامه كالتسمية والابتداء والتشبيه والنفي والإثبات... وبالتالي فإن الإشارة لا يمكن أن تكون المعنى الأصلي المقصود من الجملة...". وهو ما يفسّر تشبيه الأزهري معنى الإشارة بمعان لا تستقل بذاتها بل تحتاج إلى أن يبنى عليها ليتمّ الكلام. فالخطاب والتنبيه يلعبان للفت الانتباه إلى مضمون القول ودلالته. والإشارة تقع للفت الانتباه إلى المشار إليه المقصود والذي سيكون متحدّثا عنه في الخطاب.

وقد قرن النحاة (الاستراباذي ج2 ص32) بين التنبيه والإشارة الحسية فاعتبروا أسماء الإشارة المقترنة بـ"ها" التنبيه تشير إلى القريب الحاضر :

هـ	ذا	Ø	ذا	ك
هـ	ذه	Ø	تـ	لـك
هـ	ؤلاء	Ø	أولـ	ـك
تنبيه	إشارة للقريب	تنبيه	إشارة للبعيد	مخاطبة

وهي بنية شبّهها سيبويه(سيبويه ج1ص245) ببنية الكلام مع النداء. إذ اعتبر أنّ الكاف الحرفية تأكيد للمخاطبة، وأنّ النداء بعد جواب النداء توكيد للنداء المحذوف في أوّله باعتبار أنّ "النداء أوّل الكلام أبدا":

يا زيد	لا تفعل	Ø	لا تفعل	يا زيد
تنبيه ودعوة	نهي	نداء	نهي	تأكيد النداء

فيؤكّد هذا التشبيه ما استدلّ عليه الشريف (الشريف 2002) من أنّ البنية الإعرابيـــة المجرّدة [ق أ ذ فا (مف)] تمثّـــل بنية الجملة كما تمثّل بنية الاسم.

ويدلّ هذا التشبيه أيضا على أنّ الإشارة عمل إيقاعي كعمل إيقاع النداء وأنّ كليهما لا يكتفي المتكلّم بهما بل هما من صنف الأعمال غير الأولية. فيدلّ اقتران اسم الإشارة بهاء التنبيهة وكاف الخطاب على قوّته الإنشائية. إذ أنّه إذا اقترن بالهاء دلّ على إيقاع التنبيه وعلى إيقاع الإشارة وإذا اقترن بالكاف دلّ على إيقاع المخاطبة.

ونظن أنّ هذه القوّة الإنشائية هي التي قوّت فيه الدلالة على الحضورفأوهم ما فيه من دلالة على قوّة حضور المتكلّم بأنّه مشير مقامي يشير إلى الحدث التخاطبي، في حين أنّه اسم فيه من الخصائص النحوية ما يبرّر اعتباره صنفا مستقلا هو ليس بالضمير وليس بالاسم المظهر عند بعض النحاة (انظر ابن يعيش ج3 ص126) لقوّة شبهه بالحرف.

ومما يدعم أنّ إيقاع الإشارة باسم الإشارة هو من قبيل الأعمال اللغوية التي ينجزها المتكلّم باللغة أنّه عمل واحد لا يقبل التثنية. فقد بيّن الأزهري (ج1 ص58) أنّ ما يبدو من تثنية في اسم الإشارة ليس سوى تثنية شكلية صورية غير حقيقية. فاسم الإشارة لا يقبل التثنية لأنّ من شرطها "قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف".

فهو لا يقبل التثنية أو الجمع التعددي. وهذا يؤكّد أنّ في استعمال اسم الإشارة المثنى إيقاعا لعمل واحد لا لعملين. فبالإشارة إلى شيئين أنت لا تشير مرّتين بل تشير مرّة واحدة إلى شيئين. فقولنا "هذا" أو قولنا "هذان" لا يختلفان إلا من حيث أنّ المشار إليه مع الأول فرد ومع الثاني مثنّى. أما ما يدلّ عليه اللفظ من إيقاع إشارة حسّية بالتلفظ به فإنّه غير قابل للتثنية. فتثنية الإشارة تحتاج إلى تكرار عمل القول وهو أمر لا يحصل دفعة واحدة بحكم خطّية عملية التلفظ.

2.2.4 اسم الإشارة ودلالة الحضور :

أكّد أغلب النحاة أن اسم الإشارة قد وضع للإشارة الحسّية: يقول ابن يعيش (ج3 ص126) : "تعريف الإشارة أن تخصّص للمخاطب شخصا يعرفه بحاسة البصر" وأثبت الاستراباذي (ج2 ص30) أنّ الفرق بين الإشارة بالمضمر أو بالأسماء الظاهرة وبين الإشارة باسم الإشارة أنّ الأصل "أن لا يشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد. فإن أشير بها إلى

محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنّة فتصيّره كالمشاهد". فبيّن البعد المادي للإشارة وأثبت قوّة علاقتها بالمقام التخاطبي. فأسماء الإشارة تعيّن مسمّى حاضرا في المقام التخاطبي إذ "معنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة فيتعرّف بذلك" (ابن يعيش ج3 ص126). فاقترن اسم الإشارة بالإشارة الحسّية والإشارة الحسّية تستلزم التعريف بحاسة من الحواس مثل البصر أو السمع. فكان حضور المشار إليه حضورا مخبا في الحضرة من شروط إيقاع الإشارة.

غير أنّ اسم الإشارة لا يعيّن من الحاضرين في المقام إلا من كان غائبا عن التخاطب فهو لا يعيّن المتكلّم ولا المخاطب فيدلّ اسم الإشارة على المتكلّم باعتباره المشير ويدلّ على المخاطب باعتباره المشار له ويدلّ على شخص غائب من التخاطب حاضر في المقام باعتباره المشار إليه المقصود. لذا يحيل عليه اسم الإشارة يتعرّف بوجوده في الحضرة وجودا لا يكون مؤسّسا لها. إذ أنّه ليس من مقوّمات المقام التخاطبي لذا يستوي حضوره وغيابه، خلافا للمتكلّم والمخاطب اللذين يعدّان من مقومات المقام التخاطبي. بحضورهما يتحقّق التخاطب وبغيابهما ينعدم. فتنعدم معه ماهية المقام التخاطبي وحقيقته. وهو ما جعل النحاة يعتبرونه من الأسماء الظاهرة و"الظاهر موضع للغيبة" (ابن يعيش ج3 ص109).

وقد كانت بنية اسم الإشارة دالة على ذلك فصوّرت التلازم بين حضورها في الخطاب وحضور المشار إليه تلازما يبرز ما بين نوعي الحضور من اختلاف إذ يدلّ على غياب المشار إليه تخاطبيا. فجاز أن يقترن بهاء التنبيه التي تؤكّد عمل المتكلّم وبكاف الخطاب التي تؤكّد أن عمل الإشارة موجّه إلى مخاطب غير المشار إليه. فإذا قلت "هذا" كان المراد "تنبّه أيّها المخاطب لمن أشير إليه" (ابن يعيش ج3 ص136) وإذا قلت "ذاك" كانت إضافة كاف الخطاب دليلا على أنّ المشار إليه غير المخاطب.

فكان اقتران اسم الإشارة بالكاف الحرفية دليلا على أنّه غائب "يتصرّف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع" (ابن يعيش ج3 ص134). فتقول إذا خاطبت اثنان: (ذلكما مما علّمني ربي) وتقول إذا خاطبت جمعا مذكّرا (ذلكم الله ربكم) وتقول إذا خاطبت جمعا مؤنّثا (فذلكنّ الذي لمتنّني فيه).

3.4 الإشارة إلى المكان :

بني اسم الإشارة ليدل على الحضرة بجميع لواحقها: المتخاطبين والمكان والزمان. فهو ينقسم حسب القرب والبعد من المتكلّم وما بينهما من واسطة. فـ"ذا" للقريب و"ذاك" للمتوسّط و"ذلك" للبعيد. وتتميّز أسماء الإشارة بإشارتها إلى مكان التلفّظ. يقول ابن يعيش (ج3 ص137) : "إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة هنا وإلى البعيد هنّا ... وثمّ وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بهنا وهنّا. وهناك "إشارة إلى مكان متباعد فإن أرادوا زيادة البعد جاؤوا باللام فقالوا هنالك" (ابن يعيش ج3 ص 137). وقد بيّن ابن يعيش أنّ "هذه الأسماء لا يشار بها إلا إلى ما حضر من المكان". أما "ثمّ فإنّها بلغت حدّا من البعد يخول لها أن تشير إلى غير الحاضر".

فتتعلّق معاني الإشارة بنقطة مرجعية مكانية هي مكان المتكلّم. ويتجلّى ذلك في إبراز سيبويه دور المتكلّم في التقريب والتبعيد. فـ"هنا" مكان قد يضيق وقد يتّسع ولكنّه لا يخلو من تضمّن مكان المتكلّم. ونعتقد أن تقسيم أسماء الإشارة حسب القرب والبعد والتوسّط يدل على اختلاف موقع المتكلّم من هذا التحديد : فالقرب يدلّ على معنى التضمّن. فلا يكون المشار إليه إلا في المكان الذي يتضمّن موقع المتكلّم. أما الإشارة إلى المتوسّط فهو يحدّد مكانا قريبا من المتكلّم ولكن غير متضمّن لموقعه. وأمّا البعيد فهو بعيد لأنّه لا يتضمّن مكان المتكلّم ولا المكان القريب منه.

فتبين بذلك أنّ الوظيفة الأولى لأسماء الإشارة هي وظيفة إشارية مقامية إذ هي وسائل لغوية تعيّن بالإشارة الحسّية ما هو حاضر في المقام التخاطبي. وتمايز هذه الأسماء فيما بينها من حيث اختلاف موقع ما تشير إليه بالنسبة إلى موقع المتكلّم يدل على دور الفضاء في تحديد دلالتها. فهو يمثّل نقطة مرجعية محددة للمسافة المقصودة فـ "هذا الكتاب" يعني الكتاب القريب من المتكلّم و "ذلك الكتاب" يعني الكتاب البعيد عن المتكلّم. فتكون "هنا" مكان المتكلّم النقطة صفر المقام التخاطبي نقطة مرجعية في تحديد مواضع ما يشار إليه وتفسير إحالة أسماء الإشارة (Lyons 1980 ص 269). فيساهم المكان في تحديد الإشارة الحسية.

وقد بيّن لاينز (Lyons 1980 ص318-319) أنّ المهم في التحليل الدلالي للعبارات المكانية هو اتّجاه الذوات مقارنة بالأبعاد فوق/تحت، أمام/خلف، يمين/شمال. فأهم عامل في تحديد الاتجاه هي وضعية المواجهة Face à face . فعندما يتخاطب طرفان فإنّهما عادة يقابل أحدهما الآخر وينظر أحدهما إلى الآخر. وهذا يستلزم أن الفضاء الذي بينهما هو الأمام بالنسبة لكليهما وأنّ ما سيكون على يمين أحدهما سيكون على شمال الآخر وما سيكون وراء أحدهما سيكون أمام الآخر. فتحديد الاتجاه بعبارات مثل فوق، تحت، أمام، خلف، يمين، شمال يتناسب مع التحديد الإشاري المقامي بـ"هنا" و"هناك". ويبدو في الاستعمال أهمّ من التمييز القائم على نقطة إحالية قارة (Lyons ص 315-316). فيعتبر لاينز موضع المتكلّم نقطة انطلاق الصفر الحقيقي أو الخيالي في المثال :

(1) L'Eglise est à trois kilomètres

(Lyons ص 320) الكنيسة على بعد ثلاثة كيلومترات.

كما نبّه لاينز (Lyons 1980 319-320) إلى العلاقة بين "هنا" و"هناك" وبين معنى الداخل والخارج. فـ" ع هنا" "X est ici" تؤول بـ" ع داخل الفضاء

الذي يتضمّن الذات المتكلّمة به" X est à l intérieur de l'espace qui contient "self".

فهذه الرؤية قد تساعد على تحليل الظروف مثل فوق/تحت فـ"أ فوق ب" تعني "أ" خارج الفضاء الذي يتضمّن "ب" في اتجاه الأعلى. فمثل هذا التحليل يفسّر بطريقة طبيعية التأويل الإشاري المقامي للظروف المكانية فوق/تحت.

وهكذا يبرز لاينز دور المواجهة في تحديد الاتجاه المكاني إذ يكون موقع المتكلم نقطة مرجعية. كما يؤكد تأثير الحضور في دلالة الأسماء الدالة على المكان من غير المشيرات المقامية فيبرز دور ما سمّاه بالإسقاط الإشاري المقامي في تحديد المكان.

❖ التلازم بين الزمان والمكان :

لقد بدا لنا أنّ التلازم بين المكان والزمان من جهة واستلزام الحدث للظرف المكاني من جهة أخرى يفسّر اضطلاع أسماء الإشارة بالإشارة إلى مكان وقوع حدث التلفّظ غير أنّ مايتميّز به المكان من حسّية ومادية ينبّه إلى أنّ مفهوم الحضرة في الحضور التخاطبي لا يأخذ بعدا مادياً لذا اختار النظام اللغويّ أن يشير إلى مكان وقوع الحدث التخاطبيّ باسم غائب إبرازا لتجرّد مفهوم الحضور التخاطبي من كلّ بعد ماديّ وتمييزا له عن المقام التخاطبي ذي البعد الماديّ.

وقد نبّه الدارسون الغربيون (Guillaume، Lyons، Levinson...) إلى أنّه لا سبيل إلى دراسة الزمان إلا باستعارة الألفاظ الدالة على المكان وذلك لاعتبارهم الزمان ممتدّا في الفضاء يتحرّك في إطاره. ولم يغفل النحاة العرب عن هذه النقطة.

فقد لاحظنا أن دراسة الزمان تستدعي المكان كما تستدعي دراسة المكان الزمان. وقد بدا ذلك واضحا في دراسة أسماء الإشارة. ودعّم الاستربادي ذلك

بتنبيهه الى أنّ أسماء الإشارة للمكان تستعمل للزمان. يقول (الاسترابادي ج 2 ص ص34-35) قد يراد بهنالك وهنالك وهنا الزمان". ويستدلّ على ذلك بآية قرآنيّة "(هنالك الولاية لله الحقّ) أي حينئذ. قال حنّت نوار ولات هنا حنّت أي لات حين حنّت وهي ظرف زمان". كما أنّ المصطلحات المستعملة في دراسة الإطارين تتداخل وتشترك. يقول سيبويه (ج1 ص36) :

"يتعدى الفعل إلى ما كان وقتا في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة لأنّه وقت يقع في المكان ولا يختصّ به مكان واحد. كما أنّ ذلك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه. فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة".

فالإشارة إلى البعيد قد تلحق ما هو غائب من المقام التخاطبي حاضر في الذهن والذاكرة. وتدلّ بنية اسم الإشارة إلى البعيد على هذا الجواز إذ أنّها باستغنائها عن هاء التنبيه قد دلّت على أنّ المشار إليه ليس حاضرا وليس قريبا.

وشبّه ابن الطحي (الأزهري ج1 ص58) اسم الإشارة بلام العهد. وأكّد أنّه لا فرق بينهما من حيث حاجة كليهما إلى مفسّر بحكم ما بين المشار والمشار إليه من نسبة.

4.4 المناسبة بين الإشارة الحسّة والإشارة الذهنيّة

بيّن النحاة أنّ أسماء الإشارة موضوعة للمشار إليه إشارة حسيّة. فهي تعيّن الحاضر في مقام التخاطب الذي تلحقه عين المتكلّم والمخاطب فتبرزه الإشارة الحسيّة باعتباره المقصود دونا عن غيره من الأشياء الحاضرة. أما استعمالها للإشارة إلى البعيد الذي لا تدركه العين "كالشخص البعيد والمعاني" فإنّه "مجاز" لما بين الإشارة الحسيّة والإشارة العقلية "من المناسبة" (الاسترابادي ج2 ص33).

فالنسبة التي تدلّ عليها الإشارة بين المشار والمشار إليه تتجلى أيضا بين ما هو حسّي وما هو عقلي ذهني باعتبار أنّ ما يدرك بالحواس يتحوّل مباشرة بعد ذلك إلى مدرك ذهني. وقد بيّن سيبويه ذلك باعتباره أنّ اسم الإشارة يعيّن بواسطة العين والقلب كما أثبتناه في فصل ترتيب المعارف. كما بيّن الجرجاني الأمر ذاته بالتأكيد على أنّ أسماء الإشارة تعيّن المقصود ولا تعرّفه إذ الأشياء لا تعرف بأسمائها بل بما يتعلّق بتلك الأسماء من معان ومفاهيم تحدّد ماهية الشيء. "فتجري الإشارة التعيينية في مجال الإدراك للذات المدركة فيه موقعا تتوزّع انطلاقا منه سائر الأبعاد المكوّنة للفضاء الحسّي في مستوى أوّل والذهني المجرّد في مستوى ثان والمسافة قرب وبعد وما بينهما" (الزناد 1998 ج1 ص270).

وقد ذكر الاستراباذي (ج2 ص32) أنّ الإشارة إلى البعيد تتحوّل إلى إشارة ذهنية إذا لم تلحق الإشارة الحسّية المشار إليه فتشير إلى الغائب "عينا كان أو معنى" شريطة أن "يحكى عنه أوّلا ثم يؤتى باسم الإشارة" :

فتقول في العين : جاءني رجل فقلت لذلك الرجل.

وتقول في المعنى : تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب".

وقد أكّد أنّ الأصل في الإشارة الذهنية أن يكون اسم الإشارة بلفظ البعيد لا القريب. غير أنّه تجوز في الاستعمال "الإشارة إلى الغائب "بلفظ الحاضر القريب" لشبهه بالحاضر في قرب ذكره". فما دلّ عليه اسم الإشارة من قرب وبعد مكانيين يمكن أن يتحوّل بضرب من المجاز إلى قرب وبعد زمانيين.

فيفارق اسم الإشارة الضمير الغائب رغم ما بينهما من شبه، في أنّ أسماء الإشارة ما تنفكّ تشير إلى عمل القول وإلى الحضرة بما تدلّ عليه من إيقاع للإشارة وهو ما يعلّل كونها تختصّ بما بعدها (ابن يعيش ج 3ص86).. أمّا

ضمير الغائب فإنّه لا يدلّ على الإيقاع مطلقا.. فهو لايأخذ بعدا زمانيا ليشير إلى وقوع حدث التلفظ في الزمان أو إلى ما كان منه قريبا من لحظة التلفظ به وما كان بعيدا عنه.

وما فتئ هذا البعد الزماني مرتبطا بالبعد المكاني فيصير اسم الإشارة محددا لمكان المضمّر في القول المذكور. فرغم أنّ الإشارة إلى الغائب ظاهرة سياقية تضمّر بسابق الذكر فإنّها لا تقطع ما يشدّها إلى الإشارة المقامية باعتبارها أصلا فيها فتعكس حدث التلفظ وتدلّ على حضور المتكلّم.

فأسماء الإشارة تنزع في تصنيفها إلى تأكيد علاقتها بالإشارة الحسيّة. فبعضها يعيّن الأشياء أو الأشخاص : هذا وهذه وذلك وبعضها يعيّن المكان : هنا وهناك. وجميعها من الجثث المادية. ولئن كانت أسماء الإشارة تستحضر المتكلّم باعتباره مشيرا وتستحضر المخاطب باعتباره مشارا له وتستحضر شيئا حاضرا في المكان باعتباره مشارا إليه، فإنّه ليس فيها أسماء تحيل على المتكلّم ولا على المخاطب ولا على الزمان. فالمتكلّم لا يشير إلى نفسه ولا إلى المخاطب. أما "الآن" التي هي "عبارة عن زمان الحاضر" فقد اختلف النحاة في اعتبارها اسم إشارة (الأزهري ج1 ص180.179).

ونحن نعتقد أنّ "الآن" ليس اسم إشارة إذ هو لايحتاج إلى إشارة حسيّة ليعيّن ما يحيل عليه. وقد دلّ لفظه على ذلك فلم يتضمن دليلا على ذلك خلافا لأسماء الإشارة. وهو في ذلك يلحق بضمائر الحضور. فالدليل فيها على الإشارة المقامية أقوى من أن يدلّ عليه دليل لفظيّ وذلك لقوّة الدليل المقامي. فمقولة الشخص ومقولة الزمان من مقوّمات الحدث. لذا فإنّ كلّ عمل قول يعكس منجزه وزمانه.

فيبدو أنّ المشيرات المقامية تتفاوت من حيث القوّة فتتقدّم ضمائر الحضور والزمان على المكان وأسماء الإشارة وذلك حسب تفاوت قوة علاقتها

بالفعل. ويتجلّى ذلك في استحالة خروج "أنا" و"أنت" و"الآن" من الحضور إلى الغياب بينما جاز ذلك مع أسماء الإشارة. ولانظنّ أنّ التقارب في بنية "أنا" و"أنت" و"الآن" الذي يتمثّل في اشتراكها في حرفين أساسيين هما الهمزة والنون قد كان اتّفاقا وصدفة[1]. فهي تكوّن مجموعة متّحدة متكتّلة لايكون العنصر منها دون الآخر. ثمّ تلحق بها أسماء الإشارة فجاء في لفظها مايؤكد تعلّقها بها كما بيّنا.

ونظن أن سبب غياب اسم إشارة للزمان يعود إلى طبيعة المحال عليه الزماني، إذ هو ليس جثّة وليس شيئا ماديا قابلا للتعيين والتحديد بالإشارة الحسّية. خلافا للمكان إذ "الأماكن لها جثّة" فكانت "إلى الأناسيّ ونحوهم أقرب" ولهذا "يخصّونها بأسماء كزيد وعمرو" (سيبويه ج 1 ص36). فالمكان ظرف مادّي يدرك حسّا وهو ما يفسّر تعيينه باسم إشارة "هنا، هناك، هنالك".. هذا إضافة إلى أنّ اسم الإشارة يدلّ على الغياب من حدث الإنشاء و"الآن" تشير إلى زمن الإنشاء أي إلى ما يتّسم بالحضور.

فأسماء الإشارة لا تحقّق وظيفتها إلا في مقامات تخاطبية حقيقية (Lyons 1980 ص 279). وهذه الخاصية هي التي تفسّر استعمالها لتحيل على أشياء عديدة في مكان مقام التخاطب وزمانه. فسمتا الانعكاس والتحوّل Réflexivité et déplacement في اللغة يمكّنان هذا التطور في استعمالها.

فيبرز ما بين الإشارة المقامية والعائدية من استرسال يفسّر تنوّع الأدوار التي تضطلع بها هذه الوحدات. فما كان ذا حضور حسّي يتحوّل إلى حضور

---

1) بن الرشد (1998 ج1 ص 221) إنّ الأصل الأحادي (ا ن أصل إشتقي دال على الحضور في المركز يكون المركز شخصا هو منطلق القول والفاعل في ضمائر المتكلّم ويكون الشخص حاضرا وحضوره غير مركزي والذي يشار إليه بقسم مشترك بينه وبين ضمير المتكلّم مع تميّز بعلامات المخاطب ويكون المركز مكانا في اسم الإشارة إلى المكان الحاضر ويكون زمانا في اسم الإشارة إلى الزمان الحاضر"

ذهني وما كان يعكس عمل التلفظ يتحول إلى واصف له ومخبر عنه. وهو ما أكّده النحاة بإبرازهم الشبه بين اسم الإشارة للبعيد وضمير الغائب. فإمكانية إشارة هذه الألفاظ إلى البعيد يجعلها قادرة على أن تشير إلى ما هو أبعد من حيّز البصر لتتحول الرؤية من بصريّة إلى قلبية وتتحوّل الإشارة من حسّية إلى ذهنية.

5.4 اسم الإشارة ليس مشيرا مقاميا

رغم تأكيد أغلب النحاة أنّ "حقيقة الإشارة الإيماء إلى الحاضر" (ابن يعيش ج3 ص135). فقد بدا لنا أنّ اسم الإشارة "ذا" قد وضع ليدلّ فقط على إيقاع الإشارة دون أن يكون فيه ما يدلّ على أنّها إشارة للقريب أو للبعيد أو أنّها إشارة حسّية أو ذهنية. بل إنّ الإشارة فيه معنى عام مجرّد يمكن أن يختص في الاستعمال بالمعنى الذي يريده المتكلّم المقامي. فيشير به إلى القريب أو البعيد كما يشير به إلى الحاضر في المقام التخاطبي أو إلى الغائب المستحضر بسابق الذكر.

وقد لاحظنا أنّ بعض النصوص التراثية في اسم الإشارة قد تكون معبّرة عن ذلك. يقول سيبويه (ج2 ص103) : "المبهم تقرّب به شيئا أو تباعده وتشير إليه". فلا يجعل الإشارة مختصّة بالإشارة الحسّية. والتقريب والتبعيد يحتمل البعد الحسّي كما يحتمل البعد الذهني. أما الزمخشري (الاستراباذي ج2 ص29) فقد قال في تحديده لاسم الإشارة: "اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه". فلا يختصّها أيضا بالبعد الحسّي. ولا شكّ أنّ الإجراء يؤكّد هذا الرأي إذ تداول استعمال اسم الإشارة في الموضعين دون أي تكلّف.

فتعلّق اسم الإشارة بالحضور لا يتجلّى فيما يشير إليه إشارة حسّية بل في ما يحمله من معنى الفعل الإنجازي "أشير". فهو دليل على حضور المتكلّم بما يدلّ عليه من عمله شأنه شأن الحروف. ولذا جاز اقتران هاء التنبيه به فتخصّه

بالإشارة الحسّية وبالإشارة إلى ما هو قريب حاضر. كما جاز الاستغناء عن الهاء فتأتي بحرف الخطاب "ذاك" أو باللام "ذلك" للدلالة على بعد المشار إليه بعدا تصير معه حركة الإيماء الحسّية لا معنى لها إذ أنّها لا تؤدّي وظيفتها التعيينية.

ولم يجز الجمع بين الهاء واللام فتقول * "هذلك". ذلك أنّ "هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لأنّ هاء للقريب واللام للبعيد والبعد والقرب معنيان متدافعان" (ابن يعيش ج3 ص136)

وما يدلّ حسب رأينا في "ذاك" على البعد ليس كاف الخطاب كما قال النحاة (ابن يعيش ج3 ص135) بل هو غياب هاء التنبيه. فإذا حضرت دلّت على القرب وإذا غابت دلّت على البعد. أما الكاف في "ذاك" فإنّها تدلّ على إيقاع المخاطبة. ولذلك جاز الجمع بين الهاء والكاف في "هذاك" و"هاتاك" "لها تنبيه وذا وتا إشارة والكاف حرف خطاب" (ابن يعيش ج3 ص136) لأنّ الكاف مجرّدة من معنى البعد والقرب.

فإذا كانت الهاء تنبيها إلى أنّ المشار إليه قريب فهذا يعني أنّ "ذا" ليس في معناها ما يدلّ على القرب، بل هي تحتمل الدلالة على القرب كما تحتمل الدلالة على البعد. فاسم الإشارة حسب رأينا قد كان في أصل وضعه غير مختصّ بدلالة دون أخرى. بل هو يحمل معنى علم هو الإشارة، معنى يقبل التخصيص عند الاستعمال. وهو ما يفسّر استعمالاته المختلفة. فيعيّن تارة ما هو حاضر في المقام التخاطبي وطورا ما هو غائب منه.

فلم يكن تأكيد النحاة على أنّ اسم الإشارة قد وضع للإشارة الحسّية إلا لأمرين: الأول أنّ الإشارة الحسّية أصل للإشارة الذهنية والثاني أنّهم في وصفهم لبنية اسم الإشارة، شأنهم في ذلك مع وصف جميع البنى النحوية لا ينفكّون عن استحضار المشاهد التخاطبية الواقعية. فبدا لهم حسب رأينا أنّ اختصاص الضمير الغائب بالإشارة الذهنية يوازيه اختصاص اسم الإشارة

بالإشارة الحسّية. فالضمير "هو" يعيّن ما هو غائب تخاطبيا وغائب من مقام التخاطب وباسم الإشارة نعيّن ما هو غائب تخاطبيا وحاضر في مقام التخاطب.

غير أنّ حقيقة الأمر كامنة في أنّ غياب ضمير الغائب لا علاقة له بالحضور أو الغياب الماديين من مقام التخاطب. كما أنّ حضور المشار إليه لا علاقة له بالحضور أو الغياب في مقام التخاطب. إذ يستوي في النظام اللغوي شأن المحال عليه الخارجي لأنّه وفّر علامات معانيها المجرّدة تصلح لجميع الأوضاع المقامية الممكنة.

وبما أنّ التعريف يخصّ المخاطبة فإنّنا نذهب إلى أنّ حقيقة التعريف الإشاري الحسّي لا تتمثّل في استعمال المتكلّم حركة حسّية باليد أو بالعين نحو المشار إليه بل هو أن يتحرّك المخاطب على المقصود بفضل حاسّة من الحواس مثل البصر أو السمع لا بفضل لفظ مذكور. وقد نعرف بهذه الوسيلة مفسّر اسم الإشارة كما نعرف مفسّر الضمير الغائب في قولنا : "انتبه إنّه خطير". ولكن الفرق الأساسي بين اسم الإشارة والضمير أنّه باستعمال اسم إشارة يكون المتكلّم، بإيقاعه عمل الإشارة، بصدد تنبيه المخاطب إلى أنّ المشار إليه حاضر في المقام. أما باستعمال الضمير الغائب فإنّه يدلّ على أنّ المخاطب قد ميّز المقصود في المقام بفضل حاسّة البصر أيضا ولكن دون إشارة المتكلّم إليه. فإذا ما قال المتكلّم "هو" فإنّه يشير إلى ما قد حصل في ذهن المخاطب من تسجيل لصورة المقصود. وهو ما أبرزه كلايبار (Kleiber 1994) بثنائية جديد/معروف[1].

خاتمة

طرحنا في هذا الفصل قضية اسم الإشارة في علاقته بالإشارة المقامية وبالعائدية. وانتهينا إلى أنّ اسم الإشارة ليس مشيرا مقاميا من حيث أنّه لا يشير

---

1) انظر الفصل التاسع من الباب الأول

إلى المتكلّم ولا إلى المخاطب. بل هو يعيّن الغائب الذي قد يكون حاضرا في المقام أو غائبا عنه. وقد بيّنا أنّ ما يتميّز به اسم الإشارة من قوّة إنشائية تجلّت في كونه إيقاعا لعمل الإشارة هو الوجه الذي تبرز فيه دلالة الحضور بما ينعكس فيه من عمل المتكلّم. غير أنّ ذلك يجعله ملتحقا بالأفعال الإنجازية أو بالحروف الواسمة للأعمال اللغوية لا بالمشيرات المقامية إذ أنّه يمثّل عملا لغويا غير لوكي.

وقد رأينا أنّ اسم الإشارة في أصل وضعه ليس مختصّا بالإشارة الحسّية أو بغيرها. بل هو وضع للإشارة لا غير ويحتمل أن تكون حسّية أو ذهنية. غير أنّ اعتبار الإشارة الحسّية أصلا للإشارة الذهنية هو الذي انتهى بالنحاة إلى اعتباره قد وضع للإشارة الحسّية. واعتمادا على هذه الرؤية تبيّن أنّ استعمال اسم الإشارة للدلالة على الغائب من الحضرة لا يعدّ خروجا عن الأصل. بل هو إنجاز لإمكانية دلالية تحتملها الدلالة النظامية لهذا الاسم.

وقد بيّنا دور المناسبة بين الإشارة الحسّية والإشارة الذهنية في إبراز ما بين ظاهرة الإشارة المقامية والعائدية من استرسال. فبيّنا شدّة ارتباط الضمير الغائب بضمائر الحضور وشدّة شبه اسم الإشارة بالضمير الغائب. فهي بمثابة الحلقات التي يفضي بعضها إلى بعض. فلولا دلالة الحضور ما كان لدلالة الغياب أن تستقيم. وليست ظاهرة العائدية إلا علامة على تغييب نسبي لحدث الإنشاء.

وقد بيّنا أنّه، وإن كانت الأسماء الغائبة مثل اسم الإشارة وضمير الغائب لا تعدّ من المشيرات المقامية بالنسبة إلينا، فإنّها متّصلة بظاهرة الإشارة المقامية. فتدلّ على أنّها ظاهرة تراتبية تتجلى فيها هذه الظاهرة بأشكال مختلفة مما يؤكّد سيطرة عمل المتكلّم على القول وسيطرة موضع الإنشاء على موضع الإحالة، سيطرة تظهر صريحة فيما يدلّ على الحضور وخفيّة متوارية فيما يدلّ على الغياب.

5 الفصل الخامس : الضمير الغائب بين الإشارة المقامية والعائدية

1.5 دلالة الحضور في الغائب

اختلف الباحثون في مسألة تحول الغائب حاضرا أو بعبارة أخرى في إمكانية تبادل الأدوار بين المتكلّم والغائب أو بين المخاطب والغائب. فقد أكّد بنفنيست (1966اص ص 228-229) في إطار احتجاجه للمقابلة بين الشخص واللاشخص وتمييزه بين ضميري "أنا" و"أنت" وضمير الغائب "هو" أن تبادل الأدوار في حدث التخاطب لا يتحقّق إلا بين المتكلّم والمخاطب. فينقلب المتكلّم مخاطبا والمخاطب متكلّما. أما الغائب فإنّه لا يتحوّل متكلّما ولا مخاطبا. إذ هو يمثّل اللاشخص في عمل التخاطب فلا يشارك فيه لا بالتكلّم ولا بالمخاطبة.

وقد ردّ عليه الشاوش (2001 ج2 ص ص 1086-1087) هذا الرأي. واحتجّ بمثالين :

1/ قلت لفاطمة : ادخلي ولا تترددي

2/ خاطبت نفسي قائلا : يا نفس لا تترددي

وقد رأى أنّ في "الحكاية وطرق أمر المتكلّم نفسه أو أمره الغائب" دليلا على أنّ "الغائب يستطيع أن يفارق هذا الدور فيصبح مخاطبا".

ويبدو أنّه قد غاب عنه أنّ الحكاية أو الخطاب المنقول يستوجب مقامين تخاطبيين مختلفين أحدهما أصلي والآخر فرعي[1]. فالمثال (1) نجد فيه فاطمة في زمان القول مخاطبة وفي زمان نقل القول غائبة متحدّثا عنها. ومن الطبيعي أن تتحول أدوار الأشخاص بتحول حدث التخاطب. فنقل الحكاية ليس إلا تعبيرا عن نقل مقام التخاطب بجميع فواعله : الأشخاص والزمان والمكان.

---

1) انظر الباب الأول من البحث، الفصل الخاص بتحديد مفهوم المقام (1.2.1).

فما كان في مقام المخاطب (أ) غائبا قد يصير في مقام تخاطبي (ب) متكلّما أو مخاطبا. فحين تقول : (2) "خاطبت نفسي قائلا: يا نفس لا تترددي" إنّما أنت بتلفظك هذا القول تخاطب به مخاطبا آخر هو ليس "نفسك" وفي هذا المقام تكون النفس غائبة أي متحدثا عنها. أما حين تتلفظ بـ "يا نفس لا تترددي" فأنت تجعل من النفس مخاطبة.

لقد بيّنا أنّ الدلالة الحسية التي تؤسّس لدلالة الحضور والحضرة في مقام التخاطب مع اسم الإشارة ليست دلالة الحضور التي تقابل دلالة الغياب في الضمائر. فالحضور الذي يتعين به ما يحيل عليه اسم الإشارة غير الحضور الذي يميز أنا وأنت عن هو. ذلك أن المتحدث عنه الغائب لا يفارق سمة الغياب وإن كان حاضرا بجسده في مقام التخاطب منصتا إلى ما يقول المتكلم. وأن يفارق الغياب الدلالة الحسيّة يستلزم أن تتجاوز دلالة الحضور مع أنا وأنت المعنى الحسي أيضا حتى تصدق المقابلة. وقد بدا لنا ذلك واضحا في بعض نصوص سيبويه وإن لم يصرّح بالأمر. يقول (سيبويه ج 1 ص 254-255) :

"واعلم أنّه لا يجوز أن تقول : زيد وأنت تريد أن تقول ليضربْ زيد أو ليضرب زيد إذا كان فاعلا ولا زيدا وأنت تريد ليضرب عمر زيدا ولا يجوز زيد عمرا إذا كنت لا تخاطب زيدا إذا أردت ليضرب زيد عمرا وأنت تخاطبني".

فيقرّ سيبويه أن المضمر الغائب هو المضمر الذي لا توجّه إليه الكلام ولا تخاطبه فيستوي بالنسبة إلى أصل وضع الغائب الحضور والغياب الماديين من مقام التخاطب. فعلاقة التخاطب لا تتسع لأكثر من طرفين فاعلين فيها. أما الطرف الثالث فيحضر باعتباره مفعولا متحدثا عنه.

ويتدعم هذا الرأي بتفسير العلاقة بين المتكلم والغائب في حالة أمر المتكلّم الغائب بقوله : ليضرب زيدا. لما يستلزمه الأمر من مواجهة بين الآمر والمأمور قد يوهم بإمكانية علاقة مباشرة بين المتكلم والغائب :

آمـــــــر ← مأمور

(متـــكلم) ← (غائب)

فيفسر سيبويه ما قد يظهر من مقابلة بين ما تقتضيه علاقة الأمر بالمأمور من مواجهة وما تقتضيه دلالة الحضور في "أنا" ودلالة الغياب في "هو" من انعدام المواجهة بقول (ج 1 ص 258) :

" أنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلا آخر يعمل كأنّك قلت: قل له ليضرب زيدا / أو قل له اضرب زيدا أو مره أن يضرب زيدا".

فيجعل المخاطب الحاضر وسيطا بين المتكلم والغائب. فالغائب وإن كان هو المقصود في الحقيقة بالخطاب وإليه يوجّه الأمر فإنّه لا يفارق سمة الغياب ولا يتحول بذلك إلى مخاطب. فالأصل في وضع "هو" أن يكون المضمر غائبا تخاطبيا فإن حضر في المقام كان حضوره وغيابه سواء.

فيبرز سيبويه تعلّق كل جملة ملفوظة بمقام تخاطبي معين يحدد فيه المتكلم والمخاطب وإن لم يظهر المخاطب صراحة باستعمال ضمير الخطاب فإنّه يقدّر :

(أ) ليضرب زيدا ← (ب) قل له اضرب زيدا

فالبنية (أ) بنية فرعية تتعلّق ببنية أصلية هي (ب) إذ أنّها بنية قد أضمر فيها أهم مكون وهو العامل. فقول (أ) يقتضي مقامين تخاطبيين مختلفين من حيث أطراف التخاطب و"أن التكلّم" :

مقام (1) : يكون فيه (أ) متكلّما و(ب) مخاطبا و(ج) غائبا متحدّثا عنه

مقام (2) : يكون فيه (ب) متكلّما و(ج) مخاطبا و(أ) غائبا متحدثا عنه

فتغير دور (ج) من غائب إلى مخاطب يقتضي انتقالا من مقام (1) إلى مقام (2) وتجددا في الحدث الإنشائي. وفي ذلك إقرار من سيبويه بأن الغائـــب

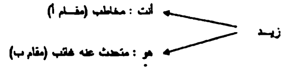
لا يتبادل الأدوار مع المتكلّم والمخاطب فلا يتسنى له أبدا أن يتحول في المقام نفسه مخاطبا وإن كان هو المقصود بالأمر[1].

فنلاحظ أن ما يفسر به سيبويه أمر الغائب ينطبق على ما نفسر به عناصر الإشارة المقامية في الخطاب المنقول إذ يتحول المتكلّم الأصلي وهو الأمر إلى غائب ويتحول الغائب إلى حاضر مخاطب ويتحول المخاطب إلى متكلّم. فكما أن نقل الخطاب يقتضي تحولا من مقام تلفظ أصلي إلى مقام تلفظ غير أصلي ومن أن خطاب إلى أن خطاب آخر فإن أمر المتكلّم للغائب يقتضي تحولا في الحدث الإنشائي.

ويؤكد الجرجاني (المقتصد ج 1 ص 141) تغير المقامات في تحول الحاضر غائبا بقوله:

" إذا قلت لزيد أنت فعلت كذا لم يكن له هذا الاسم في كل حال لأنّه إذا زال عن حضرتك وانقطع الخطاب بينك وبينه لم تقل له أنت وإنّما تقول: هو فعل كذا وكذا. وإذا قلت: هو فعل لم يلزمه ذلك لأنّه إذا حضر وخاطبته قلت له : أنت فعلت كذا إلا أن تقصد تنزيله منزلة الغائب فتقول : هو فعل كذا إجلالا وتعظيما وليس ذلك بالأصل ولا بالخطاب على الحقيقة".

فيــبرز الجرجاني أن ما يلزم الضمير هو الدور الذي يحيل عليه وليس المضمر المعين به لذا قد يكون الشخص المعين واحدا بينما تتغير العلامة المحيلة عليه بتغير دوره :

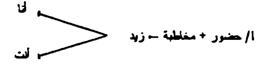


1) وهو ما أبرزه بنفنيست (1966 ص 230) بتأكيده على استحالة تحول الغائب متكلّما خلافا للمخاطب.

فيبرز بذلك أنّه مع إنجاز كل حدث إنشائي يختار المتكلّم بنية تقابلية نحوية يؤسّس عليها المشهد التخاطبي. ومن خلال هذا النص تتجلى لنا هذه البنيـــة :

[أنا≠ [أنت ≠ هو]] إذ بنى الجرجاني هذه المقابلات باعتبار مقابلة المتكلّم للمخاطب"أنت" وللغائب "هو". فيتحوّل المخاطب إلى غائب والغائب إلى مخاطب. ومقياس التحول الأساسي هو الحضور مع المخاطبة أو زوال الحضور مع زوال المخاطبة. وما يدل على أن الجرجاني يقصد إلى ضرورة التحول المقامي ليتحول الشخص من مخاطب إلى غائب أنّه لم يتحدث عن تحول الشخص من متكلّم إلى مخاطب لأنّه لا يقتضي تحولا في مقام التخاطب. فتبادل الأدوار بين المتكلم والمخاطب يؤسّس لتواصل الخطاب لا لانقطاعه. فأن يكون الشخص متكلّما أو مخاطبا لا يفارق الحضور ولا ينقطع الخطاب.

ولعلّ قيمة هذا النص تكمن فيما يوحي به من تمييز بين الحضور مع اسم الإشارة والحضور مع الضمائر. فالحصور بدلالته الأصلية وهي الدلالة الحسية غير كافية لتميز الحضور مع "أنا" و"أنت" الذي يقابل الغياب في "هو". لذا فإنّ الجرجاني لا يكتفي بها بل يردفها بسمة ملازمة لها: فيتلازم الحضور والخطاب من جهة وزوال الحضور وانقطاع الخطاب من جهة أخرى. فيحدّد لنا مقامات التخاطب الأصلية وهي اثنان :



2/ زوال الحضور + انقطاع المخاطبة ← زيد : هو

فالشخص لا يكون إلا واحدا من ثلاثة: "أنا" أو "أنت" أو "هو". فإذا لم يكن "أنت" كان بالضرورة "هو".

لـــ "هو" لا يشارك في عمل التخاطب لا بالحضور ولا بتوجيه الخطاب إليه ولا بالتلفظ بل هو مجرد متحدث عنه. ولئن كانت المقامات الأصلية التي تميز حضور الشخص في دور تخاطبي ما لا تخرج عن اثنين فإنّه يمكن أن يتفرّع منها مقامات أخرى ليست " بالأصل ولا بالخطاب على الحقيقة". غير أنّها إمكانية تخاطبية مكّنتنا منها حركية الجهاز النحوي وهي حركية تراوح بين مفهوم الحضور في بعده التخاطبي وفي بعده الحسي، متولّدة من تطبيق البنية التقابلية النحوية [أناه [أنت ≠ هو]] التي تتكفل بجميع هذه الإمكانات التخاطبية ما كان منها ممثلا لـ"خطاب على الحقيقة" وما كان منها لغير ذلك:

المقام الأصلي 1 : حضور + مخاطبة ← أنت

سماع + مشاهدة

يتفرّع عنه ثلاثة مقامات:

مقام فرعي (أ) (+) سماع
(-) مشاهدة
} + مخاطبة ← أنت

مقام فرعي (ب) (-) سماع
(-) مشاهدة
} + مخاطبة ← أنت

وهو مقام غير أصلي ينزل فيه الغائب منزلة الحاضر. يقول ابن العلمي (الأزهري ج1 ص 113) : "يبلغك عن شخص غائب فتقول : ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة". وهو مقام لا يمثّل خروجا عن أصل الوضع لأنّه لا يشترط في توزيع الأدوار التخاطبية فيها الحضور الحسي للمخاطب أو الغياب الحسي للغائب. وهو ما يوفّر لنا إمكانيات تخاطبية عديدة

مقام فرعي (ج) (-) سماع
(+) مشاهدة } + مخاطبة ← أنت

وهو مقام غير ممكن لأنّه يخرج من إطار التواصل بالتلفظ.

المقام الأصلي 2 : زوال حضور + زوال مخاطبة ← هو

(-) سماع (-) مشاهدة

ويتفرّع عنه ثلاثة مقامات:

مقام فرعي (أ) (+) سماع
(+) مشاهدة } + (-) مخاطبة ← هو

مقام فرعي (ب) (-) سماع
(+) مشاهدة } + (-) مخاطبة ← هو

مقام فرعي (ج) (+) سماع
(-) مشاهدة } + (-) مخاطبة ← هو

فنلاحظ أن الحضور الحسي في جميع أشكاله لا يؤثر في "هو" فلا يتحول أبدا عن الغياب. في حين أن الحضور الضروري مع "أنت" يقف عند السماع دون المشاهدة فهو الحضور الذي يحتاجه الخطاب ليتحقّق. أما القيد الفاصل للتحول من "أنت" إلى "هو" فهو المخاطبة. فإن انقطعت المخاطبة كان الشخص غائبا مهما كان شكل حضوره وإن قام التخاطب كان الشخص حاضرا بمشاركته فيه متكلّما أو مخاطبا.

فسمة الحضور الحسي إذن ليست سمة نميز بها بين الأدوار التخاطبية ولعلّ هذا ما جعل سيبويه غير مكترث باستعمال عبارة الحاضر للضميرين "أنا

و"أنت" في حين نجده حريصا على استعمال عبارة المتكلّم والمخاطب لما يدلان عليه من حضور في حدث التخاطب. وكأنّه بذلك يؤكد أن دلالة الحضور في "أنا" و"أنت" يجب أن تستخلص من دلالة الغياب في "هو". وقد أكّد سيبويه في نصوص عديدة الاختلاف بين اسم الإشارة والضمائر. وقد رأينا في ذلك تنبيها إلى أن هذا الاختلاف مؤشّر على اختلاف سمة الحضور في كليهما.

فتمثل العمليات التخاطبية المختلفة حركيّة الجهاز النحوي إذ يوفّر إمكانيات تخاطبية متعدّدة تقوم على حركة مدّ وجزر بين الحضور الحسي في المقام والحضور التخاطبي. فيمكّننا من أن نعتبر الغائب غائبا عن التخاطب وغائبا عن المقام التخاطبي. أو أن نعتبره غائبا عن التخاطب وحاضرا في المقام التخــاطبي. فيمكّننا ذلك من إنــجازات مختلفة مثل : 1) مخاطبة الحاضر بعبارة الغائب : "هذا هو الصديق" تعويلا على حضوره في المقام وتوجيه الخطاب إليه. 2) مخاطبة الحاضر وأنت تقصد "هو" الحاضر في المقام : كقولنا لــ(أ) ونحن نقصد (ب) الحاضر في المقام" إذا لم تستح فافعل ما شئت." فنعوّل على كون(ب) حاضرا سامعا لما نقول وعلى أنّ حضوره يمكّنه من أن يكون مخاطبا موجّها إليه القول. فيستغلّ المتكلّم في هذا المعنى المقامي المقابلة النحوية [أنا≠ [أنت ≠ هو]] التي تجعل كلّ الحاضرين في المقام غير أنا مؤهلين لأن يكونوا مخاطبين.

واحتمال هذا الوضع المقامي هو الذي يفسّر اقتران علامة المخاطب بمقولات الجنس والعدد. يقول ابن يعيش (ج3 ص 86)

"قد يكون بحضرة المتكلّم اثنان مذكّر ومؤنّث وهو مقبل عليهما فيخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبيّنه بعلامة ولذلك من المعنى ثنّي وجمع خوفا من انصراف الخطاب إلى بعض الجماعة دون بعض"

وهو ما جعل "أنت" أضعف اختصاصا من "أنا" فيحتمل فيه أن يلتبس بالغائب وأن يلتبس الغائب به لو أن يقصد المتكلّم إحداث اللبس ليؤدي المعنى (2). ولا يتمكّن من ذلك إلا بفضل حركية علاقة التقابل التي يوفـّـرها الجهاز النحوي وهذه الحركية تفسّر قدرة المتكلّم على أن يراوح في إسناد الأدوار بين "أنت" و"هو". وهي حركية تمكّننا أيضا من أن نستغني عن مفسّر ضمير الغائب اللغوي إذا كان ما يحيل عليه حاضرا في المقام التخاطبي وإذا ضعف احتمال اللبس فيه. غير أنّ هذا الحضور لا يحوّل الغائب إلى حاضر تخاطبيا. بل إنّه يحافظ على غيابه من التخاطب. وهذا الشرط هو الذي يمكّن المخاطب من إدراك مفسّر "هو" دون ذكره لفظيا لأنه يعرف أنّه سيحوّل على ما هو حاضر في الحضرة غير المتكلّم وغير المخاطب.

2.5 مفسّر الغائب بين الدلالة المقامية والدلالة اللفظية

1.2.5 موقف التداوليين

أبرز التداوليون ما تثيره بعض استعمالات ضمير الغائب من إشكاليات تصنيفية تضعف المقياس الذي اعتمده النحاة في تصنيف الضمائر حسب المفسّر إلى ما هو مقامي وما هو مقالي. وقد اضطرّنا منهج البحث أن نقدّم بعضها في الباب الأوّل لنفسّر المقياس الذي اقترحه كلايبار معروف/ جديد لتدقيق حدّ المشير المقامي. وتفاديا للتكرار رأينا أن نذكّر بهذه المسألة باستحضار مثال آخر أبرزه لاينز في إطار طرحه لنفس القضيّة. لقد ذهب (Lyons 1980 ص286) إلى أنّ الضمير الغائب يمكن أن يحيل بإشارة مقامية على كلّ ذات حاضرة في المقام التخاطبي شريطة أن نظهر ونبرز أنّه يعتمد الإشارة المقامية وذلك في مثل قولنا :

Regarde le il va tomber

انظر إليه إنّه سيسقط

وإذا استحضرنا البنية التقابلية النحوية ندرك دون عناء وجهد المعنى المقصود. إذ أنّ استعمال هذه الضمائر ينتج عنه توزيع فوري للأدوار. فإذا كان عمل التلفظ يدلّ على المتكلّم وإذا كان إيقاع المخاطبة يعيّن المخاطب فإنّ ما هو حاضر في المقام التخاطبي غير المتكلّم وغير المخاطب لا يمكن أن يكون إلا "هو" وهو ما يفسّر الاستغناء عن المفسّر اللفظي إذا كان حاضرا في المقام التخاطبي.

وقد أكّد لاينز بالشرط الذي وضعه ما نراه من أن الضمير الغائب لا يخرج في استعماله عن العادية إلى الإشارة المقامية وإن لم يذكر له مفسّر لغوي. فاستعمال فعل الأمر في المثال دليل على أن المتكلّم يوجّه المخاطب إلى العناية بما هو حاضر في المقام. فإدراك ما يحيل عليه الضمير الغائب لم يحصل بواسطة الضمير بل حصل قبل التلفظ بالضمير بواسطة الإشارة التي يتضمّنها فعل الأمر "انظر". فتلبية هذا الأمر تعرّف المخاطب المشار إليه فيسجّله في ذهنه فإذا ما استعمل المتكلّم ضمير الغائب عاد إلى ذات موجودة في البؤرة قد عرفها المخاطب. ففعل "انظر" يعوّض استعمال اسم إشارة وقد صرّح بذلك سيبويه حينما أكّد أنّ قولنا "هذا زيد منطلقا" بمعنى "انظر إليه منطلقا". فالإشارة الحسّية تنبّه إلى أنّ المقصود بـ"هو" حاضر في المقام التخاطبي وقد رأينا أنّ هذه الاستعمالات لا تمثّل إشكالا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار :

(1) ضرورة التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي. فحضور مدلول "هو" في المقام لا يؤثّر مطلقا في كونه غائبا.

(2) التلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة، ودور علاقة التقابل بين الضمائر : أنا ≠ أنت ≠ هو في إضعاف احتمال اللبس بجعل الطرف الثالث ممثلا بالضرورة لـ"هو".

(3) الشرط اللغوي لمقولة الإضمار المتمثّل في أنّك "لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود" (ابن يعيش ج5 ص 86). فإذا كانت الضمائر تعرّف بالقلب والعين استوى في ضمير الغائب أن يعلم المضمَر برؤية في المقام أو بذكر لفظ يدلّ عليه.

وإذا اعتبرنا نزعة اللغة إلى الاختصار والإيجاز والحذف كلّما أمن اللبس صار استعمال اللفظ في مقام يظهر فيه مفسّر "هو" مخالفا للنظام اللغوي وليس العكس. وهو ما يؤكّد أنّ الإشارة المقامية أصل للمقتدية لذا فإنّ العوائد إذا حضر مفسّرها في المقام استغنت عن اللفظ كذلك أنّه أتي بالمضمرات كلّها لضرب من الإيجاز واحترازا من الإلباس" (ابن يعيش ج3 ص84). والأصل في استعمال الضمائر أنّه لا لبس فيها.

ولم يكن اشتراط تعلّق الضمير الغائب بمفسّر لفظي إلا ناجما عن اعتبار أمرين: 1/أنّ الغائب غائب من المقام التخاطبي

2/أنّه إن كان حاضرا يحتمل التباسه بغيره

فتواتر استعماله مقترنا بمفسّر لفظي. غير أنّ ذلك لا يعدّ أصلا فيه. يقول ابن يعيش (ج3 ص 84-85) "المضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأنّ الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات والأحوال المقترنة بها حضور المتكلّم والمخاطَب والمشاهدة لهما وتقدّم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر الشاهد في الحكم".

ونذهب في تفسير دلالة الحضور في هذا النص إلى أنّ ابن يعيش قد قصد بحضور المتكلّم والمخاطب الحضور التخاطبي وقصد بحضور الغائب الحضور في المقام التخاطبي وذلك لأنّ وصفه قد قام على استحضار المشاهد التخاطبية الواقعية لذلك فإنّ "المشاهدة" كانت بالنسبة إليه مفسّرا للضمائر. كما أنّه أبرز أنّ تقدّم الذكر مع الغائب بمنزلة الحضور في المقام فيدلّ ذلك على أنّ الأصل هو الحضور والمشاهدة واللفظ قد نزّل منزلة الأصل.

كلّ هذا يثبت لنا أنّ تفسير الضمير الغائب بالمشاهدة لا يعدّ خروجا عن الأصل بل هو عودة إلى الأصل.

2.2.5 موقف النحاة من المفسّر الحضوري للضمير الغائب :

تبيّن لنا أنّ هذه الإشكاليات لم تشغل التداوليين فحسب، بل كانت مشغلا عند العرب القدامى أيضا أثارت بينهم خلافات لا تقلّ أهمّية عمّا صدر عن الباحثين المحدثين.

فقد أبرز النحاة المتأخّرون (الأزهري شرح التصريح ج1 ص ص 113-114) مجموعة من الأمثلة لم يظهر فيها مفسّر صريح أو ضمني ولم يرد في السياق ما يمكّن من الاستدلال عليه بواسطة الاستلزام أو الاقتضاء وهي:

1/ هي راودتني عن نفسي

2/ يا أبت استأجره

فالضمير المنفصل في المثال (1) والضمير المتّصل في المثال (2) ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة" (الأزهري شرح التصريح ص 113).

ولم يكن الإشكال متأتّيا من كون مدلول الضمير فيهما غائبا من جهة حاضرا في الحضرة من جهة أخرى. فقد بيّنا أن حضور مدلول المفسّر في الحضرة لا يتناقض مع اتّسامه بالغياب لانحصار دلالة الحضور في الضمائر في معنيي التكلّم والخطاب. بل تتمثل الإشكالية في أنّ افتقار الضميرين في المثالين إلى معطى سياقي يساعد على تحديد المفسّر، مع حضور مدلولهما في الحضرة يدعونا إلى مراجعة أصل وضع الضمير الغائب وهو كون المضمر فيه اسما غائبا. فيجري الضمير في هذه الاستعمالات مجرى اسم الإشارة.

ويلحق بضمائر الحضور من حيث وقوعها مباشرة على مدلولها الحاضر في الحضرة دون حاجة إلى مفسّر لفظي.

وقد أفرز تحليل هذه الأمثلة موقفين متباينين :

- موقفا أوّل مثّله ابن مالك والسرّاج البلقيني، فقالا بأن ضمير الغائب يكون في الأصل للغيبة أو للحضور. يقول ابن العلمي (الأزهري شرح التصريح ج 1 ص 113) :

قال السرّاج البلقيني في رسالته المسمّاة نشر العبير لطيّ الضمير: المفسّر لضمير الغائب إمّا مصرّح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسّا أو علما ... كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى".

- موقفا ثانيا مثّله الشيخ أبو حيّان. فأبرز أن الضمير في المثال (1) عائد على قولها "بأهلك سوءا" فلمّا كنّت عن نفسها بقولها بأهلك ولم تقل بي كنّىَ هو عنها بضمير الغيبة بقوله هي" (الأزهري ص 113) وهو بذلك يشير إلى الآية 24 من سورة يوسف (واستبقا الباب وقدّت قميصه من دبر وألفيا سيدها لدى الباب قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب أليم قال هي راودتني عن نفسي). فبان من الآية أن "هي" ضمير عائد على "زوجتك" الذي يستدلّ عليه من لفظ "بأهلك".

أما المثال (2) "يا أبت استأجره" فالضمير عائد على موسى. فأكّد بذلك استلزام ضمير الغائب لمفسّر لفظي سابق الذكر.

وقد رأى ابن العلمي أنّ هذا القول متعقّب إذ أنّ "موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب" (الأزهري ج 1 ص 114). وأنّ القصد من المثال (2) الرجل الحاضر الذي بان لها من قوّته وأمانته الأمر العظيم".

وقد احتجّ ابن الطلمي على موقف شيخه أبي حيّان بمثالين :

أما المثال الأول فقوله (الأزهري ج 1 ص 113) :

"ذلك أنّ الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدّعي للحاكم: لي على هذا كذا فيقول المدّعى عليه : هو يعلم أنّه لا حق له عليّ. فالضمير في هو إنّما هو لحضور مدلوله حسّا لا لقولك لي على هذا هو المتبادر إلى الأفهام".

فيبدو أنّ أبا حيّان ينزع إلى التأكيد على أنّ مفسّر الضمير ذهني غير حسّي. فذهب إلى أنّ الغائب في المثال المذكور لا يعود على المدلول الحاضر بل إلى مفسّر معلوم دلّ عليه قوله "لي على هذا". فالمضمر في "هو" : الذي قال هذا القول. وهو مفسّر يستدلّ عليه بدليل مقامي هو الحضور والتلفظ فقوله يجعله في موضع المدعي فيعود الضمير "هو" إليه باعتباره المدّعي الشاكي.

ونحن نرى أنّ ما يجعل مفسّر الغائب الحضوري جليّا واضحا يتمثّل في أنّ مشهد المخاطبة يقوم على تلازم بين أطراف ثلاثة هي (أنا،أنت،هو) فتعيّن "أنا وأنت" يتعيّن أيضا "هو" إذا كان حاضرا في المقام باعتباره الغائب من التخاطب فإذا استعمل المتكلم بعد ذلك الضمير "هو" عرف أنّه هو المقصود وتكون صورته قد رسخت في الذهن قبل التلفظ بالضمير فتكون هذه الصورة الذهنية هي المفسّر للضمير الغائب. فهذا التأويل الذي انتهى إليه كلايبار (1994) بإبرازه ثنائية قديم/ جديد إنّما هو في الحقيقة من مستلزمات التقابل النسقي بين الضمائر. فلو لم يكن النظام النحوي قد جعل العلاقة بين الضمائر قائمة على التلازم من جهة وعلى الحركية من جهة أخرى لما تمكّنا من تنويع الاستعمالات في المقام.

ثم إنّ الناظر في المجموعة (أ) :

(1) لي على هذا كذا

(2) هو يعلم أنّه لا حق له عليّ

يلاحظ أنّ في المثال (1) عيّن المدّعى عليه باسم الإشارة بينما عيّن المدّعى في المثال (2) بالضمير هو، رغم أنّ كليهما حسب ابن العلمي يشتركان في التعيّن بالحضور. فهل يعني ذلك أنّه بإمكاننا إبدال "هذا" بـ"هو" دون أن يلحق بالدلالة أي تغيير ؟ فلنقارن المجموعة (أ) بالمجموعات :

(ب)
(1) لي على هذا كذا
(2) هذا يعلم أنّه لا حق له عليّ

(ج)
(1) لي عليه كذا
(2) هو يعلم أنّه لا حق له عليّ

(د)
(1) لي عليه كذا
(2) هذا يعلم أنّه لا حق له عليّ

نلاحظ أن المجموعة (أ) تمكّننا من فهم المقصود دون عناء أو تفكير خلافا لبقية المجموعات. ذلك أنّ المجموعات (ب) و(ج) و(د) تحتاج إلى مجهود أكبر لفهم المقصود هو ناجم عن مخالفة الأصل في استعمال اسم الإشارة وضمير الغائب، أصل بيّنه سيبويه بقوله (ج 2 ص81) :"هذا ليس علامة للمضمر ولكنّك أردت أن تعرّف شيئا بحضرتك"، وعلامات المضمر يشترط فيها أن لا تستعمل إلاّ "إذا استغنيت أنت عن التسمية" و"عرفت ما تعني". فالمثال (2) من المجموعة (ب) تحتمل أن يكون المشار إليه غير المتلفظ بالمثال (1) إذ هو يعيّن تعيينا أوليا يدلّ على أنّ المقصود لم يكن معيّنا للمخاطب قبل استعمال الإشارة الحسيّة. فيحتمل أن يقصد المتكلّم شخصا آخر أتى به شاهدا على كذب خصمه. فعلى المخاطب أن يدرك أنّ المشار إليه المقصود هو ليس إلا الشخص الذي قد تعيّن لديه بحدث التلفظ الصادر منه

فينفي احتمال قصد المتكلّم شخصا آخر غيره. ومن هنا يمكن أن نستنتج أنّ عدول المتكلّم في المثال (2) من المجموعة (ب) عن استعمال اللفظ المنتظر "هو" يقصد منه تجاوز المعنى الأول إلى معنى ثان هو التحقير.

أما المجموعة (ج) فإنّها تختلف عن المجموعة (أ) في أنّ المثال (1) من المجموعة (أ) يمثّل قولا ابتدائيا لم يسبق بكلام غيره. أمّا المثال (1) من المجموعة (ج) فإن استعمال الضمير الغائب فيه عوض اسم الإشارة يدلّ على أنّه كلام مستأنف قد سبق بكلام تعرّف من خلاله القاضي على الخصمين. وهو ما يفسّر استعمال الضمير الغائب. وأمّا المجموعة (د) فإنّ المثال (1) فيها يدلّ على ما دلّ عليه المثال (1) من المجموعة (ج) والمثال (2) فيها يدل على ما دلّ عليه المثال (2) من المجموعة (ب).

ورغم أنّ هذه الاختلافات الدلالية واضحة في مقام التخاطب لا تحدث أيّ لبس فإنّ عزلها عن المقام يبرز ما فيها من احتمالات دلالية قابلة للتخصيص. وتعود هذه الاختلافات جميعها إلى ما يميّز بين الضمير واسم الإشارة في تحديد المرجع الحاضر في المقام. فإذن كان "هو" بحكم أنّه ضمير يعيّن حاضرا في المقام قد انتبه إليه المخاطب فإنّ اسم الإشارة يعيّن حاضرا لم ينتبه إليه المخاطب بعد.

واقدّم ابن الطامي حجّة أخرى يستدلّ بها على إمكانية تفسير الضمير الغائب بالحضور. فأبرز إمكانية استعمال الضمير الغائب في الدلالة على الأعمال الإيقاعية التي يقتصر فيها عادة على ضمائر الحضور. يقول (الأزهري ج 1 ص 114) :

"ذلك أنّ من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم: هي طالق فإنّها تطلّق لوجود ما قرّره الشيخ ابن مالك ولا يتمشّى ذلك على ما قرّره شيخنا".

فيطرح الأزهري قضية قد شغلت التداوليين تتعلّق بنظرية الأعمال اللغوية من حيث وقوع العمل الإنجازي دون ضميري المتكلّم أو المخاطب، وذلك من خلال المثال : "فتحت الجلسة" La séance est ouverte[1].

فقول الرجل لأهل زوجته : "هي طالق" قد أوقع عملا غيّر من حالة الزوجة فهي قبل التلفظ بـ"هي طالق" كانت امرأة متزوّجة وبالتلفظ بها صارت امرأة مطلّقة.

فكأنّ قولنا في ذلك المقام "هي طالق" يقوم على تشارط مع "أنت طالق" إذ تنزّل فيه المرأة الغائبة منزلة الحاضر المخاطب. ولم نكن لنعتبر هذا القول عملا إيقاعيا إلا في مجتمع يحجّر فيه حضور المرأة في المجالس العامة وتكون في كفالة أهلها مسؤولة منهم وإن كانت راشدا. ولذلك فإنّ هذا القول يكون عند البعض عملا إيقاعيا وعند البعض الآخر غير إيقاعي.

ومهما يكن من أمر فإنّ حضور مرجع الضمير الغائب في الحضرة والاستغناء عن المفسّر اللفظي لا يغيّر شيئا بالنسبة إلينا من كونه عائدا وليس مشيرا مقاميا. إذ أنّه غائب تخاطبيّا شأنه في ذلك شأن اسم الإشارة. غير أنّه يختلف عن اسم الإشارة من وجهين :

1/ لا يعيّن بواسطة الإشارة الحسّية لذا فإن تلفظ المتكلم بـــ"هو" لا ينبّه المخاطب إلى الالتفات إليه وانتظار إشارة حسّية. وقد أبرز النحاة ذلك بالتأكيد على أنّ الهاء في اسم الإشارة هاء غير أصلية تفيد التنبيه إلى الدلالة المقامية بينما لم نقف على نحوي واحد منهم قد رأى في هاء "هو" حرف تنبيه. بل اعتبروها جميعا هاء أصلية.

2/ في مثل هذه الاستعمالات لا يكون ضمير الغائب مفيدا إلا إذا ما تأكّد المتكلّم من أنّ المخاطب قد أدرك المرجع المقصود وميّزه من الحاضرين في المقام وإن لم يقع ذلك بواسطة التلفظ. فلو لم تكن بنت شعيب واثقة من أنّ أباها

---

1) Searle · 1972 « les actes de langage » pp. 59-66.

قد نظر إلى موسى واستقرّت صورته في ذهنه فصار معلوما لديه لما قالت: "يا أبت استأجره" بل إنّها كانت ستقول: "يا أبت استأجر هذا الرجل". ففي استعمال ضمير الغائب دليل على أنّ المتكلم واثق من أنّ المخاطب قد عرف المقصود به. فتعيين "هو" لمن هو حاضر في المقام لا يحصل بحمل التلفظ به بل إنّه في هذه الاستعمالات أيضا لا يخرج عن أصله في كونه لا يؤتى به إلا "إذا استغنيت أنت عن التسمية" (سيبويه ج2 ص81). فليس فيه دليل إشارة حسّية تمكن المخاطب من إدراك المعيّن المقصود. بل فيه دليل إشارة ذهنية إلى أنّ المقصود هو الحاضر في ذهنك لحظة التخاطب.

ويمكن أن نستدل على ذلك بأمرين يؤكّدان اختلاف ضمير الغائب عن اسم الإشارة :

• *جواز استعمال الضمير الغائب في حالة حضور مدلوله أو غيابه*.

فيجوز أن تقول بنت شعيب لأبيها "يا أبت استأجره" مباشرة بعد انصراف موسى وغيابه من الحضرة دون أن يتغيّر ذلك شيئا من المقصود. وهو أمر لا يستقيم مع اسم الإشارة للقريب. فأنت لا تقول: "يا أبت استأجر هذا " إلا إذا كان الرجل حاضرا في الحضرة.

• جواز فشل العمل التخاطبي وبقاء الضمير على إبهامه إن لم يكن المخاطب قد عرف من تعني : ففي مقام يحضر فيه موسى، فتنظر إليه بنت شعيب وتظن أنّه قد حاز اهتمام أبيها كما حاز اهتمامها فتقول: "يا أبت استأجره"، فإنّ أباها قد يلتفت إليها ليقول متسائلا: "من تقصدين ؟" فلا يحقق الضمير التعيين المقصود ويبقى مبهما لدى المخاطب. وذلك لسوء تقدير المتكلّم باستعماله ضمير الغائب والمخاطب لم يستغن بعد عن التسمية. أمّا اسم الإشارة فإنّ فيه دليل تنبيه إلى أنّ المشار إليه مبيّن بالإشارة الحسّية. فلا يفشل عمل التخاطب إلا إذا فشلت الإشارة الحسّية في التعيين.

فحضور مدلول الضمير الغائب وعدم توفّر ما يدل عليه في السياق لا يلحقه بقسم المشيرات المقامية، لافتقاره إلى أساسين لا تكون الوحدة اللغوية مشيرا مقاميا إلا بهما : أوّلهما دليل التكلّم أو دليل الخطاب وثانيهما تعيّن المرجع المقصود بمجرد التلفظ أي وقوع اللفظ على مرجعه لحظة التلفظ به. ولم يكن تمييز النحاة بين اختلاف نوع المفسّر في الضمائر إلا إبرازا لهذا الأمر فيقول الاستراباذي (شرح الكافية ج 2 ص 3) : "... لاحتياجها (الضمائر) إلى المفسّر أعني الحضور في المتكلّم والمخاطب وتقدّم الذكر في الغائب".

خاتمـة :

تعرّضنا في هذا الفصل إلى ما أثارته بعض استعمالات الضمير الغائب من مراوحة بين التفسير بالحضور والتفسير بسابق الذكر. وقد رأى التداوليون في ذلك مراوحة بين الاستعمال الإشاري المقامي والاستعمال العائدي إذ يمكن استغناء الضمير الغائب عن مفسّره إذا كان مدلوله حاضرا في المقام التخاطبي. وقد انتهينا إلى أنّ هذه الاستعمالات لا تعدّ خروجا عن الأصل. فبيّنا أنّ النظام النحوي لم يقنّن نوع المفسّر فالشرط الأساسي فيه قد تمثّل في كونه علامة إضمار لما هو معلوم عند المخاطب.

وقد ذهبنا إلى أنّ قوّة التلازم بين الضمير الغائب وضميري "أنا" و"أنت" في النظام النحوي تفسّر إمكانية الاستغناء عن اللفظ إذا كان المفسّر حاضرا في المقام التخاطبي يعرف بالمشاهدة.

فتفسير الغائب بمفسّر لغوي لا يمثّل شرطا من شروط استعماله بل إمكانية من الإمكانيات التي يسمح بها النظام اللغوي. وقد بدا لنا أنّ اشتراط التفسير اللفظي في الضمير "هو" قد كان ناجما عن هاجس التمييز في تعيين الغائب بين الضمير "هو" واسم الإشارة وذلك نتيجة ما ذهب إليه الدارسون من اختصاص اسم الإشارة بالإشارة الحسية واختصاص الضمير الغائب بالإشارة الذهنية.

وقد بيّنا أنّ "هذا" و"هو" يشتركان في حاجتهما إلى التفسير وأنّ كليهما قد يفسّر باللفظ أو بالحضور في المقام التخاطبي. غير أنّهما يختلفان من حيث أنّ في اسم الإشارة دليلا على إيقاع عمل الإشارة فتحمل قوّة إنشائية يفتقر إليها الضمير الغائب فتدلّ على أنّ ما تشير إليه جديد لا يدركه المخاطب إلاّ بإيقاع الإشارة. أما الضمير الغائب فإنّه يتعلّق بالإنشاء الرئيسي من حيث أنّه يتعيّن بتعيّن المتكلّم والمخاطب. فإذا ما استعملنا الضمير "هو" عاد إلى ما هو معلوم معروف عند المخاطب.

فلئن كان "هو" و"هذا" يشتركان في كونهما للغائب فإنّ القوّة الإشارية في "هذا" أقوى . وهو ما يفسّر تقدّمها على ضمير الغائب عند من اعتبرها مشيرا مقاميا.

وقد بيّنا أنّ التمييز الأساسي الذي يجب أن يعتبر في تصوير الاشتغال الإحالي لـ"هو" يتمثّل في إدراك أنّ هذا الضمير لا يفارق الغياب مطلقا وإن كان مفسّره حاضرا في المقام التخاطبي. فهو من هذه الزاوية في النظر لا يكون مشيرا مقاميا لأنّه لا يدلّ على فواعل التخاطب ولا يشير إلى الحدث الإنشائي.

6. الفصل السادس : اسم العلم ومصحوب أل بين الحضور والغيبة

1.6 اسم العـــلم بين الحضور والغيـــبة

1.1.6 الطرح التداولي :

لقد أثار التداوليون العرفانيون قضية التداخل بين اسم العلم وضمائر التكلّم والخطاب من حيث الاستعمال. ذلك أن المتكلّم قد يعيّن المخاطب باسمه عوض أن يستعمل ضمير المخاطب. وتمثّل مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 72) على ذلك بـــ :

(1) أ – Would lady Jane like some tea ?

ب – هل ترغب السيدة دجاين في بعض الشاي؟

(2) أ – Johnny must go to bed now

ب – يجب أن يذهب دجوني إلى الفراش الآن

(أمّ تخاطب ابنها)

ولئن اقتصرت مارماريدو على أمثلة يعيّن اسم العلم فيها المخاطب فإنّنا قد نجد أمثلة يعيّن فيها اسم العلم المتكلّم. فيمكن للسيّدة دجاين أن تجيب عن السؤال بقولها :

(3) السيدة دجاين لا تريد شايا بل مشروبا غازيا.

وقد رأت مارماريدو أنّ هذه الأمثلة تقوم دليلا على أنّ قائمة المشيرات المقامية تتّسع أيضا لتشمل أسماء العلم وغيرها مما أطلقت عليه اسم المشيرات الاجتماعية[1].

---

1) انظر الباب الأول من البحث الفصل الخامس. بالمقاربة العرفانية (1.5)

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الاستعمالات لا تقتصر على اسم العلم بل هي تتجاوزه إلى المركّبات الاسمية الوصفية. إذ أن اسم العلم يمكن أن يعوض في الأمثلة المذكورة أعلاه بمركّب اسمي مثل "السيدة الفاضلة" فنقول :

(4) هل ترغب السيدة الفاضلة في بعض الشاي ؟

كما يمكن أن يقول المحامي مخاطبا القاضي :

(5) أطلب من سيادة القاضي تأجيل النظر في القضية

وهكذا يمكن لجميع الأسماء والمركّبات التي تتسم بالغياب أن تعيّن المتكلّم أو المخاطب. ولكن هل يعني ذلك أنّها قد صارت دالة على الحضور؟ وأنّها يمكن أن تعوّض الضمائر في الدور الذي وضعت من أجله؟

بدا لنا أنّه في طرح هذه المسألة خلط واضح بين الإشارة المقامية وبين حضور المرجع في المقام. فبيّنا أنّ تمييز ضمائر الحضور من الأسماء الظاهرة قد قام على إبراز قوّة دلالة الصنف الأول على الحضور وقوّة دلالة الصنف الثاني على الغياب.

كما أنّنا بيّنا أنّ المخاطبة عمل إيقاعي يدلّ على المواجهة مما يخوّل لنا مخاطبة كلّ حاضر في المقام التخاطبي إذا ما توجّهت إليه عنايتنا وإذا ما كان ملتفتا مقبلا علينا. فإذا استعملنا ضمير المخاطب "أنت" كان اسما لمن نخاطبه. وإذا استعملنا اسم العلم عوضا عن ضمير المخاطبة فإنّنا نعيّن به من كان حاضرا في المقام دون أن نأتي بقرينة لغوية على أنّه المخاطب ولكتفي بالمخاطبة التي تتحدّد بإيقاع حدث التلفّظ. فيكون تفسير المثال معتمدا على ما بين اسم العلم والمخاطب الموجّه إليه الخطاب من تقارن إحالي. لذا فإنّه يشترط في مثل هذه الاستعمالات الحضور في المقام.

وتسلم هذه الاستعمالات من اللبس بفضل ما تقوم عليه من تحاول Coréférence. فالمخاطب الموجّه إليه الخطاب واسم العلم يحيلان على مرجع خارجي واحد. ولو لم تكن (أنا، أنت،هو) من صنف الضمائر لما مكّننا النظام اللغوي من هذه الاستعمالات. إذ أنّ "أنت" تدلّ على العين، والمخاطبة واسم العلم يدلّ على العين، والغياب. فقد يكون العين، هو العين، مرجعها ولكنّ ذلك لا يغيّر شيئا من أنّ في "أنت" دليلا على الحضور وفي اسم العلم دليلا على الغياب. ويؤكّد هذا الأمر أنّ الضمير "أنت" قد وضع ليكون عبارة للمخاطبة ودليلا لغويا على عمل هو من مستلزمات الحدث الإنشائي يمكّننا من أن نتحدث عن المخاطب الحاضر تخاطبيا. أما اسم العلم فإنّك تتحدث به عن المخاطب الغائب تخاطبيا وإن كان حاضرا في المقام.

فيدلّ الحدث الإنشائي على التكلّم كما يدلّ على المخاطبة. وكما يتعيّن المتكلّم بإيقاع الحدث الإنشائي فيكون "أنا" ضميرا له فإنّ المخاطب يتعيّن بإيقاع المخاطبة التي هي من مقتضيات حدث التلفظ. وقد وفر النظام اللغوي وسائل لغوية لواقع بها الخطاب هي النداء وحرف الخطاب "كَ". فليس اسم "أنت" سوى إضمار للمخاطب ومن هنا لم يكن فيه إيقاع للمخاطبة بل هو إحالة على المخاطبة. فكما تقول "زيد" تقول "أنت" غير أنّ في أنت دليل خطاب يدلّ على أنّ المضمر فيه هو "زيد المخاطب" ولذلك فإنّه نحويا لا نميّز بين المثال (1) وبين هذا المثال :

(6) هل ترغبين في بعض الشاي ؟

لأنّ كليهما اسم للمتحدث عنه الواقع في محلّ الإحالة غير أنّ "أنت" تدلّ على الخطاب واسم العلم يدلّ على الغياب. ولذلك فإنّه حتى إن كنت تقصد باسم العلم المخاطب فإنّ النظام اللغوي لا يخوّل لك أن تقول عوض المثال (2) المثال (7)

(7) يجب أن تذهب دجوني إلى الفراش

فاسم العلم في هذا المثال يتحول إلى منادى. فما هو غائب لا يصلح مطلقا للدلالة على الحضور.

فهذه الأدوار التخاطبية أدوار لغوية تعبّر عن تحول الأشخاص المقامين إلى كائنات لغوية لها أدوار محددة ولا يمكن لأي لفظ آخر أن يعوّضها وإن كان يحيل على نفس المرجع الذي تحيل عليه.

ولا تـخلت هـذه الاستعمالات مـن سيـطرة البنية التقابلية النحوية [[أنا ≠ أنت] ≠ هو]. فإذا كان المتكلّم هو "أنا" والموجّه إليه الخطاب هو "أنت" والغائب المتحدث عنه هو اسم يحيل على ما يحيل عليه "أنت" فإنّه من البديهي حينئذ أن نفهم أنّ المخاطب والمتحدث عنه واحد. فباستعمال المثال (1) و(2) لا يخاطب المتكلّم السيدة دجون فقط بل هو يحدّثها أيضا عن نفسها وهذا التقارن الإحالي هو الذي يمكّننا من فهم هذه الأمثلة.

2.1.6 طرح النحاة العرب :

لم يطرح النحاة العرب قضية الحضور مع اسم العلم. واعتمادا على المقياس الذي وضعناه نقرّ بأنّ اسم العلم لا يكون حاضرا أبدا وبأنّه يستوي حضوره وغيابه في المقام التخاطبي لأنّ اسم العلم لا يحتاج إلى مفسّر وهو ما جعله عند بعض النحاة أعرف المعارف[1] فهو اسم ظاهر قد وضع للغيبة.

وقد أبرز سيبويه في اسم العلم مجموعة من الخصائص تقرّبه تارة من ضميري "أنا" و"أنت" وطورا من ضمير الغائب "هو" ومصحوب "أل"، وهي خصائص تبرّر تقديمه على اسم الإشارة في الاختصاص[2] :

أ/ اسم العلم لا يقبل التثنية والجمع : يقول سيبويه (ج 2 ص 103) :

"هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام إلا نكرة من قبل أنّك جعلته من أمّة كلّ رجل منها زيد وعمرو وليس واحد منها

1) انظر الفصل الأول من هذا الباب: ترتيب المعارف.
2) انظر الفصل الخاص بترتيب المعرّف.

أولى به من الآخر ... لم يجعلوا التثنية والجمع علما لرجلين ولا لرجال بأعيانهم وجعلوا الاسم الواحد علما لشيء بعينه".

وهو في ذلك شبيه بضمير المتكلّم أنا الذي لا يقبل التعدّد.

2/ اسم العلم لا يكون صفة. يقول سيبويه (ج2 ص 149) :

"...لا يكون له صفة من قبل أنّ زيدا لا يكون صفة لشيء".

وهو في ذلك شبيه بالضمائر جميعا.

3/ اسم العلم يعيّن شخصا معروفا لدى المخاطب صورته ثابتة في الذهن قبل استعماله : يقول سيبويه (ج2 ص 103) :

" ... لم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنّما نعني شخصين بأعيانهما *قد عرفا قبل ذلك وأثبتا* ولكنّهم قالوا إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان فإنّما نعني شيئين بأعيانهما. فهكذا تقول إذا أردت أن تخبر عن معروفين".

فاسم العلم يشارك الضمائر جميعا في أن المقصود معروف قبل التلفظ باسمه. فليس التلفظ به هو الذي يحقّق التعيين بل دوره أساسا أن يساعد على استحضار صورة مسجّلة في الذهن مخزونة في الذاكرة وفـرّها مقام تخاطبي سابق. فيؤكّد سيبويه بذلك اشتراك اسم العلم والضمير "هو" في كونهما غائبين غير حاضرين حضور المتكلّم وحضور المخاطب وغير حاضرين حضور المشار إليه المتعين بالإشارة الحسّية لحظة التلفظ فـ"أن التكلّم" لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في تعيين اسم العلم للمسمى به إذ هو يطلق عليه في كل حين.

❖ المقارنة بين اسم العلم وضمير المخاطب :

يقول سيبويه (ج1 ص 141) :

"إذا ذكر إنسان لشيء قال الناس زيد وقال الناس أنت ولا يكون على أن تضمر هذا لأنّك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنّما تشير إلى غيره ألا ترى أنّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت هذا أنت لم يستقم".

فيبرز سيبويه سمة تجمع بين اسم العلم والضمير "أنت" وسمة أخرى تباعد بينهما : أما ما يؤلّف بينهما ويقرّب أحدهما من الآخر فيتمثل في سمة الاختصاص بواحد معيّن لا يشتبه فيه. فكما أنّ "أنت" مختصّة بالمخاطب الذي يوجّه له الخطاب فإنّ "زيدا" مختصّة بواحد معيّن يعرفه المتكلّم به والمخاطب ولا يصلح لغيره. فكأنّ سمة الأحادية التي أقرّها بنفنيست (1966 ص 230) لضميري المتكلّم والمخاطب دون سواهما يمكن أن تكون سمة في اسم العلم وفي كل أنواع المعارف إذ أنّها جميعا عند الاستعمال تختصّ بواحد بعينه لا لبس فيه.

فاسم العلم الذي يتلفظ به المتكلّم في مقام تخاطبي محدّد إنّما يقصد به شخصا واحدا معيّنا لا يصلح لغيره وإن كان لا يبلغ قوّة "أنا" و"أنت" في الاختصاص لما يمكن أن يلحق به من لبس ناجم عن احتمال معرفة المتخاطبين أكثر من شخص واحد يسمّى "بزيد" فجاز في هذه الحالة النعت للتوضيح والتبيين.

أما ما يفارق بين "زيد" و"أنت" فيتمثل في أنّ "أنت" تعيّن المخاطب و"زيدا" لا تعيّن المخاطب. لذا فإنّ اسم الإشارة يضمر في اسم العلم فتقول: هذا زيد ولا يضمر في الضمير "أنت" فلا تقول "هذا أنت".

وقد لاحظنا أنّ سيبويه قد سكت عن ضمير المتكلّم فلم يقارن بينه وبين اسم العلم كما قارن بينه وبين ضمير المخاطب. ونرى في ذلك إبانة وتصريحا بأنّ ضمير المتكلّم لا يمكن أن يلحقه أي لبس أو أن يثير أي تساؤل لوضوحه وجلائه لأنّه هو المصدر وهو القائل المتلفظ وتعينه بعمل التلفظ يقضي على كل إمكانية لبس. فتأكيد سيبويه أنّ المخاطب لا يشار إليه يتضمن تأكيدا أقوى على أن المتكلّم لا يمكن أن يشير إلى نفسه فإن كان لا يجوز أن تقول : "هذا أنت" فكيف يمكن أن يجوز قولك : "هذا أنا" لتعيين نفسك للمخاطب. ولا يمكن أن

يكون ذلك إلا لاعتبار دور عمل التلفظ في تعيين المتكلّم والمخاطب معا.
فالإشارة لا تعيّن في مقام التخاطب إلا من لم يكن متكلّما ولا مخاطبا.

فقد يعين اسم العلم الحاضر في مقام التخاطب ولكن ليس فيه ما يدل على أنّه لا يكون إلا لحاضر لأنّه قد وضع للغيبة. ولذلك نجد أنّه يصلح لتعريف المتكلّم بـ"أنا" في مقام لا تتوفر فيه المشاهدة في مثل "أنا عبد الله منطلقا" (سيبويه ج 2 ص 80-81) :

فوجه الاختلاف بين "أنا" واسم العلم أنّ "أنا" تحيل عند الاستعمال على صورة مشاهدة تتعيّن بعمل التلفظ وأنّ اسم العلم يحيل على صورة ذهنية. لذا فإنّه إن لم تتوفّر المشاهدة لتبيّن صورة المتكلّم ومعرفته يؤتى باسم العلم لأن دوره أن يميّز صورة ذهنية مسجّلة من بقية الصور المخزونة فيتعيّن المحال عليه. وهو أمر لا يتسنى باستعمال الضمير "أنا" وجميع المشيرات المقامية إن لم يكن ما تعيّنه حاضرا في المقام التخاطبي.

فنلاحظ أن اسم العلم يلحق بضمير الغائب من حيث أنّه معيّن مختص بواحد ومن حيث أنّه يفتقر إلى دليل تكلّم أو دليل خطاب. فكان على نفس الدرجة في التعيين. غير أنّ اسم العلم ظاهر و"هو" مضمر والمضمر أخص من الاسم الظاهر من حيث كونه يدلّ على تعيين مكرّر بحكم تعلّقه بمفسّر سابق يعود عليه.

❖ قرب التعريف بالعلمية من التعريف بأل العهدية :

لقد أبرزنا أنّ اسم العلم لا يعيّن الحاضر المتكلّم ولا الحاضر المخاطب. كما أنّه لا يكون معيّنا لحاضر بضرب من الإشارة الحسّية كما هو شأن اسم الإشارة. وهو في ذلك يلحق بضمير الغائب وبالمعرّف بأل من حيث أنّه يعيّن للمخاطب شيئا أو شخصا قد عرفه بعينه قبل التلفظ ودون اشتراط حضوره في مقام التخاطب. فكل من يستعمل اسم علم لا يشك لحظة في أنّ المخاطب يعرف على من يقع هذا الاسم قبل التلفظ به. يقول سيبويه (ج2 ص 93-94) :

"كأنك إذا قلت هذا زيد قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه فاختصّ هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة ويكون لغير شيء بعينه. لأنك إذا قلت هذا الرجل فقد يكون أن تعني كما له ويكون أن تقول هذا الرجل وأنت تريد كل ذكر تكلّم ومشى على رجلين فهو رجل. فإذا أراد أن يخلص ذلك المعنى ويختصّه ليعرف من يعني بعينه وأمره قال زيد ونحوه".

فيشبّه سيبويه اسم العلم بالمعرّف بأل الذي اعتبره معرّفا باللقب فقط دون العين[1] وقد رأينا في ذلك إقرارا بعدم تعيّنه بالحضور، غير أنّه يؤكّد في الآن نفسه أنّ التشابه بينهما لا يكون إلا إذا كان المعرّف بأل محلّى بالوصف. فـ"زيد" لا يساوي "الرجل" بل يساوي "الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه" فالخصوصية الإحالية لاسم العلم في تعيين المرجع تتمثل في قدرته على أن يستحضر مجموعة من السمات والصفات تنزّه المسمّى عن الإشتراك به. وهي خصوصية يفتقر إليها المعرّف بأل المعرّى من الوصف.

فجميع هذه المميزات تؤكّد أنّه لا يوجد في اسم العلم دليل على الحضور وأنّ استعماله لتعيين المتكلّم أو المخاطب لا يجوّز لاعتباره مشيرا مقامیّا بل إنّ ما يتميز به لفظه من دلالة على الغياب هي التي تؤسّس للمعاني المجازية التي تحصل باستعماله عوضا عن ضمائر الحضور.

2.6 مصحوب أل بين الحضور والغياب

1.2.6 موقف سيبويه :

لم يقل سيبويه بإمكانية تعيّن مصحوب أل بالحضور. فلئن كان حضور المشار إليه شرطا للتعيين تستلزمه الإشارة الحسّية، فإنّ التعريف بأل لا يحصل إلا بضرب من الإشارة الذهنية التي لا يؤثّر فيها الحضور المادي في مقام

---

[1] انظر الفصل الخامس بترتيب المعارف II.1.

التخاطب باعتبار المراد حاضرا في الذهن. وقد دلّ سيبويه على عدم اضطلاع "أل" بدور إشاري بأمرين :

1/ تميز "أل" دون غيرها من قرائن التعريف باقتصارها على وسيلة واحدة لتحقيق التعريف هي القلب. فجميع المعارف عند سيبويه تتعرّف بالقلب والعين ما عدا المعرّف بأل. فإنّه يتعرّف بالقلب فقط. وهو ما جعله أضعف المعارف اختصاصا[1]. فعند استعمال المتكلّم لأل لا يكون للعين أي دور في تعيين مصحوبها. فهي آلية في التعريف تنبّه المخاطب إلى التعويل على ما هو حاصل في الذهن.

2/ يقول سيبويه (ج2 ص 198) : "وإنّما يدخلون الألف واللام ليعرّفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به"

فدلّ استعمال سيبويه أفعالا في صيغة الماضي على أن "أل" لا تتعلّق إلا بما استقرّ في الذهن وصار متعيّنا قبل التلفظ به. كما دلّ باستعمال "قد" التي "إذا دخلت على الماضي قرّبته من الحال" (الرماني معاني الحروف ص 104) على أنّ معرفة مصحوب "أل" من قبل المعرفة الحديثة التي تتصل بحدث التخاطب والتي لا يفصل بينها وبين "الحال" الذي هو زمان التلفظ بأل إلا فاصل زمني قصير.

فمصحوب "أل" قد عرفه المخاطب إما بحضوره في الحضرة أو بذكر المتكلّم له في سياق حديثه فيستحضر المقام التخاطبي بجميع عناصره. غير أنّ تعرّفه بالحضور "قد رأيته" أو بذكر لفظه في السياق "قد سمعت به" لا يغيّر شيئا من كون مصحوب "أل" قد تعرّف لدى المخاطب قبل استعمال المتكلّم "أل". فهو من هذه الجهة ليس متعلّقا بعمل التلفظ وبالإجراء الآني للخطاب كما أنه لا

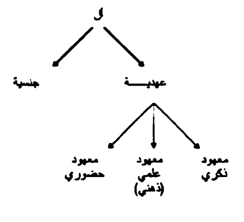
---

1) انظر القسم الأول فصل ترتيب المعارف/1/.

يستلزم حضور مصحوبه في الحضرة كي يتحقق التعريف كما هو شأن المعرّف باسم الإشارة. لذا فإنّه يستوي الحضور والغياب فيه.

2.2.6 موقف النحاة المتأخرين :

رغم استعمال النحاة المتأخرين (ابن عصفور، ابن هشام، الأزهري) لعبارة "أل الحضورية" فإنّنا لم نر أنّ أحدا منهم قد اعتبر حضور مصحوب أل من قبيل حضور المتكلّم والمخاطب أو من قبيل حضور المشار إليه. فقد بدا لنا واضحا أنّهم قد أجمعوا على أنّ أل لا تكون إلا "عهدية" أو "جنسية". أما العهد فإنّه قد يحصل بحضور في مقام التخاطب "الحضرة" أو بسابق الذكر. غير أنّ ذلك لا يغيّر شيئا من كون أل لا تفارق العهدية مطلقا. ويعرّف الاسترابادي (ج2 ص 131) العهد بقوله : "لام العهد التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها *قبل ذكره*". فهي تعود على مدلول معطى ومعروف قبل التلفظ بها[1]. وهو أمر يتدعّم باستعمال النحاة عبارة "معهود حضوري" (ابن هشام ج 1 ص ص49-50) :

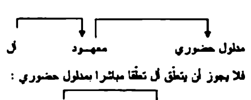


1) انظر الباب الأول الفصل الخاص بتعريف كلايبر للمشيرات المقامية 1.9.1

وقد نقل ابن العلمي (الأزهري ج 1 ص179) عن القلقي أن "العلمي هو العهدي إذ العهد هو العلم فيلزم تفسير الشيء إلى نفسه" وهو بذلك يلغي التقسيم الثلاثي العهدية ليقر تقسيما ثنائيا يقتصر فيه على الذكر والحضور. ونستنتج من قوله بأن العهد علم إثبات لكون المعهود لا يكون إلا ذهنيا. غير أنّنا نرى أن التقسيم الثلاثي أجدى إذ المعهود الذهني أو العلمي يفسّر لنا الاستعمالات التي لا يتعين فيها مصحوب أل لا بالذكر ولا بالحضور وإنّما بما يعلمه المتكلّم من علم المخاطب الحاصل في الذهن في معزل عن حدث التخاطب بأقواله ومقامه. وقد مثّل ابن هشام على ذلك بقوله تعالى : (إذ هما في الغار) فمدلول مصحوب أل لم يسبق له ذكر ولم يكن حاضرا ورغم ذلك كانت أل للتعريف باعتبارها تذكير بما يعلمه المخاطب من أمر الغار.

ويقوم المعهود الذهني دليلا على أن العلاقة بين المتكلّم والمخاطب (أنا-أنت) علاقة قديمة تسبق عمل التلفظ وحدث التخاطب فكأنّ التخاطب بينهما ليس بداية لها بل هو تتويج لمعرفة سابقة قد خبر فيها كل طرف منهما الآخر وعرف ما في ذهنه وما في علمه فبنى عليه أقواله وخطابه. فيكون الملفوظ ببنيته وألفاظه ومقاصده نتاجا طبيعيا لعلاقة تداولية بينهما قد أثّرت فيه وصاغته على الصورة التي خرج عليها.

وحاصل الأمر أنّ النحاة لم يختلفوا في أن "أل" لا تكون إلا لـ"معهود" ليس للحضرة وللحضور المقامي أثر في تحديده عند استعمالها فلا يشترط انعكاس دلالتها في عمل التلفظ كي يتحدّد المرجع المقصود فهي بذلك ليست مشيرا مقاميا. فحتى حينما يكون معهودها حضوريا فإنّها لا تتعلّق بالمدلول الذي تعيّن بالحضور بل بما حصل في ذهن المخاطب من علم بهذا المدلول بواسطة الحضور فأشبه بذلك الضمير الغائب. فإذا قلت: "انظر الرجل" وأنت تقصد من هو حاضر في المقام فإنّه قول يقتضي أنّ المخاطب قد لاحظ الرجل قبل تعيين المتكلّم له فاستقرّ في الذاكرة :



فلا يجوز أن يتعلّق أل تعلّقا مباشرا بمدلول حضوري :

3.2.6 اختلاف النحاة في المعهود الحضوري :

حدّد النحاة (ابن هشام ج 1 ص50) المواضع التي يحدّ فيها معهود أل حضوريا فانتهوا بذلك إلى أنّها مواضع محدودة وكأنّهم يقرّون بأن الأصل في معهود أل أن يكون ذهنيا أو ذكريا. فحصر ابن عصفور (ابن هشام مغني اللبيب ج 1 ص 50) هذه المواضع في أربعة بقول :

" لا تقع هذه إلا بعد: 1/ أسماء الإشارة : جاءني هذا الرجل

2/ أي في النداء : يا أيّها الرجل

3/ إذا الفجائية : خرجت فإذا الأسد

4/ في اسم الزمان الحاضر نحو "الآن"

وقــد ردّ ابن هشام (مغني اللبيب ج 1 ص 50) الموضع الثالث بقوله : "التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلّم فلا تشبه ما الكلام فيه". وقد أكّد الشاوش (2001 ج 2 ص 1025) ذلك بكون "خرجت فإذا الأسد" من قبيل الإخبار وما أخبرت عنه لا يأتيه العهد من حضوره في المقام" ويوضّح ذلك بإمكانية تعويض المعرّف بأل بعد إذا باسم علم أو باسم نكرة : خرجت فإذا زيد أو خرجت فإذا أسد.

كما رد ابن هشام (مغني اللبيب ج 1 ص50) الموضع الرابع بأن أل الداخلة على الآن "زائدة لأنّها لازمة". إذ أن الآن "علم على الزمان الحاضر" (الأزهري ج 1 ص 180) فلا تغيّر أل شيئا من دلالة هذا الاسم على زمان

الحاضر شأنها في ذلك شأن أل الزائدة مع اسم العلم مثل: السموأل. وإذا كانت أل زائدة فإنّها تكون "غير معرّفة" (الأزهري ج1 ص 179).

ورد الشاوش الموضع الأول وهو ورود المعرّف بأل بعد اسم الإشارة بأن الإشارة يمكن أن تكون إلى شيء غير حاضر. ورأى أن قول ابن عصفور لا يستقيم إلا إذا ما قصد "الإشارة الحسّية" دون "الإشارة الذكرية".

وبقي موضعان فيهما نظر أيضا يمثل الأول ما أبرزه ابن عصفور من وقوع أل في النداء بعد أي: يا أيّها الرجل. ويمثّل الثاني مثالا أثبته ابن هشام (ج1 ص 50) باعتباره "المثال الجيد للمسألة" وهو قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) أو أن تقول لشاتم رجل بحضرتك "لا تشتم الرجل".

أما أل في قولنا : "يا أيّها الرجل" فإنّنا نظن أنّ سيبويه قد قال فيها ما يمكّننا من تفسيرها : يقول (سيبويه ج 2 ص 197):

"كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنّه إذا قال يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسق ويا أيّها الرجل وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام ... فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحدا من أمّة فقد استغنيت عن الألف واللام. فمن ثمّ لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء".

فدلّ سيبويه على أن : يا أيّها الفاسق = يا فاسق

وقد حلّل ابن يعيش (ج2 ص7) قولنا : "يا أيّها الرجل" بإبرازه أنّ "يا أداة النداء وأي المنادى وها تنبيه والرجل نعته". وعلّل (ابن يعيش ج2 ص ص 8-9) امتناع قولنا : "*يا الرجل" بكون "الألف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين".

فيتبين أنّ الحضور في المقام التخاطبي لا يغيّر شيئا من كون المعرّف بأل لا يكون إلا غائبا. ويتجلى لنا تمييز النظام النحوي بين اسم العلم وبين المعرّف بأل إذ جاز أن نقول : "يا محمدُ" ولم يجز "*يا الرجلُ" واعتبر محمد منادى حاضر قد فارق التعريف بالعلمية ليصير معرّفا بالنداء[1] أما الاسم المعرّف بأل فيشترط تعلّقه بـــ "أي" لتعتبر رغم إبهامها منادى والرجل صفة ونعت لها رغم أنّه هو المقصود بالنداء. فيدلّ ذلك على أنّه لا يكون مشيرا مقاميا.

ولئن أمكن لهذا الأمر أن يفسّر عدم جواز قولنا: "يا الرجل" فإنّه يثير تساؤلا حول ضرورة استعمال الاسم معرّفا بأل بعد "أي" فلا نقول :

* يا أيّها رجل

ويفسّر سيبويه (ج 2 ص188-189) هذه المسألة بأن "أي" مبهم "والمبهم يلزمه التفسير" و"الرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا" لقولنا :

يا أيّها الرجل = يا هذا الرجل

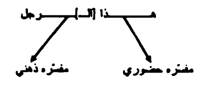
فبما أن هذه الأسماء المبهمة معرفة فإنّ ما توصف به يجب أن يكون شكليا معرفة. ووجوه المطابقة بين الموصوف والصفة تتجاوز التعريف إلى الجنس والعدد يقول سيبويه (ج 2 ص189) : "... وذلك قولك يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد" .

وقول سيبويه يقتضي أنّه يعتبر أل في قولنا هذا الرجل تدلّ على معهود بفضل ما نتج عن استعمال اسم الإشارة "هذا" من تعيين للشخص المقصود. فهو معهود من حيث أنّه قد عرفه المخاطب قبل التلفظ بأل بواسطة الإشارة الحسّية المتحقّقة مع التلفظ بـــ"هذا". فالتعريف الإشاري الذي يحقّقه اسم الإشارة يساعد في تحديد المرجع الخارجي المشار إليه فتنطبع صورته في ذهن المخاطب. فإذا

---

1) انظر فصل النداء من الباب الثاني II.3

قال بعد ذلك "الرجل" تبيّن له أنّه بأل استعاد ما قد تعرّف عليه مسبقا بواسطة "هذا" :



فرؤية المشار إليه الحاضر في الحضرة بواسطة "هذا" قد جعلته يتحول من صورة مادية مجسّدة في الواقع إلى صورة ذهنية مسجّلة في الذاكرة فإذا ما قلنا بعد ذلك "الرجل" عدنا إلى هذه الصورة الذهنية وليس إلى المرجع الخارجي. فأل لا تكون للحضور مطلقا إذ أنّها تعيدنا دائما إلى الذهن وليس إلى الحضرة.

أما المثال الذي أثبته ابن هشام: (اليوم أكملت لكم دينكم) "أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة" (الأزهري ج1 ص 179) فإنّ "أل" فيه تعيّن زمانا لا يتحدد إلا باعتبار زمان عمل التلفظ به. فقولنا يوم الخميس (اليوم أكملت لكم دينكم) تحيل فيه "اليوم" على يوم الخميس وقولنا ذلك يوم الجمعة تحيل فيه "اليوم" على يوم الجمعة ...

غير أنّه يجدر التنبيه إلى أنّ ما يجعل "أل" دالة على الحضور محيلة على زمان التلفظ إنّما هو وقوعها في محل الظرف ويدلوها على الفتح فيدلّ ذلك على تضمّنها معنى "الآن". فـ"أل" في حد ذاتها لا تحمل أي دلالة على الحضور فما جعلها عائدة إلى زمان التلفظ هو الشروط التركيبية التي ذكرناها[1].

واستعمال النحاة لعبارة "معهـود حضوري" يساعدنا في التمييز بين المشيرات المقامية وأل. إذ تنبّهنا هذه العبارة إلى أنّ الحضور ليس مفسّرا

---

1) انظر الباب الثالث الفصل المخصّص للظروف 3.III

لمصحوب أل. وقد صرّح الاستراباذي بذلك حين قال (ج1 ص143) مفسّرا "هذا العالم" و"هذا الرجل" : "وأما التعريف باللام فلأنّ تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها علم من اسم الإشارة". فالتعريف الذي هو تعيين الفرد الواحد قد حصل باسم الإشارة. أما الصفة فإنّها تكون اسم جنس يعين الماهية ويساعد على تقليص إمكانية اللبس التي قد تحدثها الإشارة الحسّية. أما أل فإنّها تأتي لتدلّ على أنّ المقصود هو ذاك الذي عرفه المخاطب وقد تعيّن له بواسطة اسم الإشارة.

خاتمـــة

بيّنا في هذا الفصل أنّ اسم العلم والمعرّف بـــ"أل" لا يكونان إلا للغائب إذ هما لا يدلان على الحضور التخاطبي. فالاستعمالات التي تكون فيها هذه الأسماء محيلة على المتكلّم المقامي أو على المخاطب المقامي لا تعدّ حسب أطروحتنا استعمالات إشارية مقامية. وليس القول بذلك إلا من باب الخلط بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي فهي أسماء قد وضعت للغيبة ولا تحيل إلا على ما هو غائب من التخاطب فيستوي بعد ذلك حضوره في المقام التخاطبي أو غيابه عنه. وقد رأينا في تأكيد النحاة أنّ اسم العلم والمعرّف بـ"أل" يعيّنان طرفا ثالثا غير المتكلّم وغير المخاطب يكون معهودا ومعروفا تمييزا بين الضربين من الحضور.

فهذه القرائن التعريفية لا تستحضر حدث الإنشاء ولا تدلّ على عمل التلفظ إلا بنسبة ضعيفة من حيث كونها تدلّ على معنى الغياب الذي يقابل معنى الحضور. وقد بيّن النحاة أنّها لا تفارق الغياب. وأبرزوا ما بين اسم العلم والاسم المعرّف بـــ"أل" من تفاوت إذ يتحول المنادى العلم إلى حاضر معرّف بتوجيه الخطاب إليه، في حين اعتبر المعرّف بـــ"أل" صفة للاسم المبهم المنادى. وهذا الأمر يدعم كون اسم العلم يتعرّف بشيئين هما القلب والعين والمعرّف بـــ"أل" لا يتعرّف إلا بوسيلة واحدة هي القلب.

وهو تفاوت يلاحظ أيضا بمقارنتهما بضمير الغائب. فلئن قال بعض النحاة بأنّ مفسّر "هو" يمكن أن يكون حاضرا في المقام فإنّهم لم يطرحوا الأمر مع اسم العلم وذلك لما أبرزوه من قوّة تعريفه بالقلب فلا يحتاج إلى مفسّر. أما المعرّف بـ"أل" فإنّه رغم حاجته إلى التفسير لم يقل النحاة فيه بالمفسّر الحضوري إلا في أمثلة معدودة اختلفوا فيها وأرجعوها إلى العهد كما بيّنا.

خاتمة الباب الثاني

درسنا في هذا الباب المعارف جميعا في محاولة لتبيّن طبيعة علاقتها بالإشارة المقامية. وقد اعتمدنا مقياس الحضور التخاطبي في تمييز المشيرات المقامية من غيرها. وانتهينا إلى أنّ ما يدل على الحضور التخاطبي منها ينحصر في ضمائر الحضور والمنادى. وقد بيّنا أنّ انعكاس المتكلّم في النداء أقوى من انعكاسه في "أنا" لأنّ في حرف النداء قوّة إنشائية تدلّ على إيقاع العمل اللغوي. أما "أنا" فإنّه مجرّد اسم يتحدث به المتكلّم عن نفسه. وبيّنا أنّ العلاقات النسقية بين الضمائر تبرز ذلك بما تدلّ عليه من تلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

أبرزنا أنّ تعيين المخاطب بالنداء وبالكاف الحرفية يمثّل إيقاعا للمخاطبة ووسما لفظيا لما هو في الأصل حاصل بالمواجهة. وقد رأينا أنّ في اعتبار النداء جملة مستقلّة وفي تشبيه كاف الخطاب الحرفية بالنداء واعتبار أنّه لا موضع لها في الجملة دليلا على أنّ حضور المخاطب تدلّ عليه البنية من الخارج لا من الداخل باعتباره من مقتضياتها.

تعكس العلاقات النسقية بين الضمائر العلاقات التخاطبية وما تقوم عليه من تقابل. وقد تجلى ذلك في الخصائص البنيوية للضمائر وما تتميز به من مظاهر اختزالية تقوم دليلا على أنّ الضمائر قد وضعت مراعية لقواعد التخاطب صالحة للإجراء. فيكشف ما بينها من تقابل خصائص العلاقات التخاطبية وهو أمر يدعم ما ذهبنا إليه من أنّ النحو ليس منعزلا عن الإجراء والاستعمال رغم بعده التجريدي لقدرته على استيعاب الدلالات المقامية واختزالها.

بيّنا دور البنية النحوية التقابلية [أناء أنت/ء هو] في إبراز التلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة وفي التكّهن بصور تخاطبية متعددة تفسّر

ظواهر إجرائية مختلفة تتجلّى مثلا في مخاطبة الحاضر بضمير الغائب أو مخاطبة الغائب بضمير الحاضر.

تمثّل المشيرات المقامية قرائن لفظية تدلّ على مقوّمات الحدث الإنشائي وهي ذات بعد لغوي مجرّد. فقد بيّنا أنّ الحضور التخاطبي قد تجرّد من جميع الأبعاد المادية وهو ما يفسّر استعمال اسم غائب وهو اسم الإشارة للإشارة إلى المكان وذلك لما يتميّز به المكان من بعد مادي حسي.

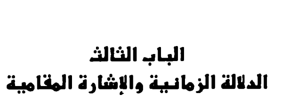
بيّنا أنّ اسم الإشارة والضمير الغائب واسم العلم والمعرّف بأل أسماء تدلّ على الغياب. غير أنّه يتميّز بعضها عن بعض وتتفاضل حسب قوّة علاقتها بالحدث الإنشائي. فكان اسم الإشارة أقواها لما يدلّ عليه من إيقاع للإشارة ويليه ضمير الغائب لقوّة علاقته بضمائر الحضور. وقد بدا لنا أنّ بينها ضربا من التعالق بين ضمائر الحضور والضمير الغائب، وبين الضمير الغائب واسم الإشارة، وبين اسم الإشارة واسم العلم، تعالقا يدلّ على ما بين ظاهرة الإشارة المقامية والعائدية من استرسال. وهو استرسال يؤكّد أنّ حصر قائمة للمشيرات المقامية لا يعني أنّ هذه الظاهرة منغلقة على هذه الوحدات. بل هي ظاهرة تفيض على جميع العناصر نظرا لسيطرة موضع الإنشاء على موضع الإحالة.

حرصنا في هذا الباب على أن نبرز التعالق بين السمات البنيوية التركيبية والسمات التداولية في محاولة للاستدلال على أنّه لا مجال لأن نصف النظام اللغوي دون اعتبار الإجراء. فوصف النحاة للظواهر اللغوية ومحاولة تحديد خصائصها البنيوية ومظاهر انتظامها قد تمّ من زاوية نظر تقوم على اعتبار اللغة وسيلة تخاطب وعلى اعتبار الجمل الموصوفة أقوالا متبادلة بين متخاطبين. ولذلك فإنّ العديد من الخصائص النظامية لا يمكن أن تفهم أو تفسّر إلا باستحضار مقام تتوفّر فيه المواجهة. فلأن يكون النظام النحوي منغلقا ومتعاليا عن الإنجاز لا يعني مطلقا أنّه منقطع عنه. بل إنّه في تمثيله للمنجز تمثيلا مجرّدا قد اعتبر المقامات التخاطبية فجاءت ممثّلة في النظام اللغوي على

صورة مجرّدة. وليست المشيرات المقامية وما تتميز به من سمات بنيوية ودلالية إلا دليلا على ذلك. فهي تحمل في داخلها دليلا على المقام التخاطبي متجلّيا في ما تحمله من علامات تدلّ على الحضور. وقد تمثّل ذلك في افتقار أغلبها إلى العديد من العلامات والمقولات مثل الإعراب والجنس والعدد وفي تميّزها بمقولات أخرى مثل الإبهام والتعريف وفي قيامها على الحذف في أشكال مختلفة مثل الاختزال مع النداء والبناء الذي هو استغناء عن الإعراب والإضمار الذي هو شكل من أشكال الحذف.

فكل ما يضطلع الحضور بتفسيره قد دلّ النظام اللغوي عليه بحذف بعض القرائن اللغوية ولا يخفى أن غياب القرينة يعدّ قرينة في حدّ ذاته له دلالاته ومعانيه. فبيّنا استغناء ضمائر التكلّم عن مقولة الجنس والعدد واستغناء ضمائر الحضور عن المفسّر اللغوي إضافة إلى ما تحمله من دليل على التكلّم والخطاب.

وقد تجلى لنا من خلال دراسة الخصائص البنيوية للمشيرات المقامية ما تشترك فيه هذه العناصر جميعا من إبراز لمركزية المتكلّم وأهمية المخاطب مما يؤكّد أنّ دراسة النظام اللغوي في النحو العربي لم تقم مطلقا على إهمال الإنجاز وتهميش عمل التخاطب وعمل القول بل إنّ هذا النظام قد كان ممثلا للغة باعتبارها وسيلة تخاطب.



الباب الثالث
الدلالة الزمانية والإشارة المقامية

مقدمة

إنّ إجماع اللسانيين على أنّ الدلالة الزمانية إشارية مقامية تتحدد بنقطة مقامية خارجية هي زمن التلفظ [ز0] يعني أن البنية منعزلة عن الإنجاز والتحقيق لا تدلّ على الزمان. ومن المسلّم به أنّ شدّة التغيرات التي تطرأ على الدلالة الزمانية تحول دون التسليم بقدرة البنية على تحديد دورها في ذلك. غير أنّنا لا نسلّمُ في الإقرار بذلك من أمرين : الأول أن نتجاهل دور المكوّنات اللغوية والعلاقات الإعرابية في تحديد الدلالة الزمانية. والثاني أن نميّز بين المظهر والزمان تمييزا فاصلا يقوم على اعتبار الدلالة المظهرية دلالة غير زمانية. رغم إقرار العديد من الباحثين (Lyons 1980) بصعوبة التمييز بين الدلالتين. . .

وقد اعتمد هذا التمييز لتحديد العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة في اللغات اللاتينية مثل الفرنسية والإنقليزية. ويبطن هذا التمييز إقرارا بأن النظام اللغوي يعجز عن التعبير عن الدلالات الزمانية لأنّها دلالات مقامية وكل ما يخص المقام من معان لا يدخل في مجالات النحاة واللسانيين أي دارسي الإعراب والبنى بل يخص التداوليين. فكأنّ كل محاولة لإثبات قدرة البنية على إعطاء الدلالة الزمانية القائمة على إيقاع "عمل القول" سقوط في مفارقة تتمثّل في الجمع بين ما هو نظامي مجرّد محكوم بقوانين بنيوية داخلية وبين ما هو خارجي "عامل في النحو من خارج النحو" على حدّ عبارة الشريف (الشريف 2002 ص 990).

وكأنّ الدلالة الزمانية إذن أقوى المؤشرات المقامية من حيث دلالتها على حضور المتكلّم وعلى انعكاس عمل القول وعلى تحكّم المقامات الخارجية في تحديد الدلالة وعلى قصور النظام اللغوي عن تجريد المقام.

غير أننا قد انطلقنا في بحثنا من افتراض أن النظام اللغوي قادر على تجريد المقام التخاطبي وأنّه لولا قدرة البنية على احتمال المعاني المقامية ما

كان للمتكلّم أن يتمكّن من إنجازها وهو افتراض يحول دون أن نسلّم بقصور النظام اللغوي بل إنّه يدعونا إلى افتراض قصور الأنحاء الواصفة لهذا النظام وعدم نجاحها في إدراك كيفية تجريده للمقام.

وقد بدا لنا أنّ الإشكال في معالجة الدلالة الزمانية كامن في تبيّن العلاقة بين المظهر والزمان إذ أنّ هذا التمييز قد اعتمد في تحديد الأزمنة الإشارية المقامية. إذ بيّن العديد من الباحثين (Lyons.1980 Culioli 1980) أنّ كلّ تحديد إحاليّ لزمان الأحداث في الماضي في الحاضر وفي المستقبل يعتمد إشارة مقاميّة هو زمان. وكلّ تحديد إحالي غير إشاري مقامي يخصّ امتداد الحدث وحدوده هو مظهر.

وهو تمييز استدعاه في اللغات اللاتينية مثل الفرنسية والانقليزية البحث في علاقة الأزمنة النحوية البسيطة بالأزمنة المركّبة. كما يحضرفي اللغة العربية من خلال طرح علاقة صيغ الأفعال المختلفة الماضي منها والمضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم بالأزمنة الإشارية المقامية الحاضر والماضي والمستقبل والبحث في كيفية تفسير دلالة الصيغة الواحدة على أزمنة مختلفة. وليس بحثنا في العلاقة بين الزمان والمظهر إلا لغاية تبيّن علاقة الزمان الإشاري المقامي بالبنية ودور المكوّنات النحوية في تحديده. وإلى أيّ مدى يمكن التسليم بأنّ النقطة المرجعية ز0 التي تمثل زمن التكلم والتي أجمع الدارسون على أنها المحددة للأزمنة الثلاثةهي نقطة خارجيةٌ لاتمثلها البنية النحوية ؟

وسنحاول في هذا الباب الاستدلال على أنّ جميع الأشكال المعبّرة عن الزمان ما كان منها نحويا وما كان منها معدودا لا يخلو من الإشارة المقامية.

وقد احتوى هذا الباب مجموعة من الفصول تعالج جميعها القضايا التي تطرحها علاقة الزمان بالإشارة المقامية. فحرصنا على أن نبدأ بتحديد العلاقة

بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات الغربية والدراسات العربية الحديثة نظرا لأهمّيته في تحديد العلاقة بين الزمان الإشاري المقامي والبنية النحوية.

وأبرزنا في بقية الفصول تجليات دور النقطة المرجعية [ز0] في تحديد الأزمنة من خلال التراث النحوي العربي. وحرصنا على أن نبرز علاقتها بمكوّنات الجملة المساهمة في إعطاء الدلالة الزمانية. وقد وجّهنا عنايتنا خاصة إلى الفعل والحرف والظروف الإشارية المقامية حرصا على التقيّد بموضوع البحث.

وختمنا هذا الباب بطرح مقاربة نصّية في معالجة الدلالة الزمانية قامت على تصنيف الأزمنة إلى أزمنة عائدية وأزمنة إشارية مقامية، أردنا من خلاله تبيّن حقيقة العلاقة بين هذين الصنفين لندرك علاقة الإشارة المقامية بالعائدية.

1. الفصل الأول : الأزمنة النحوية بين السمات المظهرية والعلاقة الزمانية

1.1 العلاقة بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات الغربية

لا يخفى ما بين مفهوم الزمان وإنجاز اللغة كلاما من ترابط. فتجربة الإنسان الزمانية كما بيّن بنفنيست (Benveniste 1974 ص 73) تتجلى باللسان. ولو لم يكن الإنسان كائنا ناطقا لما كان للزمان اللساني أي معنى. فما يتفرّد به الزمان اللساني هو أنّه عضويا Organiquement مرتبط بممارسة الكلام L'exercice de la parole. فهو لا يتحدد ولا ينتظم إلا بالخطاب.

ولا يخفى أيضا أنّ انتظام الزمان يقوم على الحدث. فليس الزمان في نهاية الأمر سوى ترتيب للأحداث إذ هو يحتوي حياتنا باعتبارها سلسلة من الأحداث (Benveniste 1974 ص70). وبما أنّ كل ترتيب يقتضي نقطة بداية نعتمدها في الحساب فإن العلاقة الضرورية بين مفهوم الزمان وعملية التلفظ قد اقتضت أن تكون النقطة المرجعية هي لحظة إيقاع عمل التلفظ. فبعمل إنشاء القول يخلق المتكلّم حدثا يتّخذه مقياسا ونقطة يحدد بها التقابلات الزمانية في اللغة (Benveniste 1974 ص ص 73-74).

فزمن حدث التلفظ وهو الحاضرُ اللغوي يولّد اعتمادا على مفهوم الاتجاه زمانين : ما انقطع عن زمان الحاضر وصار ذكريا وهو الماضي وما لم يتحوّل بعد إلى حاضر بل هو منتظر وقوعه مطلوب إقباله وهو المستقبل. وقد اصطلح اللسانيون على تمثيل هذه النقطة المرجعية بـــ [ز0]. فتنتج الدلالة الزمانية إذن بمقارنة الحدث المخبر عنه بحدث التلفظ من حيث الأسبقية أو اللاحقية أو التزامن. فكانت صيغة الفعل في اللغة من أهمّ القرائن اللغوية المحدّدة للزمان إذ من مقومات الفعل الحدث والزمان (Benveniste 1974 ص 70).

وقد ذهب ديكرو (Ducrot 1995 ص 685) إلى أنّ كل لغة تفرض رؤية للسيرورة الزمانية تقوم على المقابلة بين الحاضر والماضي والمستقبل إنّما هي تعرب بذلك عن أنّها تحيل على عمل التكلّم فتمثّل الكون في علاقته بالكلام.

واعتماد حدث التلفظ نقطة مرجعية لتحديد الزمان تجعل الزمان مطبوعا بالذاتية مفتقرا إلى الموضوعية مخصوصا بالعمل التخاطبي. فكان لابد من التفكير في "جعل الزمان اجتماعيا" لتسهيل الحياة الاجتماعية بخلق طريقة موضوعية في حساب الزمان. فكان "الزمن المعدود" وكانت النقطة المرجع بالنسبة إلى هذا الحساب تمثّل حدثا اجتماعيا هاما مثل مولد المسيح أو مولد بوذا (Benveniste 1974 ص 71) فاستقام بذلك التمييز بين النوعين من الأزمنة اعتمادا على اختلاف طبيعة النقطة المرجع. فالزمان المعتمد على حدث التلفظ [ز0] زمان إشاري مقامي والزمان المعتمد على نقطة مرجعية أخرى زمان غير إشاري مقامي.

ويثير تحديد الأزمنة النحوية وتصنيفها اختلافات ناجمة عن تعدّد هذه الصيغ واختلافها وعدم اختصاص كل صيغة منها بزمان معيّن. هذا إضافة إلى أنّها لا ترتبط جميعا بالنقطة المرجع [ز0]. بل إنّ بعض الأفعال تتخذ أفعالا أخرى نقطة مرجعية لها فلا تتعلّق تعلّقا مباشرا بـ [ز0]، والبعض الآخر لا يدل في ذاته على زمان بل هو يحافظ في التركيب على زمان الفعل الذي ارتبط به.

وقد كان الإشكال الذي شغل الباحثين الغربيين وولّد بينهم اختلافات عديدة يتمثّل في تصنيف هذه الأزمنة النحوية وتحديد ما هو إشاري مقامي منها وما هو غير ذلك. ذلك أنّهم قد نقدوا التصنيف التقليدي للأزمنة وذهبوا إلى أنّ اللسانيين الغربيين القدامى قد قصّروا في إبراز السمة الإشارية المقامية للأزمنة النحوية وعدّوا ذلك من تأثيرات الفصل المنهجي الذي أقرّه دي سوسير بين اللسان والكلام (Ducrot 1972 ص 388).

فتصنيف الأزمنة إلى أزمنة بسيطة أو مطلقة وأزمنة مركّبة أو نسبية لا يعكس مميزات كل صنف منها. إذ بعض ما يعدّ من الأزمنة المركّبة قد يشتغل اشتغال البسيطة منها والعكس صحيح. والناظر في تصنيف المتقدمين من اللسانيين الغربيين للأزمنة النحوية يلاحظ إبرازهم لدور عمل التلفظ في التحديد. فالأزمنة المطلقة تتحدد "بالمقارنة مع الزمن الذي نتكلّم فيه" "فلا تدلّ إلا على علاقتها بلحظة الكلام : "وهي الحاضر والماضي والمستقبل. والأزمنة النسبية هي التي تتحدد "بمقارنة مزدوجة ليس فقط باعتبار زمن الكلام بل وأيضا باعتبار بعض الأحداث الأخرى فتدلّ إضافة إلى علاقتها بلحظة حدث التكلّم على علاقة تزامن مع وجود آخر معتبر عنه أولا" (Vetters 1993 ص ص86-87) مثل :

Le plus que parfait, le passé antérieur, le future antérieur,...

فنرى أن الميزة الأساسية لهذا التصنيف، بغض النظر عن نقائصه، تتمثّل في إبرازه السمة الإشارية المقامية للزمان باعتماده على النقطة المرجعية [ز0] وإثباته مركزيتها في الصنفين. فيبرز هذا التصنيف أنّ الأزمنة النحوية، مهما اختلف استغلالها الإحالي الزماني، فإنّها مرتبطة دائما بحدث التلفظ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فارتباط الأحداث بعضها ببعض واعتماد بعضها نقطة مرجعية نصّية لا يعني مطلقا أنّه حدث قد انقطعت علاقته بحدث الإنشاء وكأنّهم بذلك يؤكّدون علاقة التعدية التي تميّز الإحالة الزمانية. لما يقتضيه ترتيب الأحداث من تسلسل يجعل الأزمنة المختلفة مرتبطا بعضها ببعض. وفي ذلك إقرار بأن صيغة الفعل لا يمكن أن تكون غير دالة على الزمان.

ولعلّه قد بدا للسانيين المحدثين أنّه بإثبات التمييز بين المظهر والزمان يستقيم لهم تصنيف أنجع من التصنيف التقليدي. إذ لاحظوا أن الأزمنة المركّبة تابعة للأزمنة البسيطة فلا تضطلع بإعطاء زمان مخصوص بها بل هي تحافظ على زمان الفعل البسيط الذي ترتبط به. فقد أكّدت أروكيوني (1980 ص46) أن الأزمنة المطلقة أزمنة إشترية مقامية أما الأزمنة المركّبة فهي تحدد كيفية

وقوع الحدث فهي إذن تدلّ على المظهر لا على الزمان. وأقرّت بأنّ ما يدلّ على المظهر من الأزمنة النحوية ليس إشاريا مقاميا إذ هو لا يتحدّد بمعطيات يوفرها المقام التخاطبي. غير أنها استثنت منها الماضي المركّب le passé composé إذ أنّه يستعمل استعمالا إشاريا مقاميا فيتعلّق مباشرة بـ [ز0].

وقد أشارت أروكيوني (1980 ص 46) إلى أنّ الأزمنة المركّبة تتعلّق بما سمّته بالذاتية اللغوية subjectivité langagière إذ تبرز كيفية تصوّر المتكلّم للحدث : حدث ممتد Dilaté أو نقطي ponctualisé، حدث مستغرق في الماضي أو متعلّق بالنشاط الحاضر ... وقد أكّدت أن تحديد الزمان لا يكون إلا بالإشارة المقامية الصريحة أو الضمنية أما ما يكون من صيغ الفعل دالا على المظهر فإنّه يتعلّق تركيبيا بفعل آخر يدلّ على الزمان.

غير أنّ الأمر لا يسلم من التعقيد لأنّ التمييز بين المظهر والزمان وتحديد طبيعة العلاقة بينهما إشكالية مازالت لم تحسم بعد. فالخصائص الزمانية والمظهرية تتعالق تعالقا يصعب معه التمييز الواضح والصريح وهو ما جعل قيوم Guillaume (عن الشريف 2002 ج 2 ص956) يقرّ بأنّ المظهر دلالة زمانية ويؤكّد أنّ "الفرق بين الزمان والمظهر لا يعدو الفرق بين الزمان المضمّن أو المضمر والزمان المظهر أو المفسّر" مما يجعل كلّ محاولة للفصل بين الزمان والمظهر غير مجدية.

ولعل فشل محاولات التصنيف والتمييز بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة اعتمادا على التمييز بين المظهر والزمان دليل على ذلك .وهو فشل تجلى في عسر تصنيف الماضي المركّب P.C في الصيغ المظهرية إذ أنّه لا مجال لتجاهل دلالته على الزمان وهو ما يفسّر إمكانية استقلاله بنفسه في التركيب فلا يكون تابعا لفعل بسيط: Il a travaillé dur.

ومثل هذه المظاهر جعلت بنفنيست (Benveniste 1966 ص237) يؤكّد أن اعتماد المظهر للتمييز ليس ناجعا. وقد ذهب (Benveniste 1966

ص238-239) إلى أنّ أزمنة الفعل الفرنسي لا تستعمل باعتبارها عناصر نظام واحد بل عناصر نظامين متمايزين ولكن متكاملين يختلفان باختلاف مستويين من أعمال القول: التأريخ L'histoire والخطاب Discours. فيتعلّق الأول باللغة المكتوبة ويتعلّق الثاني باللغة الشفاهية. على أنّ بنفنيست (Benveniste 1966 ص242) قد أكّد أنّ هذه المقابلة يجب أن لا تتحول إلى مقابلة بين الكتابة والمشافهة لأنّ الخطاب قد يكون شفاهيا وقد يكون مكتوبا.

وقد ربط بنفنيست (Benveniste 1966 ص239) الأزمنة المطلقة بنظام الإشارة المقامية فأكّد أنّ "المؤرّخ لا يقول أبدا أنا أو أنت أو هنا أو الآن بل يعتمد على ضمير الغائب" ويقصي (Benveniste 1966 ص 245) من عمل القول التاريخي أزمنة الحاضر والماضي والمستقبل. ويقصي من عمل القول الخطابي الماضي البسيط والمركّب (l'aoriste (simple et composé) (مثل: Il écrivit - il eut écrit.

ورغم أنّ هذا التصنيف يحلّ نسبيّا إشكاليّة التمييز بين الماضي المركب والماضي البسيط فإنّنا نتساءل هل يمكن للنظام اللغوي أن يميّز بين لغة الكتابة ولغة المشافهة ؟ ألا يفترض أن يكون نظام اللغة نظاما واحدا يخوّل لنا أن نستعمل اللغة استعمالات مختلفة؟

ثمّ إنّ هذا التصنيف لا يفسّر العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة وهو ما جعل بنفنيست يعود إلى طرح هذه القضيّة (Benveniste 1966 ص ص 246-247) مبرزا أنّ الإشكالية فيها تتمثّل في أن التوازي الشكلي بين المجموعتين :

Il écrit	il a écrit
Il écrivait	il avait écrit
Il écrivit	il eut écrit
Il écrira	il aura écrit

يدلّ على أنّ العلاقة بين الأشكال البسيطة والأشكال المركّبة ليست زمانية. غير أنّه في نفس الوقت الذي نقصي فيه المقابلة الزمانية نجد أنّنا مضطرون إلى اعتبارها وإدخالها من جديد وإن كان ذلك جزئيا وذلك لدلالة صيغة الماضي المركب على الزمان. وهي ملاحظة حسب رأينا تؤكّد أنّ المظهر لايبدو أن يكون زمانيا.

وقد رأى بنفنيست أنّه يمكن معالجة العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة بالتمييز بين نوعين مختلفين من العلاقات. العلاقة الأولى هي علاقة الأسبقية وهي علاقة تتحدّد دائما وفقط بالنسبة إلى الزمن البسيط الذي تلازمه فتخلق علاقة منطقية ودلخل – لسانية".

وقد أكّد بنفنيست (Benveniste 1966 ص 247) أن هذه العلاقة لا تعكس علاقة زمانية بالنسبة إلى الواقع الموضوعي لأنّ "الأسبقية" تحافظ على زمان الحدث الذي تتعلّق به والذي يعبّر عنه الشكل البسيط. فهي علاقة تحدّد أسبقية حدث على حدث آخر دون أن يؤدّي هذا الترتيب إلى تغيّر في الدلالة الزمانية. ويمكن أن نمثّل على ذلك بـــ:

(1) فقال له **وقد عرفه** فيه شبه أيوب... (الأغاني ج 2 ص394)

فحدث المعرفة سابق لحدث القول ولا يخرج عن الدلالة عن زمان الماضي الذي يحصل بمقارنة "كلّ" بزمن التلفظ.

ومما يميّز الأشكال المعبّرة عن الأسبقية أنّها لا تكون أشكالا حرّة وأنّها تتعلّق بالأشكال الفعلية البسيطة التي هي من نفس مستواها الزماني بواسطة رابطة conjonction مثل "quand":

(2) عندما يكتب الرسالة سوف يبعثها

ويعتبر بنفنيست (Benveniste 1966 ص247) أن ما يقوم دليلا على أنّ علاقة الأسبقية لا تحمل في ذاتها أي إحالة زمانية هو اشتراط تبعيتها إعرابيا لشكل زماني حرّ تتبنى بنيته الشكلية لتحقّق التوافق الدلالي.

غير أنّ الناظر في الظواهر اللغوية يلاحظ أنّ الأشكال المركّبة لا تكون دائما غير مستقلّة لذاتها بل إنّها في بعض الاستعمالات قد تكون أفعالا رئيسية لجمل مستقلّة: Il avait voyagé. وهنا تبرز العلاقة الثانية التي تربط الصيغ المركّبة بالصيغ البسيطة وتتمثّل في إبراز دلالة "المنجز" Accomplie مقارنة بالمقام "الحالي" Situation Actuelle الناتج عن هذا الإنجاز المؤقت : L'accomplissement temporalisé

(3) En un instant il eut écrit cette lettre

(3) كان قد كتب هذه الرسالة في لحظة.

فيدلّ الفعل على إنجاز الحدث وانتهائه في وقت محدّد.

غير أنّنا نلاحظ أنّ بنفنيست يؤكّد من جهة أنّ ما يميّز الأزمنة المركّبة من الأزمنة البسيطة ليست الدلالة المظهرية. ثم نراه من جهة أخرى يقيم تمييزه اعتمادا على دلالات مظهرية. ذلك أنّ علاقات الأسبقية التي ترتّب الأحداث وتحدّد منزلة بعضها من بعض إنّما تقوم على معنى الانقضاء وعدم الانقضاء. فأسبقية الفعل المركّب على الفعل البسيط تدلّ على انقضاء الفعل المركّب قبل انقضاء الفعل البسيط. بالإضافة إلى أنّ دلالة المنجز Accompli التي تتميّز بها الأزمنة المركّبة المستقلّة بذاتها هي أيضا معنى مظهري يقوم على معنى الانقضاء. ثم أليس في الإقرار بضرورة التوافق الزماني بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة إقرار بمبدإ التعدية الذي تقوم عليه الدلالة الزمانية والذي سينتهي بتأكيد علاقة جميع الصيغ والأشكال الفعلية بـ [ز0] ؟ وفي النهاية أليس في ترتيب الأحداث حسب الأسبقية تحديد للدلالة الزمانية ؟

لقد بيّن لاينز (Lyons 1980 ص 310) أنّ علاقة الأسبقية لا تتميّز دائما من مفهوم المنجز l'accompli أو المكمّل achevé. واستدلّ (ص 324) على قوّة الدلالة المظهرية في الأزمنة الثانوية المشتقّة من الأزمنة الأوّلية ويقصد الأزمنة المركّبة والأزمنة البسيطة. فذكّر بأنّ عبارتي perfait

و imparfait إنّما هما في الأصل ترجمة لابنية لدلالتي منجز parfait وغير منجز imparfait. غير أنّ التحاليل التقليدية قد ساهمت في طمس هذه الدلالات فصارت متّصلة بمصطلحات الزمان النحوي وغلب التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل وبين المنجز وغير المنجز.

ورغم ذلك فقد حرص لاينز على أن يؤكّد أن لهذه الأزمنة الثانوية رغم قوّة السمات المظهرية فيها علاقة واضحة بما سمّاه الإسقاط الإشاري projection déictique مما يؤكّد بالنسبة إلينا أن المظهر لا يخلو من دلالة زمانية وأنّ اعتماد تمييز بينهما يقوم على إفراغ الدلالات المظهرية من الدلالات الزمانية ليس ناجعا.

كل هذه المعطيات تدعونا إلى مزيد السعي نحو تبيّن حقيقة العلاقة بين المظهر والزمان. غير أنّنا سنوجّه عنايتنا الآن إلى الدراسات العربية لنقف عند ما أنجزه الشريف (الشريف 2002) في هذه المسألة.

2.1 العلاقة بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات العربية

تناول الشريف (الشريف2002) قضية الدلالة الزمانية وعلاقتها بالبنية النحوية وأعاد النظر في التمييز بين المظهر والزمان مستدلا، انطلاقا من تحليلات قيوم، على أنّ المظهر لا يعدو أن يكون زمانا غير أنّه زمان "متحجّر" Fossilisé تدلّ عليه البنية الاشتقاقية بالخصوص. فإذا ما أنجزت البنية في مقام مخصوص تشكّلت الدلالة الزمانية وتحددت. فليس المظهر سوى تجريد للزمان المقامي. إذ أنّ "البنية التصريفية المجرّدة ليست في أصلها للماضي ولا للمستقبل فتعيّنها إذن لإحدى الدلالات مرتبط بإنجاز البنية التصريفية المجرّدة في صورة معجمية تحيل على المقام".

ذلك أنّ اللغة العربية لا تختلف عن اللغة الفرنسية فيما تثيره من إشكاليات تتعلّق بمدى اختصاص الصيغة بدلالة زمانية معيّنة. فلئن كانت الأزمنة في اللغة العربية ثلاثة: الماضي، الحاضر والمستقبل فإنّ الصيغ التي

تدلّ عليها اثنان فقط: صيغة الماضي وصيغة المضارع. وتتغيّر دلالة هذه الصيغ الزمنيّة تغيّرا يصل بالصيغة إلى أن تنقلب إلى ضديدها وهو دلالة الصيغة الأخرى" (الشريف 2002 ص 958).

فبعض الحروف حسب المبرّد تضطلع بتحوير الدلالة الزمانية فتتصرف إلى زمان غير الزمان الذي وضع له الفعل. إذ أنّ هذه الحروف تدخل على الأفعال فتنقلها" (المبرد ج1 ص 185). فهي "إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها" (المبرّد ج4 ص 123-124) مثل حرف النفي "لم" وحروف الجزاء "إن، إذا، ..." فينصرف الماضي إلى الاستقبال إن كان شرطا مثل قولنا: إن زرتني زرتك أو كان فيه "رائحة الشرط" بعد "كلّما وحيثما" (الاستراباذي ج2 ص225).

وقد بيّن النحاة أن تحوير الدلالة الزمانية لصيغة الفعل لا يقتصر على الحروف ذلك أنّ الإنشاء الإيقاعي يجعل صيغة الماضي دالة على الحاضر في مثل "بعت واشتريت" كما أن الفعل الماضي ينصرف إلى الاستقبال مع الإنشاء الطلبي مثل الدعاء : رحمك الله. و"ينصرف أيضا بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى (ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار وسيق الذين) ... والعلة في الموضعين أنّه من حيث إرادة المتكلّم لوقوع الفعل قطعا كأنّه وقع ومضى" (الاستراباذي ج 2 ص225).

وانصراف الفعل للدلالة على زمان لم يوضع في الأصل له قد جعل البعض يقرّ بأنّ بنية الفعل لا تحدد الدلالة الزمانية. فقد ذكر ديكرو (Ducrot 1995 ص 685) أنّ الفعل في اللغة العربية لا يميّز بين الأزمنة إذ أنّ الشكل النحوي نفسه يستطيع أن يدل على الحاضر والماضي والمستقبل. والناظر في موقف النحاة يلاحظ أنّهم قد اعتبروا أن كل صيغة تدل في الأصل على زمان معيّن. غير أنّ هذا لا يمنع الصيغ من أن تنصرف عن معانيها الأصلية لتدل على معان مختلفة إن اقترنت بحروف معينة أو معان إنشائية محددة. وحصر

النحاة للحالات التي تخرج فيها الصيغة عن دلالتها الأصلية يدل على اعتبارهم هذه الأوضاع طارئة عليها في بعض الاستعمالات لا تستدعي إعادة النظر في الأصل.

ولم يتحدث النحاة في نصوصهم عن خروج صيغة الفعل أو بنيته عن دلالته الأصلية. بل إنّهم تحدثوا عن تأثير التركيب في هذه الأفعال "بنقلها" و"بإزالتها عن مواضعها". وكأنّهم ينبهون إلى أن التغيير الطارئ ليس تغييرا في صيغة الفعل في حد ذاته بل هو تغيير ناتج عن تحول صيغة الفعل إلى موضع مختلف غير الموضع الأول. فهذه العبارات تدعونا إلى الانتباه إلى أنّ الأفعال بدخولها في تركيب مع الحروف قد يتغيّر موضعها تغيرا يعطي معنى آخر ناتجا عن الاجتماع بين معناها ومعنى الحرف، أو أنّ الصيغة باستعمالها في مقام دعاء يقتضي الاستقبال قد أزيلت عن موضعها الأصلي الذي هو الخبر ووضعت في موضع مختلف.

وقد بيّن الشريف (2002 ج2 ص 952) هذه النقطة بالتأكيد على أنّ "القول بتغير دلالة الصيغة خلط بين دلالة البنية ودلالة المكوّن لها". ذلك أنّ اختلاف "دلالة (لم يفعل) عن دلالة (لن يفعل) " واختلاف "دلالتهما عن (إن لم يفعل) ... لا يدل بالضرورة أنّ (يفعل) قد تغيّرت في معناها" فالصيغة "يفعل" قد صارت بالتركيب عنصرا في البنية والمتغيّر هو دلالة البنية لا دلالة الصيغة. وقد استطاع أن يفسّر انصراف الفعل الماضي إلى الاستقبال مع الدعاء دون أن يضطر إلى القول بتغيّر صيغة الفعل. وذلك بإبراز أن "الدعاء والاستقبال مضمونه دلالة خارجية تشترطها الجملة في مقامها وليست محتوى البنية" (2002 ص965).

وقد انتهى الشريف (2003 ص ص 955-1010) إلى الاستدلال على أنّ صيغ الفعل المختلفة (المرفوع والمجزوم والمنصوب والأمر والماضي) "صيغ استقلالية وليست صيغا تصريفية تصيب صيغة واحدة وهي مختلفة منذ

الاشتقاق بدلالاتها" وذهب إلى أنّ ما يميز بينها إنّما هي "مقولات حدوثية زمانية مظهرية" وهو رأي يناقض ما هو شائع من كون المضارع صيغة واحدة أساسها المرفوع وتتصرّف بدخول العوامل عليها إلى مضارع منصوب ومضارع مجزوم وأمر.

فالتمييز بين المظهر والزمان لا بد أن يقوم على تمييز بين مستويات التحليل لما هو في الأصل شيء واحد إذ المعاني المظهرية ليست سوى تجريد للدلالات الزمانية في المستوى الاشتقاقي. وقد بيّن الشريف (الشريف 2002 ص ص 1000 -1004) أنّه بفضل النقطة المرجع [+ز] التي تمثل الحضور الإنشائي يتولّد اعتمادا على المقابلة زمانان : زمان الوجوب [-ز] وزمان الإمكان [±ز] وهي مقابلة تكوّن مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء). وقد بيّن أنّ [+ز] هنا هي الصورة الزمانية المحدثة بفضل الحدث الإنشائي [!] فهي نقطة تدلّ عليها البنية باعتبارها تمثّل زمان إنشاء المتكلّم الواضع للحدث الإنشائي. فالنقطة المرجعية [ز0] بالنسبة إلى هذه النظرية لا معنى لها. إذ أنّ الدلالة الزمانية تتحدّد بالنقطة [+ز] في البنية الاشتقاقية. وقد بيّن الشريف أنّ وجوب الحدث متولّد عن زوال زمانه أو اعتباره محدثا قبل حدوثه أي في زمان لم يكن بعد لذا يحدث إمكانه بعد زوال زمانه امتناعه وقبل حدوث زمانه يبقى على إمكانه[1].

وقد قسّم (الشريف 2002 ص 1004) الأحياز الزمانية إلى أربعة:

1/ زمان الإمكان المنتهي بنقطة الحضور [+ز] وقيمته [±ز]

2/ زمان الوجوب المنتهي بـ [+ز] وقيمته [-ز]

3/ زمان الإمكان غير المنتهي والمبتدئ بـ [+ز] وقيمته [±ز]

4/ زمان الوجوب غير المنتهي والمبتدئ بـ [+ز] وقيمته [-ز]

1) هذا المفهوم للوجوب في نظرية الشريف يجعل المستقبل أيضا واجبا

فتستقيم المقابلة بين [فعل] و[يفعلْ] لا باعتبارها مقابلة بين الماضي والحاضر بل باعتبارها مقابلة في الزمان الوجوبي بين الانتهاء وعدم الانتهاء فيدلّ على خطّ زمان الوجوب الماضي والمرفوع ويدلّ على زمان الإمكان المجزوم والمنصوب وتتقابل كلّ صيغتين في الانتهاء وعدم الانتهاء.

فالصيغ بالنسبة إلى الشريف (الشريف 2002 ص 1013) وسم للواجب المنتهي : (فعلْ)، الواجب غير المنتهي (يفعلْ)، الممكن المنتهي (يفعلْ) والممكن غير المنتهي (يفعلْ). فإذا ما عجنت هذه الصيغ وأنجزت في مقام معيّن عبّرت عن زمان معيّن. وبهذا التحليل حاول الشريف أن يفسّر ظواهر بدت عند الإنجاز خروجا عن أصل دلالة الصيغ الزمانية مثل دلالة المضارع المجزوم بـــ"لم" على المضيّ ودلالة صيغة الماضي في الإنشاء الإيقاعي على الحضور (انظر الشريف 1004-1010)

واعتمادا على هذا المنوال التفسيري الذي أوثق الرباط بين المظهر والزمان نتبيّن قدرة البنية على تجريد الدلالات الزمانية المقامية في معان بدونها لا يمكن أن ننجح في تعيين أي زمان. فليس الزمان سوى دلالة ناجمة عن تفاعل الدلالة النحوية على الزمان المتمثّلة في المعاني المظهرية والدلالات المقامية. وليست الدلالة المقامية الزمانية إلا تحقيقا لمعان تحتملها البنية على صورة مجرّدة قابلة للتحقّق والإجراء والتلازم مع تأثيرات المقام. وهي زاوية في النظر تساعدنا على حل العديد من الإشكاليات التي يطرحها استعمال الظروف الإشارية المقامية والتي يبدو ظاهريا أنّها لا تقوم على توافق دلالي بين دلالة صيغة الفعل الزمانية وبين دلالة الظرف مثل: خرج الآن.

ويطرح الزمان في علاقته بالإشارة المقامية إشكالية أخرى قد أشرنا إليها تتمثل في طبيعة النقطة المرجعية [+ز] وإلى أي مدى يمكن التسليم مع التداوليين بأنها نقطة خارجية تتمثّل في إيقاع عمل القول في مقام تخاطبي مخصوص. ذلك أنّه في الإقرار من جهة بقدرة البنية على احتمال الدلالة

والاستدلال على أنّ "الدلالة الزمانية دلالة بنيوية" (الشريف 2002 ص ص956 – 1022) والتأكيد من جهة أخرى على أنّ الزمان مقولة إشارية مقامية لا تتحقّق إلا باعتماد نقطة خارجية تناقض واضح مما يدعونا الى تدقيق البحث في طبيعة هذه النقطة المرجعية وإمكانية تجريدها واحتواء البنية لها. وهو أمر سنحاول إبرازه اعتمادا على قراءة التراث النحوي من جهة وعلى ما أثبته الشريف (الشريف 2002) من تضمن بنية الجملة محلًا للإنشاء قد يسمه الحرف في المستوى الإعرابي التصريفي، ويولّد انطلاقا من البنية الإعرابية المجرّدة. 8 ! 3 فعا (مف)، العمل اللغوي في المستوى التصريفي المعجّم والمجرّد وينجز في المستوى الصوتي (اللفظي) ما يعرف بالعمل القولي.

خاتمـــــة :

عرضنا في هذا الفصل أنموذجين مختلفين في تناول علاقة الزمان بالمظهر من جهة وعلاقتهما بالإشارة المقامية من جهة أخرى. أما الأنموذج الأول فهو تداولي يجذر الدلالة الزمانية في الاستعمال ويربطها بالإنجاز ويجعلها متحدّدة بنقطة مرجعية خارجية [ز0] تمثّل زمن التلفظ. وهي رؤية تقوم على الفصل بين الزمان والمظهر باعتبار الزمان إشاريا مقاميا يتحدد بالنقطة [ز0] حسب علاقة القبلية والبعدية والتزامن فتتولّد أزمنة الحاضر والماضي والمستقبل.

وأبرزنا اعتماد اللسانيين الغربيين هذا التمييز في تحديد العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة رغم إقرارهم بصعوبة هذا التمييز. وقد انتهى ذلك ببعضهم إلى اقتراح إعادة تصنيف الأزمنة النحوية. فقد رأى بنفنيســت أنّ أزمنة الفعل الفرنسي تمثّل نظامين متمايزين وإن كانا متكاملين : يخصّ النظام الأول عمل القول التاريخي ويخصّ الثاني عمل القول الخطابي. فبعض الأزمنة النحوية يختصّ باللغة المكتوبة وبعضها الآخر يختصّ بالمشافهة.

وذهب من جهة أخرى إلى أنّ العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة تقوم على نوعين من العلاقات: "علاقة الأسبقية" و"الدلالة على الإنجاز". وقد رأينا أنّها تقوم في الحقيقة على المعاني المظهرية رغم أنّ بنفنيست قد أكّد عدم نجاعة المظهر في التمييز. وقد بيّن لاينز صعوبة التمييز بين علاقة الأسبقية ومفهوم المنجز.

وبدا لنا أنّ كل هذه الصعوبات في التفسير تقوم دليلا على ضرورة مراجعة مبدإ التمييز بين الزمان والمظهر لإدراك طبيعة العلاقة بين الدلالتين. وهو ما دعانا إلى عرض مقترح آخر يمثّل أنموذجا نحويا يسعى صاحبه إلى إثبات أنّ الدلالة الزمانية دلالة بنيوية. فقد اعتمد الشريف تحليلات قيوم ليبرز أنّ المظهر زمان "منجّز" تحتمله البنية الاشتقاقية بالخصوص. فإذا تحقّق وأنجز في المستوى الصوتي اللفظي تحدّد الزمان وتعيّن. فلستماس عن النقطة المرجعية [ز0] بالنقطة [+ز] باعتبارها الصورة الزمانية المحدثة بفضل الحدث الإنشائي [ ].

واهتمّ الأحياز الزمانية اعتمادا على مقابلتين تتمثّل الأولى في المقابلة بين زمان الوجوب وزمان الإمكان وتتمثّل الثانية في المقابلة في هذين الزمانين بين مقولة الانتهاء وعدم الانتهاء. وبيّن أنّ صيغ الفعل في العربية صيغ اشتقاقية لا تصريفية فكانت كل صيغة تدلّ على مقولة حدثية زمانية مظهرية. وفسّر بذلك الاستعمالات المنجزة التي توهم بأنّ الصيغ قد خرجت فيها عن أصل دلالتها الزمانية.

وقد انتهى الشريف إلى أنّ "الدلالة الزمانية دلالة بنيوية" تتحدّد بالنقطة المرجعية [+ز] التي تمثّل الزمان المتولّد من الحدث الإنشائي.

2 الفصل الثاني : النقطة المرجعية [ز0] والإشارة المقامية

1.2 تحديد الأزمنة الثلاثة اعتمادا على نقطة الحضور [ز0] :

بيّن النحاة العرب أن التمييز بين الأزمنة المختلفة يستند إلى نقطة زمانية تفصل بين زمني الماضي والمستقبل سمّاها النحاة بـ"حال حديثك" أو زمن التكلّم" أو "زمن الإخبار" أو "وقت الحديث" أو "زمانك" و"ما أنت فيه". وليس أدلّ على قصد النحاة إبراز حدث إنجاز التلفظ من استعمال الإضافة إلى ضمير المخاطب الذي يقصد به المتكلّم لما يتميّز به هذا الضمير من إشارة إلى المقام التخاطبي.

واعتمادا على زمان إنشاء القول تتعيّن الأزمنة الثلاثة : فالماضي هو "الدال على زمان قبل زمانك " (ابن يعيش ج7 ص4) والمستقبل "ما لم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده" (ابن يعيش ج7 ص4) والحاضر "يكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده" (ابن يعيش ج7 ص4). وقد أشار النحاة إلى أنّ عبارة اللغة عن "حال حديثك" إنّما هي لفظة "الآن" فإذا كنت تريد أن تبرز التطابق بين زمان الحدث وزمان الإخبار عنه استعملت عبارة "الآن" فإذا قلت : أنت الآن كذلك لم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل" إنّما بيّنت " الحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك" (سيبويه ج1 ص304). كما أنّ القائل "أنت وشأنك إنّما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن لا يريد كان ولا يكون" (سيبويه ج1 ص104).

فالحاضر هو النقطة الفاصلة بين زمني الماضي والمستقبل إذ هو الزمن "الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي" (ابن يعيش ج7 ص2). ودقّة هذا الدور جعلت الباحثين يتساءلون حول وجود هذا الزمان وانعدامه.

1.1.2 الزمان الحاضر

يعتبر الزمان الحاضر من أهمّ المشيرات المقامية إذ أنّه الزمان الذي يعكس عمل التلفظ باعتباره زمان وقوعه. ولم يكن زمان الماضي وزمان المستقبل مشيرين مقامين إلا لأنّهما يتحددان بزمان الحاضر. وقد أكّد النحاة ذلك فأقاموا تحديدهم لزمان الحاضر على إبراز علاقته بإيقاع عمل التلفظ. فهو زمان لا يتحدّد إلا بوقوع حدث القول. يقول ابن يعيش (شرح المفصّل ج4 ص103) : "الآن ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر وهو الذي يقع فيه كلام المتكلّم الفاصل بين ما مضى وما هو آت".

ونستنتج من قوله في الحاضر بأنّه "يقع فيه كلام المتكلّم" أنّ زمان الحاضر ضمني في اللغة غير صريح يعبّر عنه الكلام الملفوظ فيكون "وقوع الكلام دليلا على أنّه مظروف بزمان الحاضر. وهو قول مهمّ جدّا يبرز مفهوم الانعكاس الذي أقام عليه التداوليون تحديدهم للمشيرات المقامية[1]. وهذا أيضا ما يقوم دليلا على علاقة زمان الحاضر بالعمل اللغوي الذي يدلّ عليه القول إذ أنّ كلّ إيقاع لكلام إنّما هو إيقاع لعمل لغوي ضمني أو صريح. فزمان الحاضر إذن فترة زمانية يخلقها إيقاع عمل التلفظ ولا تضبط إلاّ بالإنجاز.

ويدلّ قول ابن يعيش على أنّ ما يقوم دليلا على الوجود الضمني لزمان الحاضر إنّما هو دوره في تحديد الأزمنة المختلفة. فهو الفاصل بين ما مضى وما هو آت. فهو إذن عنصر يحرّك الدلالات الزمانية ويحددها دون أن يظهر ظهورا صريحا إنّما يستدلّ عليه بواسطة أثره في المعاني التي يؤدّيها كلام المتكلّم". فهو عنصر ثابت قار في كل قول ملفوظ لأنّه كما قال السيرافي (عن الزجاجي الإيضاح ص 86) : "حدّ فاصل الماضي والمستقبل".

---

1) انظر الباب الأول من البحث 4.1

فزمان الحاضر إذن هو المؤسّس للدلالات الزمانية بدونه لا يمكن للغة أن تعبّر عن حركة الزمان وسيرورته. فهو من مقوّمات حدث التلفظ يوجد بوجوده وينعدم بانعدامه. وهو ما جعله نقطة مرجعية تحدد الأزمنة المختلفة اعتمادا على ما تقتضيه من علاقة بما قبلها وبما بعدها. يقول الزجاجي (الإيضاح ص 87) :

"المستقبل ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان ... والفعل الماضي ما تقضّى وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك زمان وجد فيه وزمان خبّر فيه عنه. فأمّا فعل الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلّم لم يخرج إلى حيّز المضي والانقطاع ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته".

فالحاضر هو المحدد للأزمنة المختلفة حسب علاقات تحدد الاتجاه في الفضاء: قبل وبعد. فسيرورة الزمن تقتضي أن يخرج الحدث من العدم إلى الوجود فيأتي من المستقبل ويتحقّق في الحاضر ثم ينقضي ويمضي.

واعتمادا على النصوص التي قدّمناها بدا لنا من الضروري أن نميّز بين أمور ثلاثة : 1) وقت الحاضر 2) الآن 3) فعل الحال.

فالوقت الحاضر "يقع فيه كلام المتكلّم" (شرح المفصّل ج4 ص103)

و"الآن" "ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر"

وفعل الحال "هو المتكوّن في حال خطاب المتكلّم لم يخرج إلى حيّز المضي والانقطاع ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته" (الزجاجي ص 87).

فالوقت الحاضر زمان محصور محدّد بإيقاع عمل التلفظ فهو زمان منعكس في عمل القول ضمني غير مصرّح به بالتلفظ. أما "الآن" فهي العبارة اللغوية التي نصف بها هذا الوقت ونعيّنه وهي لئن كانت في معناه فإنّها ليست

هو باعتبار أنّ المدلول غير المرجع. أما فعل الحال فهو الفعل المشارك لحدث التلفظ في الزمن الحاضر أي الواقع معه في وقت واحد.

وقد نبّه الاستراباذي إلى ضرورة التمييز بين الحدث الخارجي وبين تعبير المتكلّم عنه بفعل بقول (ج1 ص183) :

"المفعول فيه ما فعل فيه مذكور من زمان أو مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمّنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لأنك إذا قلت ضربت أمس فقد فعلت لفظ ضربك اليوم أي تكلّمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس فالأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت".

فميّز الاستراباذي بين فعل المتكلّم المقامي وهو إحداث اللفظ وفعل المتكلّم اللغوي الذي دلّ عليه ضمير المتكلّم وهو الضرب في "ضربت". وصرّح بأنّ إنشاء القول لا يكون إلا حاضرا : "اليوم" وأنّ الحدث المعبّر عنه قد يكون قبل يوم التكلّم أو بعده أو مزامن له. ففعل الحال إذن هو الحدث المخبر عنه المزامن لإحداث التلفظ فيكون لحظة الإخبار عنه غير منقض وغير منتظر.

وبالتمييز بين "الوقت الحاضر" و"الآن" يستقيم أن نعتبر "الآن" العبارة اللغوية التي تعبّر عن النقطة المرجعية المحددة للزمان والتي تكون في الأصل منعكسة بفعل القول وغير محتاجة إلى لفظ يعيّنها مما يدلّ على أنّ "الآن" عبارة تمثل دلالتها نتاج العلاقة بين زمان إيقاع التلفظ وزمان الحدث المخبر عنه.

وهي علاقة تقوم على التزامن فإذا قلنا: زيد يأكل الآن كانت "الآن" دليلا على التباس زمان حدث الأكل بزمان حدث إنشاء القول. فهي إذن دليل لغوي وقرينة على المعنى المقامي. فتقوم دلالة "الآن" على علاقة ثنائية الأطراف بين زمان إيقاع الحدث الإنشائي وزمان وقوع الحدث المخبر عنه وهذه العلاقة الداخلية هي التي تنتج الدلالة الزمانية.

فإذا كان وقت الحاضر زمانا إيقاعيا لحدث إيقاعي هو حدث إنشاء القول فإنّ العبارة عنه التي هي "الآن" تكون زمنًا للعبارة التي تقوم دليلا على الحدث الإيقاعي. وقد أثبتت الدراسات والبحوث (الشريف 2002. ميلاد 2003. مبخوت 2001) أنّ العبارات الدالة على هذا الحدث المنعكس بالقول إنّما هي الحروف مما يجعلها معجّمة لمحلّ الإنشاء. وهو ما يعطيها دورا مميزا في تحديد الدلالة الزمانية. إذ بفضلها تتوفّر لنا نقطة مرجعية داخلية تتضمّنها البنية النحوية تمكّننا من تحديد الأزمنة المختلفة وتحدّد لنا زمان إيقاع الأعمال اللغوية وهي "الآن".

فالمشيرات المقامية جميعا سواء ما كان منها دالا على الزمان أو على الأشخاص تشارك الحروف في أنّها تشير إلى عناصر الحضور المؤسّسة لحدث الإنشاء وهو ما جعلها تتميّز بسمات بنيوية تقرّبها من الحرفية.

وقد نبّه الشريف (2002 ص- ص 989-990) إلى ضرورة التمييز بين "القول والوضع وبين المتكلّم والواضع وبين الإنشاء الوضعي ذي القيمة النحوية والمتشكّل إعرابيا وبين عمل القول المقامي ذي القيمة الدلالية والمعنوية المجرّدة والعاملة في النحو من خارج النحو" وهو تمييز يحدث انتقالا جوهريا في مفهوم النقطة المرجعية [ز0] وفي مفهوم الحاضر. إذ بهذا التمييز تتحوّل هذه النقطة من نقطة خارجية إلى نقطة داخلية تكلّ عليها البنية النحوية ويتحوّل حدث الإنشاء المنجز إلى حدث مجرّد هو حدث إنشاء البنية خصّص له الشريف موضعا هو موضع الحدث الإنشائي استكلّ عليه انطلاقا من الأصول البنيوية التوزيعية.

وكما ميّز بين المتكلّم الوضعي والمتكلّم المقامي ميّز بين الحاضر المقامي والحاضر الوضعي يقول (الشريف 2002 ص 990):

"إنّ الحاضر المنشأ بالقول تعيين لحاضر على خطّ زماني في نقطة قد تكون مستقبلا أو ماضيا في فترة التخاطب أما الإنشاء الوضعي فلا وجود فيه

لزمان معيّن إذا قلت "قال الحجاج لخرج" فأنا بعد دهر أقرأ ما قلت فيكون زمان القراءة حاضرا ويكون المقروء ماضيا فيه إنشاء قولك حاضر ومضمونه ماض لكنّ مضمون مضمونه وهو قول الحجاج يمثّل حاضرا لأمر الذي أنشأه".

ولا تتسنى لنا المحافظة على هذه الدلالات الزمانية رغم تجرّدها عن مقامها الأصلي إلا بفضل قدرة البنية على تجريد حدث الإنشاء وعلى احتواء النقطة المرجعية. فيتأكّد أنّ النقطة المرجعيـــة [ز0] لا يمكن أن تكون ملفوظة شأنها شأن حدث الإنشاء لأنّها لحظة إيقاعية يخلقها إنشاء البنية وهي لحظة لا تكون إلا ضمنية حاضرة بغيابها من خلال أثرها.

2.1.2 تمييز النحاة بين القول المباشر والحكاية في تحديد النقطة المرجعية [ز0]:

فسّر ابن يعيش (شرح المفصل ج2 ص 223) سبب استعمال النحاة الإضافة إلى المتكلّم في تحديد زمان الحاضر في مثل قولهم "زمان قبل زمانك" بقصدهم إلى التمييز بين الأقوال المباشرة والأقوال المحكية "فقوله قبل زمانك أي قبل زمان تلفظك به لا على وجه الحكاية". وقد فسّر الأندلسي (عن الاستراباذي ج2 ص201) معنى حكاية الحال فقال:

"معنى حكاية الحال أن تقدّر نفسك كأنّك موجود في ذلك الزمان أو تقدّر ذلك الزمان كأنّه موجود الآن ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال أن يقدّر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلّم"

ويفسّر ابن يعيش (شرح المفصل ج2 ص 223) حكاية الحال بتحليل هذا المثال:

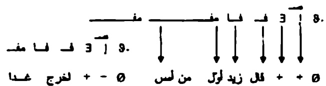
فإذا قلت اليوم : يقول زيد بعد غد خرجت أمس

"خرجت مخض وإن لم يدلّ ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لأنك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدلّ على زمان قبل زمان تلفظه به"

وإذا قلت : قال زيد أول من أمس أخرج غدا

"فإنّه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به" ذلك أنّ "الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا" كما ذكر ابن هشام (قطر الندى ص 66). وقد قصد بالتقدير حكاية الحال. وكل مقدّر يستلزم دليلا عليه.

وتتمثل قيمة هذا التفسير في التنبيه إلى القدرة على نقل المقامات التخاطبية دون أن تفقد خصائصها الإنجازية في مقامها الأصلي. فيتضمّن المقام1 المقام2 ويكون المتكلّم الحاكي مجرّد صوت ناقل للقول المنقول. فكأنّ الأقوال المنجزة لا تنقطع مطلقا عن مقاماتها الإنجازية. مما يقوم دليلا على أنّ النقطة المرجع [ز0] إنّما تمثّل إنشاء البنية فيدلّ ذلك على ضرورة الاستغناء عنها بالنقطة المرجعية [ع ز]. فتكون منعكسة دائما مع كل تركيب وهي نقطة لا يمكن أن تمحّي ولا أن تكون في موضع الإحالة بل هي دائما في موضع الإنشاء سواء أكان الإنشاء رئيسيا أم فرعيا. فزمان تلفظ الحاكي به هو زمان منعكس دائما يدلّ عليه القول الملفوظ مما يدلّ على أن كل ملفوظ هو في موضع إحالة لا في موضع إنشاء باعتباره مفعولا لحدث الإنشاء.

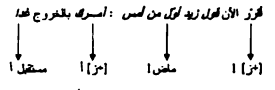


فيتعلّق فعل "قال" زمانيا بحدث الإنشاء الرئيسي ويتعلّق فعل "أخرج" بحدث الإنشاء الفرعي.

وعندما ننقل قولا مثل : (ا) إنّي قادم فإنّنا أمام خيارين : إمّا أن ننقل الكلام نقلا مباشرا فنقول : (ا أ) قال زيد إنّي قادم. وإمّا أن ننقله بالتعبير عنه أو بوصفه فيأتي في صورة غير مباشرة فنقول : (اب) لقد أكّد زيد قدومه.

فـ"إنّ" في الجملة (ا) قد دلّت على معنى التأكيد والتقرير الذي هو المعنى المنعكس في القول (اأ). فإذا استغنينا في نقل القول عن ذكر "إنّ" التي تسم موضع الإنشاء فإنّه لا بد أن نعبّر عن قوّة القول بفعل يدلّ عليها. فالأعمال اللاقولية المستخلصة من العلاقة بين القول والمقام الذي أنجزت فيه تدلّ عليها الأقوال بصورة ضمنية في المقامات الحقيقية الأصلية وتدلّ عليها بصورة صريحة عند بتر العلاقة بين القول ومقامه الأصلي.فإذا ما فسّرنا هذا المثال

قال زيد أوّل من أمس اخرج غدا



تبيّنّا أنّ زمان الماضي وزمان المستقبل في المثال يرجعان إلى نقطتين مرجعيتين مختلفتين. فالخروج مستقبل بالنظر إلى النقطة المرجعية [+ز] أ والقول ماض بالنظر الى النقطة المرجعيّة [+ز] ا. وبما أنّ إنشاء الأمر سابق على إنشاء التقرير فإنّ الحاضر أ والمستقبل أ يكونان في زمان ماض باعتبار النقطة المرجعية [+ز] ا ويتحكّم الحدث الإنشائي الرئيسي في الأحداث الإنشائية الفرعيّة بحكم سيطرة العامل على المعمول فتتحكّم النقطة المرجعية الرئيسية [+ز] في النقط المرجعيّة الفرعيـــــة [+ز] ا و[+ز] أ. وهكذا تتحوّل النقطة المرجعية الخارجية نقطة داخلية وهو ما يضمن إمكانية دلالتها على المقام التخاطبي رغم انقطاعها عنه.

2.2 زمان الحال بين الوجود والعدم :

سيرنا في موقف القدامى من زمان الحال موقفين: موقفا يقرّ بوجود هذا الزمان على ضيقه وقصره وهو موقف أغلب النحاة، وموقفا آخر حمل في الأصل على المتكلّمين دون النحاة يعتبر أن لا وجود لزمان الحال. يقول ابن يعيش (ج7 ص 4) : "وقد أنكر بعض المتكلّمين فعل الحال وقال إن كان وجد فيكون ماضيا وإلاّ فهو مستقبل وليس ثمّ ثالث".

وقد ردّ ابن يعيش (ج7 ص4) هذا القول محتجّا بمنطق انتظام الحركة في الخارج. إذ "الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية". وبما أنّ الأفعال في اللغة عبارة عن الأفعال الحقيقية التي هي حركات فإنّها لا يمكن أن تكون إلا ثلاثة.

فالمستعمل ابن يعيش في احتجاجه حجّة غير لغوية وكأنّه بذلك يثبت أن رأي المتكلّمين مردود لا باعتبار منطق انتظام الدلالة الزمانية في اللغة وحسب بل كذلك باعتبار المنطق الطبيعي لانتظام الحركة خارج اللغة.

وقد رأى إبراهيم السامرّائي (الفعل زمانه وأبنيته ص 16) أن الزجّاجي قد "قصر الفعل على المضيّ والاستقبال" خلافا لبقية النحاة. والناظر في كتاب الإيضاح (الزجّاجي ص 52-53) يجده فعلا يقرّ بأنّ "الفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض ومستقبل نحو قام يقوم". فلا يذكر زمان الحال كما نجده في موضع آخر من الكتاب نفسه (ص86) يؤكّد رأيه بقوله "الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ماض ومستقبل".

غير أنّنا نجده في نفس الباب يحتجّ لإثبات زمان الحال والردّ على من يتهمّه وبقية البصريين بالتناقض لإقرارهم من جهة بأنّ "الحركة لا تبقى وقتين" وإثباتهم من جهة أخرى وجود زمان الحال الذي لا ينفكّ من أن يكون في حيّز الماضي أو الاستقبال لأنّ "الفعل لا ينفك من جزئين أحدهما منقض والآخر مترقّب" (الجرجاني ج1 ص 84).

والناظر في رد الزجاجي (الإيضاح ص 53) يلاحظ أنّه يقرّ بوجود زمان للحال غير زمان الماضي وغير زمان المستقبل وإن كان وصلة بينهما. "فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلّم". غير أنّ هذا لا يحول دون إثبات حقيقة الحال إذ هو "المتكوّن في الوقت الماضي وأوّل الوقت المستقبل ففعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنّه يكون أوّلا أوّلا فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيّز المضيّ".

وقد بدا لنا الزجاجي في هذا النص يميّز بين الزمان النحوي الذي يعبّر عنه الفعل والذي لا يخلو من أن يكون ثلاثا قياسا على عدد الحركات كما بيّنا، وبين حقيقة دلالة هذه الأزمنة وتشكّلها عبر الفعل الخارجي وليس الفعل اللغوي الذي هو عبارة عنه. فلا نظن أنّ تأكيده على عبارة "في الحقيقة" كلّما تحدث عن تقسيم الأفعال إلى ضربين قد كان عبثا.

فلئن كان الزجاجي يقرّ مع النحويين بوجود ثلاثة أزمنة فإنّه يشير إلى أنّ المتعمق في ماهية هذه الأزمنة الثلاثة ينتبه إلى أنّ زمان الحال لا يكاد يكون له وجود. فكأنّه ينبه إلى أنّ تقسيم زمان الفعل باعتبار حقيقته يختلف عن تقسيمه باعتبار الزمان النحوي الذي يعبّر عنه. إذ نجده يؤكّد في موضع آخر من نفس الكتاب في إطار ترتيبه للأفعال وجود فعل الحال يقول (الإيضاح ص 85): "أسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي". وقد أثبت هذا التقسيم الثلاثي في كتاب "الجمل".

فلئن كان "الزجاجي في الإيضاح غيره في الجمل" كما قال السامرائي (ص17) فليس لأنّه قد كان مضطربا لا يستقرّ على رأي كما لمّح هذا الباحث بل لأنّه في بعض المواضع من كتاب الإيضاح قد تكلّم في المسألة بلسان المتكلّمين بينما تكلّم في مواضع أخرى من الكتاب نفسه ومن كتاب الجمل بلسان

النحويين. وهو بذلك يؤكّد أنّه لا تناقض بين القوانين إذ الاختلاف ناجم عن اختلاف زوايا النظر.

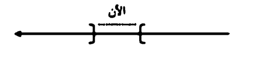
ولعلّ موقف المتكلّمين من زمان الحال هو الذي يفسّر تمثيل زمان الحاضر في الدراسات الحديثة بـ [ز0] مما يرجّح أنّ استعمال الصفر لا يدلّ على أنّه بداية الحساب بل على انعدام زمان الحال كما أشار الشريف (الشريف 2002 ص 999). ومن الواضح أنّ هذا الموقف ذا الأصول المنطقية كما بيّن ابن يعيش لا يناسب المبادئ النحوية في تفسير علاقة الأزمنة بعضها ببعض وهو ما جعل أغلب النحاة يؤكّدون وجود زمان الحال على ضيقه وسرعة انقضائه وهو أيضا ما جعل الشريف يعوّض [ز0] بـ [+ز] لإبراز إيجابية زمان الحاضر.

1.2.2 ضيق زمان الحاضر :

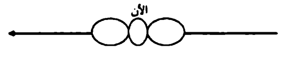
يقول ابن يعيش (ج4 ص106) : "أمس ... يقع على اليوم المتقدّم ليومك من أوله إلى آخره... فأمره واضح وليس كذلك الآن لأنّه الحدّ الفاصل بين الزمانين". فـ"الآن" عبارة عن زمان الحاضر، أي الزمن الذي يمتدّ فيه عمل التلفظ. وهو متحرّك في الزمن مع تقدّم عمل التلفظ وتواصله. فإذا قلت مثلا: "أردت أن أزورك ولكنّني لم أستطع" فإنّ أن التلفظ بـ"أردت" غير أن التلفظ بـ"أن أزورك" وغير أن التلفظ بـ"لكنّني لم أستطع" بل إنّ أن التلفظ بالهمزة من "أردت" غير أن التلفظ بالراء منه.

ووعي المتكلّمين بهذه النقطة جعلهم يقرون بأنّ الحال لا وجود له لأنّه سرعان ما يتحول من المستقبل إلى الماضي بإنجاز عملية التلفظ بالحروف ثم بالكلمات. وهذا أيضا ما يفسّر تأكيد الزجاجي (الإيضاح ص 87) قوّة اتّصال

فعل الحال بزمني المستقبل والماضي. إذ هو حسب رأيه مستقبل يصير كل جزء خرج منه إلى الوجود في حيّز المضيّ ولهذه العلّة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل". فإذا أردنا التمثيل على "الآن" فإنّه وجب أن يكون مدّة زمانية متكوّنة من مجموعة كبيرة من الآنات تتحدّد مع التلفظ بكل حرف وكل مقطع وكل كلمة. وهذا ما يفسّر التراوح بين الإقرار بوجوده أو بعدم وجوده. وهذا أيضا ما يفسّر إمكانية اعتباره لحظة ضيّقة جدّا أو ممتدّة.



وضيق زمان الحال جعل النحاة يسمّون حرفي السين وسوف بحرفي "تنفيس في الزمان" (ابن يعيش ج 8 ص 148). إذ يخرجان الفعل من الزمان الضيّق الذي هو الحال إلى الزمان الواسع الذي هو الاستقبال. ففعل الحال سريع الانقضاء "لا يبقى لأنّه بمعنى الآن" (الزجاجي، الإيضاح ص 86). فسمة الخطّية في اللغة تجعل "الآن" يفلت من التحديد. فلا يكون إلا منعكسا في عمل التلفظ .و يمكن أن نمثّل على شدّة اتّصال "الآن" بالماضي والمستقبل بهذا الرسم



خرج يخرج سيخرج

فزمان الحاضر بمثابة الحلقة الرابطة والمربوطة في الآن نفسه بطرفي الخط الزماني إلى درجة أنّ نقطة بداية الحاضر تمثّل نقطة نهاية الماضي

ونقطة نهاية الحاضر هي نقطة بداية المستقبل. يقول ابن هشام (ج2 ص458) محدّدا الحاضر "الحاضر أي الماضي المتّصل بالزمن الحاضر".

وقد بيّن الشريف (الشريف 2002 ص 604) ذلك بإبراز أنّ "الرابط جزء من أحد الطرفين وليس عنصرا واقعا بين طرفين" وهذه الخاصية تجعل النقطة المرجعية "غاية خارجة" أو "غاية داخلة" (الشريف 1004)[1]

ويوثق الجرجاني هذا الرابط بتفسيره فعل الحال فيجعله فعلا ممتدا على الأزمنة الثلاثة جزء منه في الماضي وجزء في الحال وجزء في المستقبل لأنّ الإخبار عن حدث مزامن لزمان الإخبار يقتضي أنّ هذا الحدث قد بدئ فيه فكان جزء منه قد انقضى وأن جزءا منه يزامن إخبارك وأن جزءا آخر سيقع في زمان بعد زمان إخبارك عنه. وهذا ما جعل الاسترابادي (ج2 ص 308) يقول بأن فعل الحال "لم يتكامل بعد". وهو أيضا ما جعل الجرجاني (المقتصد ج1 ص84) يوضح فعل الحال باعتماد أمثلة من صنف "يمشي" و"يصلي" و"يأكل" و"يقرأ" تتميز دلالتها المعجمية بالامتداد فتكون من صنف الأحداث القطعية لا الأحداث النقطية "إذ القراءة جزء من جزء من غير فرط مهلة أو تراخ وكذلك الصلاة والأكل" (الجرجاني ج1 ص84).

وقد بيّن الجرجاني (ج1 ص83) أنّ "الفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال أجزاء من الفعل متّصلة بيان ذلك أنّ إذا قلت زيد يصلي فالمراد أنّه قد حصل منه جزء وهو آخذ في جزء آخر متّصل به ويترقّب جزء تاليا يليه. وإذا قلت سيفعل لم يكن له التباس بالفعل على وجه ولو قصد الجزء

---

1) هي نقطة مهمّة جدا سوف نعتمدها في تفسير بعض التراكيب مثل: خرج الآن وسيخرج الآن. انظر المبحث الخاص بدراسة الظروف III 5

الواحد من الفعل لم يكن الزمان مجاوزا قسمين لأنه إما أن يكون حاصلا أو غير حاصل".

فرغم أن دلالة فعل الحال المنطقية تقوم على تمييز أجزاء فعل الحال فإنّ دلالته النحوية تقوم على اتصال أجزائه بعضها ببعض فيعتبر كلاّ لا ينفصل بينها.

وهذه الدلالة المركبة ل"الآن" جعلت ابن يعيش يؤكّد أنّ "الآن" "من ألطف ما يدرك" (شرح المفصّل ج4 ص106). فهو يفلت من التحديد لدقّته. غير أنّه لا سبيل إلى إنكار وجوده لأنّه "حدّ فاصل" واصل إن لم نعتبره في التحديد انتفى التمييز بين زماني الماضي والمستقبل. وهذه الخاصيّة في "الآن" هي التي تدعونا إلى النظر في علاقتها بعمل إنجاز التلفظ وفي اعتبارها نقطة خارجية تمثّل الفترة الزمانية التي يمتدّ فيها إيقاع هذا العمل.

فلئن كنّا سنعتبر "الآن" زمان إيقاع عملية الكلام فإنّ بعضه سيكون ماضيا وبعضه حاضرا وبعضه الأخر مستقبلا بحكم خطّية عملية التلفظ كما بيّنا. غير أنّ المخاطب عند التأويل لا يفكّر بهذه الطريقة بل إنّه يعتبر الكلام الملفوظ في جملته وكأنّه قد أنجز دفعة واحدة وفي آن واحد. ولا يمكن أن نفسّر ذلك إلا بكون المخاطب يدرك المعنى في إطار إدراكه للقوّة الإنشائية للجملة: الاستفهام، التنبيه، الدعاء ... فمهما طالت الجملة وامتدّت فإنّ الكلام بالنسبة إليه لا يخرج عن فعل الاستفهام أو التقرير أو غيرهما فلا يمكن أن تحتوي الآن جميع اللحظات الزمانية التي يمتدّ فيها عمل التلفظ إلا إذا اعتبرناها زمان العمل اللغوي الذي أنجزناه بالكلام الملفوظ. وهذا ما يخوّل القول بأن النقطة المرجعية [+ر] ليست في الحقيقة الزمن الفيزيائي الواقعي بل هي زمان إنشاء العمل اللغوي الذي يفترض أن يدركه المخاطب منذ بداية الإنشاء إذ تدلّ عليه حروف صدارة الجملة أو موضع الإنشاء المتقدّم على موضع الإحالة (انظر الشريف 2002).

وقد وجدنا في كلام سيبويه ربطا بين ما يسميه التداوليون بالعمل اللغوي وبين زمان الحال مما ينبّهنا الى أن النقطة المرجعية [+ز] تمثّل زمان إنشاء العمل اللغوي. يقول سيبويه (الكتاب ج 1 ص 343) مفسّرا قول بعض العرب : "يا بني أسد، أعور وذا ناب " " لم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته ولكنّه نبّههم بأنّه قال : أتستقبلون أعور وذا ناب. فالاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعا... وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه".

فالعمل اللغوي المنجز بهذا المثال هو التنبيه وما تعوّد سيبويه أن يسمّيه "حال حديثك" قد تحوّل إلى "حال تنبيهه" والضمير الغائب يعود على المتكلّم.

فالنقطة المحددة للزمان هي نقطة يدلّ عليها القول بما يحصل من معنى سمّاه التداوليون بالتلاكول. وإذا قسنا على هذه العبارة فإنّنا نجد أن اللحظة التي نقيس بها الزمان هي لحظة إنجاز العمل اللغوي. فهي "حال الاستفهام" أو "حال التوبيخ" أو "حال التقرير" ... فإذا ما كانت لحظة مسجّلة في البنية باعتبارها زمان العمل الإنجازي الذي خصّص له الباحثون (الشريف 2002) موضع الإنشاء فإنّ هذه اللحظة قد انتقلت من الواقع الخارجي إلى البنية النحوية.

وقد بيّن الشريف (الشريف 2002 ص ص1019-1022) أنّها نقطة مسجّلة في "البنية الإعرابية الأساسية المجرّدة" والتي على أساسها تتكوّن البنية الإعرابية المحتملة في الاشتقاق فالمعجم وبهذا يصبح المظهر وليد هذه النقطة. ولئن كان المحدّد الأساسي للنقطة [+ز] ممثلا بنيويا في محل الإنشاء [!] فإنّه لا يعدّ المحل الوحيد المحدّد بها فقد بيّن الشريف (الشريف ص ص 1022-1023) قدرة المحل الواوي [8] (محل الربط) والمحل الوجودي الممثل بـ [3] على تحديد هذه النقطة.

ولا شك أن ذلك يتدعّم بإبراز النحاة الدلالة الزمانية المضمّنة في حروف الربط مثل الواو والفاء وثم وحروف النفي مثل لم ولن ولا مما يجعل الدلالة

الزمانية ناتجة عن العلاقة بين [8 ! 3 ف] باعتبار أنّ كل محلّ من هذه المحلات يحمل شحنة إنشائية.

3.2 زمان المستقبل بين الوجوب والإمكان

أكّد لاينز (lyons 1980 ص ص 298-299) وكليولي (Culioli 1980 ص 186) أنّ المستقبل ليس زمانا إذ هو يتميّز بخصائص مظهرية وجهية. فهو لم يخرج بعد من العدم إلى الوجود لذا فإنّه يلحق بالتكهّن لا بالتحقيق ويتعلّق بـ"الكون المفهومي" Le monde intentionnel لا بـ"الكون الماصدقي" Le monde extensionnel. إذ هو منتظر وقوعه له وجود في الذهن لا يوافقه وجود في الماصدق أو في الكون الخارجي (Lyons 1980 ص ص 427-440). وهذا ما يجعله مختلفا عن فعل الماضي والحال لاختلافا جعل لاينز يقرّ بأنّه ليس زمانا.

وقد ذهب الشريف (الشريف 2002 ص – ص 1001.1004) إلى غير ذلك. فقد بيّن أنّ فعل المستقبل ثابت وقوعه في اعتقاد المتكلّم ثبوت وقوع فعل الحال وفعل الماضي. ذلك أنّ البنية النحوية لا تمثّل الكون الخارجي بل تمثّل الكون الاعتقادي. يقول الشريف (الشريف 2003 ص 1001) : "التواجد الإنشائي الإحالي يركّز في النحو التواجد بين الكون الاعتقادي والإنشاء بجعل الإحالة مضمون الاعتقاد وجعل الإنشاء صورة الاعتقاد". فإذا كان فعل المستقبل ثابتا في الكون الاعتقادي فإنّه لا يخلو من أن يكون زمانا يقع فيه الفعل شأنه شأن فعل الحاضر وفعل الماضي. "فالاستقبال ضرب من الإمكان المعتبر وجوبا" (الشريف 2002 ص 1004).

وهو رأي نجد في قراءة التراث النحوي ما يدحضه رغم أنّ النحاة لم يقولوا بذلك. فلئن كانوا قد اعتمدوا في دراسة الأزمنة ثنائية الوجوب والإمكان وعلّقوا المستقبل بالإمكان فإنّنا نفهم من نصوصهم أنّ فعل المستقبل بالنسبة إلى

المتكلّم في حكم الثابت وقوعه وإن كان لم يقع بعد. مما يجعل المستقبل زمانا "متولّدا عن الوجوب اللاإنباتي" (الشريف 2002 ص 1004).

يقول سيبويه (الكتاب ج 1 ص 12) في الفعل المستقبل : "ما يكون ولم يقع" فهو إذن كائن لا محالة ولكن "غير واقع في حال حديثك" (سيبويه ج3 ص16). فالفعل المستقبل ثابت وقوعه بعد "حال حديثك". فهو فعل مؤجّل التنفيذ "لم يشرع فيه بعد وإنّما يريد أن يفعله في المستأنف" (الجرجاني ج 1 ص 83). وقد دلّت البنية النحوية على أن المستقبل ثابت في الكون الاعتقادي بجعل "يفعل" "شائعا بين الحاضر والمستقبل" (الجرجاني ج1 ص 83). فهو فعل واقع ولكن في زمان متأخّر عن زمان الحال.

وقد فسّر النحاة (الجرجاني ج1 ص 84) هذا الاشتراك بكون المستقبل آيلا للحال لا محالة. فالفرق بين فعل الحال وفعل الاستقبال يكمن في أنّ الأوّل موجود في وقت إخبارك والثاني موجود في وقت بعد وقت إخبارك. فكلاهما ثابت من حيث الاعتقاد في الوجود. يقول الجرجاني (ج1 ص84) :

"وقالوا أصل يفعل أن يكون للحال وأنّه أوقع على المستقبل لضرب من التوسّع وتسمية الشيء بما يؤول إليه كقوله تعالى (إراني أعصر خمرا) فكما أوقع الخمر على العنب لأنّه يؤول إليه كذلك أوقع يفعلُ الذي هو دليل الحال على المستقبل الذي يؤول إليه".

ولو لم يكن زمان المستقبل ثابتا في اعتقاد المتكلّم ثبتا تصرّح به البنية النحوية لما ذهب النحاة إلى أنّ حروف الاستقبال تحمل معنى التأكيد والتأكيد كما هو معلوم معنى يخصّ الإثبات سواء أكان موجبا أم منفيا. فأدوات التوكيد تؤكّد ما هو ثابت في الكون الاعتقادي للمتكلّم. فقد أكّد ابن هشام (مغني اللبيب ج1ص284) أنّ "لن" تحمل معنى التأكيد. وذكر النحاة أنّ نون التوكيد تخلّص المضارع للاستقبال.يقول ابن يعيش (ج9ص39) "مظنّة هذه النون الفعل

المستقبل المطلوب تحصيله لأنّ الفعل المستقبل غير موجود فإذا أريد حصوله أكّد بالنون إيذانا بقوّة العناية بوجوده"

وقد رأى بعض النحاة أنّ "السين" أيضا تحمل معنى التأكيد. فقد قال الزمخشري (عن ابن هشام ج1 ص139) أنّها "إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقع لا محالة" وفسّر ابن هشام هذا الأمر بقوله "ووجهه أنّها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه". واستدلّ ابن هشام بقوله تعالى (فسيكفيكم الله) وبيّن أنّ "معنى السين أنّ ذلك كائن لا محالة وإن تأخّر إلى حين. فهي تؤكّد الوعد كما تؤكّد الوعيد إذا قلت "سأنتقم منك"".

ونحن نرى أنّ معنى التوكيد في السين لا يقتصر على الوعد والوعيد بل إنّه معنى يقع على كل فعل فإذا قلنا: "سأسافر غدا" فإنّنا نشتمّ في هذا القول رائحة التوكيد المتأتّي من إثبات فعل هو لم يقع بعد ويحتمل فيه من حيث الدلالة المنطقية عدم الوقوع. غير أنّ البنية النحوية تدلّ على عزم المتكلّم إيقاع الفعل وثبات يقينه من حصوله في زمان لاحق. وهو يقين يجعل المتكلّم إلاها قادرا على استكشاف الغيب. ويبدو أنّ خوفه من شعوره بأنّ اللغة تمكّنه ببنيتها من منافسة هذه القوّة الخارقة وتحدّيها هو الذي يجعله يعبّر عن استكانته وضعف قدراته أمام الله باستعماله الشرط : "إن شاء الله سأسافر". فيتأكّد أنّ بنية فعل المستقبل تعبّر عن ثبات ويقين من وقوع الفعل في زمان لاحق يجعلان المتكلّم يرى هذا الحدث قادما نحوه فيقف منتظرا له مستقبلا إياه وهو ما يفسّر الاصطلاح على تسمية هذا الزمان بـ"المستقبل" و"المنتظر".

ولا نظنّ أنّه قد كان من محض الصدفة أن تتخصّص صيغة المضارع للدلالة على زمان المستقبل بالحروف "السين، سوف، لن، لا، ...". إذ الحروف تسم موضع الإنشاء و"الإنشاء صورة الاعتقاد" (الشريف 2002 ص 1001). فإذا كانت هذه الحروف تشترك جميعا في أنّها تحمل رائحة التوكيد فإنّها دون أدنى شكّ تعبّر عن ثبات فعل المستقبل في اعتقاد المتكلّم.

أما في حالة عدم وسم هذا الموضع والتعويل على تعجيم موضع الظرف لتعيين المستقبل في مثل قولنا: "أزورك غداً" فإنّ معنى الإثبات حاصل كذلك من نزعة صيغة "يَفْعَلُ" إلى الدلالة على عدم الانتهاء في زمان الوجوب. فيأتي الظرف ليدلّ على تأجيل هذا الوقوع إلى زمان متأخّر عن الآن.

ثم إنّنا نرى أنّه لولا دلالة فعل المستقبل على ما هو ثابت وقوعه في زمان متأخّر لما وفـّرت اللغة تركيبا يدلّ على معنى الشكّ وعدم اليقين من وقوع الفعل في المستقبل: "قد أزورك غداً" إذ أنّ "قد" إذا تعلّقت بالمضارع أفادت أنّ الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع" (الرماني ص 105).

ونعتقد أنّ ما حال دون تصريح النحاة بثبات فعل المستقبل يعود إلى أسباب عقائدية.فقد نزّهوا أنفسهم عن مشاركة الله في العلم بالغيب لذلك نرى بعض النحاة لايتجرأ على قول ذلك إلّا في تفسير الآيات القرآنية.فيتحدثون عن "تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ماقد وقع" (ابن هشام ج 1ص181) وذلك في تفسير الآية (ونفخ في الصّور).

خاتمـــة :

ميّزنا في هذا الفصل بين زمن الحاضر وبين "الآن" وأكّدنا أن زمن الحاضر لا يكون إلا زمنا ضمنيا غير معبّر عنه باللفظ فهو منعكس مع كل إنشاء للبنية وهذا ما يفسّر حضوره الدائم باعتباره نقطة مرجعية. وبيّنا أنّ هذه النقطة المرجعية في البنية الصوتية (اللفظية) المنجزة تمثـّل زمن إيقاع العمل اللغوي المنجز بالقول وهو ما خوّل لنا أنّ نقرّ اعتمادا على ما أنجزه الشريف بأنّه زمان يدلّ على وجوده في البنية موضع الإنشاء. وهو موضع لا يعجم بالفعل أو الاسم ولا يمكن أن يوسم إلا بالحرف. وقد رأينا في قوّة علاقة الأقوال المحكية بمقاماتها الأصلية وعدم انقطاعها عنها دليلا على ذلك إذ تفقد الحضرة والمقام التخاطبي بعدهما المادّي ليصيرا إطارا لحدث إنشاء البنية.

ونبّهنا إلى ضرورة التمييز بين زمن الحاضر وزمان الحال. فزمان الحال هو الزمان الناتج عن المقارنة بين النقطة المرجعية [+ز] أي بين زمان الإنشاء وزمان وقوع الخبر المخبر عنه، مقارنة تنتج التزامن، مما يجعل زمن الحاضر منعكسا في زمان الحال دون أن يكون هو. لأن الزمن الحاضر هو زمان الحدث الإنشائي.

وقد انتهينا إلى أن "الآن" ظرف يعبّر عن الزمن الحاضر لكن دون أن يتماهى معه. فـ"الآن" ليس الزمان الحاضر بل هو في معناه. وهو ما يجعل هذه العبارة واقعة في موضع الإحالة بينما يكون موقع الزمن الحاضر في موضع الإنشاء. فيعبّر الظرف "الآن" عن تقارن زمان الحدث المخبر عنه بزمان الإخبار عنه. وهو أيضا ما يفسّر كون "الآن" ظرفا يدلّ على التزامن وهي دلالة علاقية لا تحصل إلا بمقارنة نقطتين: [+ز] و[ز أ] فإذا كانت [+ز] = [ز أ] كان التزامن وكانت دلالة "الآن".

كل هذه المعطيات تؤكّد أن النقطة المرجعية هي نقطة مسجّلة في البنية تتحقّق بتحقّقها وتتعيّن بإنجاز هذه البنية في مقام معيّن وهو ما يخول لها أن تحيل على زمان التلفظ وأن تتغيّر إحالتها مع كل إيقاع عمل قول.

ونخصّص الفصول التالية لدراسة مكونات الجملة الدالة على الزمان ونقف أساسا عند الفعل والحرف والظرف وسنعتني بإبراز علاقتها بالنقطة المرجعية [+ز] ودورها في تحديدها.

3. الفصل الثالث : دلالة الفعل على الزمان

إن أول ما يلفت الانتباه في دراسة الزمان من خلال كتب التراث النحوي هو عدم تخصيص النحاة للدلالة الزمانية بابا مستقلا بذاته. ذلك أن عنايتهم بمقولة الزمان برزت في أبواب عديدة تخص جميع أقسام الكلام: الفعل، الحرف والاسم. وتخص مواضع مختلفة من مواضع الجملة مثل موضع الصدارة، موضع الفعل وموضع المفعول. وتخص أيضا سمات بنيوية نظامية مثل البناء والتمام والإبهام والتنكير والتعريف. وهو ما يجعلنا نسلّم بأن الدلالة الزمانية ليست حكرا على قسم واحد من أقسام الكلام. كما أنّها لا تخص موضعا دون موضع آخر من مواضع الجملة (انظر الشريف 2002). بل هي دلالة "كلتجة"[1] عن تفاعل جميع هذه العناصر وتعالقها. وهو ما يخول لنا الحديث عن دلالة زمانية للجملة وليس عن دلالة زمانية لعنصر من عناصر الجملة.

وبما أنّنا لا نعتني في هذا البحث إلا بالإشارة المقامية فإنّنا سنوجه عنايتنا إلى العناصر التي تتجلى فيها هذه السمة. فتساعدنا على تبيّن مظاهر تمثل البنية للإشارة المقامية. فنبرز العناصر اللغوية التي نعتبرها دليلا على دور النقطة المرجعية [م ز] في تحديد الدلالات الزمانية حسب علاقات القبلية والبعدية وذلك بانعكاس عمل القول فيها. فنعتني بالفعل في محاولة لإبراز ارتباط الدلالات الزمانية التي يعطيها بالنقطة المرجعية [م ز].

كما نعتني بدراسة الحروف وأثر ما تحمله من دلالات زمانية فيما تتعلّق به من جمل أو أفعال في محاولة لإبرازما تضطلع به الحروف من قدرة على وسم العمل اللغوي وما يستلزمه ذلك من استحضار للنقطة المرجعية [م ز] باعتبارها زمان العمل اللغوي.

---

1) عبارة لمحمد صلاح الدين الشريف استعملها في درس قدمه لطلبة التبريز سنة 2002 بعنوان "الدلالات الزمانية بين التنظير والتعليم"

ونخصص فصلا للظروف الإشارية المقامية نسعى من خلاله إلى إبراز السمات البنيويّة الدالّة فيها على الإشارة المقاميّة. ونقف عند خصائص العلاقة بين هذه الظروف والنقطة المرجعية [+ز].

1.3 الزمان من مقوّمات الفعل

بيّن سيبويه (الكتاب ج 1 ص 12) أن بنية الفعل تدل على الأزمنة الثلاثة يقول: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع". وقد أكّد النحاة بعده (الواسطي شرح اللمع في النحو ص 156) أن "الأفعال تنقسم بانقسام الزمان : ماض وحاضر ومستقبل". فتعكس بنية الفعل دلالة زمانية معينة. فصيغة الماضي تدل على الماضي وصيغة المضارع تصلح للحال والاستقبال وتخلص صيغة الأمر للاستقبال.

وقد كانت قدرة صيغة الفعل على التعبير عن دلالة زمانية معينة سمة تمييزية تفرق بين الفعل والمصدر. فقد بين ابن يعيش (شرح المفصل ج 7 ص 2) أنّ الزمان من "لوازم" المصدر في حين اعتبره من "مقومات" الفعل. والشيء إذا كان من اللوازم عدّ خارجا أما إذا كان من المقومات فهو داخل فيه نابع منه مكوّن له، له في لفظه ما يدل عليه. يقول ابن يعيش (شرح المفصل ج 7 ص2) : "وإنّما الزمان لوازمه (المصدر) وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتداد بها".

وفي هذا تأكيد على أن بنية الفعل تدل على الزمان. بل إنّها تدل على "زمان محصّل" كما أكّد أغلب النحاة. ذلك أنّ "المصدر يدل على زمان ... غير معيّن" "إذ الحدث لا يكون إلا في زمان" (ابن يعيش ج 7 ص2) والمصدر حدث فالتلازم بين الحدث والزمان من المسلمات البديهية عند النحاة. غير أن تميّز الفعل من المصدر يكمن في قدرة لفظه على الدلالة على وقوع حدث في زمان

معيّن فـ "الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده... فاللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة" (ابن يعيش ج 7 ص2). وهذا معنى قول النحاة في تعريف الفعل "الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصّل" (ابن يعيش ج 7 ص2).

ويميّز ابن يعيش (ج 7 ص2) بين اللوازم والمقومات باعتبار اللوازم علامات والمقومات من الحد.

"والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية. والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ولو قدّرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء وليس اللازم كذلك. ألا ترى أنّا لو قدّرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل".

فالفعل إذن يدل ببنيته على الزمان. غير أنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا يقصد النحاة بزمان محصّل؟ هل للفعل القدرة على أن يدل ببنيته على المدة الزمانية التي وقع فيها الحدث فيحيل عليها ويميّزها من غيرها؟ يقول الاستراباذي (شرح الكافية ج1 ص 186) : "الفعل يدل على المعيّن لكن من الأزمنة الثلاثة لا على الوقت المعيّن المراد به المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة".

فدلالة الفعل على الزمان دلالة عامة تخص تحديد الأزمنة الكبرى التي هي الماضي والحاضر والمستقبل دون تمييز مدة من مدة أخرى أو لحظة من لحظة أخرى. رغم أنّه "إذا قيدت إثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزمان إذا قلت مثلا ضرب زيد كفى في صدق هذا القول ووقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي" (الاستراباذي ج2 ص 291). وهو جزء غير معيّن. فنتبين من خلال هذه الأقوال حاجة صيغة الفعل في دلالتها على الزمان إلى التخصيص والتدقيق. فقدرة الفعل على التعبير عن الزمان لا تعني بالنسبة إلى النحاة إقصاء بقية أقسام الكلام أو بقية عناصر الجملة.

فأبرز النحاة التلازم بين الحدث والزمان بإثباتهم أن الزمان من مقوّمات الفعل. وقد تجلى ذلك في بنيته فدلّ على معاني المضيّ وعدم المضيّ أو الانقطاع وعدم الانقطاع. ورغم أنّ هذه المعاني في الدراسات الحديثة وبعد ما استقام لهم من التمييز بين المظهر والزمان قد صارت تعدّ من المعاني المظهرية لا المعاني الزمانية، فإنّ في نصوص النحاة ووصفهم دليلا على أنّهم يعتبرون هذه المعاني معاني زمانية عامة تتعيّن وتتخصّص بانتقالها مع غيرها وبإنجازها في مقام معيّن فتحيل على زمان معيّن.

وقد بدا لنا أنّه يستقيم التمييز بين عبارتي "زمان محصّل" و"زمان معيّن". فالفعل ببنيته يدلّ على زمان محصّل لكن غير معيّن فتحصل إذن من صيغة الفعل دلالة زمانية عامة تمثّل ما يسمى حدثا بالمظهر. غير أنّه بالإنجاز تتعيّن الإحالة الزمانية وتتحدّد اعتمادا على النقطة المرجعية [+ز].

وقد لاحظنا أنّ أغلب النصوص التي تعلّقت بالفعل في التراث النحوي كان الحديث فيها خاصا بالمظهر. أمّا المواضع التي اهتمّ فيها النحاة بالدلالات الزمانية غير المتعلّقة بالفعل فإنّها تتميز باستعمال مصطلحات الزمان في معناها الأصلي. فسيبويه مثلا يعلّق هذه الدلالات بالكلام كلّه. فيقول (الكتاب ج 1 ص 304-305) : "أجرى كلامه على ما هو فيه الآن... حمله على ما هو فيه الآن..." "إنّما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك فقلت أنت الآن كذلك ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل".

"وتقول هذا ضارب كما ترى فيجيء على معنى هذا يضرب وهو يعمل في حال حديثك وتقول هذا ضارب فيجيء على معنى هذا سيضرب" (سيبويه ج1 ص131).

وكلّما أراد سيبويه أن يحدّد الزمان أتى بمشير مقامي يدلّ عليه فالماضي أمس والحاضر الآن والمستقبل غدا. فلم يكن سيبويه يكتفي بالصيغة لتحديد الزمان وهو أمر ينبّهنا إلى أنّ الزمان لا يتحدّد إلاّ بالنقطة المرجعية [+ز]، وأنّ

الظروف الإشارية المقامية تحدّد الزمان لأنّها تعكس هذه النقطة. أما معاني الانقضاء والانتهاء فإنّها معزولة عن المقام لا تنجح في تحديد الدلالات الزمانية المتغيّرة.

أما إذا لم يرد معنى الاستقبال الزماني فإنّه لا ينكر مثل هذه الظروف ويستعمل لفظ الاستقبال أو أستقبل للدلالة على معنى الاتصال أي لاحقية الحدث الثاني بالأول دون تغير في الدلالة الزمانية. يقول (سيبويه ج3ص 55): "وتقول ما عدوت أن لتيك أي ما عدوت أن يكون هذا من رأيي فيما أستقبل. ويجوز أن يجعل أفعل في موضع فعلت". ولا يعني هذا أنّ فعل "عدوت" في زمان الماضي وفعل "أتيك" في زمان المستقبل بل إنّ الفعل الثاني متأخّر عن الفعل الأول ومستقبل بالنظر إليه.

وقد ميّز الاسترابادي (شرح الكافية ج2 ص305) من حيث الدلالة بين مجموعة من الأقوال، تمييزا اعتمد فيه الفرق بين صيغة المضارع وصيغة الماضي من جهة والفعل والاسم من جهة أخرى :

1) كان زيد وقت الزوال قام

2) كان زيد وقت الزوال يقوم

فدلّ المثال (1) "على أنه *كان فرغ* من القيام في ذلك الوقت"

ودلّ المثال (2) "على *اشتغاله بالقيام* في ذلك الوقت مع *حدوث القيام*"

فصيغة الماضي تدلّ على الفراغ من الفعل أي على انقضاء الحدث وانقطاعه. أما صيغة المضارع فتدلّ على الاستمرار وعدم الانقطاع. ويجوز أن يكون ذلك في أزمنة مختلفة أو في زمان واحد. فالمثال (1) دلّ على انقضاء في زمان الماضي والمثال (2) دلّ على استمرار في زمان

الماضي. أما إذا قلنا: "زيد يقوم" فإنّ صيغة المضارع تدلّ على اشتغاله بحدث القيام واستمراره في زمان الحاضر. وإذا قلنا : "زيد يقوم غدا" فإنّ صيغة المضارع تدلّ أيضا على معنى الاستمرار والاشتغال بحدث القيام ولكن في زمان مستقبل.

ويختلف الفعل المضارع المرفوع عن الفعل الماضي وعن الاسم وعن المضارع المنصوب بأنّه "من حيث الفعلية يدلّ على الحدوث" (الاستراباذي ج2 ص305). فأن تقول : كان زيد وقت الزوال قائما

أو : كان زيد وقت الزوال قام

دليل على أنّ الاسم والفعل الماضي يشتركان في عدم الدلالة على حدوث القيام في ذلك الوقت. بل هو حدث منقض ومدته في ذلك الوقت.

فالدلالة المظهرية إذن بنيوية يستدلّ عليها من لفظ الفعل. أمّا الدلالة الزمانية فهي مقامية لا تتحدد إلا في المقام المنجز بالنظر إلى زمن التلفظ وتوفّر اللغة قرائن ودلائل تخصّص هذه الدلالة التي تستفاد من التركيب في جملته وليس من عنصر واحد فيه.

فصيغة الفعل لا تتخصّص ولا تتمحّض للدلالة على زمان معيّن إلا إذا دخلت حيّز الاستعمال[1]. وهو ما يفسّر تأكيد النحاة على حاجة هذه الصيغ إلى مخصصات لغوية هي الحروف والظروف وما يحدّد الوقت من الأسماء والمركّبات، مما يستلزم التمييز بين الزمان والوقت.

---

1) هذا ما يفسّر تشبيه النحاة (ابن يعيش ج7 ص6) تخصيص المضارع للاستقبال بتخصيص الاسم بلام التعريف. وقد بيّنا أن التعريف عندهم مقولة إنجازية لا تتحقق إلا عند الاستعمال.

2.3 التمييز بين الزمان والوقت

ميّز النحاة بين الزمان والوقت. وخصّوا الفعل والحرف بالدلالة على الزمان والمفعول فيه بالدلالة على الوقت. يقول الاستراباذي (ج1 ص186) "الفعل يدلّ على المعيّن لكن من الأزمنة الثلاثة لا على الوقت المعيّن المراد به المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة". فنستخلص من قوله أن الأوقات فترات محصورة تقع في الأزمنة المعيّنة تكون لها بداية ونهاية.

أما الأزمنة فإنّها غير محدودة. فالحدث في صيغة الماضي يدلّ على الانقضاء والمضي دون أن يفيد فترة مخصوصة لوقوع الفعل. وقد بيّن الشريف (الشريف 2002 ص 999) أنّ الإنشاء "يحدّد على خط الزمان نقطة مرجعا تقسم الزمان إلى شطرين أولهما لا نهائي البداية وثانيهما لا نهائي النهاية".



فيكون [-ز] منتهيا بنقطة الحضور ويكون [+ز] محدّد البداية بـ[+ز]. فخاصية زمان الحدث المنقضي الانتهاء وخاصية زمان الحدث غير المنقضي عدم الانتهاء. فزمان الماضي لا يدل إلا على انقضاء الحدث قبل "الآن" لكن لا يعلمنا عن الوقت وأما زمان الإمكان أي الاستقبال فتعلمنا صيغة المضارع أنه حدث بعد الآن ولكن لا يعرف له نهاية.

وقد نبّه الاستراباذي (ج1 ص186) إلى المغالطة التي قد تنشأ من استعمال صفة "المعيّن" لنعت الظرف ولنعت الزمان. فالزمان المعيّن غير ظرف الزمان المعيّن. يقول "قول المصنّف في الشرح لمّا كان ظرف الزمان المعيّن مدلول الفعل تعدى إليه الفعل فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعيّن وذلك أنّ الفعل يدلّ على المعيّن لكن من الأزمنة الثلاثة".

فتقوم العلاقة بين الزمان والوقت على التضمين إذ الأوقات مظروفة بالأزمنة الثلاثة. يقول سيبويه (ج1 ص418) "أما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك: القتال يوم الجمعة إذا جعلت يوم الجمعة ظرفا". فتبرز علاقة التضمّن التي تقوم عليها الأوقات المختلفة في الأزمنة المختلفة من الدهر. وهي علاقة يؤسّسها مفهوم الاحتواء والظرفية: ففي الدهر أزمنة وفي الأزمنة سنين وفي السنين شهور وفي الشهور أيام وفي الأيام ساعات وكل ما يمكن أن يقوم في هذه الأسماء على حدود تعيّن بدايتها ونهايتها هي أوقات ولو واصلنا ما بدأه سيبويه لوصلنا في نهاية التحديد إلى النقطة المرجع المولّدة لكل هذه الأوقات في الأزمنة الثلاثة وهي "الآن".

ويقابل الاستراباذي (ج1 ص184) بين التوقيت والإبهام في تحديد الأزمنة فـ"المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان. والمؤقّت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان".

فالمبهم كقولك : أبقى عندك إلى حين

والمؤقّت كقولك : أبيت عندك الليلة

ويشمل الزمان المؤقّت بالإضافة إلى ما كان محصورا ما كان معدودا من الزمان مثل قولنا: أبيت عندك يوم الخميس.

يقول الاستراباذي (ج2 ص104) "الأوقات علامات يوقّت بها الحوادث ويعيّن بها الأفعال". فالتوقيت تعيين داخل تعيين به نحدّد فترة معيّنة في زمان معيّن وهو دور لا يضطلع به سوى الظرف.

وتتميّز الظروف الإشارية المقامية من غيرها من الأسماء والمركبات الدالة على الزمان. إذ تجمع بين الدلالة على الزمان المعيّن وعلى الوقت

المحدّد. فـ"الآن" يدلّ على وقت محدّد في الحاضر و"غداً" يدلّ على وقت محدّد في المستقبل و"البارحة" تدلّ على وقت محدّد في الماضي.

وقد استلزمت هذه السمة التي أبرزناها في الظروف التوافق بين الدلالة الزمانية التي تؤديها صيغة الفعل والدلالة الزمانية التي يؤديها الظرف. وهو ما جعل سيبويه (الكتاب ج1 ص25) يحتكم إلى الدلالة الزمانية في تصنيف أنواع الكلام من حيث الاستقامة. فالتناسب الزماني بين العناصر المكوّنة للجملة هو المميز بين "المستقيم الحسن" مثل "أتيتك أمس" و"المحال" مثل "أتيتك غدا وسآتيك أمس" و"المحال الكذب" مثل "سوف أشرب ماء البحر أمس". فأول مقومات المعنى استقامة الدلالة الزمانية الحاصلة من الجملة وهو يقرّ بذلك بأنّ كل لبس يصيبها يؤدي إلى استحالة التخاطب.

وهذا ما يفسّر إقرار تبعية الظرف للفعل مهما كانت قوّة دلالته الزمانية بحكم تبعيّة المعمول للعامل إعرابيا وتبعية الخاص للعام دلاليا. مما يدعم كون الدلالة الزمانية دلالة ناتجة عن العلاقة بين هذه العناصر جميعا علاقة سيلعب الحرف فيها الدور الرئيسي لقدرته على وسم النقطة المرجع.

فموضع المفعول فيه الذي اعتبره النحاة موضعا ضروريا في بنية الجملة يتعدى إليه الفعل اللازم والفعل المتعدي على حد سواء يحمل دلالة زمانية سواء امتلأ وعجّم أم لا. ذلك أنّ عدم تعجيمه يعني قدرة المخاطب على التمكّن مما يمتلئ به هذا المحل من قرائن هي مقامية بالأساس فإذا قلنا: "يخرج زيد Ø "يفهم المخاطب أنّ القصد" يخرج زيد الآن". فدلالة عدم الانقضاء التي تدلّ عليها صيغة المضارع إذا لم نجد دليلا على زمان معيّن نزعت إلى التعبير عن زمان الحاضر. فغياب قرائن تدلّ على الاستقبال أو المضيّ دليل على أنّ الزمان هو زمان الحال. يقول ابن هشام (مغني اللبيب ج 1 ص 323) : "شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه".

وقد أشار لاينز (Lyons 1980 ص ص306.-307) إلى أن نزعة الجمل إلى الارتباط بزمان الحاضر المقامي ليست رهينة صيغة الفعل. فحسب رأيه لو كانت اللغة الفرنسية قادرة على أن تقول: Il pleuvoir لفهم المخاطب :

Il pleuvoir maintenant ici*

وذلك لقوّة ارتباط الدلالة الزمانية بالإشارة المقامية. غير أنّ ما يوجّهنا إلى هذا الفهم حسب رأينا إنّما هو ما يحمله موضع الحدث الإنشائي من دلالة على زمان الحاضر كما بيّنا. وهي دلالة تفيض على بقية عناصر البنية فإذا لم يكن في الجملة ما يدلّ على أنّ الزمان قبل [+ز] أو بعد [+ز] كان زمان الجملة هو زمان الحاضر لأنّ الدلالة الزمانية من مقوّمات حدث الإنشاء. فيعكس إنشاء البنية الزمان.

واستحالة إنجاز المثال الذي افترضه لاينز لإبراز أهميّة الإشارة المقامية في تحديد الدلالة الزمانية يقوم دليلا على أنّ الدلالة الزمانية ناتجة عن تفاعل عناصر البنية جميعا بالمقارنة. وهو ما يستلزم على مستوى الإنجاز توافقا وانسجاما بين هذه الدلالات جميعا.

3.3 علاقة مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء) بـ [+ز]

بينا أنّ دراسة النحاة للدلالة الزمانية في الأفعال قد اعتمدت على إبراز ما صار يسمى اليوم في الدراسات الحديثة بالمظهر. فصيغة الفعل تدلّ على ما انقطع "وذهب ومضى" (المبرّد ج1 ص185). فصيغة الماضي للمنقطع عن الحال والاستقبال. وصيغة المضارع لما لم ينقطع. وفي عدم الانقطاع معنيان الأول يعطي الحال "ما أنت فيه ولم ينقطع" (المبرّد ج4 ص148-149) والثاني يعطي المستقبل "ما تفعله بعد ولم يقع" (المبرّد ج4 ص148-149)

فالمقابلة بين الصيغتين تقوم على مقولة (الانقطاع/عدم الانقطاع). ومثل هذه الرؤية تجعل الحال متّصلا بالمستقبل. غير أنّها لا تبرز اتصاله بالماضي.فهي مقولة لا تبرز الدور الرابطيّ لـ[+ز]. وهو ما جعل النحاة يذهبون إلى أنّ قولا مثل "خرج الآنَ" مجاز وقولا مثل "سيقرأ الآنَ" غير جائز. يقول الجرجاني (ج1 ص83):

"لو قلت سيقرأ الآن لم يجز لأجل أنّ قولك الآن يدلّ على الحال ولا تصاحب المستقبل وجاز أن تقول زيد يفعل غدا لأجل أنّه يصلح للزمانين فيسوغ أن تقرن به أيّهما شئت وقولك سيفعل بمنزلة فعل فإنّه لمّا تمخّض لضرب واحد من الأزمنة لم يجز أن يصحبه من أسماء الزمان غير واحد فلا تقول ضرب الآن على الحقيقة ولا غدا".

غير أنّ الناظر في الاستعمالات المختلفة يلاحظ أنّ مثل هذه الأمثلة التي لم يجوّزها الجرجاني قد صارت متواترة فكما نقول:

1) إني أقرّر الآن

نقول : 2) الآن رفعت قامتي في الماء (موسم الهجرة إلى الشمال ص 156)

ونقول : 3) اغرب عن وجهي الآن

فتصير مقولة الانقطاع وعدم الانقطاع غير قادرة على تفسير هذه الاستعمالات مما يستلزم حملها على المجاز. وقد أشار الأنباري (الإنصاف ج1 ص254) إلى جواز أن نقول :

4) قد قام الآن أو الساعة.

ذلك أنّ "قد تقرّب الماضي من الحال فجاز أن تقع معها حالا ولهذا يجوز أن تقترن به الآن أو الساعة" وكأنّنا به يثبت أنّه وإن كان قد جوّز "قد قام الآنَ"

فإنّه لا يجوّز "لم الآن" لدلالة الصيغة مجرّدة من "قد" على بعد الماضي من الحال وانقطاع الحدث قبل "الآن".

غير أنّ الشريف (الشريف 2002 ص ص 998-1004) في دراسته لدلالة الصيغ الزمانية بيّن أمرين تجاوز بهما تفسير النحاة العرب فأبرز احتمال الدلالة الزمانية في الصيغ الاشتقاقية لمثل هذه التراكيب. الأمر الأول هو تعويضه مقولة (الانقطاع/عدم الانقطاع) بمقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء). والأمر الثاني إبرازه أن دور الحاضر المتصل في الربط بين الزمانين يمكّن هذا العنصر الرابط من أن يكون جزءا من المربوط مما يخوّل لـ [+ز] أن تكون غاية داخلة أو غاية خارجة. ففي المثال (2) تدلّ صيغة الماضي على انتهاء الحدث في زمان الوجوب بدخول الغاية. فمعنى التزامن حاصل بين نقطة نهاية الحدث ونقطة بداية إنجاز حدث الإنشاء.

فصيغة "فعل" قد تدلّ على انتهاء الحدث قبل [+ز] فتكون بمعنى الانقطاع :

5) قد زوجت أم جحدر البارحة (الأغاني ج2 ص512)

كما يمكن أن تكون لانتهاء الحدث في [+ز] باعتبار أنّ خاصية الزمان الماضي [-ز] الانتهاء بالنقطة [+ز]. وإذا كانت صيغة المضارع المرفوع "يفعلُ" تدلّ على عدم الانتهاء، وإذا كان من خصائصها أنّها تبدأ بالنقطة [+ز] فإنّه يجوز أن نقول :

(أ) سيخرج الآن

كما جاز قولنا (ب) يخرج الآن

فيدل المثال (أ) على أنّ نقطة نهاية الحاضر هي نقطة بداية الحدث غير المنتهي.

وهذا المعنى يناسب ما أثبته النحاة من دلالة صيغة المضارع على الاستمرار إذ أنّ المثال (أ) والمثال (ب) يشتركان في الدلالة على أنّ الحدث مستمر في الزمان غير منته بـ"الآن". وهو ما يفسّر تسمية النحاة الزمان المطلق بـ"الزمن المستمر" فلا تدلّ فيه صيغة المضارع على زمان معيّن ولا تقصد زمانا دون زمان" (ابن هشام ج2 ص512) بل يكون عدم الانتهاء فيها غير محصور بزمان أو بوقت فتكون "عملا مستمرا في الأزمنة" (ابن هشام ج2 ص476) كأن تقول :

5) هو يقري الضيف أي أنّ ذلك من عادته ودأبه في كل وقت.

ولا شك أنّ ذلك ممكن لدلالة البنية على الحضور المطلق فكأنّ الإنجاز مع هذا المعنى لم يمحض النقطة [+ز] للاختصاص بلحظة معيّنة بل بقيت على ما تتميّز به من دلالة عامة غير معيّنة تستمدّها من سمتها التجريدية فيكون معنى عدم الانتهاء فيها مطلقا غير محصور.

وكما قابلت "لعل" "يفعلُ" في الانتهاء وعدم الانتهاء في الزمان الوجوبي، قابل المجزوم المنصوب في الانتهاء وعدم الانتهاء أيضا لكن في الزمان الإمكاني. فكان المجزوم للممكن المنتهي، والمنصوب للممكن غير المنتهي (الشريف ج2 ص 1007). فإذا قلنا : 1) لم يغادر القطار المحطّة احتملت:

أ) لم يغادر القطار المحطّة (البارحة، السنة الفارطة...) ← انتهاء + انفصال

ب) لم يغادر القطار المحطّة إلى الآن ← انتهاء + اتصال

فيصير المثال (ب) بمعنى (ج) لمّا يغادر القطار المحطّة

فتكون الآن في المثال (أ) غاية خارجة وتكون في المثال (ب) غاية داخلة مما يجوّز لنا أن نقول (د) لم يغادر القطار المحطّة الآن.

وإذا قلنا 2) لن أتزوّجك

كان بمعنى (2 أ) لن أتزوّجك أبدا

أما إذا قلنا (3) لن أتزوجك الآن

فإنّه يقتضي (3أ) سأتزوجك بعد الآن

ولذلك يجوز (4) لن أتزوجك الآن بل بعد سنة

ولا يجوز (5)* لن أتزوجك أبدا بل بعد سنة.

فـ"الآن" في تعبيرها عن الوقت الحاضر تشمل هذا الوقت من أوله إلى آخره وبما أنّه وقت فاصل واصل فإنّ أوّله سيلتبس بالماضي وآخره سيلتبس بالمستقبل. يقول ابن يعيش (ج4 ص 105) "الآن يقع على وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض" مما يدعم اعتبار الصيغ الفعلية دالة على الانتهاء وعدم الانتهاء واعتبار النقطة المرجعية نقطة تقبل أن تكون داخلة أو خارجة أو بعبارة أخرى نقطة تقبل أن تكون متّصلة بأحد الأزمنة أو منفصلة فيجوز حينئذ أن تكون "الآن" ظرفا لجميع الصيغ الفعلية فنتحدث عن ماض متّصل وماض منفصل وعن مستقبل متّصل ومستقبل منفصل.

خاتمـــة :

بيّنا حرص النحاة على إبراز قوّة علاقة الزمان بالفعل فبيّنوا أنّه من مقوّماته لا من مستلزماته. وهو ما جعلهم يقرّون بأن بنية الفعل تدلّ على الزمان. وقد بيّنا أنّ ما قصده النحاة بالزمان يمثّل في الدراسات الحديثة المظهر الزماني. وقد ذهبنا إلى أنّ النحاة يعتبرون هذه المعاني من قبيل المعاني الزمانية العامة التي تتخصّص إذا دخلت حيّز الاستعمال. ذلك أنّ الصيغ الفعلية تدلّ على معاني الانقضاء وعدم الانقضاء والانقطاع وعدم الانقطاع ... فإذا أنجزت في مقام تخاطبي تخصّصت هذه المعاني ودلّت على زمان معيّن وهو

ما يؤكّد أن الدلالة المظهرية دلالة بنيوية يستقلّ عليها من لفظ الفعل تحتمل الدلالات الزمانية المتخصّصة بالإنجاز.

ويحتاج الفعل إلى مخصّصات تحقّق دلالته الزمانية هي الحروف والظروف مما يدلّ على أنّ الدلالة الزمانية ناتجة عن ائتلاف عناصر الجملة. وهو أمر استلزم التمييز بين الزمان والوقت. فلئن اختصّ الفعل والحرف بالدلالة على الأزمنة المختلفة فإنّ ما يقع في موضع الظرف يختصّ بالدلالة على الوقت. وقد بيّنا أنّ العلاقة بين الوقت والزمان تقوم على التضمّن إذ يحدّد الظرف الأوقات المختلفة في زمان واحد.

وأبرزنا أنّ سيطرة العامل على المعمول تجعل الفعل مسيطرا على الظرف وتجعل الوقت مظروفا بالزمان الذي يدلّ عليه الفعل مما يستلزم التوافق الدلالي بين دلالة الفعل الزمانية ودلالة الظرف الوقتية.

وقد طرحنا الإشكاليات التي تثيرها الأمثلة من صنف: "يخرج الآن" و"سيخرج الآن" والتي ذهب النحاة إلى أنّها لا تجوز إلا على المجاز وبيّنا دور مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء) في تفسير هذه الأمثلة. وقد أبرز الشريف أنّ النقطة المرجعية [+ز] تتميّز بدور رابط يجعلها جزءا من المربوط. مما يجعلها غاية داخلة أو غاية خارجة. وقد بيّنا أنّها يمكن أن تفسّر حينئذ هذه الأمثلة بإبراز علاقة الاتصال أو علاقة الانفصال.

فيتأكّد أن الأزمنة الإشارية المقامية أزمنة تحتملها الصيغ الفعلية بما تدلّ عليه من دلالة مظهرية، وأنّ هذه الدلالة المظهرية دلالة تركيبية بنيوية تدلّ عليها الصيغ الاشتقاقية فتمثّل تجريدا للدلالة الزمانية. مما يؤكّد أن التمييز بين المظهر والزمان باعتبار الأول غير إشاري مقامي والثاني إشاري مقامي تمييز لا يستقيم. إذ أنّهما يمثّلان وجهين مختلفين لشيء واحد في مستويات بنيوية مختلفة.

4. الفصل الرابع : انعكاس النقطة الموجهة [+ز] في الحروف

إنّ الناظر في الحروف جميعا يلاحظ أنّ أغلبها إن لم نقل كلّها تتميّز بما تحمله من دلالة زمانية. فكما تمايزت الحروف بعضها من بعض باختلاف عملها الإعرابي أو عملها المعنوي تمايزت كذلك باختلاف ما تؤديه من دلالات زمانية :

- حروف الاستقبال
- حروف الشرط
- حروف الجرّ : تدلّ على الظرفية: فـ"من" مثلا تكون لـ"ابتداء الغاية في الزمان وفي المكان" : (ابن هشام ص 318).
- حروف الاستفهام : بيّن ابن هشام (ج2ص350) أنّ وجها من وجوه اختلاف هل عن الهمزة يتمثّل في تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو "هل تسافر" بخلاف الهمزة نحو أتظنّه".
- حروف العطف : الواو والفاء وثمّ "للجمع والترتيب" (ابن هشام ج2 ص354).
- حروف التحضيض : معناها طلب الشيء فتكون للاستقبال (ابن هشام ج1 ص 69-70)
- حروف التأكيد
- حروف النداء والتنبيه والندبة
- حروف النفي

وإذا ما كان الحرف هو "الواسم الأساسي للقوة اللاقولية في العربية" (مبخوت 2001 ص 90) وهو المعجّم لموضع الإنشاء (الشريف 2002) فإنّ

هذه الحروف تمثّل دون أدنى شكّ دليلا علىالنقطة المرجعية [+ز] باعتبارها زمان إيقاع العمل اللغوي الموسوم بهذه الحروف في المستوى الصوتي اللفظي.

وبما أنّ الدور الأول للحرف يتمثّل في كونه "رباطا" و"وصلة" (الزجاجي، الإيضاح ص 44) فإنّه قد بدا لنا أن الحروف عامة وحروف صدارة الجملة خاصة تضطلع بدور الربط بين زمان العمل اللغوي أي [+ز] وبين زمان الحدث المخبر عنه [ز 1]. فهي تربط الحدث زمنيا بحدث الإنشاء وتؤكّد تعيّن الدلالة الزمانية بمقابلتها بـــ [+ز] مما ينتج الدلالة الزمانية للجملة. وسنحاول أن نستدلّ على هذا الأمر بمقارنة حروف النفي بحروف التأكيد. ذلك أنّنا قد لاحظنا في دراستنا لهذه الحروف أمرين: الأول كثرة حروف النفي وتنوّع عملها الإعرابي قياسا ببقية الحروف عامة وقياسا بحروف التأكيد خاصة. والأمر الثاني يتمثل في عدم تأكيد النحاة الدلالة الزمانية مع صنفين من الحروف هي حروف التأكيد وحروف النداء والتنبيه والندبة. فقد كانت الدلالة الزمانية في هذه الحروف من المسكوت عنها. ولم يحرص النحاة على إبرازها وهو أمر قد دعانا إلى التساؤل عن أسبابه. فبدا لنا أنّها راجعة إلى قوّة علاقة هذه الحروف بزمان الإنشاء وقدرتها على وسم موضع الحدث الإنشائي.

1.4 حـــروف النـــفـــي

تتعدّد حروف النفي وتتمايز فيما بينها من حيث العمل ومن حيث اقتران نفيها بالدلالة الزمانية. والمثير للانتباه كثرة عدد حروف النفي مقارنة بحروف التوكيد. وهي نوعان : حروف تتصدّر الفعل : (لم، لن، لا، لمّا، ما) وحروف تتصدّر الجملة : ما المشبّهة بليس، لا النافية للجنس ولات. وقد تفرّد كل حرف من هذه الحروف بدلالة زمانية لا يؤدّيها غيره : "لم" تنفي المضارع وتقلبه ماضيا (ابن هشام ج 1 ص 271) ومنفي "لمّا" "لا يكون إلا قريبا من الحال" (نفسه ص 279) و"لن لنفي المستقبل" و"لا "إذا وقعت على فعل نفته مستقبلا" (المبرّد ج 1 ص47) وما تكون نفي هو يفعل إذا كان في الحال" (ابن السرّاج

ج 2 ص210) أما الناسخ "ما" فإنّه يشبه بليس في نفيه للحال (الأنباري أسرار العربية ص 143) وأما لا النافية للجنس فإنّها "تنفي نفيا عاما مستغرقا" (ابن يعيش ج2 ص103) فلا تدلّ على زمان بعينه.

فتوزّعت هذه المنفيات على خطّ الزمان توزيعا منتظما يوفّر المتكلّم إمكانيات التعبير عن عمل النفي في أزمنة مختلفة مثّلها مبخوت (2001 ص 102) في هذا الشكل:

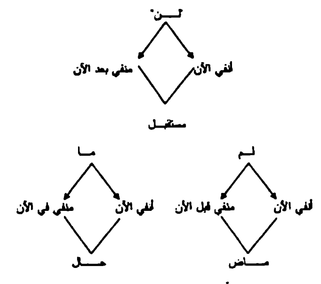
لم	لمّا	ما/لا	لن	لا
	[قبل ز]	[الآن = ز]	[بعد ز]	

وجميع الدلالات الزمانية التي تفيدها هذه الحروف قد تحدّدت بالنقطة المرجعية "الآن" وقد بدا ذلك صريحا في قول ابن هشام (ج1 ص282) مفسّرا هذا المثال: "لمّا يوفّوا أعمالهم "أي أنّهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها". فالنفي بلمّا يكون في زمان الماضي ويتّصل بالآن أي الزمان الحاضر. وإذا استندنا على هذا التفسير تبيّن لنا أنّ ما تختلف فيه بقية أدوات النفي كامن في علاقتها بـ"الآن" فـ"لم" تنفي نفيا منقطعا غير متّصل بالآن و"ما" تنفي في "الآن" و"لا" و"لن" ينفيان ما بعد "الآن".

واعتمادا على ما أثبته الباحثون (الشريف 2002، ميلاد2001 ومبخوت2001) من أنّ الحروف تعجيم لمحلّ الإنشاء ودليل على العمل اللغوي المنجز تبيّن لنا أنّ هذه الحروف تعكس النقطة المرجعية [+ز] باعتبارها من مقوّمات الحدث الإنشائي.

وبما أنّ أقوى ما في حروف النفي دلالتها على الزمان فإنّنا نفترض أنّ ما تضطلع به الحروف من دور الربط والوصل إنّما يتجلى في ربطها بين

طرفين ربطا يخلق علاقة تمثّل الدلالة الزمانية. لتكون ناتجة عن المقارنة بين نقطتين اعتمادا على ترتيب الأحداث حسب علاقة القبل والبعد أو التزامن. فكأنّ دور الربط الذي تضطلع به أعمق من مجرّد الربط بين الاسم والفعل أو بين الموضع والموضع إنّما هو دور مضمّن فيها مكوّن لماهيتها إذ هي تكون وصلة بين حدث الإنشاء وحدث الإحالة مما يؤكّد أن دلالة هذه الحروف ناتجة عن هذه العلاقات الداخلية التي تؤسّسها :



وهذا المعنى المركّب في الحروف قد جعل ابن الحاجب (عن ابن هشام ج2ص438) يقول بإمكانية تعليق الظرف بالحرف. إذ قال في تفسير قوله تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) "إذ بدل من اليوم واليوم إمّا ظرف للنفع المنفيّ وإمّا لما في لن من معنى النفي أي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفيّ نفع مطلق وعلى الأول نفع مقيّد باليوم"

ولو لم تحمل "اليوم" على معنى "الآن" لما استقام هذا الأمر. فلو عوّضنا "اليوم" بـ"غداً" لما جاز إلاّ المعنى الأول لأنّ إيقاع النفي لايكون إلاّ في الحاضر. ولئن كان "جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف" فقد رأى ابن هشام (ج2 ص438) أنّه "كلام بديع" وهي وجهة في النظر تدعم ما ذهب إليه الشريف (الشريف 2002 ص-ص700 –701) من أنّ "المتمّم الواقع توسعة بعد المفعول به قد يكون قيدا للإحالة أوقيدا للإنشاء".

وكما تحمل الحروف دلالة زمانية فتحدد الماضي والحاضر والمستقبل تحمل دلالات مظهرية فتدلّ على "الاتصال" و"الانقطاع" و"الامتداد" و"القرب" و"البعد" (ابن هشام ج1 ص278-279). وهي دلالات يصعب تمييزها من الدلالة الزمانية التي يؤديها الفعل لأنّها تساهم في تحديد الزمان وتؤسّس دلالة الحروف الزمانية مما يؤكّد أنّ المظهر زمان.لحروف العطف تتمايز من حيث القرب والبعد. فـ"يكون بين متعاطفيها" تقارب أو تراخ" (ابن هشام ج2ص354). و"قد" تقرّب الماضي من الحال. و"لمّا" تنفي في الماضي نفيا ممتدّا إلى الحال. يقول ابن هشام (ج1 ص279) "ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف تعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأنّ معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلمّا تقم لأنّ معناه وما قمت إلى الآن".

وهذه المعاني المظهرية هي التي تفسّر عدم جواز بعض التراكيب مثل :

* لمّا يكن في العلم الماضي مقيما

وذلك لعدم التناسب بين دلالة الاتصال التي تؤديها "لمّا" ودلالة الانقطاع التي يؤديها الظرف "في العلم الماضي" ولنفس السبب يجوز أن نقول

1) لم أخرج البارحة.

ولا يجوز 2) *لمّا أخرج البارحة.

فتتحكّم المعاني المظهرية وتحدّد شروطا في التركيب تدلّ على أنّها تؤسّس الزمان وتبني انسجام دلالاته.

2.4 حـــروف التـــوكـــيد

تعتبر حروف التوكيد قليلة جدّا مقارنة بحروف النفي وهي تكاد تنحصر في حرفين هما "إنّ" و"لام التوكيد". أما بقية الحروف فإنّ بعضها قد حمل على "إنّ" مثل "إنّما" إذ اعتبرت حرفا مركّبا من "إنّ" و"ما" الكافة (ابن يعيش شرح المفصّل ج 8 ص 54). وبعضها الآخر قد اختلف فيه النحاة ولم يجمعوا على أنّه يكون للتأكيد مثل "لمّا" و"قد". يقول ابن هشام (مغني اللبيب ج1 ص57) في "لمّا" : "كلمّا التوكيد فقلّ من ذكره". أما "قد" فذكر ابن هشام (ج1 ص 175) أنّ من معانيها إذا تعلّقت بفعل ماض "التحقيق نحو (قد أفلح من زكّاها)". غير أنّ العديد من النحاة مثل سيبويه والمبرّد والرمّاني قد أثبتوا فيها أمرين آخرين: 1) كونها "لقوم ينتظرون شيئا" (سيبويه ج3 ص114، المبرّد ج2 ص335 الرمّاني ص 104). 2) تقريب الماضي من الحال. يقول الرمّاني (الحروف ص 104) "إذا دخلت قد على الماضي قرّبته من الحال ولذلك قولك قد جاء".

ثم إنّه إذا استقام أنّ دلالة "قد" هي التحقيق فإنّها تفارق "إنّ" في كونها لا تسم محلا إشاريا رئيسيا إذ هي لا تتصدّر الجملة بل تتصدّر الفعل. وهذا الاختلاف يجعل دلالة التأكيد بهما مختلفة لا تقع على نفس المستوى خلافا لحروف النفي التي تسم محلا واحدا مشتركا بينها جميعا. وقد تساءلنا حول سبب الاختلاف في العدد بين حروف النفي وحروف التأكيد وبدا لنا أنّ جوهر هذا الاختلاف كامن في علاقة العمل اللغوي الذي تسمه هذه الحروف بالدلالة الزمانية وبالنقطة المرجع [ع\ز] التي تحدّد الإشارة المقامية.

فـ"إنّ" تأتي للتأكيد وهو معنى يتصدّر الكلام دون أن يغيّر معناه إذ أنّ "معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرّره" (الاستراباذي ج1 ص123) مما يقوم

دليلا على أنّ "إنّ" إثبات للإثبات سواء أكان موجبا أم سالبا يقول ابن هشام (ج1 ص309) "ليست إنّ للإثبات وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل "إنّ زيدا قائم" أو نفيا مثل "إنّ زيدا ليس بقائم".

وقد بيّن الشريف (2002 ص 546) أنّ "إنّ" تسم محل شحنة الإثبات. "ولمّا كان "الأصل في الإثبات عدم الذكر والوسم لكونه موجبا كان وسمه تأكيدا". وبحكم ما سمّاه الشريف (2002 ص 557) بـ"الدور التكراري" الذي "يولّد الإنشاء على الإنشاء" فإنّ المثال (أ) يؤول بـ (أ'):

(أ) زيد يسافر غدا

(أ') أثبت الآن سفر زيد غدا

كما يؤول المثال (ب) بالمثال (ب') :

(ب) إنّ زيدا مسافر غدا

(ب') أثبت الآن أنّني أثبت الآن مرض زيد غدا

مما يؤكّد أنّ "إنّ" تأتي لإثبات الإثبات. فالمؤكـد بـ"إنّ" هو إثبات العمل اللغويّ وهو لا يكون إلا في زمان واحد هو زمان إيقاع العمل اللغوي أي الآن. فلم تحتج اللغة إلى تعديد أدوات التوكيد لأنّ المؤكـد لا يخلو من أن يكون في زمان واحد هو "الآن". أما منفي أدوات النفي فإنّه يكون في أزمنة مختلفة فتعددت أدوات النفي لتعدد هذه الدلالات الزمانية كما بيّنا.

وسكوت النحاة عن إبراز دلالة زمانية في "إنّ" لم يشمل لام التوكيد.وهو سكوت يعلّل حسب رأينا بوضوح دلالة "إنّ" على الزمان الحاضروعدم دلالتها على غيره. وقد بدا لنا واضحا أنّ النحاة يمايزون بين الحرفين رغم أنّهما يشتركان في توكيد مضمون الجملة" (ابن هشام ج1 ص229). فـ"إنّ" أقوى من لام التوكيد لذا فإنّهما إذا اجتمعا في جملة واحدة "زحلقوا" اللام "عن صدر الجملة" دون "إنّ" وذلك "كراهية ابتداء الكلام بمؤكّدين" (ابن هشام ج1

ص229). وترحلقها هذا قد انتهى بها إلى التعلّق بالفعل وبحدث إنشاء فرعي معمول للحدث الإنشائي الرئيسي وهو ما أثار البحث في دلالتها الزمانية: إنّ زيدا ليقوم. فيتأكّد أنّ قوّة دلالة الحرف على الزمان تجعله مؤثّرا في الدلالة الزمانية للفعل ومحددا لها باعتبار أنّ "معنى الحرف في غيره" (الزجاجي، الجمل ص2).

وقد ذهب أغلب النحاة إلى أنّ لام التوكيد تخلّص المضارع للحال. غير أنّ ابن مالك (عن ابن هشام ج1 ص229) اعترض على ذلك مستشهدا بقوله تعالى (إني ليحزنني أن تذهبوا به) "فإنّ الذهاب كان مستقبلا فلو كان الحزن حالا لزم تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثره". وقد ردّ ابن هشام قول ابن مالك بأنّ "التقدير قصد أن تذهبوا والقصد حال".

والمهمّ بالنسبة إلينا من هذا الجدال إثبات دلالة لام التوكيد على الحال إذ أنّه بذلك يثبت أنّ "إنّ" أيضا لا تكون إلا للحال. فيؤول المثال (ج) المذكور في النص اعتمادا على تفسير ابن هشام بالمثال (ج') :

(ج) إني ليحزنني أن تذهبوا به

(ج') أثبت الآن إثباتي الآن حزني الآن لإتيانكم الآن عزمكم على الذهاب بعد الآن

فنستخلص من هذا التحليل أنّ دلالة اللام على الحال إنّما هي متأتّية من دلالته على الإثبات. والإثبات عمل لغوي ينعكس بالقول ولا يكون إلاّ حاضرا.

وقدرة الحرف على وسم موضع الإنشاء قد جعل الحروف الدالة على الإنشاء الإيقاعي مثل حروف النداء والتنبيه والندبة دالة على الحاضر وجعل الأفعال الجامدة مثل "ليس وعسى ونعم وبئس" لا تكون إلاّ للحال (ابن هشام ج1ص195) لتشبّهها بالحرف في عدم تصرّفها.وهو أيضا ماجعل النحاة

يربطون بين الحرفية والزمان الحاضر في دراستهم لـ"منذ". يقول ابن يعيش (ج4 ص94) :

"فإذا كانت حرفا كان مابعدها مخفوضا وكانت بمعنى الزمان الحاضر نحو قولك ما رأيته مذ الساعة أي في هذه الساعة الحاضرة وكذلك منذ الشهر ومنذ العام كله بمعنى الحاضر لمنذ أوصلت معنى الفعل إلى ما بعدها من الزّمان".

وهو معنى لا تؤديه "منذ" إذا كانت اسما وكان ما بعدها مرفوعا مثل "ما رأيته مذ يومان" (انظر ابن يعيش ج 4 ص94).

فنخلص إذن إلى أنّ الحروف تتميّز عن الفعل والاسم بوسمها لعمل المتكلّم وسما صريحا جعلها جميعا تدلّ على الزمان باعتباره من مقوّمات الفعل. فكانت قرينة لغوية محددة للنقطة المرجعية [+ز] باعتبارها طرفا من أطراف الدلالة العلاقية التي تؤسس معنى كل حرف.

الخاتمـــــة :

حاولنا في هذا الفصل أن نبرز قوّة علاقة الحروف بالنقطة المرجعية [+ز]. فبيّنا أنّ ما تضطلع به الحروف من قدرة على وسم القوّة اللاقولية وعلى تعميم محل الإنشاء يجعلها أكثر أقسام الكلام ارتباطا بالنقطة المرجعية [+ز]. وقد اتخذّنا حروف النفي وحروف التأكيد نموذجا لإثبات ذلك. أما حروف النفي فقد تميّزت بكثرتها وبتنوّع دلالاتها الزمانية خلافا لحروف التأكيد التي تميّزت بقلّة عددها وبعدم تنوّع دلالتها الزمانية إذ أنّها لا تكون إلا للحاضر.

وبيّنا اعتمادا على المقارنة أنّ هذه الحروف تتميّز بقدرتها على أن تحمل في معناها زمان إيقاع العمل اللغوي الذي تسمه، إضافة إلى دلالة زمنية أخرى تتحدّد بزمان إيقاع العمل اللغوي. وهذا ما ينتج الدلالة الزمانية فيها. وهو أمر

يؤكّد أنّ حقيقة دلالة هذه الحروف كامن في خصائصها العلائقية وهو ما يجعل الربط فيها من مقوّمات ماهيتها. فهي تربط بين النقطة [+ز] المحددة بالحدث الإنشائي وبين زمان الأحداث المخبر عنها فتتمكّن من إعطاء دلالة زمانية ناتجة عن مقارنة هاتين النقطتين.

وهذه الخاصية هي التي تفسّر اختلاف عدد حروف النفي عن حروف التأكيد. فقد بيّنا أنّ حروف التأكيد لا تأتي إلا لمعنى واحد هو إثبات الإثبات. فهي تأكيد لعمل إيقاعي لا يكون إلا في زمان واحد هو الحاضر. لذا لم يوفّر النظام اللغوي حروفا عديدة للتأكيد.

أما حروف النفي فهي تسم عمل النفي الذي يقع في زمان الحاضر فتدلّ على [+ز]. غير أنّ منفيها يكون في أزمنة مختلفة تتحدد بهذه النقطة. فكانت حروف النفي كثيرة ومختلفة. فيتأكّد بذلك أنّ قوّة الدلالة الزمانية في الحروف متأتّية من قدرتها على وسم موضع الحدث الإنشائي الذي تمثّل [+ز] زمانه. فكانت بذلك دليلا على أنّ النقطة المرجعية المحددة للزمان نقطة توفّرها البنية النحوية من داخل البنية لا من خارجها.

5 الفصل الخامس : الظروف الإشارية المقامية

تحضر الظروف الإشارية المقامية في كتب النحاة على صورتين مختلفتين : فهي وحدات لغوية موصوفة حرص النحاة على إبراز خصائصها البنيوية في أبواب عديدة. وهي كذلك وحدات مفسِّرة للمقولة الزمانية تحضر في ما يقدّمه النحاة من شواهد ليكون حضورها في المثال محدّدا للزمان المقصود من الفعل ودالاً على العلاقة الزمانية بين الأحداث وما تتميّز به هذه الدلالة الزمانية من تغيّر مع كلّ استعمال.

فنجد سيبويه مثلا يعتمد على المشيرات المقامية الزمانية في تفسيره لعلاقة "الانفصال" التي تدلّ على تحوّل من زمان إلى آخر والتي تقابل علاقة "الاتصال" الدالة على وقوع الأحداث في زمان واحد ولكن في أوقات مختلفة، فيقول (سيبويه ج3 ص 20) : "مرض حتى لا يرجونه أي حتى أنّه الآن لا يرجونه. فهذا ليس متّصلا بالأوّل وقعا معه فيما مضى".

وفي نفس السياق يفسّر سيبويه علاقة الانفصال بقوله : "لقد ضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرّك اليوم" فتعكس المقابلة بين أمس/اليوم علاقة الانفصال إذ تدلّ على تحوّل من زمان ماض إلى زمان حاضر.

واللافت للانتباه أنّ حضور المشيرات المقامية في كتب النحاة على الصورة الثانية أكثر من حضورها على الصورة الأولى. فالأبواب المخصّصة لدراسة هذه الوحدات قليلة مقارنة بغيرها. ولا شكّ أن في اعتبارها وسائل إيضاحية دليلا على أنّها بالنسبة إلى النحاة واضحة في معناها بسيطة في استعمالها لا تطرح إشكاليات تستلزم البحث والتقصّي والتفسير. وهو وضوح متأتٍ دون أدنى شكّ من قوّة علاقتها بمفهوم الحضور الذي تعكسه "الآن" أي [+ز].

1.5 السمات النحوية المميّزة للظروف الإشارية المقامية*

وفّرت اللغة للتعبير عن "الوقت والساعات والأيام والشهور والسنين وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر" (سيبويه ج1 ص418) ألفاظا عديدة ومختلفة تعكس ما يتميّز به الزمان من تغيّر وتجدّد دائمين وما يقوم عليه من حركية مستمرّة تغذيها حركة الانقضاء التي تتحكّم في سيرورته. وهي سمة تجلّت في تسمية الزمان بـ"العوض".

وموضع المفعول فيه أو الظرف على حدّ عبارة النحاة القدامى موضع يقع فيه جميع ما يدلّ على الوقت وما يعيّن الأزمنة الثلاثة التي يدلّ عليها الفعل. وقد ميّز النحاة بين "الزمان" و"الوقت" و"الحين" من خلال دراستهم للظروف. فلئن كانت الأفعال تدلّ على الأزمنة الثلاثة، فإنّ الظروف بعضها يدلّ على الأوقات وبعضها يدلّ على الحين. وقد تجلى ذلك في استعمال المبرّد (ج4 ص354) عبارة "أسماء الوقت" لتعيين "غدوة وبكرة وسحر..." وفي استعمال سيبويه (ج3 ص288) "أسماء الحين" لتعيين "ضحوة وعشية وصباحا ..." فإذا قلنا: أتيتك غدا صباحا كان الزمان مستقبلا وكان الوقت "غدا" وكان الحين "صباحا".

وقد بدا لنا هذا التمييز على قدر كبير من الأهمية إذ أنّه يبرز علاقة التضمّن التي تقوم عليها الدلالة الزمانية والتي تبرز أنّ وقت الحاضر أو "الآن" نواة مغناطيسية تشدّ إليها جميع المبئرات الزمانية مهما بدت بعيدة. فتتميز المبئرات المقامية منها بعلاقتها المباشرة ويتميّز غيرها بعلاقة غير مباشرة. مما يقوم دليلا بالنسبة إلينا على أن الدلالة الزمانية في عمومها إشارية مقامية ترتبط بالنقطة المرجعية [+ز] أو بزمان الحدث الإنشائي. وهو ما يؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ الإشارة المقامية أصل للعائدية ومن أن الحضور أصل للغياب فالعلاقة بين الظاهرتين تعكس حركة استرسال بين موضع الإنشاء وموضع الإحالة. وقد بيّن النظام اللغوي ذلك بجعل الوحدات اللغوية ذاتها تضطلع بأداء

وظيفتين مختلفتين في مجالين بيدوان في الظاهر متقابلين وهو تقابل خيل لبعض الدارسين أنه يقوم على علاقة انفصال وقطيعة بين الظاهرتين.

1.1.5 دلالة البناء في الظروف على الإشارة المقامية

تميّز الظرف "الآن" بسمة البناء. فكانت هذه السمة البنوية علما على أنه لا يحتاج إلى الإعراب إذ لا تطرأ عليه المعاني المختلفة. ورغم أنّ الحركات الإعرابية قد ارتبطت بالإبانة عن المعاني النحوية فإنّنا نرى أنّ غيابها في هذا الظرف دليل على عدم خروجه عن الدلالة الإشارية المقامية واختصاصه بـ"الإشارة إلى الوقت الحاضر". فقد علّل النحاة بناء "الآن" بمشابهة أسماء الإشارة في تضمنّه معنى الإشارة إلى ما هو حاضر. ففي "الآن" "إشارة إلى الوقت الحاضر فصار معنى قولك "الآن" كقولك "هذا الوقت" فشابه اسم الإشارة واسم الإشارة مبني" (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 522). فدلّت هذه العلّة على اشتمال دلالة "الآن" على سمة الحضور التي تميّز المشيرات المقامية.

وقد قدّم المبرّد والسيرافي (عن الأنباري، الإنصاف ج2 ص ص 522-523) علّتين مختلفتين رأينا أنّهما لا يقلّان أهميّة عن العلّة الأولى رغم أنّها تمثّل رأي جمهور النحاة. إذ تبرز فيهما بعض السمات الأخرى المميزة للمشيرات المقامية. فقد ربط المبرّد بين البناء والألف واللام واعتبر البناء دليلا على مخالفة "الآن" للأسماء التي تتعرّف بأل إذ أنّ "سبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورا أولا ثم يعرّف بهما. فلمّا خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بني". فأبرز بهذه العلّة سمة التعريف بالأصالة إذ هو اسم لا يقبل التنكير ولا تنزع عنه الألف واللام لأنّه دال على الحضور.

وأبرز السيرافي (عن الأنباري، الإنصاف ج2 ص 523) في تعليله لبناء "الآن" شبهه بالحروف. يقول : "إنّما بني لأنّه لمّا لزم موضعا واحدا أشبه

الحرف لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوائلها والحروف مبنية وكذلك ما أشبهها". فإذا كانت الحروف قرائن لغوية على العمل النحوي المنجز بالقول فإنّنا نميّز هذا الظرف بعلاقته بحدث الإنشاء وبعمل القول.

أما ابن يعيش (ج4 ص104) فقد خالف رأي الجمهور ورأي المبرّد والسيرافي وذهب إلى أنّ علّة البناء في "الآن" إبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة فإذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي". وتكمن قيمة هذا التحليل في إبراز سمة تميّز جميع المشيرات المقامية كما بيّنا في مبحث الإبهام (انظر الباب الأول من البحث) هي افتقار هذه الوحدات إلى متصوّر. وهو ما يخوّل لـ"أنا" أن تقع على كل متكلّم، ولـ"أنت" أن تقع على كلّ مخاطب، وللنداء أن يقع على كلّ منادى ولـ"الآن" أن يقع على كلّ حاضر.

غير أنّ الاقتصار على هذه العلّة دون سواها لا يميّز المشيرات المقامية من غيرها من المبهمات مثل الأسماء الموصولة ولا يبرز ما تتميّز به من قدرة على أن تقوم دليلا على الحضور، مما يجعلنا نذهب إلى أن علّة البناء في الحقيقة ليست واحدة من هذه العلل دون أخرى بل هي هذه العلل كلّها مجتمعة.

فما تتميّز به "الآن" من معنى الإشارة إلى الحاضر ومن معنى ملازمتها للتعريف ومن شبه بالحروف في لزوم موضع واحد هو الذي يفسّر بناءها. ولذلك فإنّه إذا اجتمعت هذه العلل في لفظ واحد كان مبنيا وكان أيضا مشيرا مقاميا. على أنّ السمة الأولى وهي الإشارة إلى الحاضر هي السمة المسيطرة إذ تكون بقية العلل من مستلزماتها فإذا فارق الاسم معنى الإشارة إلى الحضور وخرج إلى الدلالة على الغياب خرج أيضا عن ملازمة التعريف وابتعد عن الشبه بالحروف في اختصاصها بموضع واحد فجاز أن يخبر به ويخبر عنه.

فيكون البناء في المشيرات المقامية دليلا على أنّ هذه الوحدات في استعمالها لا تفارق استحضار حدث الإنشاء. ونستدلّ على ذلك بالظرف "أمس" فهو إذا كان مشيرا مقاميا كان مبنيا محركا بغير الألف واللام مستقرا في موضع الظرفية. أما إذا خرج عن الإشارة المقامية الدالة على الماضي دون التقيد بالوقوع على اليوم الذي يسبق يوم المتكلّم فإنّه يكون مُعربا فينكّر تارة ويعرّف تارة أخرى بالألف واللام ويجوز أن يأتي في موضع غير موضع الظرف :

ا) ذهب الأمس بما فيه

وتقوم هذه المعطيات دليلا على أن الظروف الزمانية تتفاوت في قوة علاقتها بالإشارة المقامية مما يثبت أنّ "أنا" و"الآن" بمثابة "أم الباب" بالنسبة إلى المشيرات المقامية.

فرغم أنه لا خلاف في أنّ "الآن" و"أمس" و"غدا" مشيرات مقامية فإنّنا قد لاحظنا أنّها تتفاوت من حيث التزامها بالدلالة الإشارية المقامية. فلئن كانت "الآن" لا تخرج في استعمالاتها عن كونها علامة لعمل التلفظ مستحضرة لزمان الحدث الإنشائي فإنّ "أمس" و"غدا" ينحطّان عنها مرتبة في ذلك مع تفاوت أيضا بينهما تجلى في أنّ "غدا" ليست مبنية ولا حتى غير منصرفة.

وقد عبّر النظام اللغوي عن ذلك بتجويز خروج "أمس" و"غدا" من التعريف إلى التنكير فلا يقعان على يوم بعينه كقولك: كلّ غد يصير أمسا وكلّ أمس يصير أول من أمس (الاسترابادي ج 2 ص125). فإذا ما خرجت هذه الأسماء عن التعريف الإشاري المقامي جاز فيهما التعريف بوسائل أخرى مثل الإضافة: "مضى أمسنا" واللام: "ذهب الأمس بما فيه" (الاسترابادي ج 2 ص126) مما يستلزم خروجها من البناء إلى الإعراب.

2.1.5 تعليل عدم بناء "غداً"

خالفت "غداً" "الآن" و"أمس" من جهة البناء فخرجت بذلك عن السمة البنيوية التي اعتبرناها من خصائص الدلالة الإشارية المقامية وهو أمر يدعونا إلى تدقيق النظر في هذا الظرف في محاولة لفهم حقيقة دلالته. واللافت للنظر في كتب النحاة بشأنه أنّ أغلبهم لم يتناولوا هذا الظرف بالوصف. فقد تحدث سيبويه مثلا عن "غدوة" و"بكرة" وأثار سمة خروجهما إلى انعدام الانصراف إذا ما استعملتا استعمالا إشاريا مقاميا. لكنه لم يعرض إلى الظرف "غدا" رغم أنّه قد كان الظرف المستعمل في أغلب الأمثلة التي أراد بها الدلالة على المستقبل.

ولعلّ النحوي الوحيد – في من تسنى لنا الاطلاع على مؤلفاتهم – الذي طرح قضية "غداً" هو الاستراباذي. فقد قال (ج2 ص125) معلّلا عدم بناء "غداً":

"وإنّما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلّم كما بني أمس تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدّر وجوده وذلك لأنّ التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف أمس فإنّه قد حصل له وجود وإن كان منتفيا في حال التكلّم فتعريفه يكون أقوى"

فأقرّ الاستراباذي أنّ "غدا" مشير مقامي وأنّه اسم معرفة بدون حاجة إلى أداة تعرّفه شأنه شأن "الآن" و"أمس". غير أنّه قد خالفهما في البناء. وقد علّل الاستراباذي هذا الأمر بتمييز الواضع بين "تعريف الداخل في الوجود" و"تعريف المقدّر وجوده". فإعراب "غداً" قد كان دليلا على أن المستقبل غير ثابت إذ أنّ له وجودا في الذهن لا يطابقه وجود في الكون الخارجي باعتباره منتظرا وقوعه.

ومثل هذا التفسير ينسجم مع اعتبار أغلب النحاة أن الفعل المستقبل غير مثبت نحويا. وهو مذهب يحوّل العلاقة النحوية من علاقة بين اللغة والكون

الاعتقادي إلى علاقة بين اللغة والكون الخارجي. وهو تصور لا ينسجم مع ما أثبتناه من أنّ المستقبل زمان ثابت في اعتقاد المتكلّم ثبات الماضي والحال.

ونحن لا نرى أن للتعريف علاقة بالوجود في الكون الخارجي بل التعريف ظاهرة لغويّة استعمالية تدل على المعروف الذهني المشترك بين المتكلّم والمخاطب. فهي كما بيّنا في الباب الأول من البحث لا تتعلّق بتعريف الأشياء في حد ذاتها بل بتحديد الشيء المقصود الذي هو موضوع الكلام والمتحدث عنه. وأن يكون ذلك المتحدث عنه موجودا في الماصدق أو غير موجود لا يغيّر شيئا من كونه بالنسبة إلى المتخاطبين معرفة. فالاسم المعرفة بالنسبة إلى المخاطب هو الاسم الذي يدركه باعتباره المقصود بالتعيين.

ولئن كنا منسلّم بالتفاوت في قوّة التعريف بين "أمس" و"غداً" فإنّنا نذهب إلى أنّ مردّ ذلك هو التفاوت بين الماضي والمستقبل في قوّة العلاقة بالآن. فلئن كان الانتهاء خاصية ما قبل الآن وعدم الانتهاء خاصية ما بعد الآن (انظر الشريف 2002 ص 999) فإنّ الإعراب في "غدا" قد دلّ على أنّه بعكس زمانا لا تعرف له نهاية خلافا للماضي الذي ينتهي بالحاضر.

ونعتقد أن ما يميّز "غداً" هو جمعها بين دلالتين : الأولى دلالة خاصة تتمثل في كونها اسما لليوم الذي بعد اليوم الذي أنت فيه فتدلّ على وقت محصور قد علمت بدايته ونهايته، والثانية دلالة عامة تتمثل في دلالتها على زمان الاستقبال، وهو زمان لا يعرف له نهاية. فالإقرار بأن الفعل المستقبل ثابت وقوعه في الكون الاعتقادي في زمان لاحق لا ينفي كونه من الواجب اللاإنهائي إذ أنّه لا يثبت ثبوت الفعل المنقضي المنتهي. غير أنّ تفضيل تعريف "أمس" على تعريف "غدا" إنّما يعود إلى كون "أمس" أو الماضي قد عرفت نهايته فصار محدودا بالحاضر أما المستقبل فإنّه لا يعرف له نهاية إذ هو منتظر.

3.1.5 عدم الانصراف دليل على التعريف المقامي :

تتميّز أسماء الزمان التي تستعمل استعمالا إشاريّا مقاميا فتعكس عمل التلفظ وتتحدد بحدث الإنشاء فتحيل على زمان الحاضر بخصائص بنيوية تعرب عن دلالتها المقامية. ويتجلّى ذلك في منعها من التصرف لقلّة تمكّنها وفي اعتبارها أسماء معرّفة رغم أنّها لاتحمل في لفظها علامة على التعريف . يقول المبرّد (المقتضب ج4 ص354) :

"هذا باب ما كان من أسماء الوقت غير منصرف نحو (سحر) إذا أردت به سحر يومك". كما أنّ "غدوة وبكرة اسمان متمكّنان معرفة لا ينصرفان تقول: سير عليه بكرةً يا فتى وغدوةً ... فإن نكّرت صرفت فقلت : سير عليه غدوةً من الغدوات وبكرةً من البكر نحو قولك : رأيت عثمانا آخر وجاءني زيد من الزيدين" (المبرّد ج4 ص 354).

ولئن لم يذكر المبرّد دور "زمان الحال" في تحديد إحالة هذه الأسماء فإنّه قد وفّر في النص ما يدلّ عليه مثل استعمال النداء الذي يستلزم الحضور والتأكيد على أنّها أسماء "للوقت بعينه". فإذا ما خرجت هذه الأسماء عن الدلالة عن المعنى المقامي صارت منصرفة. فدلّ التنوين على أنّها نكرة مثل قوله تعالى (ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيا) (المبرّد ج 4 ص 354).

أما الأسماء التي تدلّ على الزمان وتصلح في غير الدلالات المقامية فإنّها تستعمل للدلالة على المعنيين: المعنى المقامي والمعنى غير المقامي، ومعيار التمييز إرادة المتكلّم وذلك مثل "ضحًى وعشية وعتمة وعشاء وبصر وظلام وصباح مساء" "فإن أردت بهنّ النكرات فهنّ منصرفات ... وإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتنوّن بأنّهن نكرات... تقول سير عليه عشيّةً وعشاءً ومساءً وإنّما قلّ تصرّفه لأنّك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عنيت به يومك وليلتك" (المقتضب ج 4 ص356).

فهذه العبارات هي من الصنف الذي سمّته أوروكيوني (1980 ص 47) "بالمحايد" وذلك لإمكانية استعمالها في الدلالتين المقامية وغير المقامية. ولئن كانت إرادة المتكلّم من المحددات الأساسية للمعنى المقصود فإنّ النظام اللغوي قد وفّر قرائن ودلائل على هذا المعنى تتمثل في عدم مفارقة الفتح والتنوين وإن كانت في محلّ رفع كما يتجلّى في المثال المذكور.

فالأسماء الدالة على الزمان تفسّر بالمقام إن كانت من صنو "غداً" لتعيّن اليوم كلّه وليس جزءا منه مثل "بكرةً وغدوةً" فيشترط في استعمالها للمعنى المقامي عدم التنوين لما بين علامة التنوين ودلالة التعريف من تعارض (انظر سيبويه ج3 ص293). ومثلها في الدلالة المقامية ما يركّب بها مثل "أوّل من أمس" أو" بعد غد" فإنّما تعني الذي يليه أمس والذي يليه غد" (سيبويه ج3 ص288).

أما إذا كانت أسماء الحين دالة على جزء من اليوم مثل "ضحوة وعشية وصباح ومساء" فإنّها لا تكون إلا نكرة على كل حال. وهي كقولك:

أتيك غدا صباحا ومساء" (سيبويه ج3 ص288)

وإذا خرجت الأسماء الموضوعة للدلالة المقامية عن استعمالها الأصلي فإنّها تفسّر بالحمل على معنى أسماء الحين غير المقامية. يقول سيبويه (ج3 ص294): "زعم الخليل أنه يجوز أن تقول آتيك اليوم غدوةً وبكرةً تجعلهما بمنزلة ضحوةً".

أما العبارات التي هي في الأصل نكرة فإنّها قد تصير معرفة بدلالة مقامية "فقد تقول أتيتك ضحوةً وعشيةً فيعلم أنّك تريد عشية يومك وضحوته كما تقول عاما أوّل فيعلم أنّك تريد العام الذي يليه عامك" (سيبويه ج 3 ص 294). وذلك بفضل الفتح من جهة وعلاقة التضمن التي تربط أسماء الزمان بعضها

ببعض من جهة أخرى. فالضحوة والعشيّة يشترطان التعلّق باسم زمان يضمّهما. فيكون عدم تحديده في القول دليلا على أنّ المقصود الوقت الحاضر إذ تتعلّق هذه الأسماء تعلقا مباشرا بحدث الإنشاء عوض أن تتعلّق به بطريقة غير مباشرة بواسطة اسم الزمان الذي هي جزء منه وذلك بحكم علاقة التعدية.

2.5 تجليات علاقة التضمّن بين أسماء الوقت :

بدت أسماء الوقت مجموعة محدودة تتوزّع إلى مجموعات فرعية يتميّز بعضها من بعض من حيث السمات البنيوية. فأوّلها "الآن" وهو مبني دائما ثم "أمس" و"غدا" ثم مجموعة "غدوة وبكرة وضحوة وعشية وصباح ومساء ..." ومجموعة أخرى تمثّل "الساعة، اليوم، الليلة والبارحة..."

وقد ميّز النظام اللغوي هذه الأسماء بسمات بنيوية مختلفة تلتقي في ظاهرة أساسية تتمثل في تعيّن استعمالاتها الإشارية المقامية بمظاهر اختزالية: فـ"الآن" لا تكون إلا مشيرا مقاميا اقترنت بالبناء، و"أمس" يشترط فيه البناء في الاستعمال الإشاري :

1) دعتني أمس

فإذا قلـنا 2) كنّا بالأمس أطفالا نمرح

لم يدلّ الظرف على اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه بل دلّ على الماضي فيخرج إذن من الدلالة المخصوصة إلى الدلالة العامّة أي من الدلالة على الوقت إلى الدلالة على الزمان.

أمّا "غدا" فتدلّ على التعريف بغير أداة. أمّا إذا عرّفت بأل فإنّها قد تكون مشيرا مقاميا :

3) سأحمله إليك في الغد

وقد تكون عائدا 4) أغمي عليه فلم يستيقظ إلّا في الغد

فنعين بـ "الغد" اليوم الذي يلي اليوم الذي وقع فيه الإغماء

ويشترط في "الساعة اليوم الليلة والبارحة" أن تقع في موضع الظرف وأن تكون مبنية على الفتح وأن تكون معرّفة بأل:

5) احملها إليه الساعة

6) أبيت عندكم الليلة

فإذا فارقت إحدى هذه الشروط لم تعد دالة على الحضور

7) بتّ ليلتي بأحسن حال

8) التقينا في ساعة متأخّرة

9) حضرت يوما مجلس بعض قوّاد الأتراك.

ويشترط في "عشية، غدوة..." أن تكون غير منصرفة وأن تكون في موضع الظرف:

10) أراك غدوة

فلا يجـــوز 11)*أراك في غدوة

فكشفت ظاهرة الإشارة المقامية مقنّنة بقوانين وشروط تركيبية مما يقوم دليلا على نحوية هذه الظاهرة. وقد بدا واضحا أن هذه الأسماء تتمايز من حيث قوّة الدور الإشاري المقامي الذي تضطلع به. فـكان البناء سمة أساسية تدلّ فـي هذه الأسماء على الاستعمال الإشاري المقامي. وقد لاحظنا أنها ســمة ملازمة لــ"الآن" مما يقوم دليلا على مركزية هــذا الاسم. وكل ما كان مــن هذه الأسماء قريبا من الآن قــويت فيــه الدلالة الإشارية المقامية وكل ما كــان بعيدا ضعفت فيه هذه الدلالة. ويتجلى ذلك في أنّنا نقول : 1) أتيتك الآن

2) أتيتك الساعة

3) أتيتك اليوم

4) أتيك الليلة

5) أتيك غدا/ غدوْة

6) أتيتك البارحة

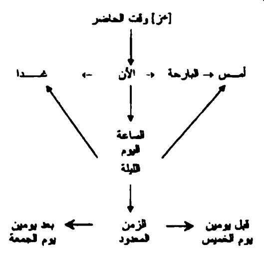
7) أتيتك أمس

ولا نقول 1)* أتيك الأسبوع

2)* أتيك الشهر

3)* أتيك السنة

فيبدو أن المشيرات المقامية من أسماء الوقت لا تتجاوز في ابتعادها عن "الأن" 24 ساعة. أما ما كان بعيدا وأردنا تقريبه فإنّنا نأتي فيه باسم إشارة فنقول : "هذا الأسبوع" و"هذا الشهر" لنحيل على الأسبوع أو على الشهر الذي نحن فيه.



ورغم أنّ جميع هذه الأسماء تتحدّد اعتمادا على "الأن" فإنّها تتمايز حسب علاقة الاتّصال والانفصال بهذه النقطة المرجعية. فما كان متصلا بـ "الأن"

متضمنا لما دل على الحضور. وما كان منفصلا عنها دل على المضيّ أو الاستقبال حسب علاقة القبليّة أو البعديّة. فـ"الآن" نقطة مرجعية تسيطر من الداخل كما تسيطر من الخارج. فلئن كان دور الظروف تحقيق الزمان بتوقيته فإنّ ذلك يكون بتحديد موضعه من "الآن".

وقد بدا من خلال الرسم أنّ زمان الحاضر رغم إمكانية امتداده إلى ما بعد الآن وإلى ما قبلها فإنّه زمان محدود بـ "البارحة" وبـ "غدا". فزمان الحاضر يتحدد بـ "الآن" دون أن يكون منحصرا فيها. وهو ما جعل الاسترابادي (شرح الكافية ج2 ص226) يعرّف زمان الحال بقوله "هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن زمانا أيضا أو الحدّ المشترك بين الزمانين" وهو ما يخوّل لنا التعبير عن انتهاء الأحداث في الزمان الحاضر

12) دعاني اليوم صديق قديم

أو عن عدم الانتهاء 13) ابنك تدعوك اليوم إلى بيتها

3.5 دلالة الظروف على التعريف الإشاري المقامي دلالة داخلية لا خارجية

يقول الاسترابادي (شرح الكافية ج 2 ص125) "إذا قلت كلمة صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبيّن تعريفهما كما يتبيّن في قولك لقيته أمس". وقد رأينا أنّ هذا القول يؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ التعريف الإشاري المقامي يعدّ من مقوّمات الكلمة وليس أمرا طارئا عليها قد تكتسبه بالتركيب والاستعمال. فكلمة "صباح" تختلف عن كلمة "أمس" في أنّها لا تحمل في مفهومها ما يدلّ على استحضار المقام التخاطبي.

فمفهوم "أمس" يستحضر ضرورة المتكلّم وعمل التكلّم أما كلمة "صباح" فإنّها لا تدلّ على شيء من ذلك. فلا تعلّق دلالتها الزمانية بحدث التلفظ مما يدلّ على أنّ الوضع في اللغة قد استقام على ثنائية الحضور والغياب وعلى اعتبار اللغة استعمالا. يقول الاسترابادي (ج1 ص22) : "الواضع لم يضع

الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركّبة لاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع". ولئن كان الاسترابادي بهذا القول يقصد إلى إبراز أهمّية التركيب فإنّه يدلّ أيضا على أنّ السمات البنوية والخصائص النظامية قد وضعت مراعية لإمكانيات الاستعمال المختلفة.

فمن الألفاظ ما كان في أصل وضعه دالا على الحضور وهو المشيرات المقامية مثل "الآن" و"أمس" ومنها أيضا ما كان في أصل وضعه دالا على الغياب مثل "صباح"، "مساء"، "عشية" ... غير أنّه يجوز استعمال هذه الأسماء الزمانية للإشارة المقامية "فتتعيّن بمجرّد عناية المتكلّم" (الاسترابادي ج1 ص 188). وهي عناية لم يغفلها النظام اللغوي فدلّ عليها بخروج هذه الألفاظ المعربة من الانصراف إلى عدم الانصراف.

فجميع المشيرات المقامية تشترك في أنّ التعريف فيها مضمّن في لفظها دون علامة لغوية تدلّ عليه مثل "ال" أو "العلمية". فكان البناء دليلا على ذلك المعنى الضمني. يقول الاسترابادي (ج2 ص125) : "ولم يبن صباحا ومساء وأخواتهما المعيّنة مع كونها أيضا معدولة عن اللام لأنّ التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في أمس". وهو ما جعلنا نذهب إلى أنّ التعريف الإشاري المقامي من الداخل والتعريف غير الإشاري المقامي من الخارج يطرأ على اللفظ. وهذا ما يفسّر اعتبار النحاة "ال" في "الآن" ليست علامة على التعريف إنّما هو ظرف "معرفة باللام المقدّرة فيه كما قلنا في أمس" (ابن يعيش ج4 ص 104).

وهذه السمة المميزة للمشيرات المقامية تدعونا إلى التساؤل حول دور لام التعريف في أسماء زمان الحاضر مثل "اليوم" و"الليلة" وطرح إشكالية تصنيف "ال" إذ تكون تارة للحاضر وتارة أخرى للغائب. وسنعتمد في ذلك هذه الأمثلة

1) اليومَ أطبق عليه الحزن

2) اليومَ أطبق عليـــه الحزن

أ1) هذا اليومَ أطبق عليه الحزن

أ2) هذا اليومَ أطبق عليه الحزن

فنلاحظ أنّ لام التعريف لاتكون للحضور إلّا بشروط تركيبية تتجلّى بمقارنة المثال(1) والمثال(2) أولها:أن تكون ظرفية فتقع في محلّ المفعولية. والثاني أن تكون مفتوحة فلا نقول عوض المثال (1)

اب)* في اليوم أطبق عليه الحزن

رغم أن الظروف جميعها تتضمن معنى "في". والثالث أنّه لايجوز نعته فنقول :

اج) * اليومَ المُشرِقَ أطبق عليه الحزن.

بينما يجوز ذلك في المثال (2) أمّا إذا دخل اسم الإشارة على المثالين (أ1) و(أ2) فإنّنا نلاحظ أنّه لايغيّر شيئا من دلالة المثال (1)على الحضور بينما يغيّر دلالة المثال (2) فتصيرمحتملة للدلالة على اليوم الذي أنت فيه. ممّا يقوم دليلا على أنّ الشروط التركيبية الدالة على الحضور تغنينا عن استعمال اسم إشارة يحيل على الحاضرإذ هي تعرب بذاتها عن الدلالة المقامية. وهو ما يجعلنا نشعر بثقل المثال (اب) مقارنة بالمثال (1).

فنلاحظ أنّ الإشارة المقامية في هذه الأسماء ظاهرة نحوية تحددها شروط إعرابية تكشف أن العنصراللغوي يستمدّ دلالاته المختلفة من موضعه في البنية ومن علاقاته الإعرابية. فإذا ماكانت هذه الأسماء ذات دلالة إشارية مقامية شابهت أسماء العلم فاشترطت بشروطها. فلم تعد هذه اللام فيها للتعريف كما هو شأن اللام في اسم العلم مثل"الزبير" أو "المهنّد". فكان هذا

الصنف معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده" (سيبويه ج2ص194)
شأنه شأن اسم العلم. فهذه اللام فيها لم تعد قابلة للتصنيف ولا البحث فيها أهي
"أل" العهدية أم "أل" الحضورية.إذ بحلول هذه الأسماء في الموضع الذي هي فيه
صارت منها بمثابة الجزء.

وقد بدا لنا أنّ كلّ ما وقع في موضع الظرف من الزمان يتعلّق بـ[+ز]
وذلك لوقوعه في موضع المفعول المتعلّق بالفعل. فإذا كانت الدلالة الزمانية
للأفعال وللحروف متعلّقة بـ[+ز] فإنّه باعتماد علاقة التعدية يصير كلّ ما وقع
في هذا الموضع وكان معمولا للفعل متعلّقا بـ[+ز]. غير أنّ قوّة علاقة الزمان
بالحدث قد جعلت هذه الظروف في حدّ ذاتها تدلّ على تعلّقها بـ[+ز] دون
واسطة. ولعلّ علاقة التعدية تساهم في تأكيد ارتباط الزمان المحدود بالنقطة
المرجعية [+ز] رغم أنّ أغلب الباحثين قد عدّوه زمانا غير إشاري مقامي. وهو
ما يدعونا إلى طرح علاقة الزمان المحدود بالنقطة [+ز].

4.5 التقاطع بين الدلالة الزمانية الإشارية والدلالة الزمانية المطلقة

لم يطرح أغلب الباحثين، في إطار تحديدهم لما هو مشير مقامي وما هو
غير ذلك في العبارات الدالة على الزمان قضية تحديد الدلالة الزمانية بواسطة
التواريخ المضبوطة "الزمان المحدود". وقد لاحظنا في ذلك ضربا من التسليم
بأنّ هذه التواريخ، لاعتمادها على نقطة إحالية تاريخية مثل ميلاد المسيح أو
هجرة الرسول، لا تشارك الأزمنة النحوية فيما نطرحه من إشكاليات تخص
علاقتها بالنقطة المرجعية ز0. بل إنّها تعدّ نقطة مرجعية تحدد زمن الفعل. لقد
بيّن جوزي (Jossé 2003 ص 30-151) اعتمادا على هذين المثالين :

(1) في شهر جوان 1998 ارتفع عدد حوادث السيارات

(2) في شهر جوان ارتفع عدد حوادث السيارات (قول تلفظ به متكلم سنة 1998)

أنّ الزمان في المثال (1) عائدي إذ يعتمد في تحديده على عبارة مذكورة في السياق هي "شهر جوان 1998" وأنّه في المثال (2) إشاري مقامي إذ يستوجب تحديد الزمان معرفة سنة التلفظ بهذه الجملة.

وقد اعتبرت أوروكيوني (Orecchioni 1980 ص36) الأمثلة التي من صنف (2) ذات إحالة مطلقة لا تتحدد لا بالنص ولا بالمقام. وذلك في إطار حرصها على تحديد قسم المشيرات المقامية الزمانية لحصرته في الظروف الإشارية المقامية من صنف أمس والآن وغدا. ويبدو أنّها قد تجاهلت أنّ أسماء الشهور وأسماء الأيام "لا تلزم المسمى" (سيبويه ج2 ص 480) فهي متغيرة على الدوام تحيل في كل استعمال على مجال عليه جديد وهو ما يجعلها مرتبطة بالإشارة المقامية. وقد جمع سيبويه بينها وبين المشيرات المقامية مثل "أمس" لاشتراكها في هذه الخاصية (سيبويه ج3 ص479-480).

ثمّ إنّ الناظر في تحليل جوزي José يلاحظ أنّه بإقراره بأن الزمان في المثال 1 زمان عائدي يتحدّد فيه زمان الفعل بما ذكر في النص من تاريخ قد أهمل أنّ دور هذا التاريخ يقتصر على التخصيص والتدقيق ولا يتجاوزهما إلى التحديد لأنّ زمان الفعل لا يتحدّد بالرجوع الى هذا التاريخ بل بمقارنته بالنقطة المرجعية [+ز]. فـ"جوان 1998" في حدّ ذاتها قد تكون تاريخا لزمان ماض أو مستقبل أو حاضر. والمحدّد الأول للدلالة الزمانية التي تدلّ عليها هذه التواريخ هي صيغة الفعل بما تحمله من دلالة مظهرية وبمقارنتها بـ [+ز]. ففي المثال (1) يدل الانقضاء في صيغة الفعل على أنّ جوان 1998 ماض. فإذا قلنا :

(3) في جوان 1998 سيرتفع عدد الضحايا

دلّ عدم الانقضاء في صيغة الفعل وقرينة الاستقبال على أنّ التاريخ مستقبل. فمهما بلغ التاريخ من دقّة فإنّه لا ينجح في إعطاء الزمان المقصود إلا بالاستعانة بدلائل بنيوية في الجملة وبالإشارة المقامية.

وقد بدا لجوزي José أنّه بتقديمه المفعول فيه على الفعل قد استقام له القول بأنّ هذا التاريخ هو المحدّد لزمان الفعل وغاب عنه أنّ التقديم والتأخير لا يغيّر شيئا من العلاقات التي تفرضها البنية بين عناصر الجملة. فبنية الجملة تساهم في تحديد طبيعة العلاقة بين الفعل والمفعول فيه باعتبارها مواضع المفعولية تابعة للفعل ومتمّمة له. فإن كان الفعل منطلقا بمسار مقامي فإنّ كل ما سيرتبط به من زمان ومكان سيتعلّق بشكل أو بآخر بالإشارة المقامية.

ولا شكّ أنّه اعتمادا على ما أبرزه النحاة من تلازم بين الفعل وموضع المفعول فيه وما بينهما من علاقة تقوم على التخصيص يمكن أن نقرّ بأنّ كل الأوقات التي تأتي في موضع المفعول فيه ترتبط بـ[+ز] بحكم علاقة التعدية. فهذه الأزمنة التاريخية تحدّد لنا وقتا في زمان معيّن لا يتحدّد إلا بـ[+ز].

وقد أبرز جوزي (José 2003 ص 31-32) أنّ الأسماء ذات الإحالة التاريخية منتظمة، تربط بينها علاقة تضمين. فالقرن يتضمّن السنوات والسنة تتضمّن الأشهر والشهر يتضمّن الأسابيع ...

وتترابط الأسماء ذات الإحالة المشتركة ببعضها البعض فالسنة مرتبطة بسنة أخرى والأسبوع مرتبط بأسبوع آخر.... وهذه العلاقات هي التي ساعدتنا في الحساب الإحالي الذي يطلبه تحديد ما يحيل عليه اسم الزمان. غير أنّ ما لم يذكره جوزي José هو أنّ علاقة التضمين هذه هي التي تربط كل هذه الأسماء بآن التكلّم. فهي إمّا أن تنطلق منها أو أن تعود إليها.

فكلّما سمع المخاطب تاريخا ما ربطه مباشرة بزمن التلفظ. وهذا ما يفسّر ضرورة التناسب بين الدلالة الزمانية التاريخية والدلالة المظهرية في صيغة الفعل. فإذا قلت (سنة 2004) : "في 13 جانفي 2003" استقرّ في ذهن المخاطب أنّ هذا الزمان ماض. فإذا قلت بعد ذلك متمّما الجملة "سأسافر" اعتبر الكلام محالا واستعصى عليه فهم المقصود.

وقد بيّن لفنسون (Levinson 1983 ص 73-74) أنّ الدلالة الزمانية الإشارية تتقاطع مع الدلالة الزمانية المطلقة. ويبدو ذلك خاصة في العبارات الزمانية المركّبة مثل: الليلة الماضية، هذا المساء، الأسبوع المقبل... . ولئن بدا حسب رأيه تأثير الإشاري المقامي في ما هو تاريخي كرونولوجي واضحا فإنّ الزمان الإشاري الصرف (Pur time deixis) لا يتجلى فيه التقاطع مع الطرق "الإشارية اللامقاميّة" في الحساب الزماني لـ"الآن والبارحة وغداً" لا تتقاطع مطلقا مع الحساب "اللامقامي". ويؤكّد هذا حسب رأينا أنّ الإشارة المقامية أصل للغياب وأصل للعائدية تؤثّر في جميع العبارات دون أن تتأثّر.

وقد أشار فيلمور[1] Fillmor (Levinson 1983 ص 74-75) إلى أن الكلمات الإشارية المقامية تسبق الطريقة المطلقة في الإحالةعلى الأيام المقصودة. فإذا قلنا (يوم الثلاثاء) : "سأراك يوم الثلاثاء" فإنّه لا يحيل إلا على "الثلاثاء القادم". وليس ذلك إلا دليلا على تأثير [+ز] في الدلالة الزمانية للجملة.

وقد نبّه لاينز (Lyons 1980 ص 305) إلى أنّ هذه العبارات المضبوطة مثل "يوم 06 جانفي 1971- عند منتصف النهار ..."، والتي تعدّ عادة غير مقامية "ليست عارية تماما من الاستلزامات الإشارية المقامية". ذلك أنّها حسب رأيه تستلزم معرفة إطار الإحالة الزمانية الذي يجب أن نعتمده في

1) Fillmore 1975 : Santa Cruz Lectures on Deixis. 1971. Mimeo. Indiana University Linguistics Club.

التفسير. إذ أنّنا كثيرا ما ننسى أنّ زمن الساعات كما نستعمله في الحياة اليومية لا يكوّن إطارا إحاليا كرونولوجيا قارا.

وإضافة إلى ما ذكر لاينز فإنّنا نرى أنّ علاقة هذه العبارات التاريخية المضبوطة زمانيا بالإشارة المقامية أقوى من ذلك لأنّها في الحقيقة ترتبط بالنقطة المرجعية [+ز] كما بيّنا. وهي خاصية أهملها الباحثون فعدّوه عبارة مستقلة غير محتاجة إلى نقطة مرجعية تفسّرها غير النقطة التي انطلق منها الحساب التاريخي (مولد المسيح أو هجرة الرسول). غير أنّنا لا نملك أنفسنا عن التساؤل: أيّ زمن تحدّد عبارة مثل:"6 مارس 1970" خارج البنية وفي معزل عن التركيب ودون اعتبار [+ز] ؟

6. الفصل السادس : الأزمنة النحوية بين الإشارة المقامية والعائدية

1.6 تصنيف الأزمنة إلى أزمنة إشارية وأزمنة عائدية

لقد درج الباحثون الغربيون (McCawalaykPartee) (عن Kleiber 1993) منذ سنوات على اعتماد المقابلة : مشير مقامي/ عائد في وصف الأزمنة النحوية. ولئن كان اقتران مصطلح المقام التخاطبي بالدلالة الزمانية من المسلمات التي لا نكاد نجد فيها اختلافا، فإن إبراز علاقة العائدية في وصف الإحالة الزمانية مفاجئ، لم نتعود عليه. فهذه العلاقة اختصّت بالضمائر وكانت تقتصر عليها[1].

وقد لاحظنا أن الدراسات النحوية القديمة لم تستعمل مطلقا هذه الاصطلاحية في وصفها للزمان. كما أن أغلب اللسانيين المحدثين قد تفادوا ذلك (نذكر على سبيل المثال Lyons 1980). إذ نجدهم يقابلون بين مشير مقامي ولا مشير مقامي non-déictique. وقد بين كلايبر (Kleiber 1993 ص 124) أن ما يفتح الأبواب على مصراعيها لوصف الزمان بالعائدية إنّما هو الإقرار بوجود "أزمنة مركبة" أو "نسبية" تبرز التحول عن النقطة الإحالية ز0 إلى نقطة إحالية أخرى قد ذكرت في السياق اللغوي. فالمقابلة : زمان إشاري مقامي/ زمان عائدي تعكس المقابلة القديمة : زمان مطلق/ زمان نسبي.

ولا شك أن النزعة إلى تصنيف الأزمنة إلى أزمنة إشارية مقامية وأزمنة عائدية تحركها الرغبة في توحيد المقاييس الوصفية للمشيرات المقامية في عمومها وتخليصها من شوائب العائدية. فكما قسمت الضمائر وأسماء الإشارة إلى مشيرات مقامية وعوائد فإن الأزمنة أيضا قابلة لهذا التقسيم. وهي

---

1) تشير إلى اعتبار بعض الأسماء من العوائد انظر Milner 1980.

نزعة تصنّر ذهاب روه Rauh (عن Kleiber 1993 ص 124)' إلى تقسيم الأزمنة إلى ثلاثة أقسام قياسا على تصنيف الضمائر إلى ضمير المتكلم، ضمير المخاطب وضمير الغائب. فالأزمنة حسب روهار ثلاثة:

1/ قسم مطابق لنقطة التوجيه الزماني : زمان الحاضر

2/ قسم متعلق بنقطة التوجيه الزماني : الماضي والمستقبل

3/ قسم لا علاقة له بنقطة التوجيه الزماني : Le prétérit, le future simple, ويعدّ القسم الثالث الذي لا يتعلّق بزمان التلفظ من العوائد شأنه في ذلك شأن ضمير الغائب. وقد اتفق مكّاولي (McCawaly) وبارتى (Partee) ولوكاسيـو (Lo Cascio) وهينريش (Hinrichs) وهوليلق (Houweling) (عن Kleiber 1993) في الإقرار بضرب من التوازي بين الأنظمة الزمانية والضمائر من حيث تعلق بعضها بالسياق اللغوي وتعلّق البعض الآخر بالمقام التخاطبي. فقد بين مكّاولي (Kleiber 1993 ص 132-133) أن قولا مثل :

(1) The farmer killed the duckling

قتل الفلاح البطـة

يقوم على نفس درجة الغموض الذي يبرز في قول مثل :

(2) He ressembles Mil

هو يشبه زيدا

إذا لم يتوفر مفسّر.

فقد أكّد أن العلاقة بين زمان الماضي ومفسّره تخضع لشرط الإضمار الذي يقضي بأن كل ضمير لابد أن يتقدّمه مفسّر يتحكّم فيه. فيكون الزمان النحوي عائدا إن كان تفسيره رهين مفسّر نصّي ويكون مشيرا مقاميا إن تعلّق مباشرة بلحظة التلفظ لغياب المفسر النصّي. ويؤكد هاولينق Houweling

(عن Kleiber 1993 ص 134-135) أن التمييز الناجم عن هذا الاعتبار يقوم على تقسيم الأزمنة إلى أزمنة مستقلة وهي المشيرات المقامية وأزمنة غير مستقلة وهي العوائد. وانتهى إلى الإقرار بأن الأزمنة المقامية تستعمل في جمل مستقلة والأزمنة العائدية تستعمل في جمل غير مستقلة[1] مثال :

(3) J'étais en train de préparer des spaghetti quand Mario est entré.

كنت أعدّ "السباقيتي" عندما دخل زيد

وإضافة إلى هذا المقياس يضيف هاولينق مقياسا آخر للتمييز يتمثل في مبدإ التحاول Coréférence بين الزمان العائدي ومفسّره. إذ العائد من الأزمنة حسب هاولينق Houweling (عن Kleiber 1993 ص 135) هو الذي يستمد مدة زمانية قد أحالت عليها عبارة زمانية أخرى. وقد كان الجمع بين هذين الشرطين نقطة ضعف هذا المنوال الوصفي حسب كلايبار (Kleiber 1993 ص 135) إذ أن التعريفين لا ينتهيان إلى نفس النتائج ذلك أن الأزمنة المركبة غير مستقلة إذ هي متعلقة بمفسّر نصّي وهي كذلك غير متحاولة إذ تحدد زمنا جديدا مختلفا عن زمن مفسّره النصي[2]. وهو ما جعل هاولينق (عن Kleiber 1993 ص 136) يقر بوجود : أزمنة مقامية صرف، وأزمنة عائدية صرف، وأزمنة نصف مقامية – نصف عائدية half deictic- half anaphoric .

---

1) لو لم يكن طرح هاولينق قد ورد في إطار مقاربة نصّية لما كان لمقياس "الاستقلال" وعدم الاستقلال أي معنى إذ أن الأزمنة جميعا دون استثناء تعد غير مستقلة إذ هي ترتبط بمفسّر وتتحدد بنقطة مرجعية خارجية سواء أكانت مقامية أم سياقية.

2) هي نقطة نناقش حسب رأينا لأن الأزمنة المركبة لا يمكن أن تدل على أزمنة مخالفة لزمان مفسّرها. فأن تدل على ترغب في الأحداث في زمن الماضي لا يعني مطلقا أنها تدل على زمان آخر. فحسب رأينا الزمان المخالف يكون بالخروج من الماضي إلى الحاضر أو إلى المستقبل لكن أن تدل العبارة الزمانية عن أوقات مختلفة في زمان واحد هو أحد هذه الأزمنة فهذا لا يعد تحولا في الدلالة الزمانية

وفي إطار وصف الزمان بالقياس على الضماتر يقدّم بارتي Partee وتاسموسكي ديريك Tasmoswki- de Ryk (عن Kleiber 1993 ص 136-137) مقاربة ذاكرية للتمييز بين أقسام الأزمنة تقوم على تحديد الإشارة المقامية والعائدية باعتماد المفاهيم العرفانية. فالزمان النحوي العائدي هو الذي يحيل على مدة زمانية جلية ومعروفة. والزمان النحوي الإشاري المقامي هو الذي يحيل على مدة زمانية جديدة لم تتجل بعد. فيطابقان المقابلة قديم/جديد على المقابلة نص/مقام.

وقد رأى كلايبار (Kleiber 1993 ص 138-139) أنّه بالاستثناء عن المقياس النصي تنتهي إلى إلغاء كل تمييز بين الزمان الإشاري والزمان العائدي. إذ جميع الأزمنة بما في ذلك زمان الحاضر المقامي تعدّ حسب هذا المقياس عوائد . ذلك أن زمان التلفظ ز0 يعتبر مدّة زمانية جلية وحاضرة في الذاكرة الآنية للمتخاطبين بمجرد ابتداء عمل التخاطب. غير أن هذا النقد لا يعني تخلي كلايبار عن المقاربة الذاكرية التي دافع عليها واعتبرها الأنجع في التمييز بين المشير المقامي والعائد في الضمائر[1]. بل إنّه يقترح تعديلا بسيطا في تحديد مجال تطبيق المقابلة معروف/جديد يتمثل في مجرد زحلقة هذه المقابلة من المدة الزمانية التي يحددها الفعل إلى النقطة المرجعية.

فقد بيّن كامب Kamp وروهرار Rohrer (Kleiber ص1993 ص ص 140-141) أن الزمان النحوي إمّا أنّه يدل على ضرورة اعتبار نقطة مرجعية جديدة تعوّض النقطة المرجعية القديمة وإمّا أنّه يدل على أن النقطة المرجعية القديمة مازالت حيوية. فيتميز L'imparfait من Le passé simple باعتبار الأول يحافظ على النقطة المرجعية القديمة بينما يدخل الثاني نقطة جديدة.

(4) Pierre entra. Marie téléphonait

---

1) انظر القسم الأول من البحث الفصل 9.

فالزمان الإشاري المقامي هو الذي يدرج نقطة إحالية جديدة والزمان العائدي هو الذي يحافظ على النقطة الإحالية القديمة.

وقد بيّن كلايبار (1993 ص 142) أن قيمة هذه المقاربة تتمثل في نجاحها في إبراز تميز الأزمنة المركبة دون سواها بسمة العائدية. ذلك أنّه حتى إذا أدخلت زمنا جديدا فإنّها تحافظ على النقطة الإحالية القديمة. غير أن هذا لا يعني بالنسبة إلى كلايبار التسليم بنجاعة هذه المقابلة.

2.6 فشل المقابلة مشير مقامي/ عائد في وصف الأزمنة

بيّن كلايبار (1993 ص ص 150-151) أن اعتماد هذه المقابلة في وصف الأزمنة لا ينتهي بنا إلى تصنيف أفضل للأزمنة النحوية. فلئن كانت مفيدة في تصنيف الضمائر، فلم ينجر عنها سوى مقياسين: المقياس التقليدي المتمثل في الإحلال الفضائي نص/مقام والمقياس العرفاني المتمثل في محال عليه معروف وجلي/محال عليه جديد، فإنّه في وصف الزمان تتعدد المقاييس التمييزية وتختلف إذ إضافة إلى المقياسين المذكورين أعلاه فإنّه لابد من اعتبار طبيعة المفسّر وقيد التحاول. وهو ما أدى إلى نتائج مختلفة ومتعددة ومتضاربة في بعض الأحيان كما بيّنا.

وقد نبّه كلايبار (1993 ص ص 154-155) إلى أنّ نقائص أغلب هذه المقاربات تعود إلى سبب رئيسي يتمثل في أن الأزمنة النحوية لا تشبه في إحالتها العبارات الاسمية عامة والضمائر خاصة. فينتج عن هذا الاعتبار أنّ "المنوالات العائدية المقامية للضمائر لا يمكن أن تصلح كما هي لوصف اشتغال الأزمنة النحوية" فالناظر في المثالين

(5) Paul enleva son manteau. Il avait trop chaud

نزع زيد معطفه. كان يشعر بحر شديد

(6) Pierre entra dans la cuisine. Marie faisait la vaisselle

دخل زيد إلى المطبخ. كانت فاطمة تغسل الماعون.

يلاحظ أنه كما يحيل الضمير الغائب على نفس ما يحيل عليه اسم زيد فإن زمان حدث "غسل الماعون" قد أعطاه ذكر فعل "دخل". غير أن المشابهة تقف عند هذا الحد. ذلك أن طبيعة العلاقة بين الضمير والاسم الذي يفسّره مختلفة عن العلاقة بين الزمان العائدي ومفسّره. إذ لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نعتبر المفسّر الفعلي مماثلا لمركّب اسمي ممثلي مثل اسم العلم. إذ أن هذا المفسّر هو في حد ذاته غير مستقل كما هو معروف عن الأزمنة النحوية عموما. فيذكّر كلايبار بشرط أساسي يحكم العلاقة بين الضمير العائد ومفسّره قد أقرّه ميلنار (Milner 1982 ص ص 32-33) يتمثل في ضرورة تعلّق الضمير باسم مستقل إحاليا وهو ما جعله يثبت عدم جواز علاقة التعدية في حالة تعدّد الضمائر:

Un livre ... Il ...Il ...

فيتعلّق الضمير الثاني بالاسم "كتاب" لا بالضمير الأول. "فالضمير العائدي لا يكون له مطلقا دور الاسم الأول في العلاقة العائدية".

هذا إضافة إلى أن مبدأ الاقتصاد الذي يبرر وجود الضمائر لا يتحقق مع الأزمنة العائدية. فيصعب أن نرى في الزمان العائد معوّضا أو ممثلا لما عدّ مفسره (Kleiber 1993 ص 155). كما يبرز كلايبار (Kleiber 1993 ص 156) عدم التناسب بين مفهوم التزامن ومفهوم التحاول الذي هو مبدأ قائم مع ضمير الغائب.

فالعوائد الضميرية تخضع في استعمالها لشروط لغوية صارمة لا يمكن أن تطبق أو تراعى عند استعمال الأزمنة النحوية. وبذلك يتأكد أن القياس على الضمائر من حيث طبيعة الإحالة قياس مغلوط. فالاشتغال الإحالي للأزمنة النحوية غير الاشتغال الإحالي للضمائر.

غير أن كلايبار لا يرفض اعتماد علاقة العائدية في وصف الأزمنة النحوية رفضا قاطعا. بل إنّه يؤكّد (Kleiber 1993 ص 160) أن نقطة ضعف هذا المنوال الوصفي تتمثل في القياس على وصف الضمائر. ويدعو إلى التحول من القول بأنّ الزمان النحوي يحيل على مدة زمانية إلى القول بأنّه يحيل على مقام زماني. فالزمان النحوي غير قادر على أن يعيّن اللحظة الزمانية إنّما هو يساهم فقط في تعيين موضع الحدث أو الحالة.

وقد أشار كلايبار (Kleiber 1993 ص ص 157-158) إلى أن الفرق الأساسي بين الأزمنة النحوية والضمائر يكمن أساسا في أن هذه الأزمنة، وإن كان دورها يتمثل في تعيين لحظة ما، فإنّها لا تقوم بذلك بهدف الإحالة على هذه اللحظة. فلا يتمثل دورها في تعيين مدة زمانية هي موضوع إحالتها كما يدعونا الضمير إلى تعيين شخص يمثل ما يحيل عليه. فالمدة الزمانية التي نحددها لا يمكن أن نعامل باعتبارها محالا عليه أي باعتبارها ذاتا معزولة من العالم الخارج - لغوي أو في عالم ممكن. ذلك أن وظيفتها "الإحالية" ليست سوى "خادمة" Ancillaire إذ هي تستخدم في الإحالة على ذات أخرى غير لحظة أو مدة واحدة. ويقتصر دورها على تعيين موضوع هذه الذات التي يطلب تحديدها تعريفا زمانيا والتي تسمى بسبب ذلك "حالة" أو "حدثا". وفي هذا المعنى لا يصلح الزمان النحوي إلا لوضع حالة الأشياء التي تذكر في الجملة في الزمن. فهو لا يحيل بنفسه على شيء خارج - لغوي بل هو يساهم فقط في تعيين شيء يستلزم مثل هذه الموضعة Localisation. فندرك بهذه الرؤية أن ما هو قبل أو بعد أو متزامن ليس اللحظة الموسومة بالزمان النحوي بل هو المحال عليه في جملته أي مقام الأشياء أو حالتها التي تحقّق موضعتها الزمانية. فما يحيل عليه الزمان النحوي هو المقام الزماني.

وينقل كلايبار (Kleiber 1993 ص 158) عن نف Nef وفرانسوا François (1984 ص 88) [1] قولهما بأن "بناءنا للزمان يعتبر من أولياته العلاقات بين الأحداث وليس العلاقات بين اللحظات أو المدات". ويستدل كلايبار على هذا بإبرازه أنه كلما أردنا أن نحيل فعلا على مدة زمانية فإننا لا نستطيع أن نستعمل زمانا نحويا بل يجب أن نلجأ إلى عبارات زمانية أخرى مثل الظروف. وهو أمر يدعم ما أبرزناه من أن دلالة الفعل على الزمان عامة تدلّ فقط على وقوع الحدث في زمان ما ولا تحيل على فترة معيّنة إلا باقترانها بمخصّصات.

ولكن هل يمكن أن نسلّم لكلايبار بأن الأزمنة النحوية "غير إحالية" ؟ لا شك في أن عوامل عديدة تساعد على الذهاب إلى هذا الرأي منها :

- أن الزمان ليس جثة مادية يمكن أن نعيّن بعضه أو مدة منه كما نعيّن ما تحيل عليه الأسماء. فهو عصيّ عن التجسيد وهو في ذلك يفارق حتى الأسماء ذات المعاني المجرّدة التي لا جسد لها. فهو ينفلت من التحديد في معزل عن الحدث. ولاشك أن هذا ما جعل الدارسين يستعملون في وصفه العبارات المكانية لأن المكان خلافا للزمان "جثة" كما أكّد النحاة. يقول المبرّد (المقتضب ج 2 ص 275): "الزمان مرور الأيام والليالي فالفعل على سننه يمضي بمضيه وليست الأمكنة كذلك إنّما هي جثث ثابتة تفصل بينها بالعين ونعرف بعضها من بعض كما تعرف زيدا من عمرو"

- أن الزمان الذي يحدده الفعل هو زمان عام جدا فهو ليس وقتا مخصوصا معلوما وهذا ما يفسّر حاجته إلى مخصّصات مثل الظروف أو الحروف كما بيّنا.لأنّه في الحقيقة لايحدّد الزمان بل المظهر الزماني. وهذا مايفسّر تأكيد النحاة على التلازم بين الحدث والزمان.

---

1) François J. & F. Nef, 1984 . Deux méthodes convergentes d'analyse et de synthèse de l'enchaînement événementiel dans les micro-récits, Cahiers de Grammaire 8, pp.79-115.

غير أن كل هذه الخصائص في الدلالة الزمانية لا تنتهي بنا في اعتقادنا إلى الإقرار بأن الأزمنة النحوية لا تحيل على زمان معيّن فهذا الرأي ننجم عن إهمال دور التركيب في تحديد الزمان. فالأزمنة النحوية لا تعين الزمان إلا إذا ما ارتبطت بما يخصّصها من حروف ومن مفاعيل زمانية. فالدلالة الزمانية تؤديها الجملة كلّها ولا تقتصر على عنصر من عناصرها. وقد أبرز النحاة ذلك بتأكيدهم حاجة الأفعال إلى التخصيص بالحروف ولزوم تعدّيها إلى مفعول فيه للزمان سواء أكانت متعدية أم غير متعدّية وإفادة هذا الموضع الزمان سواء أكان معجما أم غير معجم.

وقد بدا لنا أنّ التحوّل من وصف الزمان باعتماد النقطة المرجعية [ز 0] التي تمثّل زمان التلفّظ بالقول إلى اعتماد النقطة المرجعية [+ز] المحدثة بالحدث الإنشائي في البنية الإعرابية المجرّدة يحلّ كلّ هذه الإشكاليات. فإذا كان مبدؤنا في دراسة الدلالة الزمانية أنّ جميع مظاهرها تتعلّق بـــ[+ز] وإذا اعتبرنا أنّها نقطة مرجعية متجدّدة بفعل الدور التكراري للبنية فإنّ الدلالة الزمانية مع جميع الأزمنة تتحدد بـــ[+ز]. غير أنّ الأمر يختلف فيها من حيث أنّ بعضها يتعلّق بالإنشاء الرئيسي [+ز] وبعضها يتعلّق بالإنشاء الثانوي [+ز أ]. فإذا كان الإنشاء الثانوي تابعا للإنشاء الرئيسي فهمنا أنّ الدلالة الزمانية لمعموله لا تتحدد إلا بمقارنة [+ز أ] بـــ[+ز] فيساهم المحل الواوي [θ] في الربط بين النقط المرجعية المتحدّدة ونفسّر بذلك المثال (3).

وكما يربط هذا المحل بين عناصر الجملة الواحدة فإنّه يربط بين الجمل باعتبار أنّ البـــنية [θ ! 3 فـــفا (مف)] تمثّل بنية العنصر كما تمثّل بنية الجملة. فيكـــون المـــثال (6) خاضعا لمبدإ الربط بين إنشاءين رئيسيين (! θ !).

فلا يكون بذلك لتصنيف الأزمنة إلى إشارية مقامية وإلى علاقية أي معنى لأنّ جميع الأزمنة إشارية مقامية تتحدد بـــ [+ز] غير أنّ حركية هذه

البنية الإعرابية تجعل بعضها متعلّقًا بالإنشاء الرئيسي وبعضها متعلّقًا بالإنشاء الثانوي. فيقوى في النوع الثاني دور المحل الولوي في تحديد الزمان قوّة تتجلى في المستوى الصوتي من البنية في ظاهرة عدم استقلال الأزمنة المركّبة وتبعيتها للأزمنة البسيطة. فتوهم المقتصر على دراسة الأقوال بأنّ من الأزمنة النحوية ما لا يتعلّق بالنقطة المرجعية [+ز].

ونظن أنّ علاقة التبعية تساهم في إبراز متانة العلاقة بين الأزمنة النحوية والنقطة المرجعية على أن تتحول إلى تعدية بين المحل الإنشائي الفرعي والمحل الإنشائي الرئيسي لا بين الأفعال التي هي في موضع إحالة. فنحافظ بذلك على مبدإ تعلّق الأزمنة النحوية بـ[+ز].

خاتمة الباب الثالث

تفحّصنا في هذا الباب مظاهر إشارية الدلالة الزمانية. ولئن كنّا قد انطلقنا من اعتبار الإشارة المقامية متعلّقة ببعض العناصر اللغوية دون البعض الآخر فإنّنا قد انتهينا إلى أنّ مقولة الزمان في جميع مظاهرها لا تكون إلا إشارية مقامية. فأبرزنا أنّ ائتلاف عناصر الجملة وتعالقها هو الذي ينتج الدلالة الزمانية. فالأزمنة النحوية لا تقتصر على الأشكال الفعلية بل إنّ مواضع الجملة كلّها ما عجم منها وما لم يعجم يساهم في إعطاء الدلالة الزمانية.

وبما أنّنا قد بنينا أطروحتنا على اعتبار الإشارة المقامية ظاهرة نظامية من حيث أنّها تتمثّل في الإشارة إلى حدث الإنشاء بجميع فواعله، فإنّنا قد اعتبرنا أنّ المشيرات المقامية لا تشير إلى المقام التخاطبي الخارجي بل إلى ما يمثّله في البنية الإعرابية المجرّدة أي إلى محل الإنشاء. واعتمادا على هذا التصوّر اعتبرنا جميع الدلالات الزمانية متولّدة من النقطة المرجعية [+ز] باعتبارها ممثّلة لزمان الحدث الإنشائي وليس من النقطة المرجعية [ز0] التي تمثّل زمان إيقاع الحدث الإنشائي في المقام التخاطبي. فتصير بذلك النقطة المرجعية نقطة قارة في البنية النحوية تدلّ على الحاضر المطلق فإذا أنجزت في المقام تخصّصت وتعيّنت بإجراء الخطاب.

وقد اعتمدنا في هذا التوجّه ما استدلّ عليه الشريف من كون المظهر الزماني يمثّل تجريدا للدلالة الزمانية في المستوى الاشتقاقي. وهي دلالة بنيوية تتجلى في مقولة الانتهاء وعدم الانتهاء المتولّدة من زمانيّ الوجوب والإمكان المتحدّدين بالنقطة [+ز]. فإذا ما تحقّقت هذه المقولة في البنية الصوتيّة (اللفظية) تخصّصت ودلّت على زمان معيّن. وهو ما يؤكّد أنّ الدلالة الزمانية دلالة بنيوية.

وقد أبرزنا أنّ عناية النحاة بدراسة المعاني المظهرية في وصفهم للدلالة الزمنية للأفعال، وعدم تمييزهم بين المعاني التي سمّيت اليوم بالمظهر والمعاني الزمانية، يصوّر حسمهم بأنّ المظهر زمان تؤديه الصيغ التصريفية للفعل ويتحدّد بدخوله التركيب وبإنجازه.

غير أنّه رأي لم ينجح في تفسير دلالة الصيغة الواحدة على أزمنة مختلفة. وهو أمر قد يوهم بأنّ الدلالة الزمانية غير بنيوية. وقد عالج الشريف هذه الإشكالية بما استدلّ عليه من أنّ الصيغ المختلفة للفعل: الماضي المضارع المرفوع، المنصوب والمجزوم ليست صيغا تصريفية بل صيغا اشتقاقية لكلّ واحد منها دلالة زمانية مخصوصة.

بيّنا عناية النحاة العرب بالدلالة الزمنية في علاقتها بالإشارة المقامية عناية تجلّت في إبراز دور "حال التكلّم" أو "حال حديثك" في تحديد الأزمنة الثلاثة، وعنايتهم بدراسة زمن الحاضر الذي جعلوا "الآن" عبارة عنه. وقد انتهوا إلى تأكيد وجود زمن الحاضر على قصره وضيقه وذلك لأهمّيته في الفصل بين الماضي والمستقبل. مما يدلّ على أنّهم يعتبرون الدلالة الزمانية ممثّـلة في مقولة الانقضاء وعدم الانقضاء ويعتبرون الزمان الحاضر وصلة بينهما باعتباره عبارة عن زمن "حال التكلّم".

وقد بيّنا أنّهم يعتبرون هذه النقطة المرجعية ممثّـلة لزمان ما يسمى حديثا بالأصل اللاكرانية. إذ أنّ "حال حديثك" عند سيبويه يتحوّل في بعض النصوص إلى "حال تنبيهك" أو "حال توبيخك".

بيّنا مظاهر تجليات النقطة المرجعية في مكوّنات الجملة وركّزنا البحث على الفعل وتصريفاته المختلفة وعلى الحرف وعلى الظروف. فحرصنا على أن نؤكّد ضرورة اعتبار النقطة المرجعية [+ز] الممثّـلة لزمان الحاضر نقطة متولّدة من الحدث الإنشائي وليس العكس. فهي نقطة قياسية تحدّد باعتماد مقارنتها بزمان وقوع الحدث المخبر عنه باعتماد مقولة الانتهاء وعدم الانتهاء.

وقد استلزم هذا أن نميّز بين: زمان الحاضر الذي تمثّله [+ز] وفعل الحال الذي يصوّر التزامن بين الحاضر الإنشائي وزمان وقوع الحدث المتحدث عنه. فأكّدنا بذلك أنّ النقطة [+ز] نقطة زمانية مضمّنة مع جميع الأزمنة تنعكس في كل الصيغ الفعلية دون استثناء.

حاولنا أن نبرز أنّ قوّة الدلالة الزمانية في الحروف متولّدة من القوّة الإنشائية لهذا القسم من أقسام الكلام باعتباره الواسم للعمل اللغوي. فالحروف قدرة خاصة على تجسيد النقطة المرجعية [+ز] باعتبارها تمثّل في المستوى الصوتي اللفظي زمان إيقاع العمل اللغوي المتحقّق بالقول. وبيّنا اعتمادا على مقارنة حروف النفي بحروف التأكيد دور النقطة المرجعية [+ز] في تفسير دلالة هذه الحروف الزمانية وتعليل اختلاف بعضها عن بعض.

فرأينا أنّ الاختلاف بين حروف التأكيد وحروف النفي من حيث العدد يبرز أنّها موزّعة على صورة تؤكّد كون النظام اللغوي يكتنز المقامات الكبرى لاستعمالها. فإذا كان التأكيد لا يكون إلا لشيء واحد هو الإثبات، والإثبات لا يكون إلا في زمان واحد هو الحاضر لم يحتج النظام النحوي إلى توفير حروف أخرى تدلّ على أزمنة مختلفة.

بيّنا سيطرة النقطة المرجعية [+ز] على جميع مواضع الجملة وإسهامها في توليد جميع الدلالات الزمانية. وليس ذلك إلا تأكيدا لسيطرة المحل الإنشائي على المحل الإحالي. وقد اعتمدنا ذلك في الاستدلال على أنّ جميع أنواع الزمان النحوي منها والمحدود تخضع لتأثير هذه النقطة. وبيّنا أنّ هذا التحليل من شأنه أن يستوعب ما سمّي في الدراسات الحديثة بالأزمنة العائدية ويكشف أنّها أزمنة إشارية مقنّعة من حيث أنّها لا تتحدّد إلا بـ[+ز]، غير أنّها تتميّز بتعلّقها بحدث إنشاء فرعي إن كانت غير مستقلّة فتربطها علاقة التعدية بالحدث الإنشائي الرئيسي وتتحدّد باعتبار علاقة الربط بين إنشاءين رئيسيين إن كانت في جمل مستقلّة.

كلّ هذه المعطيات تؤكّد أنّ الزمان في جميع أشكاله وصوره لا يخلو من أن يكون إشاريا مقاميا. لأنّه زمان يولّده حدث الإنشاء وتجسّده البنية. غير أنّ الأزمنة تقبل التصنيف حسب قوّة تجلّيات الإشارة المقامية فيها وحسب طبيعة العلاقة بالإنشاء الرئيسي. فمنها ما يتعلّق به تعلّقا مباشرا ومنها ما يتعلّق به تعلّقا غير مباشر. فلئن كنّا استطعنا أن نحدّد العبارات الزمانية الإشارية فإنّنا نؤكّد أنّه مجرّد تحديد لرؤوس تتكثّف فيها الإشارة المقامية دون أن تقتصر عليها.

الخاتمة العامة

اهتممنا في هذا البحث بدراسة المشيرات المقامية في اللغة العربية. وقد مثّل السعي إلى تحديد مفهوم للمشير المقامي وضبط مقاييس تساعد على ذلك هدفا رئيسيا من أهدافه، خصّصنا له الباب الأوّل.

وقد كان للتداوليين دور هام في إبراز هذا الصنف من العبارات. إذ رأوا فيه دليلا على ضرورة توجيه عناية اللسانيين إلى دراسة الخطاب والإجراء وعدم الاقتصار على دراسة النظام اللغوي. فبدا لهم أنّ هذه العبارات لا معنى لها خارج الإنجاز ممّا ينبّه إلى أنّ الجمل المدروسة أقوال وثيقة الصلة بمنجزها وبالمقام الذي تحقّقت فيه. وهو وجه بالنسبة إليهم لا يمكن للدراسات النحوية المعتنية بالنظام اللغوي أن تشمله باعتبارها تعتني بدراسة الجمل معزولة عن مقاماتها.

وإذا نزّلنا المشيرات المقامية من المباحث التداولية تبيّن لنا أنّها مرتبطة بنظرية العمل اللغوي من حيث أنّها وحدات تعكس حضور المتكلّم في القول فتدلّ على عمل التلفّظ بجميع لواحقه. غير أنّه قد بدا لنا أنّ انطلاق التداوليين من دراسة الأقوال المنجزة في المقام التخاطبي قد جعلهم يتوجّهون في تحديدهم للمشير المقامي نحو البعد المادي للمقام. فاتّسعت قائمة المشيرات المقامية لتشمل كلّ العبارات التي تحيل على ما هو حاضر في المقام التخاطبي حضورا ماديا محسوسا. وصار التصنيف لا يخصّ الوحدات بل يخصّ الاستعمالات فيكون العنصر الواحد تارة مشيرا مقاميا وطورا عائدا حسب نوع المفسّر. وفتح ذلك الباب على مصراعيه لتوسيع قائمة المشيرات المقامية أو تضييقها حسب المقياس المعتمد.

فاعتمادا على مقياس مقام/مقال اعتبرت أوروكيوني أنّ المشيرات المقامية تشمل، إضافة إلى "أنا" و"أنت" والزمان، أسماء الإشارة، والضمير

الغائب إذا كان مفسّرهما مقاميا. وذهب كلايبار، اعتمادا على مقياس عرفاني هو جديد/معروف، إلى إقصاء الضمير الغائب من المشيرات المقامية باعتباره يحيل في جميع استعمالاته على مفسّر معروف قد استقرّ في البؤرة.

وباعتماد النموذج العرفاني المؤصّل "الإشارة إلى" انتهى لفنسن وماركاريدو إلى أنّ قائمة المشيرات المقامية تتّسع لتشمل المشيرات الاجتماعية والمشيرات الخطابية.

فبدا لنا أنّ المشيرات المقامية ابتعدت في الدراسات التداولية شيئا فشيئا عن نظرية العمل اللغوي لتصير متعلّقة بالحضور المادي لفواعل الخطاب في المقام التخاطبي ولما يمكن أن يُفسّرَ بالإشارة إليه إشارة مادية. فغاب نسبيا مفهوم الإشارة الذي أسّس للعلاقة بين العمل القولي والعمل اللاقولي المقصود. وتحوّلت الإشارة مع المشير المقامي إلى إشارة مادية إلى ما هو حاضر حضورا حسّيا في المقام التخاطبي. فعوض أن يكون المشير المقامي مشيرا إلى عمل التلفّظ صار مشيرا إلى ما هو حاضر في المقام التخاطبي. فأخذ المتكلّم والمخاطب بعدا ماديا استوى عند البعض الإحالة عليهما باستعمال ضميري "أنا" و"أنت" : أو باستعمال اسم علم أو اسم معرّف بأل مادامت جميعا تحيل على مرجع واحد. وصار المحدّد الأول لما تحيل عليه هذه الوحدات رهين المقامات التخاطبية المخصوصة. وأقصيت العلاقات النحوية وأهملت المقابلات البنيوية المميّزة لكلّ صنف من هذه الأصناف وصارت العوامل المقامية هي المفسّرة لهذه الظواهر اللغويّة.

ومن خلال دراسة التراث النحويّ تبيّن لنا في تحديد المشيرات المقامية اتجاها آخر ينحو نحو إبراز تجذر هذه الوحدات في النظام اللغوي. فتميّزت بسمات نحوية مخصوصة مثل الإبهام والتعريف والبناء تدلّ على أنّها قد وضعت على نحو تكون به صالحة للتخاطب.

غير أنّ هذه السمات، وإن كانت مميّزة لها، فإنّها لا تقتصر عليها بل هي تشمل وحدات أخرى لا نعتبرها من المشيرات المقامية مثل الأسماء الموصولة. مما يقوم دليلا على أنّ هذه السمات تمثّل خصائص بنيوية من مستلزمات المشيرات المقامية لا من مقوّماتها.

أما تحديد النحاة العرب لما سمّي اليوم بالمشيرات المقامية فقد استقام على مفهوم تواتر في الدراسات الغربية الحديثة هو مفهوم الحضور. غير أنّ النحاة دقّقوا هذا المفهوم وحصروه حصرا يجعله حسب رأينا ممثّلا لحقيقة المشير المقامي. ذلك أنّهم حرصوا على التمييز بين ضربين من الحضور: حضور تخاطبي وحضور في المقام التخاطبي، فيقتصر الحضور التخاطبي على قواعل حدث التلفظ: المتكلّم والمخاطب والزمان بينما يشمل الحضور في المقام التخاطبي جميع ما يفسّر بمفسّر حاضر في المقام التخاطبي. فميّزوا بذلك بين الحضور مع "أنا" و"أنت" و"المنادى" وبين الحضور مع اسم الإشارة وضمير الغائب.

ولئن لم يبرز النحاة المشيرات المقامية باعتبارها صنفا مميزا عن غيره فإنّهم قد أثبتوا المقابلة بين الحضور والغيبة وتجاوزوا بها حدود الضمائر لتصير مقابلة تعتمد في تصنيف كل العبارات دون استثناء.

فكانت الغيبة تخصّ جميع الأسماء الظاهرة بالإضافة إلى الضمير الغائب. وهو ما جعلنا ننتهي إلى أنّ اسم الإشارة ليس مشيرا مقاميا خلافا لما أكّده اللسانيون الغربيون التداوليون. وقد بدا لنا أنّ ذلك ناجم عن اعتبار المقابلة بين الحضور والغيبة مقابلة نحوية تمثّل أسّا من أسس النظام النحوي وليست مقابلة تتجلى في المستوى الإجرائي الإنجازي، وأنّ الحضور لا يقصد به مطلقا الحضور في المقام التخاطبي أي في الواقع الخارجي الماصدقي بل هو الحضور في النظام اللغوي، داخل اللغة، في البنية. وهو ما جعلنا نقرّ، اعتمادا على تحليلات الشريف (الشريف 2002) وما استدلّ عليه من تضمّن البنية محلاً للإنشاء، بأنّه حضور يخصّ المتكلّم باعتباره منشئا للبنية ويخصّ الزمان

باعتباره زمان الحدث الإنشائي [+ز] الذي يحدد بقية الأزمنة، ويخصّ المخاطب باعتباره من مقتضيات البنية.

وقد بدا لنا أنّ هذا البعد المجرّد قد تأكّد بما تنزع إليه هذه الوحدات من ابتعاد عن كلّ ما هو مادّي يمكن أن يربطها بالواقع لذا فإنّ ما يدلّ على الحضور اقتصر على المتكلّم والمخاطب والزمان دون المكان.فهو، وإن كان مكان إنجاز الحدث الإنشائي، فإنّه لا يتحدّد إلاّ باسم غائب هو اسم الإشارة "هنا".

فالمشيرات المقامية تعيّن مقوّمات الحدث الإنشائي في حين أنّ المكان من مستلزماته. فالمتكلّم ينشئ الحدث الإنشائي، والحدث الإنشائي ينشئ الزمان، غير أنّه لا ينشئ المكان بل هو فقط يحدّده بوقوعه فيه. فللمكان وجود مستقل غير مشروط بوجود الحدث الإنشائي خلافا للشخص والزمان.

وتؤكّد المشيرات المقامية ما افترضه الشريف (الشريف 2002 ص 690) من "استرسال الإحالة نحو الإنشاء" استرسالا يتجلّى في مظاهر الاختزال التي بيّنها ويؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ مقياس تحديد هذه الوحدات هو الحضور التخاطبي دون الحضور في المقام التخاطبي. فالمشيرات المقامية إنّما تصرّ بما هو مضمر في الحدث الإنشائي يدلّ عليه محل الإنشاء في البنية الإعرابية المجرّدة. فإذا ما تحقّقت في البنية الصوتية (اللفظية) استعمل المتكلّم الواضع متكلّما مقاميا والحدث الإنشائي عملا لغويا. ويتأكّد ذلك بما أبرزناه من أنّ المخاطب لا محلّ له داخل البنية بل هو من مقتضياتها تدلّ عليه دلالة خارجية.

وقد تميّزت المشيرات المقامية بمجموعة من المقولات النحوية هي الإبهام والتعريف والبناء والإضمار وهي سمات غير طارئة بالتركيب أو بالائتلاف. بل هي أصل فيها وهو ما يجعلنا نذهب إلى أنّ حقيقة دلالة هذه الوحدات تكمن في دلالتها النحوية. وليست سمة الإبهام التي تبرز ما فيها من إجمال ومن غياب للمتصوّر إلا دليلا على أنّ هذه الوحدات ذات بعد تجريدي.

ولأنّها تقوم على دلالة علائقية تؤكّد أنّها وحدات نحوية بالأسس صالحة للإجراء وللتخاطب لا أنّها وحدات فارغة لا معنى لها إلاّ داخل الخطاب وبالإجراء الآني.

فهي وحدات إحالية تقع على أشخاص غير أنّها لا تحدّد الشخص إلا من خلال وجوده اللغوي ودوره في حدث الإنشاء، فتدلّ على أنّها تميّز بين وجوده باعتباره ذاتا خارجية في الواقع ووجوده باعتباره ذاتا لغوية لها دور لا يتحقّق إلاّ داخل اللغة وباللغة. وهو ما يؤكّد أنّ النظام اللغوي نظام يوازي الخارج دون أن يتقاطع معه. فما يقوّي نزعة هذه الوحدات إلى التشبّه بالحرف هو سمة الإبهام بالذات وما تدلّ عليه من غياب التصوّر، لأنّ هذه السمة تقوّي الخصائص العلائقية فيها فتضعف الخصائص الإحالية وتقوّي وجودها اللغوي. فلئن كانت أنا تدلّ على "العين والتكلّم" كما قال النحاة القدامى فإنّ العطف في هذا التركيب حسب رأينا يقصر وجود العين على التكلّم لأنّه إن انتفى التكلّم فيما تحيل عليه "أنا" لم يعد للعين أيضا أي وجود باعتباره حاضرا فيصير ممثّلا باسم غائب. وهو ما يؤكّد بالنسبة إلينا أنّ هذه الوحدات وحدات نحوية تصوّر حضور المتكلّم الواضع في البنية وتعكس أثر حدث الإنشاء في البنية التي يتحقّقها قولا منجزا تتخصّص وتتعيّن.

بيد أنّ مظاهر التلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة تدلّ على استرسال بين الإشارة المقامية العائدية. فليست المقابلات النسقية بينها إلاّ مقوّية لما بينها من تّصال. إذ أنّ دلالة الحضور لا تتحدّد إلاّ بدلالة الغيبة ودلالة الغيبة لا تتحدّد إلا بالحضور. فإذا انتفت إحدى الظاهرتين انتفت معها الأخرى وقد بدا لنا أنّ هذا الاتصال يصوّر ما بين الوجود الإنشائي والوجود الإحالي من تلازم. فكلّما وجدت إحالة وجد إنشاء ووجد المتكلّم. فحضور المتكلّم أو الإشارة المقامية التي تدلّ على حضور الحدث الإنشائي لا تخصّ المشيرات المقامية فقط بل هي تشمل أيضا جميع المعارف، لأنّ مقولة التعريف في حدّ

ذاتها لا تكون مقولة نحوية إلا إذا كانت صالحة للتخاطب، متكيّفة بما بين المتكلّم والمخاطب من علاقات.

وأن تكون الإشارة المقامية قوية فيما يدلّ على الحضور، ضعيفة فيما يكون للغياب لا يعني مطلقا أنّها قد تبلغ درجة الانعدام. فسمة الحضور حاضرة بالقوّة مع كلّ حدث إنشائي ولكن بدرجات متفاوتة. وقد بدا لنا أنّ اسم الإشارة يجسّد ذلك أحسن تجسيد. فرغم أنّه اسم غائب فقد تميّز بقوّة إنشائية تتجاوز حسب رأينا القوّة الإنشائية المضمّنة في المشيرات المقامية لأنه في شبهه بالفعل الإنجازي من جهة وبالحرف من جهة أخرى قد دلّ على أنّه يمثّل وسما للحدث الإنشائي وإيقاعا لفعل الإشارة. فيقوم ذلك دليلا على ما ذهب إليه الشريف من أنّ الاسم شأنه في ذلك شأن الحرف والفعل يحمل شحنة إنشائية تؤكّد الدور التكراري للبنية [8 ( ] فـنا (مف)]. فينعكس حضور المتكلّم مع إنشاء كلّ عنصر من العناصر.

فالمقابلة بين المشير المقامي والعائد أو بين الحاضر والغائب لا تقوم على وجود سمة الحضور في الأوّل وانعدامه في الثاني. بل تدلّ على أنّ سمة الحضور مقولة متراتبة قوية في المشير المقامي، ضعيفة في العائد. وهو ما يجعل المعارف متفاوتة في درجة قوّة الإشارة المقامية فيها.

ونعتقد أنّ حدس النحاة بهذا الأمر هو الذي دعاهم إلى ترتيب المعارف رغم أنّ مقولة التعريف لا تقبل الترتيب إذ الاسم إمّا أن يكون معرفة وإمّا أن يكون نكرة. وليس مقياس الاختصاص الذي اعتمده النحاة في ترتيب المعارف إلاّ دالا على مدى تفاوت اختصاص هذه المعارف في استحضار الحدث الإنشائي، فتفاوت في القوّة الإنشائية. فكان ضمير المتكلّم أعرفها وكان المعرّف بأل أضعفها. فكلّما ضعفت سمة الحضور التخاطبي فقد الشخص حضوره باعتباره متكلّما أو مخاطبا ونزل إلى درجة أخرى لا يحضر فيها المتكلّم إلا بغيابه. فإذا فقد كلّا دور المتكلّم الذي يجعله أقوى المعارف يتحوّل

إلى كائن غير لغوي يمكن أن يعيّن باسم علم أو باسم معرّف بأل فيصير معرّفا باعتباره عينا لا باعتباره متكلّما.

فيتأكّد بذلك أنّ "أنا" تحيل على المتكلّم الواضع الذي لا جثّة له ولا يمثّل عينا بل هو مقولة مجرّدة يتجلّى مع كلّ إنشاء للعلاقة النحوية. فإذا تكلّم المتكلّم المقامي استعار هذا الجهاز النحوي بجميع خصائصه، وتمكّن من امتلاك اللغة والتعبير عن ذاتيته فيها، وتوهّم أنّه هو الذي يخلق وينشئ بإيقاع حدث التلفظ في حين أنّه مجرّد مستعير لهذا الجهاز النحوي الذهني ومنجز لما يسمح له به نظامه ومستغلّ للاحتمالات المتعددة التي تتكوّن بها العلاقات النحوية.

وقد بينا أنّ الاستعمالات المختلفة القائمة على استبدال الضمائر بعضها ببعض أو استبدالها بالأسماء الظاهرة إنّما هي وليدة علاقات التقابل النسقية بين الضمائر في حدّ ذاتها، وبين الحضور والغياب وبين الإضمار والإظهار. وتـمكّنا منها حركية الأبنية النحوية واشتراط بعضها لبعض، دون أن يفقد كلّ صنف وكلّ عنصر منها خصوصيته ومميّزاته. وهو ما يمكّن من إثراء الدلالة.

فاستعمال اسم العلم لتعيين المتكلّم أو المخاطب عوض الضمير "أنا" و"أنت" أو استعمال الضمير "هو" أو المعرّف بأل لمخاطبة الحاضر يقوم على تحاول وعلى تقارن إحالي مع منشئ الحدث الإنشائي ومع المضمر في "أنت" الموجّه إليه الخطاب دون أن يفقد كل صنف خصوصيته ومميزاته النحوية وهذا ما ينشئ المعاني المجازية مع هذه المقامات. فلا يستوي التعبير عن المتكلّم أو المخاطب باسم حاضر وباسم غائب. ولا يكون ذلك حجّة لاعتبار الأسماء الغائبة دالّة على الحضور. بل إنّ ما يساهم في تفسير هذه الأمثلة ويمكّن منها دون الوقوع في اللبس إنّما هو محافظة النظام النحوي على الحدود بين الصنفين وعلى التقابل بينهما. وهي ظاهرة استعمالية تؤكّد تضمّن البنية النحوية لموضع

للحدث الإنشائي يدلّ على المتكلّم المنشئ ويمكّننا من المقارنة بينه وبين المتحدث عنه.

وقد بيّنا أنّ قوّة الحضور في المشيرات المقامية تقوّي شبهها بالحروف الواسمة للعمل اللغوي لكن دون أن تتساوى بها لأنّها لا تخرج عن كونها عبارات تحيل على الكون الخارجي لا على الكون الاعتقادي الذي يتعلّق به الإنشاء. وقد بيّنا أنّ "أنا" و"أنت" لا تختلف عن "هو" من حيث كونها جميعا تعيّن محالا عليه متحدّثا عنه فتقوم المشيرات المقامية دليلا على أنّ ما يقع في موضع الإحالة لا ينفكّ أيضا عن استحضار عمل المتكلّم. مما يؤكّد ما ذهب إليه الشريف (الشريف 2002) من إثبات الدور التكراري للبنية.

وقد تجلى لنا أنّ دراسة النحاة للمقولات النحوية مثل الإبهام والتعريف وللعلاقات النحوية المجرّدة مثل النعت والبدل وكذلك للسمات البنيوية لضمائر الحضور قد أغرقت من جهة التعليل والتفسير في استحضار المقامات التخاطبية والعلاقات التداولية. وكأنّها بذلك تثبت أنّ العلاقات النحوية لا تكون نحوية إلا إذا كانت صالحة للتخاطب فتثبت أن النظرية النحوية تستوعب نظرية في التخاطب تدلّ عليها باعتبارها مقتضى من مقتضياتها.

وقد كان في انتظام الدلالة الزمانية تأكيد لهذه الرؤية. إذ تبيّن لنا حرص النحاة على إبراز مركزية "حال التكلّم" في تحديد الأزمنة المختلفة. فكانت نقطة مرجعية تحدّد الأزمنة الثلاثة، تقارن بها الأحداث المخبر عنها فتتحدّد أزمنتها حسب دلالتي الانقضاء وعدم الانقضاء. وقد حرصنا على أن نستدلّ على أنّ الدلالة الزمانية دلالة بنيوية. فاعتمدنا على ما أنجزه الشريف (الشريف 2002) في هذه المسألة. وبيّنا أنّ النقطة المرجعية الممثّلة لزمن الحاضر نقطة ممثّلة في البنية النحوية باعتبارها زمان الحدث الإنشائي [ءز]. فالإقرار بوجود محل للإنشاء تحيل عليه المشيرات المقامية يقتضي أن يكون الزمان الحاضر أيضا

ممثلاً في هذا المحل باعتباره من مقومات الحدث. وقد حاولنا إثبات ذلك بإبراز قوّة الدلالة الزمانية في الحروف باعتبارها واسمة للعمل اللغوي.

وقد حاولنا أن نستغلّ هذا المنوال الوصفي لتأكيد ما نزعنا إلى إثباته في هذا البحث من تراتبية ظاهرة الإشارة المقامية. فبيّنا أنّ الزمان في جميع مظاهره، النحويّ منه والمعدود، إنّما يتحدّد بالنقطة المرجعية [+ز]. فلا سبيل حسب رأينا إلى تصنيف الأزمنة إلى إشاري وغير إشاري. غير أنّها تتفاضل في القوّة والضعف حسب علاقتها بالحدث الإنشائي الرئيسي. فما تعلّق به تعلّقا مباشرا كان أقوى مما تعلّق به تعلّقا غير مباشر بواسطة علاقة التعدية.

وهكذا يتجلّى لنا أنّ المشيرات المقامية وحدات نظامية، اتّسعت حدود النحو لدراستها، وميّزها النحاة العرب تمييزا واضحا وصريحا بما قصروه عليها من دلالة الحضور التخاطبي حتى أنّنا صارت تنازعنا الرغبة في تعويض مصطلح "المشيرات المقامية" بـ"المشيرات الحضورية".

المراجع

- العربية :

أرسلان (زكرياء) : 1999 "تداوليات القرائن الإشارية: التصورات النظرية وإشكاليات التناول" مجلة دراسات عدد9 كلية الآداب والعلوم الإنسانية أغادير المملكة المغربية.

الأزهري (خالد بن عبد الله) : "شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري" (896 هـ) غير محقّق دت مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر (مجلدين).

الاستراباذي (رضي الدين) : 636 هـ : "شرح الكافية في النحو" دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1995.

الأصفهاني (أبو الفرج) : "كتاب الأغاني" دار إحياء التراث العربي بيروت ط 2 1997.

الأنباري (أبو البركات) : "الإنصاف في مسائل الخلاف" المكتبة العصرية صيدا، بيروت 1987.

الأنباري (أبو البركات) : "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي. دمشق 1957.

ابن جني (أبو الفتح عثمان) : 392 هـ: "الخصائص" تحقيق محمد علي النجار القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية 1955.

ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله) : 577 هـ : "المرتجل" تحقيق العلامة ابن أبي شنب ط 2 1957 مطبعة كلنكسيك باريس.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري) 316 هـ : "الأصول" تحقيق د. عبد الحسن الفتلي مطبعة سلمان الأعظمي بغداد 1973.

ابن عقيل : 769 هـ : "شرح ألفية ابن مالك" تحقيق د. محمد السعدي فرهود دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني 1999.

ابن منظور (محمد بن علي بن أحمد الأنصاري) 711 هـ "لسان العرب". دار لسان العرب بيروت د.ت

ابن هشام الأنصاري : (761 هـ)

"قطر الندى وبلّ الصدى" شرح وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي ود. عبد العزيز شرف. دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ط 1 1991.

"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي (جزأين).

ابن يعيش "شرح المفصل" عالم الكتب بيروت.

التهانوي (محمد علي الفاروقي) 1158 هـ : "كشّاف اصطلاحات الفنون" كلكتة 1862 (3 مجلّدات).

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر) (474 هـ) :

"المقتصد": تحقيق كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراق 1982.

"دلائل الإعجاز" : تعليق د. محمد رضوان الداية ود. فائز الداية دار قتيبة ط 1 1983.

"التعريفات" : تحقيق محمد بن عبد الحكيم القاضي نشر دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ط.1 1991.

خطّابي (محمد) 1991 "لسانيات النص" المركز الثقافي العربي بيروت – الدار البيضاء

الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) (296 –384 هـ) "معاني الحروف" تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع لبنان 1988.

الزنّاد (الأزهر) 1993 : نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا. الطبعة الأولى. المركز الثقافي العربي بيروت.

1998 : المعجم في اللغة العربية : تولّده وعلاقته بالتركيب. بحث لنيل شهادة الدكتورا الدولة في اللغة والآداب العربية. كلّية الآداب منوبة.-مرقون-

السامرّائي (إبراهيم) 1966 "الفعل وزمانه وأبنيته" مطبعة العاني بغداد.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) 180 هـ: "الكتاب": تحقيق عبد السلام محمد هارون مطبعة دار سحنون للنشر والتوزيع تونس 1990 (5 مجلدات).

الشاوش (محمد): 2001 "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص" جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس سلسلة اللسانيات (في جزأين)

الشاوش (محمد) وعجينة (محمد) والقرمادي (صالح): 1985: "دروس في الألسنية العامة" تعريب لدروس دي سوسير الدار العربية للكتاب ليبيا تونس.

الشريف (محمد صلاح الدين)

1986: "تقديم علم للاتجاه البراغماتي ضمن أهم المدارس اللسانية" منشورات المعهد القومي لعلوم التربية تونس.

2002 : "الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات" جامعة منوبة منشورات كلّية الآداب سلسلة لسانيات مجلد 16 تونس (في جزأين).

فاخوري (عادل) 1994 "علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة" دار الطليعة للطباعة والنشر. ط.2 بيروت

المبخوت (شكري) 2001 "عمل النفي وخصائصه الدلالية في العربية" تونس كلّية الآداب بمنوبة (أطروحة مرقونة)

مجدوب (عز الدين) 2001: "مساهمة في دراسة المشيرات المقامية في القرآن ضمير المتكلّم المفرد الدال على الله في القرآن: نموذجا" موارد ص ص 29-46 مجلة كلّية الآداب والعلوم الانسانية بسوسة عدد 6.

ميلاد (خالد) 2001 : "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية" نشر مشترك جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس.

Armengaud F. : 1985 : « **La Pragmatique** » Presses Universitaires de France. Ed. Delta.

Austin J.L..:1970: «**Quand dire c'est faire** ». Ed. Seuil. Paris.

Benveniste E. : 1966 : « **Problèmes de linguistique générale I** » Ed. Gallimard. Paris.

Benveniste E. 1974 : : « **Problèmes de linguistique générale II** » Ed. Gallimard. Paris.

Berrendonner A. :1981 : « **Eléments de pragmatique linguistique** ». Ed. Minuit, Paris.

Brunaud N. : 1991 : « **Now et Then** » dans la cohérence argumentative ». Langages n° 104.

Derrida J. :1972 : « **Marges de la philosophie** ». Ed. Minuit, Paris.

Dubois J. : 1994 : « **Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage** ». Ed. Larousse, Paris.

Ducrot O. & Todorov : 1972: **Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage**. Ed. du Seuil.

Ducrot O. :1980 : « **Dire et ne pas dire :principe de sémantique linguistique** » 2 Ed. Collection Savoir. Hermann.

Ducrot O. & Schaeffer J.M. : 1995 : « **Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage**». Ed. du Seuil.

Eluerd R. : 1985 : « **La pragmatique linguistique** » Ed. Fernand Nathan. Paris.

Gardiner A. H. : 1989 : « **Langage et acte de langage : Aux sources de la pragmatique** ». Traduit par Catherine Douay. Press Universitaires de Lille.

Guespin L. : 1976 : « **Les embrayeurs en discours** » Langages n° 41.

Jacques F. : 1982 : « **Différence et subjectivité** ». Collection Analyse et raisons. Ed. Aubier Montaigne. Paris.

Jakobson : 1963 : « **Essais de linguistique générale** » Ed. de Minuit. Paris.

Jespersen O. :1954 : « **Language : its nature, development and origin**» London: George Allen and Unwin.

Jokinen U. : 1992: **«Réflexion sur l'anaphore en moyen Français »** Travaux de linguistique n°25. Duculot. Paris.

José L. 2003: « **Noms de temps»** Langages p.151.

Kerbrat -- Orecchioni C.: 1980: **«L'énonciation de la subjectivité dans le langage »**. Librairie Armant. Colin. Paris.

Kleiber G. : 1981: **«Problèmes de référence»**. Klinck Sieck. Paris.

Kleiber G. : 1994: **«Anaphores et Pronoms»**. Champs Linguistiques. Duculot.

Kleiber G. 1990 « **Anaphor – Deixis: deux approches concurrentes »** p.p. 613-640.

« **La Deixis»** colloque en Sorbonne 8.9 juin 1990. PUF

Kleiber G..1993 « **Lorsque l'anaphor se lie aux temps grammaticaux »** p.p. 117-160.dans « **le temps, de la phrase au texte»** Carl Vetters. Presses Universitaires de Lille..

Lakoff G. ·1976 : « **Linguistique et logique naturelle »** Klincksieck. Paris.

Levinson S C. : 1983 : « **Pragmatics »** Cambridge University Press.

Lyons J.1978: **«Eléments de sémantique»**. LAROUSSE. Paris.

Lyons J. 1980 **«Sémantique linguistique»** LAROUSSE. Paris.

Marmaridou S. S. A.: 2000: **«Pragmatic Meaning and cognition»**. John Benjamins Publishing Company Amsterdam/Philadelphia.

Milner. J.C. 1982 . « **Ordres et raisons de langue»** Ed. du SEUIL. Paris

Parret H.: 1983: **«L'énonciation en tant que déictisation et modalisation»** Langages n°70.

Parret H. :1987 : « **Prolégomènes à la théorie de l'énonciation de Husserl à la pragmatique »**. Ed. Peter Langsa ; Berne.

Peirce Ch. S. : 1987 : « **Ecrits sur le signe »** Ed. du Seuil, Paris.

Reboul A. & Moeschler J. : 1994: « **Dictionnaire encyclopédique de pragmatique »**. Ed. Du Seuil, Paris.

Reboul A. & Moeschler J. : 1998: « **Pragmatique du discours : de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours**». Armand Colin , Paris.

Recanati F. :1979 : « **La transparence et l'énonciation : Pour introduire à la pragmatique** ». Ed du Seuil, Paris.

Searle J.R. : 1972 : « **Les actes de langage : Essai de philosophie du langage** ». Collection Savoir. Hermann. Paris.

Sperber D. & Wilson D. : 1989: « **La Pertinence, Communication et Cognition** » Ed de Minuit Paris.

Toussaint M. :1983 : « **Contre l'arbitraire du signe** ». Didier Erudition. Paris.

Vetters G. 1993 « **Temps et deixis**» p.p. 85-115. dans « **Le temps, de la phrase au texte**» Presses Universitaires de Lille.

Wittgenstein L. :1961 : « **Idées tractatus logico-philosophicus** ». Librairie Gaillimard. Paris.

الفهرس